

رسالة الوضع

للإمام عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي

المتوفى ٧٥٦هـ

شرح رسالة الوضع

للخواجه علي بن يحيى السمرقندي

المتوفى ٨٦٠هـ

الحاشية على الشرح

للإمام محمد المهدي بن محمد الطالب بن سودة

المتوفى ١٢٩٤هـ

اعتنى بها

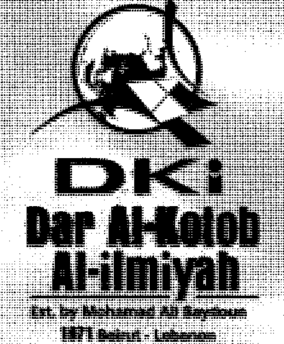
عمر أحمد الراوي

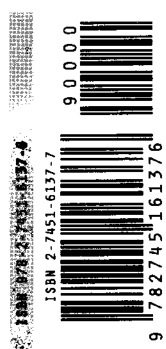


أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Title	: HĀŠIYAH ᶜALĀ ŠARḤ RISĀLAT AL-WAḌᶜ		حاشية على شرح رسالة الوضع	: **الكتاب**
Classification:	Rhetoric		علم البيان :	**التصنيف**
Author	: Imām Muḥammad al-Mahdi ben Muḥammad al-Ṭālib ben Sawdah		الإمام محمد المهدي بن محمد الطالب بن سودة :	**المؤلف**
Editor	: ᶜUmar Aḥmad al-Rāwi		عمر أحمد الراوي :	**المحقق**
Publisher	: Dar al-kotob Al-Ilmiyah		دار الكتب العلمية ـ بيروت :	**الناشر**
Pages	: 256		256 :	**عدد الصفحات**
Year	: 2010		2010 :	**سنة الطباعة**
Printed in	: Lebanon		لبنان :	**بلد الطباعة**
Edition	: 1st		الأولى :	**الطبعة**




ISBN 2-7451-6137-7



ترجمة مصنف «الرسالة العضدية» في الوضع
عَضُد الدين الإيجي[1]
(... ـ 756 هـ = ... ـ 1355م)

هو عبد الرحمٰن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل ، عضد الدين الإيجي.

عالم بالأصول والمعاني والعربية، من أهل إيج (بفارس).

ولي القضاء، وأنجب تلاميذ عظاماً، وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجوناً.

من تصانيفه: «المواقف» في علم الكلام، و«العقائد العضدية»، و«الرسالة العضدية» وهو الكتاب الذي بين أيدينا، و«جواهر الكلام» مختصر المواقف و«شرح مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه، و«الفوائد الغياثية» في المعاني والبيان، و«أشرف التواريخ»، و«المدخل في علم المعاني والبيان والبديع».

(1) انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (3/ 295).

ترجمة شارح رسالة الوضع
خواجه علي السمرقندي

ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون (ص898) عند كلامه على رسالة الوضع لعضد الدين الإيجي، أن من شروح هذه الرسالة شرح خواجه علي السمرقندي، وقال: «وهو شرح لطيف أول الشروح وأقدمها» انتهى. ولم نتمكن من التأكّد من الاسم الكامل للشارح؛ وبعد رجوعنا إلى عدة مصادر وجدنا في الأعلام للزركلي ترجمة لعليّ بن يحيى السمرقنديّ، فلعلّه هو المقصود، والله أعلم.

وهو علي بن يحيى، علاء الدين السمرقندي ثم القرماني.

مفسر من علماء الحنفية. نزل بلارندة، من بلاد قرمان، وتتلمذ لعلاء الدين البخاري (المتوفى بلارندة سنة 860 هـ).

له كتب، منها: «تفسير القرآن» أربع مجلدات إلى سورة المجادلة، وهو المسمى «بحر العلوم» ورد ذكره في فهرسي الأزهر (1: 178) الطبعة الأولى، ودار الكتب (1: 37) منسوباً إلى أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي. خطأ. ولصاحب الترجمة «حاشية على شرح الشمسية» وعلى «شرح المواقف» للسيد الشريف.

توفي علي بن يحيى السمرقندي نحو سنة 880 هـ[1].

(1) انظر الأعلام للزركلي (5/ 32).

ترجمة صاحب الحاشية

ابن سودة[1]

(1220 ـ 1294 هـ = 1805 ـ 1877م)

هو محمد المهدي بن محمد الطالب بن سودة.

فقيه مالكي. كان عالم المغرب في أيامه. كتب حواشي وتقاييد كثيرة وحج سنة 1269.

من كتبه: «حاشية على شرح السلم في المنطق» جزآن. سأله الملك محمد الرابع عن الحكم في التنظيمات العسكرية فأجابه برسالة مطولة في تنظيم الجيش المغربي الحديث، منها نسخة في المكتبة الأحمدية بفاس حوالي ست صفحات.

(1) انظر الأعلام للزركلي (7/ 114).

متن

رسالة الوضع

لعضد الدين الإيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

هٰذِهِ فائدَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ، وَتَقْسِيمٍ، وَخَاتِمَةٍ

المُقَدِّمَةُ

اَللَّفْظُ قَدْ يُوضَعُ لِشَخْصٍ بِعَيْنِهِ، وَقَدْ يُوضَعُ لَهُ بِأَمْرٍ عَام، وَذٰلِكَ بِأَنْ يُعْقَلَ أَمْرٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مُشَخَّصَاتٍ، ثُمَّ يُقَالُ هٰذَا اَللَّفْظُ مَوْضُوعٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هٰذِهِ المُشَخَّصَاتِ بِخُصُوصِهِ بِحَيْثُ لاَ يُفْهَمُ وَلاَ يُفَادُ إِلاَّ وَاحدٌ بِخُصُوصِهِ دُونَ الْقَدْرِ المُشْتَرَكِ، فَتَعَقُّلُ ذٰلِكَ المُشْتَرَكِ آلَةٌ لِلْوَضْعِ لاَ أَنَّهُ المَوْضُوعُ لَهُ، فَالْوَضْعُ كُلِّيٌّ وَالمَوْضُوعُ لَهُ مُشَخَّصٌ، وَذٰلِكَ مِثْلُ اَسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ هٰذَا، فَإِنَّ هٰذَا مَثَلاً مَوْضُوعُهُ، وَمُسَمَّاهُ المُشَارُ إِلَيْهِ المُشَخَّصُ بِحَيْثُ لاَ يَقْبَلُ الشَّرِكَةَ.

تَنْبِيهٌ

مَا هُوَ مِنْ هٰذَا الْقَبِيلِ لاَ يُفِيدُ التَّشَخُّصَ إِلاَّ بِقَرِينَةٍ مُعَيَّنَةٍ لاِسْتِوَاءِ نِسْبَةِ الْوَضْعِ إِلَى المُسَمَّيَاتِ.

التَّقْسِيمُ

اَللَّفْظُ مَدْلُولُهُ إِمَّا كُلِّيٌّ أَوْ مُشَخَّصٌ.

وَالأَوَّلُ إِمَّا ذَاتٌ وَهُوَ اَسْمُ جِنْسٍ، أَوْ حَدَثٌ وَهُوَ المَصْدَرُ، أَوْ نِسْبَةٌ بَيْنَهُمَا.

وَذٰلِكَ إِمَّا أَنْ تُعْتَبَرَ النِّسْبَةُ مِنْ طَرَفِ اَلذَّاتِ وَهُوَ المُشْتَقُّ، أَوْ مِنْ طَرَفِ الحَدَثِ وَهُوَ الْفِعْلُ.

وَالثَّانِي: فَٱلْوَضْعُ إِمَّا مُشَخَّصٌ أَوْ كُلِّيٌّ، فَٱلأَوَّلُ الْعَلَمُ، وَالثَّانِي مَدْلُولُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنًى فِي غَيْرِهِ يَتَعَيَّنَ بِٱنْضِمَامِ ذٰلِكَ الْغَيْرِ إِلَيْهِ وَهُوَ الحَرْفُ أَوْ لاَ.

فَٱلْقَرِينَةُ إِنْ كَانَتْ فِي ٱلْخِطَابِ فَٱلضَّمِيرُ، وَإِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِهِ فَإِمَّا حِسِّيَّةٌ وَهُوَ ٱسْمُ الإِشَارَةِ، أَوْ عَقْلِيَّةٌ وَهُوَ المَوْصُولُ.

الخَاتِمَةُ

تَشْتَمِلُ عَلَى تَنْبِيهَاتٍ:

الْأَوَّلُ: الثَّلاَثَةُ مُشْتَرَكَةٌ فِي أَنَّ مَدْلُولَهَا لَيْسَتْ مَعَانِيَ فِي غَيْرِهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَتَحَصَّلُ بِٱلْغَيْرِ فَهِيَ أَسْمَاءٌ لاَ حُرُوفٌ.

الثَّانِي: الإِشَارَةُ الْعَقْلِيَّةُ لاَ تُفِيدُ التَّشَخُّصَ، فَإِنَّ تَقْيِيدَ الْكُلِّيِّ بِٱلْكُلِّيِّ لاَ يُفِيدُ الجُزْئِيَّةَ بِخِلاَفِ قَرِينَةِ ٱلْخِطَابِ وَٱلْحِسِّ، فَلِذٰلِكَ كَانَا جُزْئِيَّيْنِ وَهٰذَا كُلِّيّاً.

الثَّالِثُ: عَلِمْتَ مِنْ هٰذَا الْفَرْقِ بَيْنَ الْعَلَمِ وَالمُضْمَرِ، وَفَسَادَ تَقْسِيمِ الجُزْئِي إِلَيْهِمَا دُونَ ٱسْمِ الإِشَارَةِ ظَنّاً أَنَّ ذٰلِكَ يَتَعَيَّنُ بِقَرِينَةِ الإِشَارَةِ ٱلْحِسيَّةِ، وَمَدْلُولُ الضَّمِيرِ بِٱلْوَضْعِ.

الرَّابِعُ: تَبَيَّنَ لَكَ مِنْ هٰذَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ النُّحَاةِ إِنَّ الحَرْفَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ أَنَّهُ لاَ يَسْتَقِلُّ بِٱلْمَفْهُومِيَّةِ بِخِلاَفِ الاسْمِ وَالفِعْلِ.

الخَامِسُ: قَدْ عَرَفْتَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالمُشْتَقِّ أَنَّ ضَارِباً لاَ يَردُ عَلَى حَدِّ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَنِسْبَةٍ إِلَى مَوْضُوعٍ مَّا وَزَمَانِهَا.

السَّادِسُ: يُعْلَمُ مِنْهُ الفَرْقُ بَيْنَ ٱسْمِ ٱلْجِنْسِ وَعَلَمِ ٱلْجِنْسِ، فَإِنَّ عَلَمَ ٱلْجِنْسِ كَأُسَامَةَ وُضِعَ بِجَوْهَرِهِ لِلْجِنْسِ المُعَيَّنِ وَأَنَّ ٱسْمَ ٱلْجِنْسِ كَذِئْبٍ وَأَسَدٍ وُضِعَ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ، ثُمَّ جَاءَ التَّعْيِينُ مِنْ نَحْوِ اللاَّمِ.

السَّابِعُ: المَوْصُولُ عَكْسُ الحَرْفِ، فَإِنَّ الحَرْفَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ وَتَحَصُّلُهُ بِمَا هُوَ مَعْنًى فِيهِ، وَالمَوْصُولُ أَمْرٌ مُبْهَمٌ يَتَعَيَّنُ عِنْدَهُ بِمَعْنًى فِيهِ.

الثَّامِنُ: الْفِعْلُ وَالحَرْفُ يَشْتَرِكَانِ في أَنَّهُمَا يَدُلاَّنِ عَلَى مَعْنًى بِٱعْتِبَارِ كَوْنِهِ ثَابِتاً لِلْغَيْرِ، وَمِنْ هٰذِهِ ٱلْجِهَةِ لاَ يَثْبُتُ لَهُ الْغَيْرُ فَٱمْتَنَعَ الْخَبَرُ عَنْهُمَا.

التَّاسِعُ: الْفِعْلُ مَدْلُولُهُ كُلِّيٌّ قَدْ يَتَحَقَّقُ في ذَوَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَجَازَ نِسْبَتُهُ إِلَى الخَاصِّ مِنْهُ فَيُخْبَرُ بِهِ دُونَ الحَرْفِ إِذْ تَحَصُّلُ مَدْلُولِهِ إِنَّمَا هُوَ بِمَا يُتَحَصَّلُ لَهُ فَلاَ يُتَعَقَّلُ لِغَيْرِهِ.

الْعَاشِرُ: في ضَمِيرِ الْغَائِبِ وَفي كُلِّيَّتِهِ نَظَرٌ فَتأَمَّلْ.

الحَادِي عَشَرَ: ذُو وَفَوْقُ فَإِنَّ جُزْئِيَّةَ مَفْهُومِهِمَا كُلِّيٌّ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى صَاحِبٍ وَعُلُوٍّ، وَإِنْ كَانَا لاَ يُسْتَعْمَلاَنِ إِلاَّ في جُزْئِيَّتَيْنِ.

الثَّانِي عَشَرَ: لاَ يَرِيبُكَ تَغَايُرُ الْأَلْفَاظِ بَعْضِهَا مَكَانَ بَعْضٍ إِذِ الْمُعْتَبَرُ الْوَضْعُ.

شرح رسالة الوضع
للسمرقندي



الحمد لله الذي خصّ بمعرفة الكلام ومبانيه وجعل الحروف أصول كلمته وظروف معانيه، والصلاة والسلام على المشتق من مصدر الفضل والحكم، الجامع لمحاسن الأفعال ومكارم الشيم، الموصول بألفاظه أنواع السعادة والهدى، المضمر في إشاراته أصناف الحكم والتقى، محمد المذكور اسمه في التوراة والإنجيل، وعلى آله مظهر الحق ومبطل الأباطل، وما اشتهر النجم في العلم، وبعد:

فلما شاع في الأمصار وظهر ظهور الشمس في النهار، الرسالة العضدية التي أفاد المولى الإمام المحقق والفاضل المدقق، خاتم المجتهدين، عضد الحق والدين، أعلا الله درجته في أعلا عليين، وكانت مشتملة على مسائل دقيقة وتحقيقات عقلية مع غاية الإيجاز ونهاية الاختصار ولم يكن لها بد من شرح لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلاَّ أحصاها، ويبلغ في تبيين المرام وتحقيق المقاصد أقصاها، أردت الخوض في تتميم هذا المرام على وجه يكشف عن خرائدها اللثام مع جمود القريحة، وكلال الطبيعة، تحفة للحضرة العلية، الشرح الأمير الأعظم والقهرمان الأكرم ظلّ الله على الأنام، فاتح أبواب الإنعام والإكرام، الذي اشتاقت تيجان السلطنة إلى هامته، وباهت حلل الإمارة على قامته، الفائز بالحكمتين العلمية والعملية، الحائز للرياستين الدينية والدنيوية، أشرف السلاطين في الأصل والنسب، وأحقهم في الفضل والأدب، فيّاض سجال النوال على الخلائق، وهّاب جلائل النعم والدقائق.

ما نوال الغمام وقت ربيع	كنوال الأمير يوم سخاء
فنوال الأمير بدرة عين	بتأييد الملك العليم

مغيث الدولة والدين الأمير عبد الكريم، رقاب الأمم خاضعة لأوامره، وأعناق الخلائق ممتدة نحو مراسمه، وهذا دعاء قد تلقاه ربنا بحسن القبول، قبل أن أرفع الصوت وأقول، فإن وقع في حيز القبول والرضى فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى، والله الميسر للآمال وعليه التوكل في جميع الأحوال.

قال المصنف رحمه الله بعد التسمية: هذه فائدة المشار إليه بهذه العبارات الذهنية التي أراد كتابتها وبيان أجزائها، نزلت منزلة المشخص المشاهد المحسوس، فاستعملت لها كلمة هذه الموضوعة لكل مشار إليه محسوس، والفائدة في اللغة ما حصلته من علم أو مال أو غيرهما مشتقة من الفيد بمعنى استحداث المال والخير، وقيل: اسم فاعل من فادته إذا أصبت فؤاده، وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته، وتلك المصلحة من حيث إنها على طرف الفعل تسمى غاية له، ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضاً، ومن حيث إنها باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل وصور الفعل لأجلها تسمى علة غائية.

فالفائدة وللغاية متحدان بالذات، مختلفان بالاعتبار، كما أن الغرض والعلة الغائية أيضاً كذلك لأن الحيثيتين متلازمتان ودليل اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه إضافتهم الغرض إلى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية بالعكس، فالأولان أعم من الأخيرين مطلقاً، إذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله. وأما حمل الفائدة على ما أشير إليه بهذه فحقيقة لغة وعرفاً، إذ العبارات في أنفسها فائدة، إما باعتبار اللغة فظاهر وإما باعتبار العرف فلأنها مصلحة تترتب على تصحيح عرفها وإخراجها عن محالها. ويجوز أن يكون مجازاً في الإسناد باعتبار أن لتلك العبارات مدخلاً في حصول الفائدة **(تشتمل)** إما خبر بعد خبر أو صفة لفائدة. والمراد أنها تشتمل اشتمال الكل على الأجزاء.

وجه الترتيب أن ما يذكر في هذه الرسالة إما أن يكون لإفادة المقصود أو لإفادة ما يتعلق به، إذ الخارج عنهما لا يذكر فيها. فإن كان الأول فهو التقسيم، وإن كان الثاني فإن كان ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق، أي التعلق من حيث الإعانة في الشروع على وجه البصيرة فيه فهو المقدمة. وإن كان تعلق الأحق بالسابق أي التعلق من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة.

والمقدمة في اللغة مأخوذة إما من قدم اللازم بمعنى تقدم أو المتعدي، وفي الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم والمناسبة ظاهرة لتقدمها في الذكر أو لتقديمها الطالب في الشروع في المقاصد بالذات أو بالواسطة. والمراد بالواسطة هنا المعاني المخصوصة أو العبارات المعينة فلا بد من اعتبار التجوز بأن يكون من قبيل إطلاق اسم الكلي على بعض جزئياته أو إطلاق اسم المدلول على بعض ما دل عليه. وما وقع في بعض النسخ على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة فهو سهو من قل الكاتب، إذ التنبيه من المقدمة فلا معنى لعده جزءاً مستقلاً المقدمة مبتدأ خبره محذوف أي هذا الذي نشرع فيه أو بالعكس. وأما جعل هذه العبارات التي بعدما إلى قوله: التقسيم خبراً لها فغير مناسب في أمثال هذا المقام، تأمل.

ولما كان معرفة أقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه وتعقل الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه المقصود كما يظهر ذلك بعيد ذلك بدأ في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار فقال:

(اللفظ قد يوضع لشخص بعينه) اعلم أن اللفظ في أصل اللغة مصدر بمعنى الرمي فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتاً وحرفاً وما هو حرف واحد أو أكثر مهملاً أو مستعملاً صادراً من الفم أولاً لكن خص في عرف اللغة ثانياً بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على المخارج حرفاً واحداً أو أكثر مهملاً أو مستعملاً، فلا يقال: لفظة الله بل: كلمة الله. وفي اصطلاح النحاة ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحروف واحداً كان أو أكثر، أو تجرى عليه أحكام اللفظ كالعطف والإبدال فيندرج فيه حينئذ كلمات الله تعالى، وكذا الضمائر الذي يجب استتارها. وهذا المعنى أعم من الأول وهو المراد ها هنا، واللام فيه إما للجنس من حيث حصوله في بعض أفراده، أعني العهد الذهني أو لحصة معينة من جنس مطلق اللفظ، ومن الموضوع منه، أعني العهد الخارجي وحينئذ يجب أن يحمل قوله: يوضع على العدول، عن الماضي إلى المضارع أما لاستحصار الصورة بنوع غرابة ويتأخر الوضع عن اللفظ بالنظر إلى الذات.

إذا تمهد هذا فنقول: أقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص المعنى وعمومه وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء أربعة

لأن المعنى إما مشخص أو لا. وعلى كلا التقديرين فالوضع إما خاص أو لا. فالأول ما يكون موضوعاً لمشخص باعتبار تعلقه بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً لموضوع له خاص كما إذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظة زيد بأزائه. والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه، بل باعتبار أمر عام ويسمى ذلك الوضع وضعاً عاماً لموضوع له خاص كأسماء الإشارة على ما سيجيء وهذا القسم مما يجب أن يكون معناه متعدداً. والثالث: ما وضع لأمر كلي باعتبار تعقله كذلك، أي على عمومه. ويسمى هذا الوضع وضعاً عاماً لموضوع له عام كما إذا تصورت معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظة الإنسان بأزائه. والرابع: ما وضع لأمر كلي باعتبار تعقله بخصوصية بعض أفراده وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا باستحالته لأن الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها بخلاف العكس. واكتفى بذكر القسمين الأولين من تلك الأقسام الأربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق الغرض به فيما هو المقصود الأصلي من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الإشارة والموصول والأول وإن كان كذلك إلاَّ أنه لما شارك الثاني في تشخص المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحبه.

وقوله: بعينه، يحتمل أن يكون صفة كاشفة لشخص، ويحتمل أن يكون في مقابلة قوله: باعتبار أمر عام، أي قد يوضع اللفظ لشخص باعتبار تعقله بعينه وشخصه **(وقد يوضع له باعتبار أمر عام)** أي باعتبار تعقله بأمر عام **(وذلك)** أي الوضع لمشخص باعتبار أمر عام يتحقق **(بأن يتعقل أمر عام مشترك بين مشخصات. ثم يقال: هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه)** أي يعين اللفظ بأزاء كل واحد من أفراده المشخصة سواء كان ذلك الأمر العام من ذاتياتها كما في معاني الحروف أو من عوارضها كما في المضمرات وأسماء الإشارة، وذلك الأمر ملحوظ باعتبار كونه مرآة لملاحظة تلك الأفراد التي هي المسميات الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الأمر العام موضوعاً له كما توهمه بعض الأفاضل في الضمائر والموصولات وغيرهما وإنما عبر عن ذلك التعين الذي هو الوضع حقيقة بالقول إذ به يظهر ذلك التعيين غالباً وإنما قيد بالحيثية بقوله: **(بحيث لا يفهم ولا يفاد)** منه **(إلاَّ واحد بخصوصه دون**

القدر المشترك) لئلا يتوهم أن ما وضع له اللفظ ها هنا مفهوم كل واحد من أفراد ذلك الأمر المشترك حتى يستعمل فيه ويفاد ويفهم منه، فإن ذلك باطل بل المقصود أن الموضوع له والمستعمل فيه هذا المشخص من أفراده على حدته، وهذا الآخر كذلك دون القدر المشترك فإنه غير مفاد وغير موضوع له بقوله: دون القدر المشترك حال من قوله: واحد بخصوصه أي متجاوزاً عن القدر المشترك، فإنه غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مثلاً ويراد به الأمر العام الذي هو مفهوم المشار إليه المفرد المذكر.

وإذا كان كذلك **(فتعقل)** الواضع **(ذلك المشترك آلة للوضع)** ووسيلة إلى حصوله **(أنه)** أي المشترك **(الموضوع له)** فقوله: لا أنه بتقدير اللام معطوف على الخبر إن قرىء على صيغة المضارع المجهول من الثلاثي المجرد، فآلة منصوب على الحالية ولا أنه عطف عليه **(فالوضع كلي والموضوع له مشخص)** كما قررنا **(وذلك)** أي اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار أمر عام **(مثل اسم الإشارة)** نحو هذا نزل ذلك الأمر الكلي منزلة المشار إليه المعين لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق، فاستعمل فيه ذلك الموضوع للأشخاص **(فإن هذا مثلاً موضوعة ومسماه)** أي معناه **(المشار إليه المشخص)** أي كل واحد من أفراد مفهوم المشار إليه مطلقاً والمشخص صفة لكل واحد من حيث إنه المراد بالمشار إليه ها هنا. ولا يجوز أن يكون صفة للمشار إليه كما لا يخفى على ذي مسكة.

قوله: موضوعة في بعض النسخ بتاء التأنيث على أنه خبر هذا بتأويل اللفظة أو الكلمة وفي بعض آخر بإضافته إلى الضمير على أنه من قبيل الأسماء ومسماه حينئذ بيان له.

وقوله: **(بحيث لا يقبل الشركة)** تأكيد لما يستفاد من المشخص، يعني أن مفهوم هذا ما صدق عليه المشار إليه المشخص الذي لا يقبل الشركة لا مفهومه الذي يقبل الشركة. والحاصل: أن معنى لفظ هذا كل مشار إليه مفرد مذكر مشخص لوحظ بأمر عام وهو مفهوم المشار إليه المفرد المذكر الصادق على هذا المشار إليه وعلى ذلك الآخر كما إذا حكمت على كل رومي بأنه أبيض بهذا العنوان فقد لاحظت جميع المشخصات الروميين من زيد وعمرو وغيرهما بأمر عام وهو الرومي، وحكمت عليه بأنه أبيض.

(تنبيه) لفظ التنبيه يستعمل في مقامين، أحدهما: أن يكون الحكم المذكور بعده بديهياً أولياً، والثاني: أن يكون معلوماً من الكلام السابق. وها هنا الحكم بديهي أولى إذ تصور طرفيه مع الإسناد يكفي في الجزم بالنسبة وليس ما ذكره استدلالاً بل تنبيه يذكر في صورة الاستدلال والبديهيات قد ينبه عليها إزالة لما قد يكون في بعض الأذهان من الخفاء.

(ما هو من هذا القبيل) أي ما صدق عليه اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها تحت أمر عام **(لا يفيد التشخص إلاَّ بقرينة معينة)** لأن وجه إفادته لواحد من تلك المشخصات بعينه ليس إلاَّ وضعه له وهو لا يختص به **(لاستواء نسبة الوضع إلى المسميات)** إذ مع اشتراك الكل في تلك لا بد في إفادة التعيين من أمر ينضم إليه به يحصل ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة. فإن قيل: ما هو من هذا القبيل والألفاظ المشتركة سيان في عدم إفادة المعنى الموضوع له بدون القرينة وفي تعدد المعنى الموضوع له فما الفرق بينهما؟ قلت: الفرق بينهما لزوم التعيين في المعنى وعدمه ووحدة الوضع وتعدده، فإن قلب اللفظ بحسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج إلى قرينة دون المعنى المجازي على ما هو المقرر، فكيف حكمت عليه بالاحتياج؟ قلت: المراد لما ذكروه هو أن اللفظ الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه كونه موضوعاً لذلك المعنى ولا يحتاج إلى القرينة لمجرد الاستعمال بخلاف المجاز، فإنه يحتاج إلى قرينة لمجرد ذلك لينصرف عن إرادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ لاستعماله فيه فاحتياج القرينة فيهما نحو فيه وفي المشترك لدفع مزاحمة المعاني الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال.

ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود فقال: **(التقسيم)** مبتدأ أو خبر على ما مر، والمحذوف هو المذكور ومعنى التقسيم هو ضم قيدين أو أكثر إلى عام ليصير ذلك العام بانضمام كل قيد قسماً مبايناً للقسم الآخر أو غير مباين له باعتبار تنافي القيود أو تخالفها فقط. والمتبادر بحسب العرف هو اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل.

وحاصله مجملاً تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله أولاً إلى قسمين: ما مدلوله كلي، وما مدلوله مشخص. وتقسيم الأول منه إلى اسم جنس ومصدر وإلى مشتق

وفعل، وتقسيم الثاني إلى العلم والحرف والضمير واسم الإشارة والموصول على وجه تنضبط به تلك الأقسام، فإن تحقيقها من مزال الأقدام.

(اللفظ) أي الموضوع **(مدلوله)** أي المعنى الموضوع له فإن الحاصل بالعقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه بهذه العبارة ومن حيث انفهامه مطلقاً يسمى مفهوماً، ومن حيث انفهامه بانفهام غيره مدلولاً، ومن حيث وضع اللفظ بإزائه موضوعاً، ومن حيث القصد إليه من اللفظ الذي أفاده معنى **(إما كلي أو مشخص)** لأن مدلوله إما أن يمتنع من فرض صدقه وحمله على متعدد فهو المشخص ويسمى جزئياً حقيقياً أو لا يمتنع كذلك فهو الكلي. فإن قيل: هذا التقسيم فاسد لأن الألف واللام ها هنا للاستغراق فمعناه حينئذ كل لفظ موضوع لمعنى إما مدلوله كلي أو مشخص ولا شك أن مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى وكل لفظ كذلك فمدلوله إما كلي أو مشخص، فمورد القسمة أما من القسم الأول أو من الثاني. فإن كان الأول لا يشمل الثاني وإن كان الثاني لا يشمل الأول قلنا: معنى قولنا كل لفظ أما كذا أو كذا إن كل فرد من أفراد متصف بأحد هذين الفردين على سبيل الانفصال فمورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة لأنه نفس مفهوم هذا اللفظ، وما قيل في أمثال هذا المقام من أن الانقسام إلى الإقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للإقسام ولازم اللازم لازم فيلزم الانقسام إلى الأقسام لكل منها، ويلزم انقسام الشيء إلى نفسه ومقابله، وأنه باطل فيكون هذا التقسيم باطلاً كأمثاله.

فالجواب عنه: أن الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني والمقسم لازم لإقسامه لا من تلك الحيثية بل من حيث حصوله العيني، ولازم الشيء باعتبار لا يلزم أن يكون لازماً لملزومه باعتبار آخر كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزيد مثلاً.

(والأول) أي اللفظ الذي مدلوله كلي **(إما ذات)** أي إما مدلوله ذات أو يقال بالتجوز بإطلاق اسم الذات والحدث على ما يدل عليهما من اللفظ، وحينئذ يستقيم قوله: **(وهو اسم الجنس)** كرجل **(أو حدث وهو المصدر)** وإنما أخرج المصدر عن اسم الجنس لينبني التقسيم إلى الفعل والمشتق عليه، فكأنه قال: اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله إما حدث وحده أو غير حدث، وحده، أو مركب

منهما. والمراد بالذات ها هنا ما لا يكون حدثاً ولا مركباً منه ومن غيره منسوباً أحدهما إلى الآخر وبالحدث أمر قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية لما آخره دال ونون كالضرب أو تاء ونون كالقتل، فيخرج معنى السواد والبياض لعدم التعبير. ومعنى الجيد والمنوال لعدم القيام بالغير، ومعناه اختصاص الناعت بالمنعوت أو التبعية في التحير، أي الاتحاد في الإشارة الحسية كما في المدايات أو العقلية كما في المجردات.

ولما كان اعتبار المركب بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد، اختص ذلك المركب بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فعبر عنه بقوله: **(أو نسبة بينهما)** لأنها السبب في وضع اللفظ بإزاء ذلك المركب **(وذلك)** أي النسبة والتذكير باعتبار المذكور أو المركب المشتمل عليها **(إما أن تعتبر النسبة)** **(من طرف الذات وهو المشتق، أو)** تعتبر **(من طرف الحدث وهو الفعل)** فإن قيل: المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر، وهو يتناول القسم الثالث، قلنا: قيد وحده متعلق بغير الحدث لا بالحدث الداخل عليه لفظ غير فلا إشكال حينئذ.

والانقسام إلى الأربعة استقرائي لا عقلي وإن كان متردداً بين النفي والإثبات بحسب المآل وراجعا إلى تقسيمات ثلاثة فلا يضر إرسال القسم الأخير، واحتمال بعض الأقسام إلى أقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار كالفعل والمشتق، فالمشتق ينقسم بأن يقال: المشتق إما أن يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل أو الثبوت وهو الصفة المشبهة، أو وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول أو كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة أو مكاناً وقع فيه وهو ظرف المكان أو زماناً وهو ظرف الزمان أو يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل، وكذلك الفعل ينقسم باعتبار الزمان إلى الماضي والمستقبل والحال وباعتبار الطلب إلى الأمر وغيره.

(والثاني) أي اللفظ الموضوع لمعنى مشخص **(فالوضع)** أي وضع اللفظ لذلك المشخص **(إما مشخص أيضاً)** بأن يكون الموضوع له مشخصاً واحداً لوحظ بخصوص أي بما يعينه **(أو كلي)** أي عام بأن يكون الموضوع له كلاً من مشخصات لوحظت إجمالاً بأمر كلي يعمها صدقاً.

(والأول) أي اللفظ الموضوع لمشخص وضعاً خاصاً **(العلم)** أي الشخصي

أما العلم الجنسي فخارج عن مورد القسمة إذ معناه كلي. **(والثاني)** أي اللفظ الموضوع لمشخص وضعاً عاماً أقسام أربعة: الحرف والضمير واسم الإشارة والموصول، ووجه الحصر في هذه الأقسام الأربعة هو **(أن مدلوله إما أن يكون معنى في غيره)** أي حاصلاً في متعلقه **(يتعين بانضمام ذلك الغير إليه)** بمعنى أنه لا يتحصل في الذهن ولا في الخارج **(بنفسه)** بل يتحقق بانضمام متعلقه إليه ويتعقل بتعقله وهو الحرف **(كمن)** وإلى **(أولاً)** يكون كذلك بأن يكون معنى حاصلاً في نفسه متحصلاً بدون انضمام أمر إليه.

وإذ قد عرفت أن الألفاظ الموضوعة لمشخصات وضعاً عاماً تحتاج حين استعمالها إلى قرينة لإفادة التعيين **(فالقرينة إن كانت في الخطاب)** يعني المخاطبة فيتناول ضميري المتكلم والغائب أيضاً، **(فالضمير)** كانا وأنت وهو فإن ما يفيد إرادة المعنى منها من القرينة إنما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام إلى حاضر **(وإن كانت)** تلك القرينة **(في غيره)** أي غير الخطاب **(فأما حية)** بأن يشار إلى المراد بذلك اللفظ بعضو من الأعضاء المحسوسة. **(وهو اسم الإشارة)** كهذا وذلك، فإن المعين لما يراد منهما من المعنى المعين إنما هو هذه **(أو عقلية)** بأن يشار إلى المراد باللفظ الذي هو معه عند المخاطب باعتبار تعينه بنسبة مضمون جملة إليه معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه إليه **(وهو الموصول)** كالذي والتي، فإن المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون صلته إليه المعلوم قبل اقترانها به المعهود لهما كقولك: لمن سمع أنه جاء واحد من بغداد الذي جاء من بغداد رجل فاضل مشيراً بنسبة مضمون هذه الجملة إلى هذا المعنى عند المخاطب باعتبار تعينه عنده ولا يخفى أن هذه الإشارة لا توجب التعيين إلاَّ بانضمام أمر خارجي مع تلك النسبة كانحصار مضمون العلة مثلاً فيما أشير إليه بهذه النسبة كما سيجيء تحقيقه.

ولقائل أن يقول: كون الحرف وضميري المتكلم والمخاطب موضوعة لمشخص ظاهر وأما ضمير الغائب فقد يعود إلى مفهوم كلي، ولفظ هذا قد يشار به إلى الجنس وكذا الذي مثلاً يراد به كلي وقد أجيب عن الإشارة إلى الجنس بأنها مبنية على جعله بمنزلة المشخص المشاهد وكذا في الموصول. وأما في ضمير الغائب فظاهر أن لفظة هو موضوعة للجزئيات المندرجة تحت مفهوم النائب

المفرد المذكر سواء كانت تلك الجزئيات حقيقية أو إضافية كما سيجيء تحقيقه.

واعترض عليه بأن هذه القسمة، أي قسمة اللفظ الموضوع لمشخص وضعاً عاماً إلى تلك الأقسام الأربعة غير حاصرة لجواز أن يكون ها هنا لفظ وضع بأمر عام لكل من أفراده المشخصة ولم تكن قرينته إحدى الثلاث المذكورة كأسماء حروف المباني كالألف والباء وكذا لفظ التعيين وأسامي الكتب كالكافية والشافية.

ولما كانت الأقسام تشترك في شيء وتمتاز في شيء آخر، أراد أن يشير إلى ما به الاشتراك وما به الامتياز، فوضع الخاتمة لأجل ذلك فقال: **(الخاتمة تشتمل)** الظاهر أن يقول: وتشتمل، بالعطف ليكون مبتدأ محذوف الخبر أي هذه التي نذكرها أو بالعكس. ويحتمل أن يكون تشتمل حالاً من المبتدأ أو من ضميره في الخبر فلا يحتاج إلى الواو مع بقاء النظام.

قوله: **(على تنبيهات)** يحتمل أن يراد بها الألفاظ، أي الخاتمة تشتمل على كل منها. ويحتمل أن يراد بها المعاني لتكون الألفاظ مشتملة عليها كاشتمال الظرف على المظروف فلا يلزم اشتمال الشيء على نفسه. ولما كان ما فيها من الأحكام علم مما تقدم أطلق التنبيهات عليه: **(الأول)** أي التنبيه الأول **(الثلاثة)** أي الضمير واسم الإشارة والموصول **(مشتركة في أن مدلولاتها ليست معاني غيرها)** يعني معاني هذه الثلاثة مشتركة في أن كلاً منها بتمامه معنى في نفسه ملحوظ قصداً مستقلاً بالمفهومية وصالح للمحكوم عليه وبه. **(وإن كانت)** تلك المدلولات **(تتحصل للغير)** أي ليس كل من تلك المدلولات متحصلاً في العقل بحسب فهمه مما وضع بإزائه إلاَّ بانضمام قرينة إليها من الخطاب، والإشارة حساً أو عقلاً.

(فهي أسماء) لا حروف، أي إذا كانت معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية فهي أسماء لأن الاسم ما يكون تمام معناه كذلك.

التنبيه **(الثاني الإشارة العقلية لا تفيد التشخص)** هذا إشارة إلى الفرق بين الموصول والضمير واسم الإشارة بأن الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا يفيد الجزئية، وعلل ذلك بقوله: **(فإن تقييد الكل بالكل لا يفيد بالجزئية)** أما كون القيد كلياً فظاهر نظراً إلى أن الصلة لا يدل إلاَّ على انتساب مضمون جملة إلى ذات من غير تعيين، وأما اعتبار كلية المفيد مع أن معنى الموصول مشخص على

ما قرر، فمن حيث إن المفهوم للعالم بالوضع من الموصول وحده حين الإطلاق ليس إلاَّ الأمر الذي هو آلة لملاحظة المشخصات ولا شك أنه كلي مقيد بمضمون الصلة الذي هو كلي أيضاً ولا يفهم السامع مشخصاً **(بخلاف قرينة الخطاب والحس)** فإن كلاً منهما يفيد التشخص فيفهم السامع منهما ما تمتنع فيه الشركة **(فلذلك كانا)** أي الضمير واسم الإشارة **(جزئيين وهذا)** أي الموصول **(كلياً)** وفيه بحث إذ الموصول موضوع لمشخص على ما حقق وعدم فهم السامع المعنى لا يوجب الكلي، اللهم إلاَّ أن يقال: المراد أن الموصول عد كلياً نظراً إلى فهم السامع من مجرد قرينة الصلة والإشارة العقلية مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لا إلى أن الموصول كلي حقيقة وإلاَّ فلا يستقيم كلامه إذ القرينة المفيدة للتشخص المحتاج إليها في الاستعمال إن اعتبرت فلا فرق بين الثلاثة، وإن لم تعتبر فلا فرق أيضاً لعدم إفادة الجزئية في الكل. لكن لما كان المعتبر ظاهراً من القرينة هو مضمون الصلة حكموا بأن قرينة الموصول هي الصلة والإشارة العقلية المفهومة منها، أي من انتسابها. والمصنف رحمه الله بنى هذه الفرقة على ذلك التنبيه.

(الثالث: علمت من هذا) أي مما سبق في مباحث التقسيم **(الفرق بين العلم والضمير)** حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى وعموم الوضع في المضمر (و) علمت أيضاً **(فساد تقسيم الجزئي إليهما دون اسم الإشارة)** كما فعله بعضهم **(ظناً)** أي بناء على ظن **(أن ذلك)** أي اسم الإشارة موضوع **(لأمر عام إلاَّ أنه يتعين بقرينة الإشارة الحسية)** في استعماله في معنى دون أصل الوضع **(ومدلول الضمير)** يتعين **(بالوضع)** الذي هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من أن التعيين فيه أيضاً وضعي كالعلم والمضمر.

قوله: دون اسم الإشارة، حال من ضمير إليهما، أي متجاوزين إياه حيث لم يشمله التقسيم. وقوله: ظناً مفعول له للتقسيم.

التنبيه **(الرابع: تبين لك من هذا)** أي من التقسيم المذكور **(أن معنى قول النحاة: أن الحرف ما يدل على معنى في غيره أنه لا يستقل بالمفهومية)** بأن لا يكون ملحوظاً قصداً وبالذات بل يكون ملحوظاً وعلى أنه وسيلة إلى ملاحظة غيره وهذا المعنى لا يتضح غاية الاتضاح إلاَّ بتمهيد مقدمة، فنقول: إن المعاني

قد تكون ملحوظة قصداً وبالذات، وقد تكون ملحوظة تبعاً غير مقصودة بدواتها بل على أنها آلة لملاحظة غيرها ومرآة لمشاهدة ما سواها، وهي بالاعتبار الأول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصالحة لأن يحكم عليها وبها، وبالاعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية وغير صالحة لأن يحكم عليها أو بها، وأستوضح من قولك: قام زيد وقولك: نسبة القيام إلى زيد، فأنت في الحالتين مدرك لنسبة القيام إليه لكنها في الحالة الأولى مدركة من حيث إنها حالة بين زيد والقيام، وآلة لتعرف حالها فكأنها مرآة لمشاهدتهما. ولذلك لا يحكم لك أن تحكم عليها أو بها. وأما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد يمكنك إفراد الأحكام عليها بأنها من باب النسب والإضافات، فهي على الأول غير مستقلة بالمفهومية، وعلى الثاني مستقلة بها. وهذا كما أن المبصر قد يكون مبصراً بالذات مقصوداً بالإبصار وقد يكون مبصراً تبعاً على أنه آلة لإبصار غيره كالمرآة فإنك إذا نظرت إليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصورة فإن قصدت إلى مشاهدة الصورة فالمرآة في تلك الحالة مبصرة أيضاً لكنها غير مبصرة قصداً بل تبعاً، ولا يمكن لك أن تحكم عليها أو بها كما يمكن لك للصورة وإن قصدت إلى مشاهدة المرآة نفسها تكون صالحة لأن يحكم عليها أو بها وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعاً غير محكوم عليها أو بها، فنسبة البصيرة إلى مدركاتها كنسبة البصر إلى محسوساته.

وإذا تمهد هذا فنقول: معنى الابتداء معنى له تعلق بغيره كالسير مثلاً، فذلك المعنى إذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية صالحاً لأن يحكم عليه، كما تقول: الابتداء معنى إضافي وبه كما تقول: ما يبحث عنه معنى الابتداء ويلزم منه إدراك متعلقه تبعاً وبالعرض إجمالاً وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء، ولك بعد ملاحظته أن نقيده بمتعلق مخصوص وبالنصر إليه لا باعتبار أمر خارج عنه، ولذلك قيل: الحرف ما دل على معنى في غيره، أي حاصل في غيره، أي باعتبار متعلقه لا باعتبار في نفسه فقد اتضح أن ذكر متعلق الحرف إنما وجب ليتحصل معناه في الذهن إذ لا يمكن إدراكه إلاّ بإدراك متعلقه وهو آلة لملاحظته لا لأن الواضع اشترط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لأمكن فهم معناه بدون ذكره والحكم عليه وبه في نفسه فإنه لا يرجع إلى طائل، وأيضاً فحيث لا دليل على هذا الاشتراط في

الحروف سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بينها وبين الأسماء اللازمة للإضافة. فالفرق الذي ذكروه بأن ذكر المتعلق في الحروف لأجل الدلالة وفي تلك الأسماء لتحصل الغاية التي هي التوصل تحكم بحث. وأما بيان عموم الوضع في كلمة من، فهو أن الواضع تعقل معنى الابتداء مطلقاً، وهو أمر مشترك بين الابتداءات المشخصة التي كل منها ملحوظ تبعاً ووضع لفظة من له، أي لكل منها وقس على هذا سائر الحروف **(بخلاف الاسم والفعل)** فإن معنى الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل وإن كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم عليه أو به إلاَّ أن جزء معناه، أعني الحدث، مستقل بالمفهومية. والحاصل: إن قام مثلاً يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله، أعني النسبة الحكمية الجزئية فإنها ملحوظة من حيث إنها حالة من الحدث وبين فاعله وآلة لتعرف حالهما إلاَّ أن أحدهما متعين بدلالة اللفظ والآخر وإن كان متعيناً في نفسه بوجه ما وملحوظاً بذلك الوجه وإلاَّ لما أمكن إيقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يتحصل هذا الجزء إلاَّ بملاحظة الفاعل. فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق الحروف فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لأن يحكم عليه بشيء. نعم جزؤه، أعني الحدث وحده، مأخوذ في مفهوم الفعل على أنه مسند إلى شيء آخر بالنسبة فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوماً به وممتازاً عن الحرف، ولم يبلغ إلى مرتبة الاسم. فإن قلت: لم جعل النسبة التامة مضمومة إلى المنسوب وجعل المجموع مدلولاً للفظ الفعل ولم تضم إلى المنسوب إليه كذلك مع أنها حالة بينهما ولا اختصاص لها بأحدهما؟ قلت: لعل السبب في ذلك أن النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب إليه كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بالابن، فإن قلت: كما أن مجموع الفعل والفاعل في مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان كذلك كالصفة نحو قائم فلم جاز كون الصفة محكوماً بها وعليها دون الفعل؟ أجيب بأن النسبة في الفعل نسبة تامة منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها أصلاً والمقصود من التركيب إفادة تلك النسبة بخلاف الصفة فإن النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضي انفراد المعنى المعتبر عن غيره وعدم ارتباطها به ولا تكون هي أيضاً مقصودة بالإفادة من العبارة، فلهذا جاز أن يلاحظ جانب الذات تارة فتجعل

محكوماً عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوماً بها. وأما النسبة المعتبرة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها.

فإن قلت: ما ذكرته من أن مجموع الفعل وفاعله لا يصلح أن يكون محكوماً به ينافي ما ذكره النحاة من أن المسند في قولنا: زيد قام أبوه هو الجملة الفعلية، أجيب بأن المقصود ها هنا حكمان، أحدهما: الحكم بأن أبا زيد قائم، والثاني: الحكم بأن زيداً قائم الأب. ولا شك أن هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحاً من هذا الكلام بل المقصود الأصلي أحدهما والآخر يفهم التزاماً. فإن كان المقصود هو الأصل فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم عليه وإن كان المقصود هو الثاني فالمسند هو القيام المقيد بالأب. ألا ترى أنك لو قلت: قام أبو زيد وأوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره أصلاً، فلو كان معنى قام أبوه أيضاً كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبراً عنه ومن ثمة تسمع النحاة يقولون: قام أبوه جملة، وليشر بكلام لتجريده عن إيقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد وإبراز الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع إيقاع النسبة.

التنبيه (**الخامس: قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق أن ضارباً لا يرد على حد الفعل**) النحويون حد والفعل بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة، وأورد عليه أن ضارباً يصدق عليه هذا الحد وليس بفعل، فالحد ليس بمانع، فما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم أنه لا يرد (**فإنه**) أي الفعل (**ما دل على حدث ونسبة إلى موضوع ما وزمانها**) على أن الحدث أول ما اعتبر في مفهومه وضارب ليس كذلك لأنه يدل على ذات ونسبة الحدث إليه، فالملحوظ أولاً في الفعل الحدث، وفي المشتق الذات. ويحتمل أن يعود الضمير في قوله: فإنه إلى ضارب وتكون كلمة ما نافية.

التنبيه (**السادس: ويعلم منه**) أي مما سبق من التقسيم (**الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس**) اعلم أن في اسم الجنس مذهبين، أحدهما: وهو الأكثر، أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فرداً منتشراً كما ذهب إليه ابن الحاجب والزمخشري. والآخر أنه موضوع للماهية من حيث هي هي كما ذهب إليه المصنف في التقسيم. ولا يخفى أن علم الجنس غير مذكور في التقسيم فلا

بد من تأويل لهذا الكلام وهو أن الفرق الذي ذكره مبني على قول من بجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية من حيث هي هي كما أن علم الجنس كذلك، إلاَّ أن بينهما فرقاً (**فإن علم الجنس كأسامة وضع بجوهره للجنس المعين**) فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة كما أن الأعلام الشخصية تدل بجوهرها بحسب الوضع على كون تلك الأشخاص معهودة متعينة عنده (**وأن اسم الجنس كذئب وأسد**) لا يدل على ذلك التعيين بجوهره أصلاً، بل (**وضع لغير معين**) من تلك الحقيقة (**ثم جاء التعيين**) وهو معنى فيه (**من**) خارج بالآلة من نحو (**اللام**) للتعريف فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم على أن اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين وأن معنى علم الجنس معلوم أنه موضوع للحقيقي باعتبار التعيين فيه أسند معرفة الفرق إلى هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق، تأمل.

التنبيه (**السابع: الموصول عكس الحرف**) هذا إشارة إلى فرق آخر بين الموصول والحرف يفهم التزاماً من الفرق المذكور صريحاً وهو استقلال المعنى وعدمه (**فإن الحرف يدل على معنى في غيره وتحصله**) وتعقله (**بما**) أي بذلك الغير الذي (**هو**) أي معنى الحرف (**معنى فيه والموصول**) عكس ذلك إذ معناه (**أمر مبهم**) عند السامع (**يتعين عنده بمعنى**) أي بمفهوم الصلة الذي هو معنى (**فيه**) أي في الموصول. وإنما قيدنا الإبهام في المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع عند المتكلم.

التنبيه (**الثامن: الفعل والحرف يشتركان في أنهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتاً للغير**) هذا إشارة إلى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف مستعملين في معناهما وهي أن صحة الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه أي استقلاله بالمفهومية ليمكن إثبات غيره له وكل واحد من مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية بل أمر ثابت للغير. فمعنى من مثلاً كما ذكر هو الابتداء الخاص الذي يكون آلة لملاحظة الغير كالسير والبصرة، ومعنى ضرب هو ذلك الحدث المنسوب إلى فاعل ما بحيث تكون النسبة مرآة لملاحظة طرفيها وآلة لتعرفهما (**ومن هذه الجهة**) أي كون كل من مفهومي الفعل والحرف أمراً غير ثابت في

نفسه، بل لغيره **(لا يثبت له الغير)** أي لكل منهما بل لا يثبتان لشيء أصلاً إذا كانا مستعملين في معناهما وإنما قيدنا الاستعمال لئلا ينتقض بقولهم: ضرب فعل ماض ومن حرف جر، فإن الألفاظ كلها من حيث أنفسها، أي مقطوعاً فيها النظر عن إرادة معانيها الموضوعة هي لها متساوية الأقدام في صحة الحكم عليها وبها. ومنهم من قال: ضرب ومن مثلاً في تلك الصورة اسم باعتبار دعوى وضع الألفاظ الموضوعة لمعان لا نفسها أيضاً في ضمن ذلك الوضع. فحيث لا دليل لهم على تلك الدعوى إلاَّ ذكر اللفظ وإرادة نفسه ألزم عليهم دعوى وضع المهملات في مثل قولهم: جسق، مهمل أو ثلاثة أحرف ولا يقدم عليها العاقل فضلاً عن الفاضل. ولقائل أن يقول: فحينئذ لا يكون آمنوا في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ [البَقَرَة: الآية 13] اسماً لانتفاء وضعه ولا فعلاً لأن المراد به لفظة ﴿ءَامِنُواْ﴾ فلا يصدق قول النحاة: ولا يتأتى الكلام إلاَّ في اسمين أو فعل واسم. والجواب: أن المراد من قولهم: ولا يتأتى إلخ، الظاهر أنه لا يتأتى إلاَّ في اسمين حقيقة أو ما يقوم مقامهما، وآمنوا من حيث إرادة نفس اللفظ به كالاسم المستقل بالمفهومية ولا بد من اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يشكل ذلك الحصر وتعريف الكلام والمبتدأ، اللهم إلاَّ أن يقال: ذلك الحصر وتلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو الشائع في الاستعمالات لا على اعتبار النوادر وإذا كان معنى الفعل والحرف كذلك **(فامتنع الخبر عنهما)**.

التنبيه **(التاسع: الفعل مدلوله كلي)** ولما ذكر في التنبيه الثامن جهة الاشتراك بينهما، ذكر في التنبيه التاسع جهة الافتراق. اعلم أن فعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث نسبة في زمان معين إلى موضوع ما، ففي كليته نظر بل هو باعتبار تمام معناه الحرف فكما أن لفظة من موضوعة وضعاً عاماً لكل ابتداء خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعاً عاماً لكل نسبة الحدث إلى فاعل ما بخصوصها فجعله من أقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم. ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلاً بالمفهومية **(قد يتحقق في ذوات متعددة)** صالحاً لانتسابه إلى كل منها **(مجاز نسبته إلى خاص منها)** أي من كل واحد منها **(فيخبر به)** أي بالفعل باعتبار ذلك الحدث عن شيء وهو بهذا الاعتبار مسند دائماً إذ قد اعتبر في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله مسنداً

إليه **(دون الحرف إذ تحصل مدلوله)** أي تعقل مدلول الحرف الذي هو تحصله الذهني **(إنما هو بما يحصل له)** أي بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له من متعلقه، وإذا كان مدلول الحرف غير مستقل في التعقل والتحقق **(فلا يتعقل لغيره)** فلا يكون مخبراً به كما لا يكون مخبراً عنه كذلك.

التنبيه **(العاشر: في ضمير الغائب وفي كليته نظر، فتأمل)** ووجه النظر أن الضمير مطلقاً سواء كان للغائب أو للمتكلم أو للمخاطب موضوع لكل من المشخصات وضعاً كلياً عاماً فقد علم منه أن في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم وضع كل واحد من أفراده لمفهوم كلي كوضع هو لمفهوم الواحد المذكر الغائب نظراً. وفي بعض النسخ وفي كليته وجزئيته نظر، ووجهه أن كثيراً ما يكون المرجع إليه الضمير الغائب كلياً كما يكون جزئياً والحكم بأنه في أحدهما مجازاً بعيد لكثرته، فالجزم بكليته وجزئيته محل نظر فتأمل. أو لحق أنه قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً، والمصنف إنما عده من الجزئيات نظراً إلى أن أكثر أئمة اللغة عدوا المضمرات مطلقاً من المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه.

التنبيه **(الحادي عشر)** المقصود من هذا التنبيه الإشارة على التفرقة بين الأسماء التي تشابه الحرف في التزام ذكر المتعلق، وذلك مثل **(ذو وفوق فإن مفهومهما كلي لأنهما بمعنى صاحب وعلو، وإن كانا لا يستعملان إلاَّ في جزئيين)** إضافيين بالنسبة إلى معناهما الذي هو الصاحب والعلو لعروض الإضافة فلا يكونان جزئيين بحسب الوضع بل بمجرد استعمالهما في الجزئيين الإضافيين اللذين قد يكونان جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليين أيضاً كما تقول: الإنسان ذو نطق وذو حياة ولذا لا يصح أن يحملا على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلي، فظهرت التفرقة بينهما وبين الحرف، إذ معنى الحرف جزئي مشخص كما بيَّن.

التنبيه **(الثاني عشر: لا يريبك)** أي لا يوقعك في ريبة وشك **(تعاور الألفاظ بعضها مكان بعض)** أي تناوب بعضها مكان بعض وإن قرىء بالضم فالمعنى تناوبها واقعاً بعضها مكان بعض على أن الجملة حال مؤكدة **(إذ المعتبر الوضع)** ختم الرسالة بدع ما عسى أن يخطر ببعض الأوهام، وهو أن الحكم بالكلية

والجزئية والعلمية والموصولية وأمثالها للألفاظ إنما هو باعتبار ما يستعمل فيها من المعاني. فإذا قلت مثلاً: جاءني ذو مال وأردت به زيداً فيحتمل أن يتوهم أنه جزئي لاستعماله في الجزئي، وكذلك إذا انحصر في بلدة حفظ التوراة في زيد فقلت: الذي حفظ التوراة في هذه البلدة حاضر فربما يتوهم أن هذه الألفاظ أعلام شخصية لاتحاد المراد من كل منها ومن العلم الشخصي. ووجه الرفع ما ذكر أن المعتبر في الألفاظ هو حال الوضع والموضوع له في ذو مال أمر كلي وإن استعمل ها هنا في مشخص فلا يكون جزئياً بخلاف زيد فإنه جزئي لوضعه لذلك المشخص، وكذا الحال في مثل هذه الصورة. والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام.

حاشية العلّامة

سيدي محمد المهدي بن سودة

على شرح رسالة الوضع

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيِّدنا محمد النبي الكريم

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وبعد:

فيقول العبد الفقير المذنب محمد المهدي بن الطالب السودي القرشي: لما رأيت شرح العلَّامة السمرقندي على الرسالة العضدية في الوضع حقق ودقّق معانيها وكشف اللثام عن وجوه خرائدها بيد أنه مفتقر للتنبيه على بعض أبحاث تتعلق به وبمشروحه وتوضيح يزيل لثام الخفاء عن تلك الغيد، قيّدت هذا التعليق عليه وذكرت فيه بعض ما عند أرباب التعاليق عليه، مع زيادات منَّ الكريم عليَّ بها. والله أسأل أن يصلح قلوبنا وأحوالنا بمنِّه وكرمه آمين.

قوله: **(بسم الله)** إلخ، كذا في بعض النسخ وهي الغالبة على الظن لأن الشارح رحمه الله سيشير لذلك عند قول المصنف: هذه فائدة، ولأن المصنف أولى بالافتتاح بالبسملة، والحمدلة جمعاً بين الحديثين الواردين في طلب البداية بكلٍّ منهما. والمراد بالابتداء فيهما الابتداء الإضافي في كل أو في الحمدلة فقط. وأما في البسملة فحقيقي إلى غير ذلك مما جمعوا به بين الحديثين، فلا معارضة بينهما.

ثم من المعلوم المؤكد أن الكلام على البسملة طويل جداً ولكن يتكلم عليها من جهة الفن الذي ذكرت أوله تحقيقاً للمناسبة ولزيادة التطلُّع والتصرُّف بالفتوح، فنذكر بعض ما يتعلق بها من جهة الوضع، وسيأتي أن الأوضاع بحسب الفكر والعقل أربعة: الوضع العام لموضوع له عام، أو خاص، والوضع الخاص لموضوع له خاص أو عام، وعموم الوضع وخصوصهما بحسب المتعقل

المستحضر به ذلك الموضوع له اهـ.

فتلك أربعة، إلاَّ أن القسم الرابع الأخير لا وجود له بل حكموا باستحالة وجوده الخارجي لأن تعقل الخاص لا يوجب استحضار عموم الأفراد ولا يكون الخاص آلة لعامه كما يأتي إيضاحه، فلم يبق من الأوضاع إلاَّ الثلاثة، وهي موجودة على ما في القسم الثاني، أعني الوضع العام لموضوع له خاص من الخلاف بين السعد وشيخه العضد المشروح فأقره الشيخ ونفاه التلميذ، وقصر الوضع على القسمين الباقيين.

ولأجل هذا الخلاف ألّف الشيخ عضد الدين هذه الرسالة فتلقاها الجمهور بالقبول، ثم إن كلًّا من الأوضاع السابقة إما شخصي وإما نوعي، فالأول ما إذا كان الموضوع مشخصاً جزئياً كما في وضع الباء ولفظ اسم. والثاني ما إذا كان اللفظ الموضوع عبر عنه بقاعدة والقاعدة في الوضع نحو كل ما أخذ من الحدث على وزن فاعل، فهو اسم فاعل، وكل فعل وفاعله موضوع للحدث والفاعل اهـ تدبر اهـ.

فيقال: إن البسملة اشتملت على الأوضاع الثلاثة، أما الباء فإنها من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص كسائر الحروف، وذلك أن الباء وضعت للإلصاق وهو الأصل في معانيها كما هو الحق نحو: مررت بزيد، أي جعلت مروري ملصقاً بمكان فيه زيد. والمعنى ح أؤلف ملصقاً تأليفي ببسم الله، والمراد: أن معناها إلصاق جزئي خاص معين باعتبار طرفيه المتعلق به ومدخول الباء لأن معنى الحرف جزئي أي لا يستقل بالمفهومية والتعقل، بل معناه في غيره ولأجل عدم استقلاله بالمفهومية والتعقل لم يخبر به ولا عنه. فقول المعربين والنحاة من مثلاً للابتداء هذا تقريب فقط، وإلاَّ فليس معنى من الابتداء المطلق وإلاَّ لكانت اسماً يخبر عنها وبها، واللازم باطل بل معناها الابتداء الجزئي المتعين باعتبار المتعلق فتحاً والمحل المبتدإ منه وقس.

وإذا علمت ذلك فيقال لما أراد الواضع وضع الباء تعقل معنى الإلصاق المطلق الجامع لجزئيات الإلصاقات وإفرادها وحصصها. وقال: إني وضعت هذا اللفظ لكل من الجزئيات المستحضرة الحاصلة بالإلصاق المطلق فكان الوضع عاماً باعتبار عموم المتعلق والموضوع له خاصاً باعتبار أن كلاً من الخاص هو

الموضوع له لا ذلك العام، فلذلك كانت الحروف جزئيات فكانت عند محققي النحاة معارف وعند البيانيين تقع الاستعارة فيها على طريق التبعية للاستعارة في المعنى الكلي، لأن الاستعارة مبنية على المبالغة ودعوى دخول المشبه في جنس المشبه به ولا دخول مع الجزئية والخصوص، ويأتي إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما لفظ اسم فهو من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، وذلك أن لفظ اسم في اصطلاح النحاة موضوع للفظ الدال على معنى في نفسه غير دال بهيئته على الزمان فيقابل الفعل والحرف، وليس هذا الاصطلاح بمراد هنا، وإنما المراد به في البسملة هو معناه اللغوي، أعني اللفظ الدال فكل لفظ دال يقال له اسم في اللغة، فيصدق الاسم لغة بالفعل والحرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة: الآية 31] اهـ، ولكنه، أي لفظ اسم تخصص هنا بالإضافة إلى اسم الجلالة فأُريد به شيء خاص.

وإذا علمت أن لفظ اسم وضعه واضع اللغة إلى اللفظ الدال على معنى، علمت أنه من قبيل الوضع العام لموضوع له عام، وأما لفظ الجلالة فمن قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص، هذا على أنه علم شخص وهو الحق. وقد علمت أن الأعلام الشخصية من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص، فإن قيل: كيف يقال: تعقل الواضع الذات العلية مع صفاتها الخاصة ووضع لها ولا يخلو الأمر إما أن يقال: الواضع للغات هو الله تعالى وهو المذهب الحق كما في السبكي وغيره، وكيف يوصف سبحانه بالتعقل بل الأوضاع كلها قد أخذتم في تقريرها لفظ التعقل وهو محال على الله تعالى الواضع. وأما أن يقال: الواضع للغات غير الله تعالى من آدم أو غيره على الخلاف، وكيف يتعقل المخلوق الذات العلية على صفاتها الخاصة والعجز عن الإدراك إدراك والخوض في الذات إشراك، يقال لك أن تختار الأول من أن الواضع هو الله تعالى، وتختار ما ذكره الأئمة من أن الكلام على صفات الله تعالى وذاته يجري فيه على الأسلوب العربي، ويذكر فيه بعض ما يوصل للمعنى المراد وإن كان الحق جل جلاله لا يوصف بظواهر تلك الأشياء، بل له من معانيها ما يليق بجلاله وصفاته وهي فيه تعالى بحسب ما يليق بكماله وقدوسيَّته. وقد بيَّن لنا ذلك القرآن والحديث، كما

في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: الآية 5]، ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ [الذّاريَات: الآية 47]، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحمٰن: الآية 27]، إلى ما هو معلوم وح. فإطلاق التعقل على الله تعالى هو بحسب ما يليق به سبحانه لا بحسب المعنى المتبادر منه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وقد صرَّح الأصوليون في مبحث الأمر بأن الخطور بالذهن لا يطلق على الله تعالى، نعم الاعتبار وعدمه يطلقان عليه اهـ. ولا شك أن الخطور بالذهن أشد من لفظ التعقل القريب من الاعتبار وعدمه تدبر اهـ.

ولك أن تختار الثاني، من أن الواضع هو غير الله تعالى، ومعنى تعقله للذات العلية مع الصفات الخاصة هو بقدر الاستطاعة والإمكان الذي أثبته له الشارع وأطلعه عليه وعرّفه به، والاستحضار لمسمى العلم حالة الوضع يكفي ببعض المعينات، ولذا ترى الرجل يسمي ولده بعد اطلاعه على بعض مشخصاته فقط، بل قبل الاطلاع على شيء من صفاته وقبل رؤيته ولذلك أيضاً لا يختلف الاسم مع تغير تلك المشخصات في المخلوق الموضوع له. ولو كان العلم يراعي في وضعه ملاحظة جميع المشخصات ما صح للوالد أن يسمي ولده إلاَّ إذا اطلع على جميع المشخصات ويلزم أيضاً أنه يتغير العلم بتغير تلك المشخصات من طول أو سواد أو كهولية أو شيخوخة إلى غير ذلك، والواقع خلافه.

هذا على أن المشخصات داخلة في مسمى العلم إذ لو كانت خارجة لكان اللفظ نكرة كإنسان، إلاَّ أن يفرق بأن ملاحظتها شرط في وضع العلم وعدم ملاحظتها شرط في وضع النكرة إلخ.

ويقال: حيث دخلت المشخصات فلم لا تتغير الدلالة مع زوال المدلول أي جزءه أو مع تغيره؟ فيجاب بما أجاب به حواشي السعد، فلتراجع.

وقيل: إن في بعض التعاليق على التلخيص ما حاصله: إن الله علم على الذات الواجب الوجود فالصفات خارجة وهو الحق. وبالجملة راجع الكلام في مبحث التعريف بالعلمية أيضاً اهـ.

وأما (**الرحمٰن**) فهو صفة مشبهة أو أمثلة مبالغة على ما هو معلوم، وقد علمت أن الوصف كما يأتي للموصوف هو من قبيل الوضع العام لموضوع له عام، لكن باعتبار الوضع الحقيقي ظاهر لأنه وضع لذات متصفة بالرحمة ورقة

القلب، وأما باعتبار المعنى المجازي، وهو المراد هنا، وقد علمت أن الرحمٰن خاص به تعالى لم يُطلق على سواه وإطلاق قوم مسيلمة الكذاب إياه عليه هو من باب تعنتهم في كفرهم، فالمراد به، أي الرحمٰن، مريد الإنعام أو المنعم، والمجاز موضوع أيضاً فهو كذلك أي من قبيل الوضع العام لعام.

فإن قيل: هو خاص بالله تعالى فكيف يكون الموضوع له عاماً؟ فيقال: الكلام في الوضع المجازي وهو قبل وجوب تخصيص الإطلاق، ولا شك أنه لم يعتبر الواضع حالته، أي حالة الوضع المجازي، إلاَّ العلاقة بينه وبين المعنى الحقيقي كاللزومية. أما وجوب التخصيص بالله تعالى فإنما هو من جهة أن هذه الصفة لما كانت أساس الوجود وتعلقها هو السابق على تعلق ضدها من الغضب «إن رحمتي سبقت غضبي»، و«عند الله تسع وتسعون رحمة ادّخرها لعباده ليوم القيامة وأخرج واحدة كمال المائة في دار الدنيا فبها ترحم الفرس ولدها فترفع حافرها عنه خوفاً من أن تطأه» اهـ، وقد أفرغت هذه الصفة في قالب الدلالة على التمام والكمال خصت به تعالى فلم تطلق على سواه اهـ تدبر.

نعم، لو اعتبر التخصيص حالة الوضع المجازي لكان الرحمٰن من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص اهـ، وأل في الرحمٰن، قيل: زائدة، وقيل غير زائدة، وقد علمت أن الحرف من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص كما تقدم. وجل ما ذكرناه في الرحمٰن يقال في الرحيم اهـ.

وأما متعلق الباء وهو الفعل على الأولى لأن الأصل في العمل للأفعال فهو من قبيل الوضع العام لموضوع له عام كما يأتي للظن، وسيأتي عن العصام أن التحقيق أن الفعل باعتبار مادته من قبيل الوضع العام لعام وباعتبار هيئته من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص فهو جزئي بهذا الاعتبار اهـ. وقد يوجه به كون الاستعارة في الفعل تبعية، تأمل.

وقال بعضهم: الفعل يدل على الزمان والحدث والنسبة وكل من الأولين مستقل بالمفهومية والتعقل، والأخير غير مستقل، والمركب من المستقل، وغيره غير مستقل، فلم يكن اسماً يخبر عنه وكانت الاستعارة فيه تبعية اهـ.

ويأتي عن السيد علي القطب: أن الفعل والحرف لا يوصفان بجزئية ولا كلية لأن الوصف بهما من حيث المعنى ومعناهما لا يستقل بالمفهومية فلا يحكم

عليهما بذلك اهـ، وهذا خلاف ما ذهب عليه المصنف عضد الدين من أن الأول جزئي والثاني كلّي. وفي توجيه السيد بأن الفعل لا يستقل بالمفهومية خفاء وتدبر إلاَّ أن يريد أن من مدلوله النسبة وهي لا تستقل بالمفهومية، أو يقال: ينظر لها وللحدث والزمان لكن المركب من المستقل وغيره غير مستقل كما تقدم. فظهر الوجه لتعليل السيد اهـ.

ثم اعلم أن الحرف إنما لم يخبر به وعنه لأنه لا يستقل بالمفهومية فلا يحكم عليه ولا به، وأما الاسم فصح الإخبار به وعنه ولو مشتقاً لأنه دال على الذات والحدث وكل منهما مستقل بل وعلى النسبة أيضاً بين الذات والحدث وهي غير مستقلة، فيقال: المركب من المستقل وغيره غير مستقل، فما الفرق بينه وبين الفعل حتى لا يصح الإخبار عنه، بل به فقط، يقال: النسبة المذكورة لما كانت قائمة بالحدث متعلقة بالذات كما لا يخفى وجهه ونظيره الأبوة فهي نسبة بين زيد الأب وعمرو الابن لكنها قائمة بالأب يوصف بها متعلقة بالابن فلا يوصف بها، ضمت إلى جهة الحدث، أي الفعل والوصف، إلاَّ أن المتبادر من الوصف هو الذات. وأما الحدث فتبع والحدث شأنه أن يخبر به، والذات شأنها أن يخبر عنها، فأعطى الوصف حكم المدلولين معاً المتبادر والمستقل فصح الإخبار عنه وغير المتبادر، وهو الحدث لقوّته أيضاً من جهة انضمام النسبة له فصح الإخبار به أيضاً بخلاف الفعل. فإن المتبادر منه ما ضمت له النسبة وهو الحدث فلم يعتبر فيه سواه لتأخر فهمه وعدم انضمام النسبة المرادة له فصح الإخبار حينئذ به لا عنه.

وهذا أيضاً هو الفرق عند من قال: الوصف يستقل بالمفهومية والفعل لا يستقل بها مع تركيب كل من الحدث والذات المستقلين، والنسبة التي لا تستقل والمركب من المستقل وغيره غير مستقل، فإن المتبادر في الفعل الحدث الذي ضمت له النسبة التي لا تستقل فحكم عليه بذلك بخلاف الوصف، ثم إن الفعل دال على الفاعل إجمالاً أي بالالتزام ووجب ذكر الفعل بعد لتعينه أو تخصيصه وتأتي توجيهات أخر إن شاء الله تعالى.

قوله: (**الحمد** لله) إلخ، أل من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص كلام الله على نمط وضع أخواتها من بقية الحروف، والحمد من قبيل الوضع العام

لموضوع له عام، والله من قبيل الوضع الخاص الموضوع له خاص. فقد حوت جملة الحمد لله أنواع الأوضاع الثلاثة. ثم إن أل في الحمد إما للجنس من حيث هو فلا يخرج فرد عن ذلك لأن الحقيقة جعلت لله وكل فرد فرد وحامل للحقيقة وهذا الوجه أبلغ كما أبداه الكشاف وأفاد ما يفيده الاستغراق وزيادة فهو من قبيل الكناية، فكأنه قيل: كل فرد فرد منه هو لله بشهادة أن الحقيقة له تعالى، وإما للجنس باعتبار الوجود في كل الأفراد ويؤيده أن أكثر الحامدين هم العوام يقصدون ذلك وهم بمعزل عن الاعتبار الأول وإن كان الحمد صادراً من ذوي العلم إلاَّ أن العلة تطرد دفعاً للتخصيص اهـ.

وهذا الحمد هنا صادراً من الشارح وهو من ذوي العلم، إلاَّ أنه أجرى الكلام عليه مجرى الكلام على أصل ورود الحمد، وهو حمدلة القرآن الواقعة منه تعالى وهو أعلم العالمين اهـ. ويصح أن تكون أل للعهد والمعهود الحمد القديم، فإن الحق تعالى لما علم عجز خلقه عن حمده حمد نفسه بنفسه في الأزل وهذا الوجه أبداه أبو العباس المرسي وارتضاه ابن النحاس اهـ.

ولام لله إما للاستحقاق وإما للملك، ولكن يراد به بالحمد الحمد الحادث أي حمد المخلوقين إذ هو الذي يملك. واعلم أن هذه الأقوال ذكرت على الحمدلة الواقعة في كتابه تعالى، ولا يقال: العلة في بعضها لا يظهر وجهها نحو لأن أكثر الحامدين إلخ، يقال: لما كان الحمد في الكتاب من جملة المتعبد به فكان السامع يتلوه مستحضراً للمعنى المراد به بقدر الطاقة البشرية، فتتطابق الحكاية والمحكي، ولا يكتفى بالمطابقة اللفظية بل قد يؤدي الحمد بجملة فعلية اهـ.

ثم إن الجملة خبرية لفظاً وهي مفيدة للإنشاء بطريق الالتزام لأن من أخبر بأوصاف جميلة لأحد استلزم أنه مثن عليه، إذ لا يخبر بذلك إلاَّ وقد اعتقدها، فهو يثني بها أي منشىء للثناء بذلك التزاماً. ويقال: هي إنشائية مطابقة نقلت عن الإخبار إلى الإنشاء بشهادة الوضع العرفي فهي فيه حقيقة عرفية والكلام على ذلك طويل إلاَّ أنه لا بأس بهذه العجالة.

قوله: **(الذي خصّ)** إلخ، يقال: خصّ وخصص المصدر التخصيص، فكان خص مقتطع من خصص الرباعي بدليل عدم استعمالهم مصدراً لخص في جلّ

المخاطبات بالمادة المذكورة.

وقوله: **(الذي خصّ)** إلخ، أي لأجل تخصيصه، لأن تعليق الحكم على وصف يشعر بالعلية فهو حمد مقيد لأنه في مقابلة النعمة وهي الصفة الفاضلة، وتجمع على فواضل. والأول حمد مطلق لأنه لذات الله وفي مقابلتها وما كان في مقابلة الذات وصفاتها الأزلية وهي المراد بالفضائل جمع فضيلة فهو حمد مطلق، وذلك أن الحمد لا بد أن يقع في مقابلة شيء لأن المحمود عليه هو جزء من ماهيته مأخوذ في تعريفه كما هو معلوم. ولا وجود للماهية إذا انعدم جزء منها إلاَّ أن المحمود عليه تارة يكون صفة فعل وتارة يكون صفة ذات اهـ.

فإن قيل: ما المراد بالحكم المعلق على الوصف في كلام الشارح، يقال: المراد المحكوم به في المعنى ولا علينا في الاصطلاح. والمراد بالتعليق الربط ويقدر مضاف بين تعليق، والحكم وهو ثبوت أو إثبات والمراد بالعلية علية الوصف لذلك الثبوت. فالمعنى أن ربط ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه يوصف في المحكوم عليه يشعر بعلية ذلك الوصف للثبوت المذكور، فنحو ضربت المسيء قد ربطنا ثبوت الضرب للمسيء بوصف الإساءة، فيشعر هذا الربط المذكور بأن وصف الإساءة علة للثبوت المذكور، وكذلك كلام الشارح، فإنه قد ربط فيه ثبوت الحمد لله بوصف التخصيص المذكور فيشعر بأنه، أي التخصيص، علَّة في ثبوت الحمد لله أي في إثباته له اهـ.

فليس المراد بالحكم الحكم الأصولي الذي هو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف ولا الحكم المنطقي، أعني الإيقاع والالتزام في إدراك الوقوع أو السلب على وجه الإذعان والقبول إلاَّ على غاية التكليف والبعد من اللفظ، وكذلك ليس المراد بالمحكوم به المحكوم الاصطلاحي في القضية لأنه نفس المحمول فيها، والحمد، في الحمد لله، نفس الموضوع. وأما رد القضية المذكورة إلى قولنا: الله مستحق للمحامد، فهو مع عدم إفادته أن المحامد هي المحكومة بل هي متعلقة المحكوم به لا يفيد المراد ولا يعطيه إلاَّ على ضرب قوي من التكلف، فالحق ما ذكرناه في بيان قولهم: تعليق الحكم، على وصف يشعر بالعلية اهـ.

ويصح أن يبقى الحكم في كلامهم على بابه بالمعنى المنطقي، أعني الإثبات، فيصير المعنى المراد: أن تعليق الحكم وربط الإثبات الواقع بين

المحكوم به وعليه على وصف يشعر بالعلية، أي بعلية الوصف للإثبات نفسه الذي هو صفة للشخص، لكن المراد وصف المحكوم عليه في المعنى، فلا يرد نحو الحمد الكامل هو لله لأنه وصف للمحكوم به معنى فلا يشعر بالعلية، ح فتدبر.

فإن قيل: الحكم معلق هنا ومربوط بالموصوف، أي هو مثبت لله تعالى لا للمخصص، يقال: الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فكأنه قال: الحمد للمخصص إلخ. فإن قيل: هلا أتى في العبارة بلفظ المشتق وجعل الحمد لله فهو أوضح وأبين. يقال: إن المذهب الحق هو أن أسماءه تعالى توقيفية وهو للجمهور وهو أحد أقوال أربعة، الثاني الجواز مطلقاً، أي جواز الإطلاق من دون توقف على إذن الشارع وهو للقاضي أبي بكر والمعتزلة.

الثالث: الجواز في إطلاق الصفات فقط، وهو للغزالي.

الرابع: التوقف عن القول بواحد من ذلك، وهو لإمام الحرمين شيخ الغزالي اهـ.

وإطلاق الموصول على الذات العلية حيث كانت صلته دالة على صفة كمال مأذون فيه نحو ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: الآية 1]، «الحمد لله الذي أسرى بعبده»، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: الآية 74] إلى غير ذلك وعلى ذلك سلك الخطباء والمؤلفون وغيرهم ولم نراع خصوص الصلة في الموصول الوارد عن الشارع وإلاَّ لما جاز للخطباء والعلماء وغيرهم إطلاق الموصول عليه تعالى إلاَّ بالصلة التي وردت عن الشارع مع أن صنيع الأئمة خلاف التخصيص المذكور، فصنيعهم عين الدليل على أن محل الأقوال الأربعة في غير الموصول تدبُّر.

وإذا علمت ذلك علمت أن كل صفة كمال تليق به سبحانه ولم يرد فيها إذن بالإطلاق يتوصل المتكلم إلى وصفه تعالى بها بالإتيان بالموصول، وهي صلته، أي على القول المختار الراجح من الأقوال الأربعة اهـ، فلذلك سلكه الشارح هنا. وفيما عطفه عليه من قوله: (وجعل الحروف أصول) إلخ اهـ.

ثم إنه اختلف في الأفضل: هل الحمد المطلق، أي الذي ليس في مقابلة النعمة وهو ما للشافعي رضي الله عنه ويؤيده حديث: «لا أحصي ثناء عليك أنت

كما أثنيت على نفسك»، وقولهم: أفضل المحامد الحمد لله حمداً يوافي نِعَمه ويكافي مزيده اهـ. ويدل لذلك أيضاً قولهم: عبادة الله لذاته أشرف من عبادته لنعمه، وذكر النعمة في مقام الحمد شرك وحبالة لتحصيل المزيد. وفي الحديث: «من شغله ذكري عن مسألتي أعطيته فوق ما أعطي السائلين» اهـ. أو الحمد المقيد، أي الذي في مقابلة النعمة أفضل وهو ما لإمامنا مالك رضي الله عنه مستدلاً بكثرة وقوعه في كلام الشارع، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسرَاء: الآية 111]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: الآية 74] إلى غير ذلك وهو الكثير في خطبه عليه السلام وخطب الصحابة لأنه واجب بإجماع أهل السنة والمعتزلة.

وفي جمع الجوامع: وشكر المنعم واجب بالشرع لا بالعقل خلافاً للمعتزلة. وأما الحمد المطلق فهو مندوب أي بعد مرة واحدة في العمر لأن الحمد المطلق من الأمور الأربعة التي تجب مرة في العمر وتمامها: الحج، والصلاة على النبي ﷺ، والتشهد. والكلام في الحمد المطلق الزائد على المرة وهو مندوب ولا شك أن الواجب كالحمد المقيد هنا أفضل من المندوب كالحمد المطلق المذكور هنا.

فإن قيل: كيف يكون الحمد المقيد واجباً ولا يخلو العبد في لحظة من اللحظات عن نعمة الله بل عن نعم، ألا ترى أن من جملة النعم توفيق الله تعالى العبد للحمد وإلهامه إياه وإقداره عليه، فيجب عليه الحمد لذلك.

فإما أن يقال: لا يجب ح، وهو خلاف المدعى، وأما أن يقول: يجب عليه الحمد وهو في غاية الحرج والمشقة والكلفة فيلزم أن العبد آثم في كل لحظة أو مشغول بهذا النوع من العبادات لا يمكن أن يتخلى إلى فعل سواها من العبادات الواجبة، وهو خلاف المشاهد من الأكابر والأئمة وأهل القدوة والفضل والكمال، ولنا بهم غاية الأسوة.

يقال: يكفي في تحصيل الحمد الواجب الوجه الإجمالي نحو الحمد لله على نعمه الماضية والمستقبلة مثلاً، ويكون قد فعل الآن واجباً بالفعل وهو ما كان على النعم الحاصلة وبالقوة، وهو ما كان على النعم المستقبلة ويكفي ح بعد حصولها عن إعادته اهـ.

وأما التفاصيل فهي تفاصيل في الواجب وجزئيات للكلي الواجب اهـ. ولا

يخفى ما في هذا الجواب من كون ذكر التفاصيل، أي كل واحد منها، إما واجب أيضاً فقد عاد الإشكال والحرج والمشقة كما سبق، وإما غير واجب فلا يتم الاستدلال السابق بكثرة الورود عن الشارع لأن الوارد عنه التفصيلي مثل ما أتى به الشارح، والواجب هو الإجمالي دون التفصيلي. وأجاب بعضهم عن الإشكال المتقدم مبيِّناً لوجوب الحمد المقيد بأن المعنى: أن من حمد حمداً مقيداً أثيب ثواب الواجب، ومن حمد حمداً مطلقاً أثيب ثواب المندوب لا أنه يجب على كل منعم عليه حمد اهـ.

ولا يخفى بعده عن عبارتهم السابقة، أعني وشكر المنعم واجب بالشرع لا بالعقل إذ لم يقولوا: وثواب حمد النعمة ثواب وجوب اهـ.

والحق أن الحمد الواجب شرعاً هو العرفي وهو فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً فمورده عام يصدق بالجنان اعتقاداً، فإذا اعتقد الإنسان أن المنعم هو الله تعالى المتصف بصفات الكمال فهو حامد وإن لم يصرح لسانه بذلك. ولا شك أن هذا الاعتقاد هو مصاحب للإنسان ملازم له آئم معه لا يفارقه ولا يحكم على المرء بانفصاله عنه لحظة وإن غفل المرء عن ذلك في غيره، نظيره أن الإيمان وصف لزيد المؤمن ولو كان زيد غافلاً بعد الاعتقاد والجزم والتصديق في شغل آخر اهـ وح.

فالحمد المقيد هو واجب كان من اللسان أو من الجنان، أو من الأركان، ولا يشترط في تحصيل الواجب مجموع الصدور عن الثلاثة الموارد بل كل واحد بانفراده يحصل به المرء الواجب. فالحمد المقيد كلي وما يصدر عن كل مورد منه وهو جزئي له لا أن الصادر من الموارد أجزاء له اهـ.

وأما ما استدل به جانب القول الأول، أعني القول بأفضلية المطلق من حديث: «لا أحصي ثناء عليك» إلخ، فيقال: هو دال على عدم إمكان تفاصيل صفات الكمال المحمود بها وعلى دفع التخصيص لا على عدم ملاحظة النعم المحمود عليها حتى يعين أنه الحمد المطلق الذي هو موضوع نزاع الإمامين. وأما رده إلى هذا الوجه فلا يخفى ما فيه من التكلف اهـ.

وكذلك قوله: أفضل المحامد الحمد لله حمداً يوافي إلخ، فيقال: هذا من المقيد لا من المطلق كما ادعاه اهـ.

وأما قولهم: عبادة الله لذاته أشرف إلخ، فمحمله عند إمامنا مالك رضي الله عنه على النعم المستقبلة لا النعمة الماضية، فإن الحمد عليها أفضل من الحمد المطلق. ويدل لذلك سياق الصيغ الواردة عن الشارع نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: الآية 1] إلخ، فلم يكن في ذلك ذكر نعم مستقبلة وإنما هو في النعم الماضية، فالحمد على النعمة المستقبلة مفضول بالنسبة للحمد والثناء عليه لذاته. أو يقال: يحمل حديث «من شغله ذكري» إلخ على من ذكر المسألة على وجه القصد ولأجلها ذكر الحق تعالى. أما لو ذكر النعمة على وجه أنها ليست كل المراد والقصد أو على وجه الضعف والافتقار فالمقيد بها أفضل اهـ.

فإن قيل: ما ذكرناه في جانب قول إمامنا مالك رضي الله عنه من أن الواجب أفضل من المندوب قد لا يسلم عموم هذه الدعوى، ألا ترى إلى نحو إنظار المعسر فإنه واجب والتصدق بالدين على المعسر الذي هو مندوب أفضل منه. قال تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 280]. يقال: من المعلوم أن الواجب في الإنظار هو من جهة عدم طلب رب الدين للمعسر الآن ولا شك أن هذه الجهة موجودة في التصدُّق المذكور أيضاً لأن من تصدّق على المعسر بالدين لا يطالبه بالدين الآن، وزاد أنه لا يطالبه في جميع الزمان المستقبل. وكذلك الوضوء قبل الوقت مندوب، فإن الوجوب تعلق بغسل الأعضاء ومسح الرأس، فالواجب هو الصفة الحاصلة بالفعل، أي أنها لا بد أن تكون موجودة حال الصلاة ولم يحصل مانع يدفعها.

وهذا القدر موجود مع الوضوء قبل الوقت أيضاً مع زيادة التهيؤ للعبادة في زمن طويل «لم تزالوا في صلاة ما دمتم تنتظرون الصلاة، ومن راح في الساعة الأولى» الحديث، فلم يكن المندوب المحض أفضل كما ادعى الباحث اهـ.

فالحق أن الواجب أفضل من المندوب على العموم من دون تخصيص.

قوله: **(خص الإنسان)** أي أفرده وميَّزه بين العقلاء، وأل في الإنسان يحتمل كونها للعهد الخارجي عند البيانيين وهو العهد الذهني عند النحاة، ويراد بالإنسان آدم عليه الصلاة والسلام أو نوح عليه السلاوم. وكونها للاستغراق فيدخل معه ذريته فالمنفي عنهم على كل معرفة الوضع هم الملائكة والجن والقصر قصراً

فراد إذ لا تضاد لأن كلاً يقبل، وهذا المفاد التزمه العمادي، لكن يقال: تقطع بأن الملائكة كانوا عارفين قبل آدم، قال تعالى حكاية عنهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البَقَرَة: الآية 30] الآية، فكأنه كان قبل تعليم آدم إياهم الأسماء. وكذلك ازدادوا معرفة بتعليم آدم عليه السلام إياهم. فإن أراد العمادي ما يتبادر من عبارته من أنهم لم تكن لهم معرفة بالوضع أصلاً فبطلانه ظاهر اهـ.

ويصح أن يراد أنه لا معرفة لهم قبل التعليم فقط ويدعي أن خطابهم كان قبل التعليم بدوال سوى الألفاظ، فالمراد أنه لا معرفة لهم أولاً، والإنسان آدم فقط. والمراد في رف يصير بخلاف آدم عليه السلام، أو يقال: إن لآدم معرفة الأوضاع كلها كالملائكة إلاَّ أنها لما حصلت لآدم بالوحي دون واسطة البشر فحصلت له قوة بها خصت به. أو يقال: آدم عرفها كلها بخلاف الملائكة مثلاً، فإنما عرفوا منها البعض ولو بعد إنبائهم آدم إياها، قال: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 33] بعد قوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة: الآية 31]. أو يقال: إن الملائكة عرفوا الأوضاع كلها أيضاً ولكن خص آدم بمعرفتها أولاً بخلاف نحو الملائكة مثلاً فلم تكن لهم معرفة جميع الأوضاع أولاً، بل كانت لهم معرفة بالبعض أولاً وببعض آخر حصلت لهم من آدم.

ولا يقال: سبقوا آدم بمعرفة وضع البعض وتأخروا عنه في معرفة وضع البعض الآخر، فعادل سبقهم بالبعض سبق آدم عليه السلام لهم بالبعض الذي أنبأهم فلا تتم القولة الخامسة، وهي الجواب الرابع بالتسليم زيادة على الجواب الأول بالمنع يقال: نظرنا لهيئة الاجتماع وهي كانت لآدم أولاً فصدق أنه خص بمعرفة جميع أوضاع الكلام وأما الملائكة فما عرفوا الجميع أولاً اهـ، لكن التفضيل من جهة العقل وهذه جزئية أو يقال التخصيص في الشارح باعتبار الحيوانات البهيمية فهم الذين انتفت عنهم معرفة الأوضاع لا الملائكة والجن. وهذه الأجوبة الستة جارية على القول الراجح من أن اللغات توفيقية، أما على المرجوح من أن الواضع لها هو غير الله تعالى فيراد أن آدم خص بمعرفة الأوضاع بمعرفة كيفية الوضع فهو الواضع ولم يثبت عن الملائكة والجن وضع أي عرف آدم ذات الوضع الذي هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى. والمراد: عرفه معرفة فعله وإنشائه فهو الواضع اهـ.

وهذه الأجوبة السبعة على أن المراد بالإنسان آدم عليه الصلاة والسلام ويكون في كلامه تلميح لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة: الآية 31]، ويأتي احتمال كون الباء داخلة على المقصور عليه، أما لو أريد بالإنسان هو وذريته كما تقدم فالمراد بتخصيصهم بذلك إفرادهم بمعرفة الأوضاع، أي بالاطلاع على الأوضاع دون بقية الحيوانات البهيمية لا بوضع الألفاظ لما علمت أن من جملة الذرية من الاتفاق على عدم وضعه فبالنظر إليه يقصر الوضع على الاطلاع عليه لا على إنشائه، وبالنظر لمن قد قيل بأنه هو الواضع على قول مرجوح يقصر على إنشائه اهـ.

وإنما قلنا: دون بقية الحيوانات البهيمية لأنَّا لو أردنا به الانفراد عن الملائكة والجن لورد أن من الضرورة أن منهم الملائكة ولهم الاطلاع على البعض بدليل، فلما أنبأهم بأسمائهم اهـ. وكذا لا يصح أن يراد بالتخصيص ح: أن لآدم مع ذريته الانفراد بمعرفة جميع الأوضاع واللغات اهـ لأن منهم من لم يعرف إلاَّ البعض من اللغات، بل هو جل ذرية آدم فلا يصح الاستغراق المأخوذ من إضافة أوضاع الكلام.

ولا يقال: يخرج الكلام على التوزيع نحو ركب القوم دوابهم، أي كل ركب دابته لا أن كلاً ركب الدواب، أي فكل واحد من أنواع بني آدم خصه الله بمعرفة لغة، لأنَّا نقول: يصير المعنى ح الذي خص الإنسان وأفرده بالاطلاع على معرفة جميع الأوضاع دون الملائكة، أي كل من بنيه خص بمعرفة جميع أوضاع لغته دون الملائكة والجن مع أن للملائكة الاطلاع على لغة عبرانيتهم أو سريانيتهم أو سوى ذلك مثل أفراد بني آدم أو أنواعهم فلم يظهر الانفراد في بني آدم.

وأما دعوى أن الانفراد ظاهر في آدم وبعض ذريته وأوله الاطلاع على جميع اللغات فلا ينهض هنا ولا يحصل المراد الذي هو وجه التخصيص والانفراد والتميز، فإن قيل: هل هذه النعمة في الشارع وصل له منها شيء أم لا؟ يقال: وصل له البعض على أن المراد آدم وبنوه وكذا على الآخر لأن نعمة الأب كأنها نعمة الابن، على أن وصول النعمة للحامد في الحمد لا يشترط. ثم إنه على كل من التوجيهات المتقدمة ليس في الشارح ما يعين أن كلامه جار على القول الراجح من أن الواضع هو الله تعالى، أو على القول المرجوح من أن الواضع

سواه. ويأتي الجواب من جانب هذا القول على قدم أسماء الله، أي الدوال لا الألفاظ سواء قلنا: إن الإضافة في أوضاع الكلام حقيقة من إضافة المتعلق لمتعلقه وأنها على معنى اللام مثلاً لأن المعنى أن الإنسان عرف الوضع للكلام، أي عرف تعيين اللفظ للدلالة على المعنى معرفة تصور أي عرف ذات الوضع ومعرفة تصديق أي عرف وقوعه جزماً لا تردداً لأنه حيرة وألم والمقام للامتنان في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة: الآية 31] اهـ، ولا وجه لتخصيص العلم بالتصديق اهـ.

ثم بعد ذلك يقال: هل هو الذي عينه له فهو الواضع أو غيره، يبقى ما هو أعم. وقد علمت أن أوضاع جمع أضيف للمعرفة فيعم فبطلت جمعيته فإفراده آحاد لا جموع، أي بمعرفة كل فرد فرد أوضاع الكلام، أو قلنا: إن الإضافة المذكورة لفظية من إضافة الصفة للموصوف، أي بمعرفة الكلام الموضوع، فالأوضاع جمع وضع بمعنى الموضوع مجازاً مرسلاً لعلاقة الجزئية والكلية اهـ، إلاَّ أن الجمعية في الأوضاع غير معتبرة وإلاَّ فلا معنى بمعرفة الكلام الموضوعات إلاَّ أن يراد به ما صدقاته وأفراده تدبر، ووجه كون جعله من إضافة الصفة للموصوف لا يعين أحد القولين هو أن معرفة الإنسان الكلام الموضوع إنما هو من جهة النسبة التي بين الكلام ومدلوله ويستلزم معرفة الطرفين الدال والمدلول بدليل أن المقام مقام مدح وامتنان وعلم، ولا تكبر المنة إلاَّ في معرفة الكلام الموضوع ومدلوله لا في معرفة الدال فقط، إذ هو مفض إلى مقام التحيُّر والتردُّد وعدم السكون اهـ.

وإذا علمت أن المراد عرف الكلام الموضوع ومدلوله ولا يحتاج إلى تقدير مضاف، أي بمعرفة مدلول الكلام الموضوع كما زعم البعض إلاَّ زيادة في الإيضاح صار المعنى والمراد أنه عرف الكلام الموضوع ومدلوله فيحتمل أنها معرفة اطلاع، فالواضع هو الله تعالى أو معرفة إنشاء للوضع في الكلام وللنسبة المذكورة وفعل ذلك، فالواضع هو الإنسان فلم يتعين من كلام الشارح أحد المذهبين وهو مدعانا المتقدم اهـ.

فإن قيل: لا نسلم أن معرفة الدال فقط تفضي إلى التحير وعدم كمال المنة فإن هذه المعرفة هي المتبادرة من قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة:

الآية 31]. وقال البوصيري: لك ذات العلوم من عالم الغيب ومنها لآدم الأسماء: يقال التحقيق أن آدم علم أسماء المسميات وعلم المسميات بدليل أنه لا يعلم الاسمية التي هي نسبة بين الدال والمدلول حتى يعلم الطرفين، ولا يتعقل إلاّ كذلك. وأما كلام البوصيري فمحمله على أن نبيِّنا ﷺ علم أولاً المسميات التي هي القصد فأكرم بمعرفة القصد والمراد أولاً إذ هو القصد من العقد ويتيمة السلك والجواهر كما في عادة الأكابر ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النّحل: الآية 60]، فإن الحبيب يبادر محبه على اطلاعه على أعلا ما يصلح له وأرفع ما يليق به ثم بعده يتنزل معه إلى اللوازم والأمور المتوقف عليها ذلك الأعلا.

وأما آدم عليه السلام فعلَّمه الله أولاً الوسيلة من الأسماء ثم عرّفه المقاصد فكان أول العلمين غير عالم بالقصد وإنما هو حامل لعلم لم تكمل له أولاً نتيجته وثمرته، ثم بعد ذلك كمل له الامتنان، فعلّمه المسميات.

إن قيل: إنه في المواهب اللدنية للقسطلاني أن إبليس بكى عند آدم على الشجرة، وقال: أخاف عليكما أن تموتا ولم تنالا من هذا النعيم، فقال له آدم: ما الموت، فإنه مناقض للتأكيد في ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة: الآية 31]، يقال: إما أن يريد إنكار معنى الموت فلم يكن عالماً بها قبل لأن الله علَّمه ما يليق بمقام الجنة التي هو فيها ولا موت فلا يقال: شاك في بقاء نفسه، فأل في الأسماء للعهد، أي الأسماء التي تليق بمقامه. وإما أنه أنكر لحوق الموت له مع علمه بحقيقة الموت ثم بعد ذلك أزلّه الشيطان وغيره.

وأما قولهم: أنبئهم بأسمائهم، فالمراد الأسماء التي كان آدم عرفها. قوله: بمعرفة، أي بعلم على ما هو الراجح من ترادفهما وإن اختلفا عملاً فالمعرفة تتعدى لواحد والعلم يتعدى لاثنين. ولا تطلق المعرفة على الله تعالى لمانع التوقيف، أي والعلم ورد الإذن بإطلاقه عليه تعالى اهـ.

ومن المعلوم أنه لا يشترط في الترادف صحة وقوع كل من المترادفين موقع الآخر كما هو الحق عند الأصوليين اهـ.

ثم إن الأظهر أن المعرفة مغايرة للعلم، ويدل لذلك أن العلم إذا كان بمعنى المعرفة عمل عملها وتعدى لمفعول واحد، وإن كان بمعنى الجزم واليقين أو الرجحان على ما هو معلوم تعدى لمفعولين.

قال في الخلاصة:

* انصب بفعل القلب جزئي ابتدا *

أعني إلخ، وقال:

لعلم عرفان وظن تهمه   تعدية لواحد ملتزمه

وح فإن أراد القائل بترادفهما: أن العلم على عمومه يرادف المعرفة، فيرد عليه: أن تفرقتهم بين العلم بمعنى العرفان فيتعدى لواحد والذي هو قلبي جزمي أو رجحاني يتعدى لاثنين مخالفة لذلك. وإن أراد ذلك القائل: أن العلم بمعنى المعرفة يرادفهما لم يصح تنزيل أربابه عليه قولهم: وإن اختلفا عملاً إذ لا يختلفان ح عملاً فالحق التخالف لا الترادف اهـ.

وعلى الحق المذكور من التخالف، هل العلم يختص بالإدراك الغير المسبوق بالجهل ولذا لم يوصف الحق تعالى بها، أو العلم يتعلق بالمركب كالإنسان. والمعنى التركيبي كما في نحو: قام زيد، والمعرفة تتعلق بالجزئي كزيد، والبسيط كالنقطة.

قال في المطول: المعرفة لإدراك الجزئي أو البسيط، والعلم لإدراك الكلي أو المركب، ولذا يقال: عرفت الله دون علمته. قال السمرقندي في حاشيته: توضيح ذلك أن المعرفة بحسب الاصطلاح لإدراك الجزئي سواء كان مفهوماً جزئياً أو حكماً جزئياً، والعلم لإدراك الكلي سواء كان مفهوماً كليّاً أو حكماً كلياً اهـ.

ولا يخفى ما في توجيه السمرقندي من عمومه على الدعوى في جانب المعرفة، لأنه أدرج فيه تعلقها بالحكم الجزئي، وذلك أن الإدراكات عند المطول أربعة: إدراك الجزئي كزيد، وإدراك البسيط كإدراك النقطة، وإدراك الكلي كإدراك الإنسان، وإدراك المركب كإدراك قيام زيد. فالأولان معرفة والأخيران علم.

والسمرقندي بعدما اندرج عنده تحت الجزئي البسيط فصل في المركب من الأحكام فقال: إن كان جزئياً يعني كقيام زيد، فهو متعلق المعرفة. وإن كان كلياً يعني كذوق كل نفس الموت في ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عِمرَان: الآية 185]، فهو متعلق العلم. وبالجملة فالمدركات خمسة: الجزئي والبسيط وهما متعلقا المعرفة، والمفهوم الكلي والحكم الكلي وهما متعلقا العلم جزماً واتفاقاً بين

المطول والسمرقندي، والخامس الحكم الجزئي كقيام زيد في قام زيد، فهو عند المطول متعلق العلم وعند السمرقندي متعلق المعرفة، فلو لم يجعله السمرقندي توجيهاً وتوضيحاً لما في المطول لأمكن أن يجعل مذهباً آخر في المغايرة بينهما.

وقال بعضهم: المعرفة لإدراك البسائط سواء كان تصوراً للماهية أو تصديقاً بأحوالها، والعلم لإدراك المركب سواء كان تصوراً أو تصديقاً اهـ. فهو غير ما تقدم.

ثم لو قيل: إن المعرفة خاصة بالتصورات، والعلم يتعلق بالتصديقات وهو كثير وبالتصورات وهو قليل، وكل منهما أي من المعرفة والعلم لا يتعدى إلاَّ لمفعول واحد، أما في المعرفة فظاهر، وأما في العلم فمن جهة أن قولنا: علمت زيداً قائماً معناه: علمت قيام زيد، لا أن معناه: علمت ذات زيد ونفس قائم، ولا أن معناه: علمت ذات زيد في حال القيام. ولكن المتكلم لما كان مألوفاً عنده تعلق العلم بالتصور تجده في كل موطن يرتكبه استراحة حتى في مقام التصديق أولاً، ثم يذكر المعنى المراد المتعلق به وكثير ذلك في كلامهم، فجارى النحاة ذلك وقالوا: العلم يتعدى لمفعولين وقد يخرج الاستعمال إلى غير ذلك على ضرب من التجوز لما بعد ولصح اهـ.

وعلى هذين الفرقين، بل الفروق الأربعة، يرد وصف الله تعالى بالعلم لأن متعلقه عام، فهو تعالى عالم بالكليات والجزئيات والبسائط والمركبات خلافاً للفلاسفة المنكرين علم الله تعالى بالجزئيات، وهي إحدى المسائل الثلاث التي كفرهم أهل السنَّة والجماعة بها.

الثانية: إنكارهم المعاد الجسماني وقصرهم إياه على الروحاني.

الثالثة: ادعاؤهم أن النبوَّة مكتسبة.

تبارك الله ما وحي بمكتسب ولا نبي على غيب بمتّهم

زاد بعضهم: وادعاؤهم قدم العالم بالنوع. ولا شك أنه كفر صراح.

ثم إن باء بمعرفة، باء التخصيص داخلة على المقصود، أي جعل الله معرفة الأوضاع قاصرة على الإنسان لا تتعداه إلى غيره من الملائكة والجن على ما تقدم، فالمقصور عليه هو الإنسان، فالتخصيص هو حصر وقصر خلافاً لبعضهم. والمراد أنه مفيد للحصر لا أن المراد أنه مرادف للحصر لما علمت من تعدي

الحصر بفي، والقصر بعلى، والتخصيص بالباء، فلا بحث. ويصح أن تدخل الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه فيكون مضمناً معنى القصر والباء بمعنى على اهـ تدبر.

ودخول الباء على كل من المقصور والمقصور عليه أمر اتفق عليه العلاّمتان السعد والسيد إلاَّ أنهما اختلفا في الجيد الكثير الغالب، فقال السعد: هو دخولها على المقصور. وقال السيد: هو دخولها على المقصور عليه. وإليه أشار بعضهم بقوله:

والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد ذكره الحبر الهمام السيد

ويقال: ما أراده الناظم لم يف له به نظمه لأن قوله: وعكسه، لم يرد به إلاَّ دخولها على المقصور عليه بدليل قوله: مستعمل، مع أن هذا مذهب السعد فقط لأنه يقول: تدخل على المقصور بكثرة وعلى المقصور عليه بقلة والقليل مستعمل مع أنه نسبه في نظمه للسيد فيقتضي أن هذا مخالف لما قبله وأن السيد قائل به، نعم لو أراد بعكسه كثرة دخولها على المقصور عليه لكان أشار إلى المذهبين وصح قوله: ذكره الحبر الهمام السيد، لكنه لا يلتئم مع قوله: مستعمل اهـ كذا لبعضهم بزيادة إيضاح.

والحق أن الناظم واف بالمراد وذلك أن الكثرة في كلامه النسبية لا بالنظر لذات الشيء. فقوله: يكثر دخولها أي بالنسبة لدخولها على المقصور عليه إذ هذا مذهب السعد لا أن المراد بالكثرة الكثرة الذاتية، أي هو كثير في ذاته حتى لا ينافي أن الطرف الآخر كثيراً أو أكثر والكل ليس بمراد. ثم إذا علمت أن الكثرة في البيت بالنسبة للطرف الآخر صار قوله: وعكسه، يراد به الدخول على المقصور عليه بدليل قوله: مستعمل لا كثرة، هذا الدخول فإن الكثرة أي النسبية من قوله: وجيد، فيصير على ذلك محصل البيت الثاني ودخولها على المقصور عليه مستعمل وجيد، أي كثير، أي على دخولها على المقصور. ذكره الحبر الهمام السيد وهو واضح في ذكر المذهبين معاً فلا بحث مع الناظم إلاَّ لو أراد بالكثرة والجودة الذاتيتين وليس كذلك وإلاَّ لما وفّى بكلام السعد أيضاً، تدبر اهـ.

ثم إن ما نسب للسيد من أن الكثير دخولها على المقصور عليه أصله للسيرافي مع أن الذي صرح به السيد نفسه في حواشي المطول والكشاف هو ما للسعد من أن الغالب دخولها على المقصور كما نقله يس في حاشية المختصر، وهذا هو التحرير، فالحق أن لا خلاف بينهما في أنها تدخل على كل والغالب دخولها على المقصور.

وهناك قول ثالث في الباء بعد الاختصاص: لا تدخل إلاَّ على المقصور عليه فإن ورد ما يخالف ذلك فيؤول الكلام اهـ، فالأقوال ثلاثة في الباء بعد الاختصاص اهـ.

وأنت إذا أمعنت النظر وجدت هذا القول الثالث مكابرة لأن المشاهدة بعد الاختصاص بكثرة هو دخول الباء على المقصور لا على المقصور عليه، وما ادعاه من أنها إذا وجدت بعده داخلة على المقصور فيؤول الكلام أي يجعل التخصيص بمعنى الانفراد والتمييز هو لا يتخالف مع ما قبله بل هو عينه. فالحق أن لا خلاف أصلاً في جواز دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور والمقصور عليه والكثير في الخارج وقوعاً هو الأول اهـ.

ثم يقال: هل يصح في الشارح جعل الباء داخلة على المقصور عليه ويصير المعنى الذي قصر الإنسان على معرفة أوضاع الكلام لا يتعداها إلى الجهل بها فيكون القصر قصر قلب وشرطه من تضاد الصفتين موجود، يقال: هو صحيح في نفسه ممكن لا مانع منه، تدبر.

قوله: **(الكلام)** يصح أن يراد به حقيقته أو المركب مجازاً مرسلاً علاقته العموم والخصوص أو اللفظ لعلاقة الإطلاق والتقييد أو الكلمات مرسلاً لعلاقة الجزئية والكلية.

وقوله: **(ومبانيه)** جمع مبنى، أي أجزاؤه، والمراد به الكلمات التي يبنى فيها الكلام مجازاً مرسلاً لعلاقة الحالية والمحلية على أنه مأخوذ من اسم المكان أو لعلاقة الجزئية والكلية على أنه مأخوذ من المصدر الميمي، وعلى أن المراد اللفظ فهو من عطف الأخص بخلاف الوجهين الآخرين فهو من عطف المغاير. وعلى أن المراد بالكلام الكلمات كان من عطف المرادف ولم يشر إلاَّ لوضع المفردات فعلى الثلاثة الأول من أن المراد بالكلام حقيقته أو المركب أو اللفظ إن عطفنا

مبانيه على الكلام يكون الشارح أشار للوضعين، وضع المركب ووضع المفرد، ومن المعلوم أنّ مدلول المركب هو النسبة لا الذات اهـ.

نعم، المركب الناقص هو على الأول داخل في المباني بدليل المقابلة، وأما على الثاني والثالث فداخل في عموم الكلام مجازاً. ثم كون المركب موضوعاً أيضاً هو أحد أقوال ثلاثة فيه، القول الثاني أنه أي المركب غير موضوع وعليه ذهب غير واحد لأن في دعوى وضع المركبات حجراً عسيراً ومشقة في الاستعمال بل الدلالة عقلية لا وضعية. ولذا قال بعضهم: فمن عرف مسمى زيد وعرف معنى قائم عرف بالضرورة معنى زيد قائم. وربما يتلمح من المصنف ذلك لأنه تكلم على وضع المفرد فقط في هذه الرسالة اهـ.

ويرد على ما في الوضع للمركب أن الواضع كما حجر علينا في المفردات فلا نستعمل لفظ الأرض مثلاً في غيره عند عدم العلاقة والتجوُّز لأنه ح كذب كذلك حجر علينا في المركبات فمنعنا من تقديم الفاعل على الفعل وتقديم المضاف إليه على المضاف، وهكذا اهـ.

القول الثالث: أن المركب موضوع بالنوع، أي بقاعدة كلية نحو: كل فعل وفاعله موضوع لثبوت الحدث للفاعل لا بالشخص بأن يكون اللفظ الموضوع مشخصاً فإن هذا حرج ومشقة، فالأقوال ثلاثة. وقال بعضهم: بل القول الثالث توفيق بين القولين فلا خلاف في أن المركب موضوع بالنوع لا بالشخص اهـ. بل قال الخادمي: إن المركبات تامة أو تقييدية موضوعة بالنوع للصور العقلية الذهنية العلمية كما عند الشافعي وموضوعه بالنوع للصور الخارجية المعلومية كما عند أبي حنيفة اهـ. ثم ما أشار له الخادمي من كون الموضوع له هل هو المعنى الذهني أو الخارجي، أشار في جمع الجوامع لشيء من ذلك على وجه العموم أو الخصوص بالمفردات فقال: هل اللفظ موضوع للمعنى الذهني أو الخارجي، والمختار وفاقاً للشيخ الإمام أنه للمعنى من حيث هو اهـ. وقيّده أرباب الحواشي بغير العلم وإلاَّ فالشخصي موضوع للخارجي والجنسي موضوع للحقيقة الذهنية فراجعه.

وعلى الرابع من أن المراد بالكلام الكلمات، فما أشار إلاَّ إلى وضع المفردات وإن عطفنا مبانيه على أوضاع، أي عرفه أوضاع الكلام وعرفه ذات الموضوع أعم الكلمات فيكون قد أشار إلى الوضعين أيضاً على الثالث، أعني

المراد بالكلام اللفظ، أما على الأول من أن المراد بالكلام حقيقته أو الثاني من كونه أراد به المركب، فيكون أشار لخصوص وضع المركب اهـ، أي ولو ناقصاً وإن كان الناقص غير داخل تحت الكلام على الأول من أن المراد به حقيقته لأنه لما أثبت الشارح الوضع للكلام فقد أثبته للمركب الناقص أيضاً إذ لا قائل بالتفرقة، نعم ضمير مبانيه على العطف على الأوضاع فيه أمران:

الأول: مخالفته للقواعد من أن ضمير المعطوف عائد على المعطوف عليه مع أنه هنا عائد على ما أضيف إليه ذلك المعطوف عليه لا على المعطوف عليه.

والثاني: كون المضاف للضمير عينه، ففيه إضافة الشيء إلى نفسه اهـ.

وعلى الأخير **الرابع**: من أن المراد بالكلام الكلمات فلم يشر الشارح إلاَّ إلى وضع المفردات سواء عطفت مبانيه على الكلام فهو عطف تفسير أو على أوضاع، أي عرفه أوضاع الكلمات ونفس الكلمات فهو عطف لازم على ملزوم ومسبب على سبب. نعم في عطفه على أوضاع الأمران المتقدمان أيضاً من أن ضمير المعطوف لم يعد على المعطوف عليه بل على ما أضيف إليه ذلك المعطوف عليه وكون مباني أضيف إلى نفسه إذ المراد بها الكلمات، وضمير مبانيه للكلام بمعنى الكلمات إلاَّ أن يجاب بأن المباني يراد به مكان البناء أو البناء لكن المقادح غير مراد ولا مقصود، تدبره اهـ.

قوله: **(وجعل الحروف)** إلخ، عطف نعمة على نعمة والجامع بين الجملتين اتحاد المسند إليه فيهما واجتماع المسندين في أنه فعل له، والجعل بمعنى التصيير إلاَّ أن الجعل في عبارة الشارح ليس حمل تغيير في الذات والهيئة كما في «جعلت الطين إبريقاً» بل جعل إعطاء للصفة، فالتغيير فيه معنوي، أي وجعل الحروف متصفة بكونها أجزاءً للكلمة بالفعل فالنظر فيها ح بعد التركيب في الكلمة. أو يقال: وجعل الحروف صالحة لجزئية الكلام، فينظر فيها قبل التركيب وصيرورتها كلمة، تدبر.

وقوله: **(الحروف أصول)** أراد بالحروف حروف المباني لا حروف المعاني المقابلة للاسم والفعل، وأراد بالأصول الأساس والأجزاء، وبالكلم الكلمات. وإضافة كلم ح إلى الكلام هو من إضافة الجزء للكل سواء أردنا بالكلام المدلول للضمير معناه الحقيقي أو المركب أو هو من إضافة الأخص إلى الأعم إن أردنا

به اللفظ أو هي إضافة بيانية على أن المراد بضمير كلمته الكلمات وليس من باب عين العيون وشمس الشموس كما لا يخفى. ويصح أن يراد بكلمة الكلام أو اللفظ إلخ، وإضافته للضمير العائد على أحد الأوجه الأربعة يأتي فيه بسط كلام، تأمله.

ثم إن الحروف وأصول من باب ركب القوم دوابهم، أي كل حرف جزء من الكلمة لا أن الحروف كلها أو جمع منها أجزاء للكلمة.

قوله: **(وظروف)** إلخ، جمع ظرف، وعاء الشيء، ومعانيه جمع معنى هو في الأصل مكان العناية أو نفسها لكن المراد به نفس الموضوع له اللفظ وهو والمدلول والمفهوم والمسمى متحدات بالذات مختلفات بالاعتبار ما وضع له اللفظ إلاَّ أنه من جهة العناية والقصد معنى، ومن جهة دلالة اللفظ عليه مدلول، ومن جهة تعلق الفهم به مفهوم، ومن جهة أخذه من علامة اسمه مسمى. وخص بعضهم المفهوم على المعنى الكلي دون الجزئي، ويرده قولهم: المراد من موضوع القضية مصدوقه ومن محمولها مفهومه اهـ فإنه عام حتى في ما محمولها جزئي.

وضمير معانيه عائد على الكلام والإضافة تقع لأدنى سبب كما في قوله تعالى: ﴿عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النَّازعَات: الآية 46] فأضيف الضحى للعشية لأن كلا طرف للنهار، والمراد جعل الحروف أي بعد تركيبها كلمة وبعد جعل الكلمات أجزاء للكلام ظروف معاني الكلام أو الضمير عائد على الكلمة، أي جعل الحروف أي بعد التركيب ظروف معانيها اهـ، لكن الحروف بعد التركيب المذكور هي الكلمة فالأول أوضح.

وقوله: **(الحروف ظروف)** من باب: ركب القوم دوابهم اهـ. ثم إن كون الألفاظ قوالب للمعاني هو ما أفصح عنه السعد في مبحث الإيجاز والإطناب، وذكره الحواشي في مبحث المطابقة من البديع اهـ. وقيل: المعاني قوالب الألفاظ ووفق بينهما بأن الألفاظ قوالب المعاني باعتبار السامع لأنه لا يقع في سمعه إلاَّ اللفظ فيصل لفكره ثم يستخرج منه المعنى استخراج المظروف من ظرفه اهـ وبأن المعاني قوالب الألفاظ باعتبار المتكلم لأنه أولاً يستحضر، أي المتكلم، المعنى ثم يفرغ فيه اللفظ فلا بد أن يبقى ملاحظاً المعنى والاتساعة فهو أوسع عنده من

الألفاظ، فكانت المعاني عنده هي القوالب لألفاظها ولم يصل ذلك للسامع لما علمت أنه لم يعطه فكره، وإنما الذي وصل للسامع مجرد اللفظ، وهذا هو الأصل في الكلام لأن نتيجته وفائدته التفهيم والتفهم منه فلا يرد ما إذا تلفظ المتكلم بكلام لم يلاحظ معناه كالتالي لكلام الباري لأجل أن يحفظه اهـ. وبين مبانيه ومعانيه جناس لاحق لأن الاختلاف وقع في حرفين بعيدين مخرجاً نحو قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: الآية 75]، ويكون في الأول ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ①﴾ [الهمزة: الآية 1]، وفي الأخير: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾ [النِّساء: الآية 83] اهـ.

ثم إن قول الشارح: **(أوضاع والحروف)** إلخ، براعة استهلال، وهي أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يشعر بمقصوده نحو قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾ [النُّور: الآية 1] إلخ، فهو دال على أن هذه السورة احتوت على فرائض وأحكام، وكذلك قول القائل في قصيدة التهنئة بمولود:

بشرى قد أنجز الإقبال ما وعدا   وكوكب المجد في أفق العلا وصعدا

مأخوذة من برع الغلام إذا فاق أقرانه، والاستهلال هو الابتداء، وإليه يرجع: استهل الشهر، واستهل الولد صارخاً، أي ابتدأ في ظهوره حال كونه صارخاً. ومعنى براعة الاستهلال فوقان الابتداء على سائر الابتداءات سواه اهـ، وقيل غير ذلك.

قوله: **(والصلاة والسلام)** إلخ، صلى وسلم عليه ﷺ لأنه الواسطة العظمى وشكر الوسائط واجب، من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه وأي معروف يعادل معروف الإيمان الذي أورث المرء سعادة أبدية لا شقاوة بعدها أبداً. وأيضاً امتثالاً لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: الآية 56] إلخ.

وقوله: **(المشتق)** الاشتقاق في الاصطلاح رد كلمة إلى أخرى لوجود معنى الأخرى فيها وزيادة أو أخذ لفظ من آخر إلخ. فأطلق الشارح الاشتقاق على مطلق الأخذ لا بقيد المأخوذ اللفظ، والمأخوذ منه لفظاً فهو مجاز مرسل لعلاقة الإطلاق والتقييد مجاز عرفاً حقيقة لغوية.

وقوله: **(مصدر)** هو في الاصطلاح اللفظ الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، وبعبارة اللفظ الدال على الحدث. وأراد به هنا المعنى اللغوي، وهو اسم

مكان أي من محل يصدر عنه الفضل لا اللفظ وإضافة مصدر إلى الفضل من إضافة المحل إلى الحال، أي من مكان ظهور الفضل والكرم والحكم جمع حكمة وهي في الأصل العلم الباحث عن أحوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية لكنها تارة علمية وتارة عملية اهـ. والحكمة العلم النافع آخرة ودنيا، وفي الحديث: «لا حسد إلاَّ في اثنين: رجل آتاه الله مالاً فسلّطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلِّمها الناس. والمراد بها هنا ما يؤثر في القلوب والأفكار من الوعظ والأدب، وذلك أن المراد: والصلاة والسلام على المأخوذ من محل يصدر منه الفضل والكرم والعلم وهم العرب، أما الكرم فهو لهم وبه عرفوا وبذلك يقال: الشجاعة في قريش والكرم في العرب. وأما علم الشرع فقد علمت أنه لا شرع لهم قبل وإنما كانوا متمسكين بشيء من دين إبراهيم عليه السلام غير متقنيه اهـ، وإنما لهم أدبيات نحو قول بعضهم:

والنفس راغبة إذا رغّبتها ... وإذا ترد إلى قليل تقنع

وقول الآخر: [البسيط]

ما كلَّف الله نفساً فوق طاقتها ... ولا تجود يد إلاَّ بما تجد

وقول الآخر: [الطويل]

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ... ويأتيك بالأخبار مَن لم تزود

وقول الآخر: [الطويل]

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... وكل نعيم لا محالة زائل

الطويل:

ومن يك ذا مال ويبخل بماله ... على قومه يستغن عنه ويذمم

الطويل:

ومن لم يذد عن حوضه بسلاحه ... يندم ومن لا يظلم الناس يُظلم

الطويل:

ومهما تكن عند امرىء من خليقة ... ولو خالها تخفى على الناس تعلم

إلى غير ذلك، اهـ.

فأطلق الشارح المشتق بالمعنى اللغوي، أي المأخوذ والمخرج فهو حقيقة. ويحتمل أنه أطلقه وأراد به المعنى الاصطلاحي تجوُّزاً فهو استعارة تصريحية وذلك أنه شبه إخراجه عليه الصلاة والسلام من العرب بالاشتقاق الذي هو أخذ الفعل أو الوصف من المصدر بجامع اشتمال المأخوذ على ما في المأخوذ منه وزيادة. واستعار لفظ المشبه به وهو الاشتقاق فأطلقه على المشبه ثم اشتق من الاشتقاق بالمعنى المجازي مشتق فكانت الاستعارة تصريحية أصلية في المصدر تبعية في الوصف.

وقوله: (**مصدر ترشيح**) ويحتمل أنه أراد بمصدر الفضل نفس الحقيقة المحمديَّة النوعية لأنها محل صدور الفضل والعلوم، ويشير إلى حديث: «أول ما خلق الله نوري ثم خلق منه كل شيء». ويجري في المشتق من الحقيقة أو بمجاز الاستعارة على هذا ما جرى فيما قبله، ويحتمل أنه أراد بالمصدر الأوصاف الجميلة أوصاف النفس وأخلاقها الكريمة من تواضع، وإغضاء، ولين جناب، والكلام على المبالغة أي لما كانت هذه الأوصاف فيه على سبيل المبالغة جعل كأنه خلق منها وتكون منها نحو قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ [الأنبياء: الآية 37] فالاشتقاق بالمعنى اللغوي والكلام على سبيل الكناية، أي أن الفضل والحكم فيه على وجه المبالغة، والكمال بشهادة أنه أخرج منهما اهـ، تدبر.

ويحتمل أنه أراد بالمشتق المعنى الاصطلاحي ولكن هنا مجاز الحذف والمراد اشتق اسمه لأنه يسمى بالفاضل والأفضل والحكيم والأحكم وإضافة مصدر إلى الفضل للبيان من إضافة الأعم إلى الأخص، نحو شجر أراك. كما أن التي هي بيانية ما كان بين المتضايفين عموم وجهي نحو خاتم حديد اهـ.

واعلم أن نسخة الشارح بزيادة السلام على ما هو الحق وأما نسخة الاقتصار على الصلاة فيكون قد ارتكب عليها كراهة إفراد أحدهما عن الآخر على قول قوله: والصلاة والسلام جملة خبرية لفظاً وهل إنشائية معنى أم لا، يقال: إن الصلاة من الله رحمة أي إنعام ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين دعاء والحق أن الصلاة على كل بمعنى ذلك مع ملاحظة معنى العطف ولذلك تعدت بعلى نحو وصل عليهم، ولو كانت بمعنى الدعاء لانقلب المعنى وصار المدعو له

مدعواً عليه والحق أن الملائكة يسبحون الله كما يستغفرونه وحقق بعضهم أن الصلاة مشترك معنوي لا لفظي فهي موضوعة للعطف لكنه يفسر في الله بالإنعام وفي الملائكة بالذكر وهكذا اهـ. وهذه الصلاة إن كان فاعلها الله تعالى أو الملائكة أي صلاة الله أو صلاة الملائكة عليه فالكلام خبر لفظاً ومعنى تأمل لكن من جهة إنشاء الشارح لهذا الإخبار أعطى الإنشاء والامتثال لقوله تعالى: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: الآية 56] إلخ، تأمله. ولا يقال: اختلاف الفاعل لا يعطي ذلك لأنَّا نقول تأمل في حديث: «اللهم صلِّ على آل أبي أوفى لما أتوه بالزكاة» فهي لامتثال قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ إلى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: الآية 103] فإن الصلاة في الآية مسندة له عليه الصلاة والسلام وهو في الإتيان بها امتثالاً أسندها ﷺ لله تعالى، فكفى في الامتثال أن أنشأها والجملة طلبية في الآية، تأمل.

وإن كان فاعل الصلاة المتكلم أي وصلاتي عليه ﷺ فالجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى وهذا الوجه أظهر وأوضح.

قوله: **(لمحاسن الأفعال)** هو من إضافة الصفة للموصوف، أي للأفعال الحسان، فمحاسن جمع حسن على غير قياس أو جمع محسن مصدر ميمي كمصادر جمع مصدر، ومذاهب لمذهب اهـ. والمصدر بمعنى الوصف مجازاً مرسلاً والأفعال جمع فعل عمل الجوارح أعم من كونه عن تدبير أم لا فيشمل الفعل حالة النوم مثلاً، وأما العمل فهو الفعل الذي عن تدبير فلذا خص بالعقلاء وهو أخص من الفعل وآثر التعبير بالأعم للإشارة إلى أن جميع أفعاله حسنة لا ما كان عن تدبير أو غيره اهـ.

والمأخوذ من العبارة أيضاً أن كل فعل حسن قد جمعه ﷺ وحواه فمحاسن الأفعال صيغة عموم.

وقوله: **(مكارم)** كذلك من إضافة الصفة للموصوف، فمكارم جمع كريمة، أو جمع مكرمة، المصدر بمعنى كريمة **(والشيم)** جمع شيمة الطبيعة أي الجامع للشيم والطبائع الكريمة أي الجميلة، ووصف الطبيعة بالكرم أي الحسن لمجالها فإن من معاني الكرم الحسن، قال تعالى: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: الآية 31] أي محسناً، أو مراد الشارح بالكرم الجود لأن من أثر حسنها الكرم وهو

الظاهر للناس ولذلك يقال: الأخلاق الكريمة والخلق الكريم، فوصف الشارح النبي ﷺ بحسن أفعاله الظاهرة وأخلاقه الباطنة فقد كمل ظاهراً وباطناً.

كملت محاسنه فلو أهدى السنا للبدر عند تمامه لم يخسف

اهـ. وقدم الظاهر على الباطن لأن ذلك عنوان الثاني وجعل الإضافة من إضافة الصفة لأن الخصوصية في الحسن والجمال لا في الأفعال والشيم إذ لكل أحد أفعال وشيم وإن كان بعد سبك الكلام وحاصله وتقديره رجع إلى تقديم الأفعال والشيم على الصفتين، تدبر.

قوله: **(الموصول)** إلخ، نائب فاعله هو أنواع السعادة والموصول من الوصل بمعنى الربط أي الذي ربطت بألفاظه وكلمه أنواع السعادة ودخل في اللفظ المفردات والمركبات اهـ.

والربط ربط دلالة وإشارة والمراد بأنواع السعادة مسائل العلم والسعادة الظفر بخير الدارين والإضافة في أنواع السعادة من إضافة الملزوم اللازم اهـ، وليس اللزوم بعقلي **(والهدى)** مصدر هدى كالهداية، لكن المراد بالهدى الاهتداء مجازاً مرسلاً لمناسبته لأنواع السعادة تأمل ويصح إبقاؤه على حاله لأن ألفاظه ﷺ توصل الشخص أيضاً إلى الهدى أي إلى صيرورته هادياً أيضاً، وفي الحديث: «اللهم اجعله هادياً مهدياً» اهـ.

ثم إن الهداية الدلالة على الطريق وصل للمطلوب أم لا قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فُصِّلَت: الآية 17] أي دللناهم على الطريق فاستحبوا العمى على الهدى، أي أعرضوا. وقال المعتزلة: هي الدلالة على الطريق مع الوصول واستدلوا بظاهر ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القَصَص: الآية 56]، ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [البَقَرَة: الآية 272]، ﴿وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ﴾ [النَّمل: الآية 81]، وهذا الخلاف المذكور لم يظهر له وجه بناء كل فريق منهم على قواعده. وإن كان ذكره الشبرخيتي والملوي وغيرهم بل وفي شرح العقائد النسفية ما يفيده فالحق ما ذكره القاضي عياض ونقله الأبي في شرح مسلم في حديث «خير الهدى هدى محمد ﷺ» من كتاب الجمعة، من أن الهداية تطلق بالاشتراك على الدلالة على الطريق وصل أم لا وعلى خلق التوفيق في القلب ومن الأول ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فُصِّلَت: الآية 17]، ومن الثاني: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾

[القَصَص: الآية 56] الآية، وقصرها المعتزلة على الأول ونفوا الثاني بناء على قواعدهم من أن العبد يخلق أفعاله فلم يقولوا في معنى ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى﴾ [القَصَص: الآية 56] لا تخلق التوفيق بقلب من أحببت تأمله اهـ.

وقوله: **(بألفاظه)** وكذلك أنواع السعادة عام أي بكل لفظ من ألفاظه أفراداً أو تركيباً جميع أنواع السعادة إلخ. وقد أبدع بعض المغاربة في حديث: يا أبا عمير ما فعل النغير نحو ثلاثمائة فائدة مع أنه من مزاحه ﷺ فإنه كان يمازح ولا يقول إلاَّ حقاً.

واقتصر الشارح على ذكر ألفاظه مع أن مسائل العلم هي أيضاً من أحواله وأفعاله وتقريراته لأن ذلك أقوى ما حصل عنه العلم وأكثر. ولبراعة الاستهلال في قوله بألفاظه مع الاختصار وعطف الهدى أي الاهتداء على أنواع السعادة من عطف المسبب على السبب إذ مسائل العلم سبب للاهتداء ولك أن تعطف الهدى على السعادة، أي أنواع الاهتداء اهـ.

ولم يقل: الموصلة ألفاظه إلى أنواع، مع أنه نعت حقيقي لأجل براعة الاستهلال في الموصول وذلك أن المصنف تكلم على وضع الأمور التسعة الضمير واسم الإشارة والموصول والحرف والعلم واسم الجنس والمصدر والفعل والوصف وجل ذلك مذكور عند الشارح، وما أراد به الشارح إلاَّ معانيه اللغوية دون الاصطلاحية.

قوله: **(المضمر)** أي المخفى، قال الشاعر: [الطويل]

ستبقى له في مضمر القلب والحشا ... بدائع سر يوم تبلى السرائر

وقال أبو حفص سيدي عمر الفاسي:

أضمرت في القلب هوى شادن ... مشتغل بالنحو لا ينصف

وصفته ما أضمرت يوماً له ... فقال لي المضمر لا يوصف

والإشارة تحريك عضو على وجه مخصوص. وأراد بـ**(أصناف الحكمة مسائل العلم)** وإنما قال: المضمر لذلك، لأن الإشارة من حيث هي اقتضت الإضمار والإخفاء فلا يطلع على مفادها كل واحد بل الحاذق اللبيب فقط. أو المراد أن إشارته ﷺ احتوت على مسائل العلم لكن منها ما هو ظاهر ولا إشكال

ومنها ما هو مفاد تلك الإشارة على سبيل اللزوم والتبعية والتلويح والرمز، ولا إشكال في وصفه بالخفاء وعدم الوضوح. ويحتمل أن يكون أراد الشارح بإشارته عباراته لأن الإشارة تحريك عضو على وجه مخصوص فيصدق العضو باللسان، وأراد أن العبارة المذكورة تحتوي بحسب الدلالة الالتزامية والمجازية على أصناف الحكمة، أي فكل عبارة له ﷺ احتوت على لآلي المعاني وجواهر لا نهاية لها ولذلك لم يزل الأئمة يستنبطون من أحاديثه ﷺ علوماً وأسراراً لم يطلع عليها من قبلهم، وهكذا.

وفي الحديث: «أوتيت جوامع الكلم» اهـ، ولك أن تريد بأصناف الحكمة فنون العلم لا مسائل العلم، وذلك كالعلم اللدني والعلم الفروعي والعلم الأدبي والعلم بالغيب كالإخبار بالفتن وهكذا. وقد أحاط ﷺ بالعلوم المذكورة كلها وزيادة.

قوله: **(والتقى)** مصدر اتقى، وأصله وقى من الوقاية قلبت الواو تاء، ويقال في المصدر أيضاً: تقاة. قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: الآية 28] وهو، أي التقى، مصدر نوعي لوجود أل فيه أو يقال: هي جنسية، والحق أنها استغراقية ولكن يعطف التقى على أصناف ح أي المضمر في إشارته أصناف الحكمة وكل فرد من أفراد التقى اهـ. لكن التقي وصف للشخص المتقي المتباعد وكلامه أو إشاراته ﷺ احتوت ودلت على أسباب هذا التباعد لا على نفس التباعد، فأراد بالتقي سببه اهـ.

وقد يقال: لا مانع من كون المراد أن إشارته دلت على هذا الفعل الدال على سبب الشيء دال عليه، تأمل اهـ.

وقد علمت أن التقوى اجتناب النواهي وامتثال الأوامر، قال بعضهم:

وحاصل التقوى اجتناب وامتثال   بظاهر وباطن بذا ننال

اهـ. ومراتب التقوى خمسة، **الأولى**: التباعد عن الشرك ثم التباعد عن المعاصي، وهو أكثر الوارد في القرآن، ثم التباعد عن الشبهات. وفي الحديث: «الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن لم يتقها كان كالراعي حول الحما يوشك أن يقع فيه». ثم التباعد عن المباح، وهو الزهد، دفعاً للانهماك والركون إلى لذة الدنيا المشغل ذلك عن

الله تعالى، وفي الحديث: «ازهد فيما بأيدي الناس يحبك الناس» اهـ. وهذا الحديث والذي قبله هما من الأحاديث الأربعة التي عليها عماد الدين. والثالث: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك». والرابع: «إنما الأعمال بالنيات». ونظَّم بعضهم الأربعة الأحاديث فقال:

عمدة الدين عندنا كلمات ... أربع من كلام خير البرية

إتَّقِ الشبهات وازهد ودع ما ... يريبك واعملن بنية

ثم الخامسة: التباعد عما يشغل عن الله فيفني المرء في فعله تعالى وصفاته وذاته:

أهل المحبة بالمحبوب قد شغلوا ... وفي محبته أرواحهم بذلوا

وخرّبوا كل ما يفنى وقد عمروا ... الذي يبقى فيا حسن الذي عملوا

لم تلههم زينة الدنيا وزخرفها ... ولا جناها ولا حلي ولا حلل

وقال سيدي عمر بن الفارض رحمه الله:

ولو خطرت لي في سواك إرادة ... على خاطري سهواً قضيت بردتي

وقوله: **(محمد)** بدل أو عطف بيان، ويصح رفعه أو نصبه على القطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول بفعل محذوف، أي هو محمد أو امدح محمداً. والرسم يقبل الجميع ما عدا النصب فهو على بعض وجوه الرسم وقدم الأوصاف على العلم الاسم فهو نظير العزيز الحميد الله، لأن ذكره ح أوقع في النفس للتشوُّف إليه والتوجه إليه والشغف به ومحمد علم على نبينا ﷺ هو منقول من اسم مفعول حمد المضعف سماه به جده عبد المطلب لموت والده عبد الله، فقيل له: لم سميته بهذا الاسم وليس من أسماء آبائك؟ فقال: رجوت أن يُحمد في السماء والأرض. وقد حقق الله رجاءه، وزيادة المبني تدل على زيادة المعنى، فحمده الثقلان والملائكة والكون جميعه وسيبعثه الله مقاماً يحمده فيه الأولون والآخرون، وكذلك هو أحمد الحامدين كما في حديث: «وأنا أحمد الحامدين وبيدي لواء الحمد يوم القيامة». وهناك منزع آخر أشار له بعضهم بقوله:

وشقّ له من اسمه ليجلّه ... فذو العرش محمود وهذا محمد

قوله: **(اسمه)** أي اسم محمد، فالاسم أُريد به الدال والضمير أُريد به الذات الشريفة، فالإضافة من إضافة الدال للمدلول لا أنها للبيان أي وليس المراد أنه ذكر في الكتابين بهذا الاسم العنواني وهو محمد، بل ما هو أعم فهو مذكور في التوراة باسم طاب، وفي الإنجيل باسم ماحي اهـ.

فإن قيل: هو في الإنجيل باسم أحمد لا باسم ماحي، قال تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه أزكى الصلاة والسلام: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصَّف: الآية 6]، يقال: ليس ذلك في الإنجيل وإنما أخبر به عيسى وقد علم عيسى أن له أسماءً عليهما السلام. ثم إنه لا مفهوم لهذين الكتابين لأنه مذكور أيضاً في غيرهما من الكتب السماوية كالقرآن، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الفَتْح: الآية 29] الآية. وكذلك في ساق العرش وفي غرف الجنة، وفي سدرة المنتهى، وعلى كل قصر في الجنة وورق شجرة طوبى، وفي السماوات، وبين أعين الملائكة، كما رواه ابن عساكر.

وقد شاهدت بالمغرب حجراً مكتوباً فيه بقلم القدرة والنشأة الأولى: محمد رسول الله. وأخبرني بعضهم أن بالمغرب جبلاً كل أحجاره مكتوب فيها محمد رسول الله، كما أني شاهدت حجراً صغيراً جداً مكتوب عليه: وأفوِّض أمري إلى الله اهـ، فالله يجعلنا من أهل رضاه وحزبه ووداده اهـ.

والسر في تخصيص الشارح ذكر الاسم بهاذين الكتابين شدة إنكار المتمسكين بهما نبوّته، أما الزبور فجله أو كله مواعظ لا أحكام فيه، وأهل التوراة والإنجيل هم المراد بأهل الكتاب في القرآن ففيه إشارة إلى أنهم لو أمعنوا النظر لوجدوا الحق دالاً عليه ما بأيديهم فهم أهل الجحد والعناد.

قوله: **(وعلى آله)** أتبع الصلاة عليه بالصلاة على الآل لحديث: «إياكم والصلاة البتراء» قيل: ما هي يا رسول الله؟ فقال: «أن تصلُّوا عليّ دون آلي». ولا تجوز الصلاة على غير الملائكة والأنبياء عليهم السلام إلاَّ تبعاً كما هنا، والآل هم بنو هاشم وقيل والمطلب.

وأشار للقولين خليل في مصرف الزكاة حيث قال: وعدم بنوة لهاشم والمطلب على نسخة، وفي أخرى: لا المطلب اهـ.

وقيل: كل قرشي، وقيل: كل عربي، وقيل: أتقياء الأمة. ويشعر به حديث: «إنما وليي الله وصالحوا المؤمنين»، وقيل: إنهم جميع أمة الإجابة ومقام الدعاء يعمم فيه لأن الدعاء مهما كان أعم إلاَّ وكان للإجابة أقرب ولا ينافيه جعلهم مظهر الحق لأن النظر للجملة لا للإفراد أو للإفراد أيضاً، وكل واحد هو مظهر الحق في الجملة.

قوله: **(مظهر الحق)** إلخ، هنا نسختان، إحداهما نسخة بالجمع مع ضم الميم وكسر الهاء اسم فاعل من أظهر، وكذلك مبطلي جمع مبطل اسم فاعل من أبطل، أما مفعول بفعل محذوف أعني أو **(أمدح مظهري الحق)** إلخ، وهو نعت لآله لكن يراد به الدوام والثبوت فإضافة الوصف ح محضة معنوية فلم يكن فيه وصف المعرفة بالنكرة وإن لم يرد بهما ذلك، فالنصب على الحال وتأنيتهما مظهر بفتحتين بينهما سكون اسم مكان، وكذا يقال في مبطل. والمراد بالحق الكلام المطابق خارجه للأخبار، أي نسبته الخارجية طابقت النسبة الكلامية أو نفس مطابقة النسبة الخارجية للكلامية عكس الصدق، وأراد به أي بالحق الشريعة.

وقوله: **(الأباطيل)** جمع باطل على غير قياس كما في قول كعب:

كانت مواعد عرقوب لها مثلاً وما مواعيدها إلاَّ الأباطيل

أراد به الكذب، أي وعلى آله الذين أظهروا الحق والشرع، أي بأقوالهم تعليماً وبسيوفهم قتالاً وأحوالهم فعلاً واتصافاً.

وقوله: **(مبطل)** أي هم أبطلوا، أو مكان إبطال الأباطيل أي إخفاء الكفر والكذب حيث أماتوه بسيوفهم وبألسنتهم نهوا عنه، وبأحوالهم تباعدوا عنه، إلاَّ أنه على نسخة مبطل بفتحتين بينهما سكون، أي مكان بطلان الأباطل، يقال: إن البطلان وصف للباطل لأن مفعلاً مأخوذ من الثلاثي والذي هو صفة للآل هو الإبطال لا البطلان، فيقال: أراد بالبطلان الإبطال فالتغيير اسم المسبب عن السبب أي إخفاء الكفر والكذب، فلا إشكال. وإن أراد بالإبطال جعل الشيء باطلاً فيراد بالباطل الذات لا بقيد الوصف العنواني، تأمله.

قوله: **(ما ظهر)** إلخ، ما مصدرية ظرفية، أي مدة ظهور إلخ، وأراد بالنجم الأول النبات الذي لا ساق له، أما الشجر فهو الذي له ساق، قال تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦﴾ [الرَّحمٰن: الآية 6]. والمراد بالعلم الأول الجبل، قالت الخنساء:

وإن صخراً لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار

وقال البوصيري:

دعني ووصفي آيات له ظهرت ظهور نار القرا ليلاً على علم

فإن قيل: النبات يظهر أيضاً في غير العلم، يقال: لكن ظهوراً أخف من الظهور المذكور قبله.

وقوله: **(اشتهر النجم في العلم)** أراد بالنجم المذكور الكوكب أو خصوص الثريا، فهو علم بالغلبة عليه. قال الشاعر:

طلع النجم عشاءً وابتغى الراعي كساء

وقد جُوِّزَ الوجهان في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ [النّجم: الآية 1].

وقوله: **(علم)** أي علامة، أي ما اشتهر للكوكب علامة على السبيل وعلى القبلة وعلى الوقت. والمراد بالاشتهار الهداية، وفي بعض النسخ: الظلم، فهو جمع ظلمة. قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعَام: الآية 97]، وأراد بذلك الكناية عن التوقيت والدوام والتأبيد على عادة العرب كقول القائل:

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراماً وأنتم ما أقام ألائم

فأراد بأسود العين جبلاً اهـ. أي الصلاة عليه وعلى آله مدة ظهور النبات في الجبل واشتهار الكوكب علامة للمسافر والمصلي، وهي دائمة.

وبين العلم الأول والثاني جناس تام نحو ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الرُّوم: الآية 55]، وعلى ما في بعض النسخ من الظلم بدل العلم الثاني يكون في كلامه جناس لاحق نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ [الهُمَزة: الآية 1] لأن التوافق وقع بين الكلمتين في أمور ثلاثة: العدد، والهيئة، والترتيب. ووقع الاختلاف في النوع. والحرفان متباعدا المخرجين.

قوله: **(وبعد)** إلخ، الواو للاستئناف والظرف يتعلق بمقدر أي: وأقول بعد الحمد والصلاة السابقين لما شاع إلخ، فالفاء زائدة ويحتمل أن الفاء فاء أما المتوهمة أي مع الاستئناف والعمل المذكورين. ويحتمل أنها فاء أما حقيقة ناب عنها الواو فالفاء ليست زائدة والواو نائبة لا للاستئناف والظرف معمول لما ناب

عنه أما وبعد، كقبل وفوق من الظروف والغايات بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة لفظاً ونوى معنى المضاف إليه:

واضمم بناءً غير إن عدمت ما   له أضيف..........

إلخ، ويقال لها: الغايات لإضافاتها إلى الغايات الزمانية والمكانية اهـ.

ثم إن البعدية على الأول أيضاً بعدية اتصال وفور لا بعدية تراخ وانفصال، والدليل على ذلك هو المقام، وأيضاً الأصل فيها هو الاتصال وعدم التوسع إلا لقرينة وهي مفقودة فلذا يفسر الكلام بقوله.

وأقول عقب ما تقدم من الحمدلة والصلاة المذكورتين: لما شاع وح فقد ساوى الوجهان.

وقوله: **(لما شاع)** لما شرطية جوابها قوله: أردت الخوض.

قوله: **(شاع)** أي ظهر وانتشر وجوداً أو صيتاً وذكراً أو إقبالاً واعتكافاً أو الجميع.

قوله: **(الأمصار)** جمع مصر، وهو في الأصل محل قسم الغنيمة ثم نقل لكل بلد كبير لا يختص بالبلد التي على النيل، أي مصر العتيق. وهو علم أيضاً عليها. وأما قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾ [البَقَرَة: الآية 61] فعلى قراءة المنع من الصرف. فالمراد بها خصوص مصر العتيق لأجل المنع المذكور لكن منعه من الصرف ح ليس بواجب لأنه ليس رباعياً ولا كجور ولا سقر من كونه أعجمياً أو محرك الوسط اهـ. ولا يصح أن يراد بها كل بلد بلد لأنه لم تبق علة العلمية إلاَّ أن يقال: هو من باب والمصروف قد لا ينصرف فتشمل ح قراءة منعه من الصرف كل بلد كبير اهـ.

وأما على قراءة الصرف والتنوين فيحتمل أن المراد به كل بلد كبير، ويحتمل خصوص مصر العتيق وصرف لأجل أن المؤنث ليس أزيد من ثلاثة أحرف كزينب ولا محرك الوسط كسقر ولا أعجمياً كجور. قال في الخلاصة:

وجهان في العادم تذكيراً سبق   وعجمة كهند والمنع أحق

وبالجملة: فعلى القراءتين يحتمل أحد المعنيين أما كل بلد بلد كبير فتندرج مصر العتيق تحت العموم، وأما خصوص مصر العتيق فلا تتناول سواها. وخص

الأمصار لأنها محل العلم غالباً وإلاَّ فقد شاعت في الآفاق كلها. ولو قال: لما شاع في القرى أو في البلدان لأوهم أولاً أنها من الأمور الواضحات الجليات.

قوله: **(وظهر ظهور الشمس)** من عطف لازم ما على ملزوم لأن الشيوع الكثرة والظهور والانتشار أي ظهوراً مثل ظهور الشمس فهو الآن مفعول مطلق نوعي، أي ظهر ظهوراً خاصاً. وأما في الأصل فقد علمت أن المفعول المطلق هو ظهوراً ثم حذف وأقيمت صفته مقامه ثم حذف المضاف، أعني مثل: وأقيم المضاف إليه مقامه:

وما يلي المضاف يأتي خلفاً　　　عنه في الإعراب......

إلخ، وهو تشبيه بليغ بحذف إلاَّ ذات ووجه الشبه هو غاية الظهور والانتشار والعموم والمعرفة به بحيث لا يخفى على أحد وهذا غاية ما يوضح به الأمر الجلي ويتبين ظهوره وانتشاره وعمومه إذا طلع النهار لا يحتاج إلى الدليل.

قوله: **(الشمس)** هو الكوكب النهاري الذي يخفي طلوعه جميع الكواكب. وبعبارة هو الذي إذا كان فوق الأفق كان النهار وإذا كان تحت الأفق كان الليل، إلاَّ أنه في الحق كلي لا يمنع نفس تصور معناه من صدقه على متعدد إلاَّ أنه لم يوجد منه في الخارج إلاَّ فرد واحد رحمة بالعالمين وإلاَّ لاحترق العالم وفسد النظام والاعتدال فهو كلي انحصر في الخارج في فرد واحد. فأل في الشمس للعهد والمعهود الفرد الخارجي فلا إشكال.

وقوله: **(في النهار)** تأكيد من باب: سمعته بأذني وأبصرته بعيني، أو دفعاً لتوهُّم المجاز لأنه يحتمل أن المراد ظهور نور الشمس قبل النهار بل بالفجر الصادق وهي ح تحت الأفق، فأراد بالنهار النهار العجمي. فبيَّن أن المراد الحقيقة قوله: وظهر قبل هو مرادف لشاع تفنن في التعبير ودفع به ثقل تكرار الإعادة أو هو عطف لازم على ملزوم.

قوله: **(الرسالة)** إلخ، يتنازع فيه كل من ظهر واشتهر وأعمل أحدهما في ضمير المتنازع فيه بعد إهماله. والآخر هو العامل في لفظ الرسالة لكن هنا إشكال وهو أن المهمل يجب تأنيث لفظه لأن الفاعل ضمير مؤنث.

وإنما تلزم فعل مضمر　　　متصل أو مفهم ذات حر

فإما أن يقال: هذا على مذهب هشام وجماعة من أن المهمل لا فاعل له أصلاً، وإما أن يقال على حد، ولا أرض أبقل أبقالها، قال تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ﴾ [مريم: الآية 90] كذا قيل. وأما أن يقال: محل وجوب تأنيث الفعل إن لم يكن الضمير عائداً على متأخر وإلاَّ فهو كالفاعل الظاهر المؤنث اهـ.

قوله: **(الرسالة)** فالمصدر إنما سماها فائدة تواضعاً منه وإلاَّ فهي رسالة كما قال الشارح، تأمله. وقد قيل: الفائدة المسألة الواحدة، والرسالة ما اشتملت على مسائل قليلة من فن واحد، والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون، والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة أو كثيرة من فن أو فنون فكل أخص مما بعده عدا الفائدة بإطلاق اهـ، قاله في شرح المطالع.

وقد علمت أن وصف الرسالة بالظهور يقتضي الإيراد بها إلاَّ النقوش أو الألفاظ على ما فيه.

قوله: **(الرسالة)** أل للعهد وإلاَّ فلا تعيين إلاَّ أن يكون قد انحصر جنس رسالات العضد خارجاً فيها فتفيد التعيين بمعونة الحصر المذكور.

قوله: **(العضدية)** نسبة للعضد مؤلفها ووصفها بذلك لشدة داعي الإقبال عليها لأن العلم يشغف به لعدالة وتحرير مؤلفه ودقة نظر قائله وحذف معمول أفادها للاختصار مع العلم بعمومه، أي كل طالب على حد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: الآية 25] أي جميع عباده وليست علة الحذف العموم خلافاً للتلخيص..

قوله: **(أفادها)** أي جعلها فائدة، والفائدة أي اصطلاحاً كما يأتي ما استفيد من علم أو مال مع الفرق بينهما وبين الغرض، والغاية والعلة الغائية. قيل: إن لفظ أفادها يعطي أن مسمى الرسالة الألفاظ إذ هي التي حصلت من المصدر وهو خلاف ما يأتي من أنها المعاني فبينهما تناف وفيه بحث لأن الإفادة هي على التحقيق بالمعاني.

قوله: **(المولى)** يطلق على معان بالاشتراك منها ذو الولاء عليه أو له، ومنها السيد الذي يفزع إليه، ومنها الناصر، ويصح كل من المعنيين الأخيرين جمعاً أو بدلاً لأن العضد سيد في العلوم يفزع إليه في حل مشكلاتها وفتح مغلقاتها

وينصر العلم وأهله بالتأييد بالأدلة وإبطال شبه المخالفين كالمعتزلة والجبرية وغيرهم، إذ هو جبل من أطواد أهل السنَّة.

قوله: **(الإمام)** أي المقتدى به أو المتقدم أي تقديماً معنوياً في العلوم العقلية والنقلية فله تآليف في ذلك مثل شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي، والمواقف في علم الكلام، والفوائد الغياثية في علمي المعاني والبيان.

قوله: **(المحقق)** أي الذاكر للحق، أي للكلام المطابق خارجه نفس نسبته أو الذاكر للنسبة المطابق خارجها لما في الكلام اهـ. أو أراد بالمحقق مقيم الدليل على المدعي لأن الحق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق وعلى إثبات المسألة بالدليل العقلي أو النقلي.

قوله: **(الفاضل)** أي المتصف بالفضل وهو صفة كمال.

قوله: **(المدقِّق)** التدقيق ذكر المسائل الدقيقة أي الخفية ذكر له دليل أم لا، ويطلق التدقيق على إثبات دليل المسألة بالدليل ككون بعض المقدمات نظرية فيستدل عليها ولذلك قيل:

وينتهي إلى ضرورة لما ... من دور أو تسلسل

كما في الاستدلال على حدوث العالم بقولك: العالم متغير وكل متغير حادث، ثم تستدل على الصغرى فتقول: العالم ملازم للأعراض المتغيرة بالمشاهدة والضرورة وكل ملازم للمتغير فهو متغير، فالعالم متغير اهـ. فبين التحقيق والتدقيق تباين أي باعتبار المفهوم لا باعتبار الصدق، فالتدقيق أخص تدبر اهـ.

فالدليل: أن لوحظ حال إثباته المذكور أنه دليل كان إثباته تدقيقاً وإلاَّ كان تحقيقاً، وقيل: التحقيق إثبات المسألة بدليل كان على وجه فيه دقة أم لا، والتدقيق إثبات المسألة بدليل على وجه فيه دقة فهو أخص من التحقيق. فإن قيل: التدقيق على الأول جواب عن نقص وقع من المتكلم لأنه لما أدرج النظرية في الدليل كان دليله ناقصاً وكيف يمتدح يقال: هو إجراء في الدليل على وفق فكره السيال ونظره المتسع ثم بعد ذلك أيد، واستدل على بعض المقدمات مسايرة مع السامعين وتتميماً لإفادتهم اهـ.

فإن قيل: التدقيق على المعنى الأول، أعني ذكر الشيء الدقيق هل هو فعيل بمعنى فاعل، أي الشيء داق خفي أو بمعنى مفعول أي الشيء مدقوق أي مخفي،

قلنا: الجواب هو الأول ويصح الثاني على تكلف اهـ.

ثم اعلم أنهم يزيدون هنا الترقيق وهو التعبير بفائق العبارات العذبة والتنميق وهو أن يراعي في التراكيب النكث المعانية والمحسنات البديعية والتوفيق وهو سلامة التراكيب من الاعتراض والتزويق وهو ذكر الشيء مزوقاً مبهجاً محسناً بالتجنيس والمحسنات اللفظية اهـ.

وقوله: **(خاتمة)** إلخ، الخاتم في الأصل بفتح ما بعد الألف كطابع أو طابق وكاغد ويصح الكسر وهو الآلة التي يقع بها الختم والطبع فيصح أن يراد هنا والتاء للمبالغة على نسختها. والمعنى ح أنه واسطة في رواج العلماء وكتبهم وأقوالهم وعلى هذا فيكون الشارح قد شبّه بالخاتم والآلة فهو تشبيه بليغ بحذف إلاَّ ذات فلا استعارة للجمع بين طرفي التشبيه أي المصدر والخاتم، أعني الآلة ووجه الشبه هو توقف الرواج على كل فإن الآلة عليها يتوقف الرواج في الرسائل والمصدر يتوقف رواج العلماء عليه، فما كتب عليه من كتبهم راح بين الناس وما صححه من الأقوال قبل رواج ومن أثنى عليه من الأئمة قبل قوله اهـ.

ويصح أن يكون خاتم بكسر التاء اسم فاعل من ختم إذا طبع، والمعنى ح أنه موصل العلوم والمعاني للأفكار موضح بها نافع للخلق وعليه فيكون في الكلام استعارة تصريحية أصلية تبعية وتقريرها أنه شبه تفهيم العضد العلماء وإيضاحه المعاني والإيصال إلى أفهامهم بالختم والطبع بجامع أن كلاً سبب لإقبال الخلق وتعلقهم به واقتصر على لفظ المشبه به واشتق من الختم بالمعنى المجازي، أعني التفهيم والإيصال خاتم فكانت الاستعارة في المصدر أصلية تبعية في اسم الفاعل اهـ وإنما لم يكن تشبيهاً بليغاً بل استعارة لأن أحد طرفي التشبيه هو التفهيم المذكور لا المصدر. فلم يجمع بين طرفي التشبيه. ويصح أن تقرر الاستعارة التصريحية بوجه آخر هو أنه شبه الترويج من العضد للعلماء بالختم والطبع من ذوي الأمر لأهل الحوائج بجامع حصول القصد وسكون القلوب مع كل، وشدة الإقبال عليه، وذلك أن الترويج جعل الشيء رائجاً بالكتابة أو الثناء عليه. فظهرت العلاقة لأن السكون متأخر عنه وكذا تظهر فيما إذا كان معنى الترويج للشيء جعله رائجاً شائعاً ذائعاً بين الناس، والجامع الإقبال وسكون القلب مع كل وعدم الأعراض عنه.

ولا يقال: هو مسبب عن الختم، فالعلاقة السببية فهو مجاز مرسل لا استعارة لأنَّا نقول: لم نعتبر في العلاقة إلاَّ الشبه وهو أظهر من قول بعضهم في دفع البحث أنه يتلخص من جميع ذلك بجعل العلاقة سكون القلب لأنه حاصل عن الترويج على كل من معنييه كما هو حاصل عن الختم. والمعنى ح أن العضد مروج للعلماء بثنائه عليهم فيقع الإقبال عليهم وتسكن قلوبهم اهـ. ويصح أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بأن شبه المجتهدين برسائل يتوقف رواجها على الختم والطبع بجامع الدلالة والإيصال إلى الأفهام في كل، واقتصر على لفظ المشبه وهو المجتهدين وإثبات الخاتم للمشبه مع أنه من ملائم المشبه به تخييلية قرينة للمكنية وتقرير الاستعارة بالكناية هنا على المذاهب الثلاثة: مذهب السلف من أنها لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المطوي المستغنى عنه بذكر لازمه. ومذهب السكاكي من أنها لفظ المشبه فهي على كل من المجاز. ومذهب التلخيص من أنها التشبيه المضمر في النفس، فليست من المجاز. المذاهب الثلاثة هي أمر معلوم، بل هناك مذهب رابع للعصام من أنها تخرج على التشبيه المقلوب فليراجع في محله اهـ.

والتخييلية لازمة للمكنية إذ هي قرينتها، بل كل منهما لازم عن الآخر. وقال الكشاف: بل قد تفارقها، واستدل بآية ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية 27]، فقد شبَّه العهد بالحبل بجامع التوثق بكل ثم شبه حله والإعراض عن وفائه بالنقض الذي هو حل طاقات الحبل بجامع الأبطال، واقتصر على لفظ المشبه به فكانت الاستعارة في ينقضون تصريحية أصلية تبعية وهي قرينة الاستعارة المكنية الأولى فلا تخييلية هنا اهـ.

وقال السكاكي: قد توجد التخييلية بدون المكنية نحو: أظفار المنية الشبيهة بالسبع، فأظفار استعارة تخييلية ولا مكنية للجمع بين طرفي التشبيه. وخرَّجه الجمهور على التشبيه المرشح:

هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا

فلن تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولا

اهـ. ثم إن جعل خاتم المجتهدين استعارة بالكناية هو قوي ويظهر الأثر في

رجوع المدح إلى المصنف الذي هو المراد كما لا يخفى لأن المعنى أن العلماء المجتهدين متوقفون على إيقاع ثنائه عليهم كما توقفت الرسالة على طبع وختم صاحبها، تأمل.

والمجتهدين جمع مجتهد، وهو باذل الجهد في تحصيل المراد والقصد. وفي الاصطلاح بذل الجهد في استنباط علم من كتاب أو سنَّة، وصاحبه هو المجتهد المطلق كإمامنا مالك رضي الله عنه. ويطلق أيضاً على باذل الجهد في تحرير العلوم وتنزيلها على محالها.

والمجتهد من العلماء أقسام ثلاثة: مجتهد مطلق كما تقدم، ومجتهد في الفروع وهو الذي ينظر في قواعد إمامه فيثبت منها الأحكام لفروع في المذهب، ومجتهد في الفتوى وهو الذي ينظر في مدارك إمامه فيرجع بين أقوال إمامه. ثم إن الإضافة في خاتمة المجتهدين بالمعنى الأول على معنى اللام، أي أن مثل آلة الختم للمجتهدين فمن روّجه راج ومن لا فلا، وهو أبلغ من جعل الإضافة على معنى من أي هو خاتم من المجتهدين مع كون شروط هذه الإضافة لم توجد اهـ.

وعلى المعنى الثاني، أي على الاستعارة التصريحية بوجهيها، يصح أن تكون على معنى اللام أي أن المص يفهم ويوضح للمجتهدين الأمور والصعاب ويزيل الإشكالات التي عسرت على الأقدمين، أو يروِّج العلماء بثنائه ويصح أن تكون ح على معنى من أيضاً ولكن المعنى الأول أبلغ على ما تقدم.

وعلى المعنى الثالث من الاستعارة بالكناية تكون الإضافة على معنى اللام، هذا ولك أن تجعل خاتمة بمعنى آخر الشيء الذي ختم به ذلك الشيء، والتاء للمبالغة أيضاً، أي أن المص آخر المجتهدين كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: الآية 40] أي به خُتمت النبوَّة كما ابتُدئت به، فالإضافة على معنى اللام أيضاً.

قوله: **(عضد الحق والدين)** هذا لقب المص ولكن تصرف فيه الشارح إذ المشهور فيه عضد الدين، وارتكب فيه مجازاً مرسلاً لأنه أطلقه على لازم عنه يوصف به المص حقيقة أراد أن المص مقوى الحق والدين. وبيان ذلك أن العضد اسم للعضد الذي بين المرفق والكتف، أطلقه وأراد به الحال فيه، أعني القوة مجازاً مرسلاً على حد فليدع ناديه لكن الحق أنه أطلق المحل على المتصف

بسبب حاله أو هو من التعبير عن الشيء بدال سبب ما اتصف به مجازاً مرسلاً لعلاقة الملزومية واللازمية. وبيان ذلك أن مراد الشارح أن المص هو مقوي الحق والدين والمقوي ذات مع وصف التقوية، وهي أي التقوية، سبب في القوة التي في حالة في العضد المذكور وألجأه إلى هذا البعد مناسبة اللفظ للقبه اهـ. فهو مرسل بقرب علاقته لأجل ما ذكر، أو يقال: مجاز مبني على مجاز ولا يصح أن يقال: إنه مجاز مرسل تبعي حيث أطلق العضد اسم المحل على الحال أي القوة بمعنى التقوية ثم اشتد من القوة المذكورة المقوي فكان المجاز المرسل في التقوية أصلياً، وفي المقوي تبعياً.

لما علمت أن هذا مدلول لا دال والمجاز هو اللفظ لا المعنى المدلول، ولا يشتبه عليك المدلول بالدال ويصح أن يراد به القوة، فالمعنى هو قوّة الحق والدين، فالعلاقة ح الحالية والمحلية. وانظر على ما أغرب فيه العصام وأن التبعية تكون في الاستعارة المكنية ومثل لذلك بنحو أعجبتني إراقة الضارب دم زيد، هل يصح كون المجاز في الشارح تبعياً كما قال هذا القائل أم لا؟ ولا يصح أن يكون في الكلام استعارة تصريحية بأن يكون شبهه بالعضد لما علت من الجمع بين طرفي التشبيه اهـ.

وقيل: يصح أن تكون في الكلام استعارة بالكناية بأن يكون شبه الحق والدين بإنسان بجامع حصول النفع عن كل، واقتصر على لفظ المشبه وإثبات العضد للحق والدين تخييلية اهـ. والعضد هو في معناه الحقيقي ولا يخفى ما في هذا الوجه من المبالغة.

قوله: **(عضد الحق)** اعلم أن العضد رحمه الله هو الإمام أبو زيد عبد الرحمٰن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي بكسر الهمزة ثم مثناة تحتية ساكنة ثم جيم موحدة من تحت نسبة إلى أيج بلد بالعراق من عملة كرمان، كان قاضياً ووقعت له محنة مع صاحب كرمان، توفي بسجن كرمان سنة ست وخمسين وسبعمائة اهـ. تخرَّج على يده جماعة من المحققين كسعد الدين التفتازاني، وضياء الدين المقدسي، وشمس الدين الكرماني.

قوله: **(الحق والدين)** الحق النسبة المطابق خارجها لها. والمراد بالدين: النسبة التامة كوجوب الصلاة والزكاة وحرمة الزنى والسرقة، فهو من عطف

المرادف. وأراد بتقوية المصنف لذلك أنه يقيم الأدلة العقلية والنقلية على ذلك.

قوله: **(أعلا الله)** إلخ، دعاء بصيغة الماضي، والأصل: اللهم أعل درجته إلخ، عدل عن مقتضى الظاهر من صيغة الإنشاء إلى ذلك لأحد أمرين: التفاؤل بالوقوع أو لإظهار الحرص على الوقوع. قال في التلخيص: والدعاء من البليغ بذلك يحتمل الأمرين، والمراد بالدرجة المنزلة مجازاً مرسلاً لعلاقة المجاورة أو السببية، تدبر.

و**(عليين)** هو اسم لأعلا مكان في الجنة في الفردوس جعل الله منزلته في الجنة في أعلاها، فالإضافة بين أعلا وعليين من إضافة الصفة أو للبيان، أي جعل الله منزلته في أعلا هو عليون. ويحتمل أن الإضافة حقيقية فالمنازل في عليين متفاوتة في العلو، فدعا الله أن يجعله في الأعلا أي يكون في أعلا عليين. ويحتمل أن للأعلا عليين أمكنة مرتفعة متفاوتة في الرفعة والعلو فدعا الله بأن يجعله في أعلا أعلا، أي المكان الأعلا من أمكنة الأعلا من عليين، وهذا أبلغ. فالأوجه ثلاثة مع كون عليين موضعاً في الجنة اهـ. وقيل: عليون اسم موضع في السماء السابعة تجتمع فيه أرواح المؤمنين. فالمراد بمنزلته منزلة روحه أي جمع الله بين روحه وأرواح المؤمنين فهو دعاء بتحقق الإيمان. وقيل: هو اسم لإيوان يكتب فيه الحَفَظة الخير، أي أعلا الله أعماله وجعلها في ديوان القبول. قال تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطفِّفِين: الآية 18]، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾﴾ [المطفّفِين: الآية 19]، ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴿٩﴾﴾ [المطفّفِين: الآية 9] الآية. وعلى كل فعليُّون ملحق بجمع المذكر السالم في إعرابه، وقيل: جمع سلامة.

قوله: **(وكانت مشتملة)** أي محتوية و**(مسائل)** جمع مسألة، أي القضية ذات الحكم أو الحكم نفسه الذي شأنه السؤال عنه. وقد علمت أن الرسالة اسم للألفاظ التي أنشأها المصنف على الراجح. فعلى الأول يكون اشتمال الرسالة على المسائل من اشتمال الكل على الأجزاء. وعلى الثاني من اشتمال الدال على المداول تدبر.

وقوله: **(دقيقة)** أي خفية من دق إذا خفي، أو خفي الإدراك عنها ففعيلة بمعنى مفعولة لكن من باب الحذف والإيصال، أي دقيق عنها، أي وشأن صاحب الخفاء أن يوضح ويبين وما ذاك إلاَّ بالشرح.

قوله: (**تحقيقات**) جمع تحقيق بمعنى محقق مجازاً مرسلاً لعلاقة الجزئية والكلية أو السببية نحو السكة ضرب الأمير، أي مسائل محققة مذكورة على الوجه الحق، أي موافق نسبتها الخارجية لنسبتها الكلامية، أي مسائل مؤيدة بالدلائل.

وقوله: (**عميقة**) بالعين المهملة من العمق وهو بُعد القعر وهو خاص بالمحسوسات. ثم تجوز فيه لمطلق البُعد فهو مجاز مرسل بمرتبة أو لبُعد الإدراك بعد مطلق البعد فهو مجاز مرسل بمرتبتين، أي لوحظ في المعنى المجازي الخصوص فتكون العلاقة الأولى بين مقيد حقيقي ومطلق مجازي، والثانية بين مطلق مجازي ومقيد مجازي آخراً. والحق أنه مجاز واحد، فالعمق في مطلق البعد مجاز مرسل وإسناد البعد أمالها أي عن الإدراك أو للإدراك، أي بعيد إدراكها تأمله.

وجملة: وكانت مشتملة، حال فهي على إضمار قد ولم نقل إنها معطوفة على جملة شاع في إلخ، لأن العطف يتبادر منه الاستقلال مع أن المراد أن سبب وضع الشرح أمر واحد محتوٍ على أمور وليس كل واحد بانفراده سبباً مستقلاً.

قوله: (**مع غاية**) إلخ، حال من ضمير مشتملة، أي مشتملة هي أي الرسالة حال كونها مصاحبة لغاية الإيجاز. واعلم أن الشارح دفع بقوله: (**مع غاية الإيجاز**) ما يتوهم منها من اشتمالها على المسائل الكثيرة أنها مطولة أو أن بها حشواً، وقصد الشارح أيضاً أن سبب وضع الشرح هو خفاء المسائل ودقتها وعمق التحقيقات وكون ذلك موجزاً غاية ومختصراً نهاية. فالشرط المذكور ملائم مع جوابه أعني (**أردت الخوض**) إلخ.

واعلم أن الإيجاز والاختصار تقليل اللفظ كثر المعنى أم لا، وقيل: تقليل اللفظ مع كثرة المعاني فهما مترادفان. وقيل: الإيجاز باعتبار الحروف والاختصار باعتبار الكلمات فقام أبو زيد أخصر من زيد قام أبوه اهـ. والنهاية والغاية مترادفان، وقيل: الغاية في الزمان والنهاية في المكان.

قوله: (**ولم تكن**) إلخ، الجملة حال فالواو للحال لا للعطف على جملة الحال، أعني كانت مشتملة إلخ، لأنه يبقى ربط الحال في هذه الجملة بالضمير فقط، كذا قيل، تأمله فإنه لا مانع منه.

قوله: (**بد**) أي غنى وفرار.

وقوله: **(من شرح)** هو في الأصل الكشف والإيضاح. ثم نقل للكلام الذي به كشف التأليف مثلاً مجازاً مرسلاً لعلاقة الجزئية والكلية أو المتعلق الخاص إما باعتبار العرف فهو حقيقة في الذي يكشف به فهو في كلام الشارح حقيقة نظراً للعرف.

قوله: **(لا يغادر)** الجملة صفة لشرح، والمغادرة الترك، أي لا يترك نكتة صغيرة ولا نكتة كبيرة إلاَّ أحصاها وذكرها واستوعبها. وأراد بالنكتة الصغيرة ما يقل التوقف عليه أو يضعف الإشكال، وبالنكتة الكبيرة ما يكثر التوقف عليه أو يزيل الإشكال من أصله، وإسناد يغادر إلى الشرح إسناد مجازي من باب: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفَال: الآية 2] والمعنى ولم يكن غنى وفرار لي من وضع الشرح المذكور لأنه أزعجني إلى ذلك إرادة الثواب والجزاء فإني من أرباب الملكات والقادرين على النفع للخلق فلا عذر لي في التخلف عن ذلك المراد أو كل ذي ملكة لا غنى ولا فرار له من وضع الشرح المذكور فهو كفرض الكفاية لكن بادرت أولاً لتحصيل هذا المطلب وهذا الغرض بدليل قوله: **(أردت الخوض في تتميم هذا المرام)**، فيصح كل من الاحتمالين، أو المراد لا بد لي لأني رأيت اندراس العلم وعدم من يأتي بالغرض على الوجه الأكمل الأتم. ويحتمل أيضاً ولم يكن للمطالع فرار وغنى عن مطالعة شرح لا يغادر إلخ، وإلاَّ لبقيت في زوايا الإهمال وما حصل نفع بها. والشارح رحمه الله نسب ذلك للرسالة في قوله: **(لها بد)** إلخ، فتطرقت الاحتمالات وكان الأظهر هو الأخير. ويؤخذ من كلام الشارح أن هذا الشرح هو لجمهور أهل العلم المبتدئين والمنتهين الذين لهم مطلق الاطلاع لا خاصة الخاصة الذين لهم ملكة الاطلاع التام لأنهم لا يحتاجون له إلاَّ على سبيل التذكار والتعاهد والإشارة إلى ما كانوا طالعوه وحصلوه اهـ. أو يقال: أن الجبل الذي بعد السمرقندي كله يحتاج لهذا الشرح، وإنما لم يثن ضمير أحصاها مع عوده على الصغيرة والكبيرة لأجل أن المراد بالضمير النكث جمعاً.

ثم إن في كلام الشارح رحمه الله اقتباساً وهو ذكر شيء من القرآن أو السنَّة لا على أنه منه، وإن وقع التخالف في بعض فلا يضر كما في قول ابن الرومي:

لئن أخطأت في مدحك فما أخطأت في منعي

لقد أنزلت حاجتي ... بوادٍ غير ذي زرع

يشير لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾ [إبراهيم: الآية 37]، ولكن الشاعر نقله إلى جناب لا نفع فيه ولا خير اهـ.

ومن الاقتباس قول بعضهم:

خلة للنساء خلة سوءٍ ... فاتقوا الله يا ذوي الألباب

وإذا سألتموهن متاعاً ... فاسألوهن من وراء حجاب

لكن الاقتباس جائز بلاغة وهو ممنوع عندنا معشر المالكية وهو معنى قول بعضهم: جائز بلاغة ممتنع شرعاً. قال السيوطي في عقود الجمان:

قلت وأما حكمه في الشرع ... فمالك مشدد في المنع

وليس فيه عندنا صراحه ... لكن يحيى النووي أباحه

ووجه منعه عند الجمهور هو ما فيه من سوء الأدب، لا سيما نحو:

جاء الخلافة أو كانت له قدراً ... كما أتى ربه موسى على قدر

وقد بالغ ابن عرفة في الإنكار على قائل البيت المذكور أظنه في سورة طٰه اهـ.

قوله: **(ويبلغ)** هو من باب نصر، والمرام القصد، أصله مروم ثم نقلت الحركة إلى الساكن قبلها وقلبت الواو ألفاً على القاعدة والتبيين الإيضاح والتحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق أي على وجه مطابقة النسبة الخارجية للكلامية أو على وجه تأييده بالدليل على ما تقدم والظرفية مجازية.

والمراد أن الشرح يبلغ في إيضاح المقصود وتحقيق المسائل المقصودة من الرسالة الغاية والنهاية، فالمرام هو مرام المصنف وقصده وإنما للشارح أن شرحه يتمم ويحقق قصد المص ويؤخذ منه أن الإيضاح هو المقدم أولاً والمعتبر سابقاً، وإن كان هو لا بد منه حتى في التحقيق بل العطف كأنه للتفسير والترادف وإنما لم يثن ضمير أحصاها لعوده على المرام والمقاصد الذي هو جمع، فالضمير عائد على المضاف إليه على غير الغالب أو هو عائد على المضافين لكن باعتبار المضاف إليه اكتسبا التعدد. ولك أن تجعل يبلغ من باب قدس والإسناد مجازي والمفعول محذوف أي ناظره ومطالعه، أي يبلغ من طالعه في منازل التبيين والتحقيق الغاية والنهاية أي يصيره بالغاً إليها فيصير الناظر قادراً على التبيين

والتحقيق المذكورين للغير لأنه أدركهما من الشرح وصار له ملكة حتى قدر عليهما وعلى إيصال ذلك للغير. أو المراد يبلغهما الناظر نفسه بحسب النيل والوصول من الشرح إليه، فرجع للمعنى الأول، تدبر. وبيَّن أقصاها وأحصاها جناس لاحق كما في قوله تعالى: ﴿تَفْرَحُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [غافر: الآية 75] إلخ.

قوله: **(أردت)** إلخ، هذا جواب لما، والإرادة العزم على الشيء.

وقوله: **(الخوض)** هو في الأصل: تحريك بعض الأعضاء لعبور الماء أو العبور نفسه، أو تحريك الأعضاء في المال ولو لغير عبور، وهو مستدع تغير الماء لما في محله.

والمراد بـ**(تتميم هذا المرام)** الشرح على وجه التمام والكمال، فالخطبة سابقة على الشرح، أو المراد بإتمامه إخراجه من الحافظة للمشاهدة والعيان، فالخطبة أيضاً سابقة وليس المراد به تتميم الشرح والمرام وإنه كان ناقصاً فأراد تتميمه حتى تكون الخطة متأخرة عن بعضه كما أنه ليس المراد الشروع في شرح عليها يسمى تتميم المرام لأن اللفظ لا يعطيه خلافاً لبعضهم اهـ.

ويصح في كلام الشارح أن يكون المعنى: أردت الشروع في تتميم هذا إلخ، فيكون في الخوض استعارة تصريحية وذلك أن الشارح شبّه الشروع في الشرح بالعبور في البحر بجامع المشقة وصعوبة كل على النفس والاحتياج للمعالجة فإن العابر يحتاج لمعالجة البحر بأعضائه وجعلها على كيفية خاصة أو لمعالجة الآلة. والشارع في الشرح يحتاج لمعالجة فكرته بمراجعة النقول وتذكرها وإمعان النظر فيها وتحرير ذلك.

واقتصر الشارح على اللفظ الموضوع للمشبه به وهو الخوض، فكانت تصريحية. والقرينة هي قوله: **(في تتميم هذا المرام)** اهـ. ويصح أن يكون في كلام الشارح استعارة بالكناية وذلك أن يقال: شبّه الشرح على وجه التمام ببحر بعيد السواحل والجوانب بجامع مشقة الوصول والاحتياج إلى آلة، واقتصر على لفظ المشبه فكانت الاستعارة بالكناية وتقريرها على المذاهب الثلاثة أمر معلوم. وأما إثبات الخوض للتتميم المذكور فهي استعارة تخييلية قرينة للمكنية. والمعنى: ح أردت الشرح المذكور على وجه التمام بأن التخييلية إنما هي قرينة، ولم تستعمل في معنى مجازي، أي على قول اهـ.

و(في) زائدة للمجيء بها للصلاح ظاهر العبارة وليس المعنى: أردت الإتيان بالشرح على وجه التمام لأنه يفيد ح الاستعارة، وقد علمت أن المشبه هو الشرح المرام على وجه التمام لا الإتيان به. نعم لو قدرنا الإتيان كانت الاستعارة في الإتيان المذكور فهو المشبه وفيه تطويل وتكلُّف، تأمل.

ثم إنه قد يقال: هذا الذي أراده الشارح القصر مما استدعته الرسالة كما في قضية الشرط لأنها استدعتها شرحاً يبلغ في تبيين المرام وتحقيق المقاصد الأقصا ولم يرد الشارح الخوض إلاَّ في الأول فقط.

على أن قوله: **(تتميم حقه)** أن يقول بدله تبيين أي ومع ذلك يبقى قاصراً ناقصاً. يقال: المراد بالمراء الشرح المذكور وهو مشتمل على الأمرين، أي تبيين المرام وتحقيق المقاصد فلا إشكال. وبالجملة فالإيراد مبني على أن المرام مرام، والجواب هو على أن المرام مرام الشارح وهو شرح يحتوي على تبيين مقاصد المص وتحقيقها فقد طابق ما قصده لما اقتضته الرسالة.

قوله: **(على وجه)** إلخ، حال من تتميم، أي حال كون التتميم المذكور آتياً على وجه وطريق وحال يكشف والكشف الإزالة والخرائد جمع خريدة: المرأة الجميلة المحتجبة، واللثام: النقاب على الوجه والفم. وفي كلامه استعارة تصريحية لأنه شبه مسائل الرسالة بالخرائد بجامع ميل النفس لكل مع الخفاء والاحتجاب واقتصر على لفظ المشبه به، فكان اللفظ المذكور استعارة تصريحية والقرينة هي الإضافة إلى ضمير الرسالة. وأما الكشف واللثام والوجوه فترشيحات ولك أن تجعل الترشيحات مستعملة في معان مجازية أيضاً، فيكون الكشف في إزالة معنوية واللثام في الخفاء والوجوه في عنوان المسائل، والمعنى ح على حال يزيل الخفاء عن ظواهر وعنوان مسائل الرسالة.

و**(عن)** هي للمجاوزة، وإسناد الكشف للشرح مجازي من باب: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: الآية 2]. قيل: بين الوجه والوجوه جناس ناقص بحرف نحو:

يمدون من أيد عواص عواصم　　　نصولاً بأسياف قواص قواصم

تأمله.

قوله: **(مع جمود القريحة)** إلخ، مع للمصاحبة وهي حال من ضمير أردت،

أي أردت ذلك مصاحباً بجمود القريحة والجمود هو في الأصل انقباض أجزاء المائع والتئامها لعلة كبرد ضد التميع والسيلان. والمراد بالقريحة العقل، أي قريحتي وعقلي، وفي لفظ الجمود استعارة تصريحية لأنه استعمله في عدم انبساط العقل واتساعه في المدارك والأصول بل والجزئيات الاتساع الكامل أي لكثرة الحوادث والشواغل، فالجامع هو أن كلاً عن علة والقرينة الإضافة للقريحة أي مع تأثر العقل بالحوادث. وأما لفظ القريحة في العقل فهي حقيقة عرفية نعم باعتبار اللغة والأصل هي مجاز مبني على مجاز مبني على حقيقة، وذلك أن القريحة في اللغة أول دلو من البئر، فاستعمل في أول مسألة من العلم مجازاً أما مرسلاً لعلاقة التقييد والإطلاق بمرتبة إن لم يلاحظ في إطلاقها على أول مستنبط من العلم كونه من العلم أو بمرتبتين إن لوحظ في الإطلاق المذكور كونه من العلم فتكون القريحة في أول مستنبطه مجازاً لعلاقة التقييد والإطلاق، ثم بعده في كون الأول المذكور من العلم مجازاً مرسلاً ثانوياً لعلاقة الإطلاق والتقييد أيضاً. وأما استعارة بأن شبه أول مستنبط من العلم بأول مستنبط من البئر بجامع أن كلاً سبب للحياة لأن الماء سبب لحياة الأشباح والعلم سبب لحياة الأرواح.

ثم استعمل القريحة التي هي لأول مسألة من العلم في العقل مجازاً إما مرسلاً لعلاقة السببية أو الآلية أو المحلية، وأما استعارة بجامع أن بكل يقع الاهتداء فهي أي القريحة في العقل مجاز مبني على مجاز على حقيقة بل على أنها في أول مستنبط من العلم. ولوحظ قيد من العلم كما تقدم تكون في العقل مجازاً مبنياً على مجاز على مجاز على حقيقة، تدبر.

واعلم أن المجاز قد يبنى على حقيقة نحو: السماء في النبات بل وفي الماء، فهو وإن تعدد مجاز واحد لأن العلاقة تعتبر بين كل واحد والمعنى الحقيقي وقد لا يكون للمجاز الواحد المذكور حقيقة كالرحمٰن فإنه خاص بالله تعالى هو فيه بمعنى مريد الإنعام أو المنعم مجازاً. ولا حقيقة له لأن الحقيقة اللفظ المستعمل إلخ، وهذا لم يستعمل وقد يبنى المجاز على مجاز له حقيقة نحو: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البَقَرَة: الآية 235]، أي نكاحاً وعقداً، فإن السر حقيقة في ضد الجهر فاستعمل في الوطء لعلاقة المصاحبة ثم استعمل في الآية في النكاح والعقد لعلاقة السببية والمسببية. وكذلك قول الشاعر:

ولست بمستبق أخاً لا تلمّه على شعث أي الرجال المهذب

أي على الأخلاق الذميمة فإن الشعث حقيقة في انتشار الشعر وتفرقته وعدم تعاهده، وطول الأظفار ومنه حديث: «رب أشعث أغبر لا يوله به لو أقسم على الله لأبره». ثم في الأوساخ والأكدار مجازاً لعلاقة السببية، ثم في الأخلاق الذميمة مجازاً لعلاقة الإطلاق أو لعلاقة كراهة كل والنفور عن صاحبه، فالعلاقة في المجاز الثاني تعتبر بينه وبين المجاز الأول لما بينه وبين المعنى الحقيقي وإلاَّ لصار مجازاً مبنياً على حقيقة لا على مجاز اهـ.

وقد يبنى المجاز على مجاز لا حقيقة له نحو: عسى، فلم تستعمل في الزمان أصلاً وهي في الرجا فقط مجاز لعلاقة الإطلاق والتقييد. ثم هي في جناب الله بمعنى العلم لعلاقة اللزومية اهـ، راجع حواشي المحلى في تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز.

ثم إن القريحة هي نوع من نوع ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البَقَرَة: الآية 235] وأي الرجال المهذب فإن قيل: تعتبر العلاقة بين العقل وبين أول مستنبط من الدلو فلا يكون إلاَّ مجازاً مبنياً على حقيقة فلا فائدة في التطويل.

قلت: تجد الجامع والعلاقة بينهما إذاً في غاية البعد والضعف مع أن وجه الشبه والعلاقة في المجاز يطلب وضوحه كما علمت، تأمل.

قوله: **(وكلال الطبيعة)** إلخ، الكلال بالفتح وقوف المدية عن القطع لعلة التكرار أو صلابة في المقطوع ونحوه، أو هو الجراحة، فاستعمله الشارح في عدم التعلق في المسائل لأجل الحوادث وخطوب الزمان وفي عدم إدراكه. والطبيعة هي الفكرة، ففي كلال استعارة تصريحية لأنه شبه عدم تعلق الفكرة وعدم إدراكها للمسائل لعلة الحوادث أو الخطوب بوقوف المدية عن القطع لعلة أو بالجراحة بجامع عدم ترتب النفع على كل. واقتصر على لفظ المشبه به فكانت الاستعارة تصريحية والقرينة الإضافة إلى الطبيعة، وهذه الاستعارة مطلقة وعطف كلال الطبيعة على ما قبله من عطف المرادف أو المغاير مغايرة ما، تدبر.

قوله: **(تحفة)** التحفة بضم التاء وسكون الحاء وقد تفتح الحاء: الهدية، و**(الحضرة)** في الأصل اسم مكان الحضور وأراد بها هنا الحاضر مجازاً مرسلاً على حد، فليدع ناديه بدليل الإبدال في قوله: الأمير، ولعله كان حاضراً غير

غائب عن بلد كان يؤلف الشارح بها ح هذا ولك أن تقول: إنه أراد أنه حاضر في قلوب الخلائق لا يغيب عنها تعلقت به لأجل كثرة سيبه وعطائه ونفعه لكن لم يكن الشرح تحفة لهذا الحاضر عينه بالقلوب لأن الحاضر بالقلب مثال ما في الخارج وصورته. والهدية للذي في الخارج لا لصورته القلبية. نعم أراد بوصفه بالحاضر الإشارة إلى تعلق القلوب به كما ذكرنا.

وقوله: **(العلية)** فعيل بمعنى فاعل للمبالغة، ولذا لم يقل: العالية، وأراد به العلو المعنوي الرتبي لا الحسي إلاَّ على تكلف وبُعد، وأنّث العلية مع أن المراد بالحضرة الموصوفة الأمير وهو مذكر، لأجل مراعاة لفظ الحضرة. وتحفة يصح رفعه أي هو يعني الشرح تحفة وهدية ويصح نصبه أي جعلته أو أجعله تحفة إلخ. ويصح النصب على الحال فهو مؤول بالمشتق أي متخوفاً ومهدياً ولا يصح أن يكون مفعولاً لأجله لما علمت أن المراد بالتحفة نفس الشرح ومن شروط نصب المفعول له أن يكون مصدراً قال في الخلافة: وإن شرط فقد فاجرره باللام إلاَّ أن يراد بالتحفة الإتحاف فيكون اسم مصدر أي اجعله وأؤلفه لأجل إتحاف الحضرة فكونه مفعولاً لأجله ح ظاهر.

ثم إن السر في جعل الشارح شرحه هدية لأمير وقته عبد الكريم هو أن العادة أن الرعية تقبل على ما يقبل عليه الأمير فيحصل ح الانتفاع به الذي لأجله وضع وألف فعمله ح يثاب عليه. وهذه عادة المشارقة خصوصاً أهل فارس، فلم يكن العمل لغير الله بل هو عمل صالح لا إشكال معه إن أخلص النية.

قوله: **(الأمير)** هو إما اسم فاعل من أمر لكن من أمثلة المبالغة، أي لكثرة أمره وإما صفة مشبهة أي أمره دائم ثابت وما ذاك إلاَّ لنفوذه ومضيه إذ مع العصيان والمخالفة لا ينفع كثرة الأمر بل القتال والسيف، تدبر.

واعلم أن للمشارقة فرقاً بين الأمير والسلطان والخليفة والملك فكل أعلى مما قبله والملك الحقيقي هو الله تعالى، وللسيوطي في محاضرته وغيره فرق بين ذلك فليطالع وليراجع.

قوله: **(الأعظم)** أي الأوسع رعية وحكومة أو الأعظم مأمورات ونواهي وحسنات ونفعاً للعباد، وفي بعض النسخ المعظم أي في قلوب الخلائق أو عند الله بعموم نفعه لعباده وكثرة إحسانه لهم وعدله فيهم، وفي حديث: «الذي قال إذا

تجدني يا رسول الله رخيصاً بلى ولكن عند الله غالياً أو عظيماً» أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

قوله: **(القهرمان)** بفتح القاف والراء لفظة أعجمية بمعنى الناظر في عواقب الأمور ليأتي بها على الوجه الأتم الأنفع وهو معنى المدبر السائس عندنا اهـ.

وإذا وصف الحق جل جلاله بالتدبير فالمراد به جعل الأشياء على الوجه الأتم اهـ.

وقيل: القهرمان بمعنى الحاذق اللبيب القائم بالأمور الذي لا يخدع، ويصح كل هنا لأن المراد بذلك أن للأمير سياسة كاملة وسيرة تامة فلا يغافل ولا يخدع.

فإن قيل: قد علمت أن ترك التدبير هو الأولى وقد قال الصوفية دبر ألا تدبر وفر من ذلك التدبير واختر ألا تختار وفر من ذلك المختار.

وألف ابن عطاء الله التنوير في إسقاط التدبير، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القَصَص: الآية 68]، وقوله تعالى: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غَافر: الآية 44] ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [غَافر: الآية 45] إلخ، وعليه فهذا الوصف الذي وصف به الملك غير عمود بالنسبة لغيره ومقابله يقال السياسة لا سيما للخلق مطلوبة ومتعينة، والنظر في العواقب نظر أهل الكمال والخير والفضل إلاَّ أن للإنسان حالة الفعل يشاهد الأفعال من الله وأن التصرف تصرفه تعالى به يسخره إلى حيث أراد فينسلخ المرءُ عن حوله وقوته وفعله ويشاهد أنه ميت بين يدي خالقه فيكون ح تاركاً لتدبيره واختياره مفوضاً أمره إلى مولاه، فلا إشكال.

ثم إن القهرمان إن كانت العرب تكلمت به وأدخلته في لغتها فهو معرب ويصدق عليه تعريف المعرب لأنه لفظ استعملته العرب في لغتها وإن كان الذي تكلم به إنما هم المولدون فهي أعجمية غير معربة.

وقوله: **(الأكرم)** أي الأكثر كرماً وجوداً وعطاءً أو الأكثر فضلاً. وصفات جميلة ذاتية وفعلية. وفي بعض النسخ: المكرم، أي المفضل، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ إلى: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ﴾ [الإسرَاء: الآية 70].

قوله: **(ظل الله)** إلخ، الظل صورة الجسم المقابل للنور وإضافة الظل لله من إضافة المخلوق للخالق للتشريف نحو الجنة دار الله، ولكن لما لم تكن بكسب

وعمل مخلوق شرفت بهذه الإضافة وإلاَّ فالدور كلها لله مخلوقة له اهـ.

والكلام ح من باب التشبيه البليغ بحذف إلاَّ ذات، والأصل: هو كظل الله في الالتجاء والتكهف به، فالظل يلتجأ إليه لدفع الكد والتعب وتحصيل الاستراحة من مرارة ونحوها، والأمير المذكور يلتجأ إليه من نابه خطب الزمان وصروفه وحوادثه، ولك أن تجعل ظل الله استعارة تصريحية مطلقة بأن شبه النعمة بالظل بجامع الاستراحة مع كل، واقتصر على لفظ المشبه به، أعني ظل الله، أي السلطان المذكور هو نعمة الله على الأنام فلم يجمع الشارح ح بين طرفي التشبيه.

فإن قيل: حمل النعمة على السلطان ولا شك أن المراد بها هو نفس السلطان وهو مذكور بضميره يؤدي إلى الجمع بين المشبه والمشبه به فتبطل الاستعارة، قلنا: هذا لا يضر في الاستعارة لأن المشبه هو النعمة ولا علينا في ذكر مصدوقها ألا ترى إلى ما قاله السعد وكاد أن يجمع عليه المتأخرون في زيد أسد أنه استعارة وأن المشبه هو شجاع، بل ما عند الشارح من باب قد زرّ أزراره على القمر، تدبر.

قوله: **(الأنام)** يحتمل أن أل فيه للعهد والمعهود العلماء الذين منهم الشارح، فأفاد هذا الوصف أنه محسن للعلماء ومعين لهم على نشر العلوم وتحصيلها. ويحتمل أن أل فيها للاستغراق فالوصف ح مفيد لكونه عدلاً لأنه لما سار في الناس بميزان العدل كان ملتجئاً إليه وكان نعمة الله على عباده إلاَّ أن الاستغراق لا يتأتى أن يكون حقيقياً إلاَّ على تكلف وبعد، بل هو عرفي نحو جمع الأمير الصاغة أي صاغة مملكته، أي فهذا السلطان نعمة الله على جميع رعيته ودولته.

قوله: **(فاتح الإنعام والإكرام)** إلخ، الإنعام والإكرام بكسر الهمزة مصدران، ولا يصح الفتح على الجمعية لما لا يخفى. وأراد الشارح رحمه الله بهذه الفقرة وصف الأمير بالكرم والجود لأن فائدة الفتح الأخذ منها وسهولة النيل والوصول. وفي كلامه استعارة بالكناية وذلك أنه شبه الإنعام والإكرام بأشياء نفيسة يغلق عليها بجامع شدة الرغبة في كل والميل إليه طبعاً. واقتصر على لفظ المشبه وأثبت الفتح الذي هو من ملائمات المشبه به للمشبه، أعني الإنعام والإكرام على وجه التخييلية وتقريرها إلى المكنية على المذاهب الثلاثة السالفة فيها واضح

شهير لا تطيل به لو يجعل كلامه كناية عن ذلك المعنى فهو من التعبير بالملزوم عن اللازم.

قوله: **(الذي اشتاقت)** إلخ، الاشتياق للشيء تعلق القلب به جداً، وتيجان جمع تاج عصابة مرصعة بالدر واليواقيت تجعل على الرأس، والسلطنة كون الشخص سلطاناً، والهامة الرأس. وفي الحديث: كان ﷺ عظيم الهامة، ضخم الكراديس. مفرد هام الذي هو اسم جنس جمعي نحو: نبق وشجر وحاج، فالمفرد نبقة وشجرة وحاجة، وما ألطف قول بعضهم:

وقالوا كيف حالك قلت خير ... تقضى حاجة وتفوت حاج

إذا ازدحمت هموم الصدر قلنا ... عسى يوماً يكون لها انفراج

نديمي هرتي وأنيس نفسي ... دفاتري ومعشوقي السراج

وفي إضافة تيجان إلى السلطنة بالمعنى السابق شيء وإن كانت الإضافة تقع بأدنى ملابسة، فالأولى أن يقدر مضاف بين تيجان والسلطنة فيصير المعنى الذي اشتاقت تيجان ذوي السلطنة إلى هامته اهـ، وهو غير ظاهر إذ لا معنى لتيجان ذوي كون الشخص سلطاناً بل السلطنة يراد بها الوصف الحاصل للسلطان المتلبس به المحلول عليه، وهو المعنى الحاصل بالمصدر أو قريب منه فكأنه قال: الذي اشتاقت تيجان وصف السلطان وهو السلطنة بالمعنى المذكور إلى هامته فلا يقدر مضاف بين التيجان والسلطنة نحو تاج المملكة، تدبر اهـ.

ثم إن في كلام الشارح استعارة بالكناية وذلك أنه شبَّه التيجان بأناسي بجامع التكرمة والتعظيم لكل واقتصر على لفظ المشبَّه، فكانت الاستعارة بالكناية وإثبات الاشتياق إلى التيجان هي تخييلية قرينة لتلك المكنية اهـ.

وتقرير الاستعارة بالكناية على المذاهب الثلاثة فيها هو هنا أمر ظاهر واضح، ومعنى كلامه أن هذا الأمير قد اشتاقت عصائب السلاطين سواه إلى أن توضع على رأسه، أي لا تناسب إلاَّ إياه إذ هو كفؤها الذي استجمع خصال المملكة وشروط الإمارة وأوصاف السلطنة، فهي على هامات سواه غير محالها وغير أكفائها. فالحاصل أنه الذي استجمع أوصاف المملكة دون سواه.

ويصح أن يكون تيجان مجازاً مرسلاً عن أربابها لعلاقة المصاحبة

والمجاورة ولا استعارة، فيصير المعنى الذي اشتاقت الملوك سواه إلى ذاته أي بخدمته لأجل أن تستريح من كد.

وهل استعمل اشتاقت في المناسبة مجازاً كما استعمل أنشبت أظفارها في الحلول والنزول من قول القائل: وإذا المنية أنشبت أظفارها، وإلى زائدة حينئذ، ويصح أن لا استعارة فالتيجان على حقيقته أيضاً. وفي اشتاقت مجاز مرسل ببعد حيث أطلق الاشتياق على الملائمة لأنه يلزم من تعلق القلب وجود معنى ملائم فاستلزم الملائمة اهـ. وإلى، زائدة، ويصح أن يكون تيجان تستريح من كد قيام الرعية وقيام الشوار والأعادي عليهم القاصدين إبادتهم وإهلاكهم فاشتاقت ح على بابه حقيقة.

وقوله: **(تيجان)** فيه مجاز مرسل، فالمقصود وصفه مع رعيته بالعدل والأمان وكذلك لو أريد بالتيجان رعايا الملوك.

وقوله: **(هامته)** مجاز مرسل عن الذات لعلاقة الجزئية نحو: عندي عشرون رأساً، أي شاة، أو هو ترشيح اهـ. وهذا المعنى أيضاً يؤديه جعل تيجان من مجاز الحذف، أي أهل تيجان السلطنة اهـ. فعلى الوجهين الأخيرين ـ أعني المجاز المرسل في تيجان أو مجاز الحذف فيه ـ يكون المعنى واحداً. وأما على ما قبل من أنها على بابها بوجهيه على الاستعارة بالكناية في تيجان أو المجاز المرسل في اشتاقت لمعنى آخر.

قوله: **(وباهت)** إلخ المباهات المفاخرة، أي فاخرت أو افتخرت وعلى كل حذف المعمول، فعلى الأول حذف المفعول أي من سواها، وعلى الثاني حذف الجار أي على من سواها.

وقوله: **(حلل)** جمع حلة وهي ثوبان إزار ورداء، سميا بذلك لحلول أحدهما وهو الرداء أي طرفه على الآخر، وإلاَّ فالإزار سائر للأسفل والرداء للأعلى. أو الحلة ثوبان يحل مجموع أحدهما على الآخر، أحدهما الشعار والآخر الدثار، أو الحلة الثوب الواحد الحال على الأصل الأول لأن العادة أن الأمير عند العرب إذا كسا أحداً ثوباً ألبسه إياه على ما كان عنده، أو الحلة الثوب المحلول عليه وفيه بعد. وعلى كل فالمراد بالحلل أثواب حقيقة وذلك أن للأمير اختصاصاً وامتيازاً ببعض اللباس عن رعيته بحسب العادة والعرف اهـ.

و(**الإمارة**) كون الشخص أميراً.

وقوله: (**على قامته**) حال من حلل، أي وفاخرت أثواب الإمارة لكن يقدر مضاف على ما تقدم، أي أثواب ذوي الإمارة وفيه ما تقدم، ويجاب بما تقدم من أن المراد الوصف الحاصل فلا يحتاج لتقدير مضاف. والمعنى وباهت وفاخرت أثواب وصف الأمير وهو الإمارة حالة كونها على قامته من ذاته من سواها من الملوك أو من الناس أو الكون كله أي لكونها على من استجمع الخصال والأوصاف وشروط المملكة بخلاف من سواه.

ثم اعلم أن هذه الأثواب للإمارة إن ادعيت أنها متحدة فالمعنى حينئذ أنها فاخرت أي ناسبت إذا كانت على قامتها نفسها إذا كانت على غيره، أو فاخرت الكون إذا كانت على قامته بخلاف ما إذا كانت على غيره فلا تتفاخر بل تخرس ولا تتكلم لعلمها بأنها واقعة على غير كفؤ لها، تدبر.

وفي الكلام حيث حملنا الحلل على معناها الحقيقي إما مجاز مرسل تبعي في باهت أي طابقت فقط لا يستلزم المفاخرة حصول وصف موافق المستلزم للمطابقة، وإما استعارة بالكناية في حلل مع التخييلية فقط استعارة بالكناية حيث شبّه الحلل المذكورة بأناس بجامع التبجيل والتعظيم والإكرام ويقتصر على المشبه، فتكون في الكلام استعارة بالكناية تتبعها تخييلية وهي إثبات باهت للحلل فهي قرينتها.

ثم إن المخيل به هل هو مستعمل في معناه الحقيقي بدليل قولنا: فيه ما يلائم المشبه به أو في المعنى المجازي، أي طابقت كما في استعمال أنشبت أظفارها من قول الشاعر:

* وإذا المنية أنشبت أظفارها *

إلخ، في الحلول والنزول اهـ. فتحصل أن الحلل إن أريد بها المعنى الحقيقي فأما أن يكون في الحلل استعارة بالكناية وإما أن يكون مجاز مرسل تبعي في باهت فلا استعارة أي طابقت إلخ.

والمراد أن أثواب الإمارة طابقت ذاته من جهة وقوعها فيما استجمع أوصاف الإمارة وأخلاق المملكة. أو المراد أن أثواب الإمارة تجتلي في حالها معه كالأناسي المفتخرين أو الفاخرين الغير لحصول الوفاق والملائم الأكمل. أما

لو أُريد بالحلل أوصاف المملكة والإمارة ففيها استعارة تصريحية بأن شبّه الأوصاف بالحلل بجامع الاحتواء والاتصال إذ الصفات محتوية على الأوصاف والأثواب كذلك، واقتصر على لفظ المشبه به فاستعمله في الأوصاف بقرينة الإضافة، تأمل. فهي من إضافة سبب إلى مسبب ثم مع الاستعارة التصريحية المذكورة إما أن يكون باهت في طابقت مجازاً مرسلاً تبعياً.

وإما أن يقال: إن إسناد باهت لها قرينة استعارة مكنية، فيكون قد شبَّه أوصاف المملكة بأمرين بالحلل فكانت استعارة تصريحية لما تقدم وبأناسي بجامع التكرمة. ورمَّز لهذه الثانية بقوله: وباهت، كما قيل في قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النّحل: الآية 112] فإنه شبَّه ما يعتري الإنسان عند الجوع أو الخوف من الاصفرار والنحول بشيئين: بمشروب مر المذاق بجامع النفور والكراهية فرمَّز له بأذاقها فهو استعارة بالكناية، وبلباس بجامع الاحتواء والإحاطة واقتصر على لفظ المشبه به فكانت استعارة تصريحية اهـ، فقد خلت المكنية عن التخييلية، تأمله.

قال بعض شيوخ شيوخنا: ومن لطيفها التي قد جمعا بها المصرح ومكنى معاً، والمعنى وطابقته أوصاف الإمارة المحتوية عليه، أو أن حال أوصاف الإمارة معه كحال أناس اختصوا بأمر فهم يفخرون أو يفتخرون. وبالجملة فالحلل إما أن يراد بها الأثواب ففي الكلام استعارة بالكناية أو مجاز مرسل تبعي، وإما أن يراد بها الأوصاف. ففي الكلام استعارة تصريحية، وإما مع المكنية، وإما مع المجاز المرسل التبعي.

قوله: **(الفائز)** إلخ، من الفوز والظفر.

و**(الحكمة)** العلم الباحث عن أحوال الموجودات على ما هي عليه في الخارج بقدر الطاقة البشرية. ثم إن كانت الأحوال تحت طاقتنا وقدرتنا فالحكمية وإلاَّ فعلمية وذلك كأحوال الفلك وصفات الحق سبحانه اهـ.

وقال بعضهم: ثم إن كانت الأحوال تتعلق بموجودات في قدرتنا إلخ، تأمله. وإنما خص القسم الأخير بالعلمية مع أن القسم الأول معلوم أيضاً لأجل إظهار التفرقة والقصد اهـ. ثم إن إطلاق الحال في جناب الله سبحانه لا بأس به إن كان بمعنى يليق به كإطلاق الشؤون عليه ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرَّحمٰن: الآية 29] فلا

يراد ظواهر ذلك المقتضي لسمة الحدوث، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

وأراد الشارح، رحمه الله، بالحكمة العلمية علم الكلام وأصول الدين، وبالحكمة العملية علم فروع الدين والأحكام. والمراد وصف الأمير عبد الكريم بالعلم الأصولي والفروعي.

وقوله: **(الحائز)** إلخ، الحوز الضم والاحتواء، والرياسة الولاية، والمراد بالدينية العلم، وبالدنيوية المُلك. ولا يقال: الدينية تكرار مع مفاد السجعة قبله لأنه لا يلزم من تحصيل العلم والاتصاف به تحصيل رياسته اهـ، فعبد الكريم ممن آتاه الله المُلك والحكمة وعلمه مما يشاء.

ثم إنه قد يقال: إن عبارته تفيد الحصر لتعريف الجزءين وهو ادعائي زيادة في المدح وكمال فيه ومن فائز وجائز جناس لاحق نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ①﴾ [الهُمَزة: الآية 1].

وقوله: **(أشرف السلاطين)** بعدما وصفه بأنه قهرمان ناظر للعواقب عارف بالسياسة أو لا يخدع وصفه من جهة نسبه وصفه بأنه أشرف الملوك نسباً لأن النفوس تنقاد بسرعة لشريف الأصل وتأبى عن الانقياد لدنيه لو ذات سوار لطمتني اهـ، ولذلك شرط الشارع كون الخليفة قرشياً اهـ.

وأراد الشارح، رحمه الله، بالشرف هنا مطلق السيادة لا خصوص كونه من قريش أو من بني هاشم أو من أبناء الحسنين.

قوله: **(السلاطين)** أل للاستغراق الحقيقي ويخرج الخليفة العباسي بوقته لأنه خليفة لا سلطان، والخليفة هو أعظم.

قوله: **(في الأصل)** هو الآباء، وعطف النسب عليه من عطف لازم على ملزوم، أو المراد بالأصل النسب فهو من عطف المرادف. وقوله: **(في الأصل)** كأنه كان تمييز نسبة لكن جره بفي دون من، وإلاَّ فالظرفية ح ليست حقيقية، تدبر اهـ.

قوله: **(وأحقهم)** أي أكثرهم استحقاقاً للفضل، أي للصفات الكاملة وللأدب، فالظرفية مجازية. ثم يقال: الاستحقاق للشيء لا يعطي الاتصاف والحصر له، كم مستحق ليس يعطي ما استحق. مع أن المراد الاتصاف بها وحصولها فيناقض ما قدمه، فإما أن يقال: يراد بما تقدم من الصفات الكاملات

الصفات الجبلية وهذه المكتسبة وفيه شيء. وإما أن يقال: يراد بهذه الصفات صفات كمال لا تختص بالسلطنة والإمارة. وإما أن يقال: يعمم في الصفات السابقة، فالكل حاصل عنده إلاَّ أنه بيَّن هنا أنها هي له بطريق الاستحقاق والأصالة لا بطريق الطرو والعروض. وإما أن يقال: إن المراد بأكثرهم استحقاقاً أكثرهم نيلاً وحصولاً لأن الحصول لازم عن الاستحقاق غالباً مكانه وأكثرهم نيلاً وحصولاً للصفات الكاملة اهـ.

قوله: **(والأدب)** إما من عطف المرادف وإما من عطف أخص على أعم، فهي صفات تهذب الأخلاق. وإما من عطف لازم على ملزوم لأن الصفات الكاملة تستلزم الأدب. ويراد بالأدب الأثر الظاهر حينئذ أي تهذيب الأخلاق، تدبر.

قوله: **(فياض)** إلخ، صيغة مبالغة من فاض، والفيضان سيلان الماء، وسجال جمع سجل الدلو، لكن أراد به هنا الماء الذي فيه جازاً مرسلاً لعلاقة الحالية والمحلية. والنوال العطاء، والخلائق جمع خلق على غير قياس أو خليقة لا بمعنى الطبيعة، ومهما تكن عند امرئي وخليقة إلخ، بل بمعنى الخلق فهو قياسي. وإضافة سجال إلى النوال من إضافة المشبَّه به إلى المشبه على حد:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

فكأنه قال: مسيل النوال الذي هو كالماء بجامع حصول الحياة بكل على الخلائق اهـ، أي على جميع الخلق، أي رعيته فالاستغراق عرفي ودعوى أنه حقيقي من حيث إن رعيته توصل إلى الغير المجاور تكلُّف ومشقة اهـ.

إلاَّ أن هنا بحثين، الأول: أن الفيضان سيلان الماء ولا معنى لكونه مسيل الماء النوال إلخ، والجواب أنه مجرد فياض، فيطلق على مجرد السيلان الكثير لا بقيد كون السائل ماء مجازاً مرسلاً لعلاقة التقييد والإطلاق. وثانيهما: أن الفيضان سيلان الماء فهو صفة للماء مع أن الشارح جعله صفة للملك الأمير فكان من حقه أن يذكر وصف الشخص وهو الإفاضة فيقول: مفيض. وأما أمثلة المبالغة فإنما هي بدل عن اسم فاعل أي فائض من فاض فاه، قيل: إن هذا وصف سبي ونوال هو فاعل بفياض وأل عوض عن الضمير وهو الرابط بين النعت والمنعوت فيصير المعنى والمراد أن هذا الأمير يكثر سيلان نواله الذي هو كالماء على

العباد، أي فياض نواله الذي هو كالماء على الخلائق، لأنَّا نقول: قد علمت أن اسم الفاعل كأمثلة المبالغة لا يضاف لمرفوعه لأنه عينه مصدوقاً فتلزم إضافة الشيء إلى نفسه. وراجع ما ذكروه لدى قول ابن مالك، وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى إلخ.

ولا يقال: الإضافة في الظاهر في فياض هي إلى سجال، لأنَّا نقول: المضاف إليه حقيقة هو نوال لا سجال، وأيضاً ما أضيف إليه المضاف إليه هو مضاف له المضاف الأول، تدبر.

فالعلة، وهي إضافة الشيء إلى نفسه موجودة وحاصلة والحق أن لو عبر بمفيض الذي هو صفة للأمير كما هو مراده، أي مراد الشارح، وأما العبارة فلا تفي بذلك.

قوله: **(وهاب)** إلخ، أمثلة مبالغة من الهبة وهي العطية لا للدار الآخرة بل لوجه المعطي. وأراد بها هنا العطية ولم يقل متصدِّق إشارة إلى حصول الغنى لكل من رعيته لعموم نواله إياهم فهم موهوب لهم لا متصدّق عليهم، وهو أنسب بمقام المدح.

قوله: **(جلائل النعم)** جمع جليلة من إضافة الصفة للموصوف، أي وهّاب النعم الجلائل العِظام ووهّاب للدقائق أيضاً أي يعطي لكل واحد من النعم ما يناسبه ويليق به، فالجلائل لأربابها، والدقائق لأربابها. ولا يقال: إن إعطاء الدقائق نقص لا مدح لأنَّا نقول ذلك لمن يقتصر عليهن في الإعطاء.

فإن قيل: النِّعم المتوسطة لم يتعرض لها الشارح، يقول: هي داخلة في أحد الطرفين المتقابلين بدليل اقتصار الشارح عليهما والمقام مقام مدح، أو يقال: ندعي أن القسمة ثنائية لا ثلاثية فلا واسطة اهـ.

وأل في النعم للاستغراق أو للجنس باعتبار فرد ما، تدبر.

قوله: **(ما نوال)** إلخ، هاذان البيتان لغيره وأنشدهما القزويني في التفريق من البديع وهما من بحر الخفيف، فما نافية والنوال العطاء وأراد به هنا نفس الشيء المعطى بدليل قوله بعد: فنوال الأمير بدرة عين، فأخبر عنها بنفس الذات والخبر ومبتدؤه متحداه صدقاً اهـ، إلاَّ أن في نوال رائحة المصدر أو بمعنى اسم المفعول فلذلك علق به الظرف فقال: وقت ربيع ويوم سخاء.

وقوله: **(الغمام)** لم يقل السحاب، لأن مطر الغمام آمر والعطف من مطر السحاب إذ قد يتوقع منه الفساد، ولذلك قال الشاعر:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمى

اهـ.

وقوله: **(ربيع)** يحتمل أن يكون أراد به أحد الفصول الأربعة في السنة من صيف وخريف وشتاء وربيع، فالإضافة من إضافة الأعم إلى الأخص واختاره دون غيره لأنه صاحب المطر المتوسط النافع كثيراً للنبات. ويحتمل أن يكون أراد به المطر أي الأمطار مجازاً مرسلاً لعلاقة السببية إن أريد بالربيع النبات أو الحالية إن أُريد به الوقت. أي والمعنى ليس عطاء الغمام وقت إمطاره وهو أظهر.

وقوله: **(كنوال)** خبر عن ما الحجازية، أو خبر عن نوال إن كانت ما تميمية.

وقوله: **(يوم سخاء)** أي زمن سخاء وعطاء ووقته فهو كاليوم في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: الآية 141] أي زمن حصاده، فلم يرد به ما قابل الليلة.

فإن قيل: هذا الظرف يؤذن أن للأمير يوم بخل وهو نقص لا يناسب المقام، يقال: من المعلوم أن الأمير له وقت إعطاء وله وقت سياسة أو شغل بأمره أو بعبادة ربه من صلاة وغير ذلك، ولا يوصف بالبخل وهو في هذه الحالات فهي المحترز عنها لا البخل حتى يكون نقصاً اهـ.

ومراد الشاعر أن الغمام لا يماثل نوال الأمير ولا يقرب منه لأن المشبه أدون من المشبه به، وهو قد سلط عليه النفي فأفاد هذا المعنى.

وقوله: **(فنوال)** إلخ، الفاء للتعليل أو فصيحة في جواب شرط مقدر أو سبب أو أحدهما على الخلاف بين السكاكي والزمخشري والسيد.

وقوله: **(بدرة)** البدرة عشرة آلاف درهم، والدرهم إنما هو من الفضة. ثم العين على القول بإطلاقها على الذهب والفضة فلا إشكال إلاَّ أن التصريح بعين مراداً بها الفضة غير ضروري لأنه مأخوذ من لفظ بدرة، وعلى القول بأنها، أي العين، خاص بالذهب فلا بد من التجديد وإطلاق المقيد على المطلق مجازاً مرسلاً، أما في بدرة فيراد بها عشرة آلاف قطعة كل قطعة تزن خمسة وخمسين حبة وخمسي الحبة من الشعير اهـ. ولا يلاحظ كونها من الفضة، فالمراد أنه

يعطي عشرة آلاف القطعة المذكورة لكن من العين والذهب وهذا أبلغ. وأما في عين فإنها النقد من الذهب فأطلقت على النقد لا بقيد كونه من الذهب ويكون ذكر العين للتأكيد فقط، تأمل.

وإما أن يقال: لا تجريد أصلاً، والمراد أنه يعطي من الذهب ما يصرف ببدرة أي بعشرة آلاف درهم، فعطاؤه للذهب لكن قدره هو ذلك المذكور والإضافة للبيان، أي بدرة هي عين أي هي ذهب أي هي صرفها من الذهب.

واعلم أن مراد الشاعر: إن أقل عطاء الغمام لا يساوي أقل عطاء الأمير لأن أقل عطاء الأمير بدرة عين وأقل عطاء الغمام قطرة ماء، والقرينة هي المدح مع قوله: قطرة ماء، وإلاَّ فقطرات الغمام أكثر عدداً. إلاَّ أن يقال: القلة باعتبار المصبوب عليه والمعطى فتحاً والشخص الواحد ولو عمَّه المطر فلا يناله إلاَّ نحو المائة في عطاء واحد ودفع واحد، تأمل.

فالوجه هو أن المراد ما أقل عطاء الغمام مثل أقل إعطاء الأمير، بدليل ما ذكرنا اهـ.

فإن قيل: كون أقل عطاء الأمير بدرة عين هذا يخالف قوله: (وهاب جلال النعم والدقائق) إلخ، يقال: المراد أقل عطائه بدرة عين لأرباب الجلائل لا لكل أحد فلا منافات. وأراد الشاعر: أن أقل العطاءين عطاء الأمير وعطاء السحاب متباينان قدراً إذ الأول بدرة عين والثاني قطرة ماء، وفي النفاسة لأن الأول مما تشح به النفوس وليس مبتذلاً وموجوداً عند كل أحد. والثاني موجود في البحار والأنهار والآبار والعيون المباحات.

واعلم أن المراد ما دام الأمر على ما هو المعتاد فيه وإلاَّ فالقطرة في العطش أنفع من جميع النقود وأعز من جميع اللآلي والعسجد والفضة والإبل نوال الغمام أعظم نفعاً، فقدره في الورى أشد غناء.

واعلم أن الشاعر قدم نوال الغمام في حيز النفي وعكس في حيز الإثبات لأنه الأنسب بالمدح المراد، وما سلكه هذا الشاعر هو المسمى عند أهل البديع بالتفريق وهو إيقاع التباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره، فباين بين عطائي الغمام والأمير.

وقوله: (**المؤيد**) إلخ، أي المقوى بتقوية الله تعالى، الملك العليم إلخ،

وذكر في أوصاف الأمير المذكور تقويته لما علم أن الإمارة والسلطنة عبء ثقيل وحمل شديد:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

وحملت أمراً عظيماً فاصطبرت وقمت فينا بأمر الله يا عمر

فغير الخلافة من الخطط مثلها في الثقل المذكور.

قوله: **(بتأييد الله)** أي بلا تأييد غيره من المخلوقين لأنها عرض زائل يوشك أن يسلبها المقوى فيبقى في غاية الضعف. وأما تقوية الله فحلية دائمة لازمة آوى من اتصف بها إلى ركن شديد، والتأييد من الله هو مطلب أهل الكمال، ولقد قال المولى عبد السلام بن مشيش لأبي الحسن الشاذلي لما لاحت عليه أنوار المعرفة فأغرقته وكادت أن تفنيه وأبو الحسن يسأل ربه التخفيف والتعرُّف شيئاً فشيئاً: لا تقل يا أبا الحسن ذلك وسل ربك التأييد اهـ.

على أن غالب الظن بهذا الأمير الذي وصفه الشارح أنه كان يتحقق بضعفه فأمده المولى بقوته، وفي الحكم: تحقق بأوصافك يمدك بأوصافه، اهـ، أي تحقق بفقرك، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ﴾ [فاطر: الآية 15] يمدك بغناه وبجهلك ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـًٔا﴾ [النحل: الآية 78] وبعجزك يمدك بقدرته وبضعفك يمدك بقوته وبذلك يمدك بعزه.

ثم إن أهل الكمال أيضاً حال التقوية والوصف الكامل يشاهدونه من الله تعالى لا حول ولا قوة إلاَّ بالله اهـ.

قوله: **(الملك)** يصح أن يقرأ بالألف بين الميم واللام من الملك بالضم، أي المالك للأعيان والأحوال القاهر لها، الباسط اليد عليها. ومن ذلك:

* البيت ملكي والأرض ملكي *

ويصح أن يقرأ بدون ألف بين الميم واللام من الملك بكسر الميم بمعنى التصرف، أي المتصرف في الأشياء. وقد قرىء: «ملك يوم الدين» بالوجهين، فعلى الأول أي الألف فالمعنى المالك القاهر الباسط يده على الخلق في يوم الدين والقيامة فالإضافة من إضافة المظروف باعتبار الجزء التضمني لظرفه أو المالك نفس اليوم فالإضافة للمفعول به. وعلى الثاني أي على عدم الألف،

فالمعنى المتصرف في الخلق يوم الدين، فالوصف مضاف إلى ظرفه اهـ، وإن كان الرسم مفيداً ومعيناً لأحد الوجهين.

فإن قيل: إنه تعالى باسط اليد على الخلق ومالك لهم كل زمان وكذلك هو متصرف فيهم كل حين لا يختص بيوم الدين. ذلك الملك والتصرف يقال: تصرفه أو بسط يده على الخلق في ذلك اليوم، فالإجماع من الخلائق لا يكون أحد جاحداً ومنازعاً بخلافهم في غير ذلك اليوم من أيام الدنيا، ففيهم منازعون ظاهراً.

وقوله: **(العليم)** فعيل بمعنى فاعل فهو أمثلة مبالغة وهو خاص بالله تعالى، وغيره يقال له: عالم أو علّامة، كذا قيل. وفي ذكر الشارح للمولى سبحانه بهاتين الصفتين في هذا المقام نوع مناسبة وذلك أن التقوية هي في التصرف أو القهر المقتضي للعلم وهي من القاهر المتصرف العليم. ولا شك في وجوب المناسبة للمقام مع ذكر الأوصاف، ألا ترى إلى قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ [يوسف: الآية 55]، فإن الوصفين أنسب بالمقام، ولم يقل: إني جميل أو نبي أو من نسل الأفضال والأخيار اهـ.

وأما قول المرجئة النافين للعذاب عن المؤمن في آية ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾ [الانفطار: الآية 6] أنه لقنه حجته فكأنه يقول: غرّني كرمك، فهو باطل فإن وصف الرب بالكرم في هذه الآية في غاية المناسبة، وكأنه قيل للمسؤول: أي شيء غرك بمن ربّاك فأحسن تربيتك وتكرَّم عليك وأحسن الإحسان التام إليك في دار الدنيا، فكيف قابلت إحسانه بالإساءة مع أن جزاء الإحسان الإحسان، فكانت هذه الأوصاف في مقام الجفاء والتهديد في غاية المناسبة. فمعنى ﴿غَرَّكَ بِرَبِّكَ﴾ [الانفطار: الآية 6] عدلت عن سبيل ربك.

قوله: **(مغيث الدولة)** إلخ، المغيث الناصر، والدولة يحتمل أحد معنيين:

الأول: الرعية، وأما الدين فهو الإسلام وهو مجاز مرسل عن أهله أو من مجاز الحذف، أي أهل الدين والإسلام. وعلى هذا فالمراد أن هذا الأمير ينصر مجموع رعيته وأهل الإسلام إن مد إليهم عدوهم الكافر يده اهـ. فأفاد الوصف المذكور أن الأمير مجاهد حام بيضة الإسلام. أو المراد أن هذا الأمير ينصر كل فرد فرد من رعيته وأهل الإسلام أي يرفع يد الظالم منهم عن المظلوم. فأفاد الوصف المذكور وصفه بالعدل والقيام بحقوق رعيته وإنصاف بعضهم من بعض،

ولك أن تريد مع هذين الاحتمالين بأهل الدين أهل العلم، أي أنه ينصرهم بالتعظيم والإعطاء ويعين على تحصيل العلم والشريعة ونشرها، فيفيد مع ما تقدم أنه محيي الشريعة ومعظِّم لأهلها وجوَّاد على أربابها.

الثاني: من احتمالي الدولة أنها بمعنى الرياسة والملك، فالمعنى أن المملكة قبله لما كانت تقع على مَن لم يستجمع أوصافها وشروطها كانت متزوجة بغير كفؤٍ لها فاستغاثت به فأغاثها ونصرها وضمها إليه فهو كفؤها، وكذلك الدين كان قبله وبه ضعف وخلل سقطت مراسمه فاستغاث به فأغاثه ونصره وأزال الجهل عن فنائه وأظهر مناره، وح فيكون في الكلام استعارة بالكناية وذلك أنه شبَّه المملكة والدين بعقلاء وقعوا في مصيبة بجامع الوقوع في المكروه وما لا ينبغي فكانت في الكلام استعارة بالكناية، وتقريرها على المذاهب الثلاثة المتقدمة أمر واضح ظاهر. وأما إثبات الإغاثة للدولة والدين فهي تخييلية قرينة المكنية المذكورة، هذا على أن إطلاق الدولة على المملكة حقيقة وأنه مشترك والمملكة أحد معنييه. أما لو كان الدولة في المملكة مجازاً فيكون في الكلام استعارتان وذلك أنه شبَّه المملكة بأمرين:

الأول: الرعية بجامع احتياج كل إلى السياسة والتدبير واقتصر على لفظ المشبه به وهو الدولة لأنه في الأصل الرعية فكانت الاستعارة تصريحية.

والثاني: أناسي عقلاء وقعوا في مصيبة تشبيهاً مضمراً في النفس، وأومأ لذلك بمغيث فكانت استعارة مكنية بتخليتها على حد: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النّحل: الآية 112]، فإنه شبَّه ما يعتري الإنسان عند الجوع والخوف بأمرين بمأكول مر المذاق بجامع الكراهية والنفور من كل، ورمَّز له بالإذاقة، فهي استعارة بالكناية مع تخييليتها. وباللباس بجامع الإحاطة والشمول واقتصر على لفظ المشبَّه به فكانت استعارة تصريحية كما تقدم.

قوله: **(الأمير)** إلخ، في بعض النسخ: الأمير بالراء. أعاد هذا الوصف هنا إشارة إلى أن الإمارة متأصلة بالأمير لا تفارقه أصلاً فهي أمكن فيه وأرسخ وأوقع فكما لم تفارقه خارجاً لا تفارقه نقوشاً ولفظاً. وفي بعضها الأمين بالنون من الأمانة، وصفه بذلك لأن الله تعالى أمَّنه على خلقه ولأن عباده تعالى أمَّنوه على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم حيث أمروه ففعيل بمعنى مفعول.

قوله: **(عبد الكريم)** إلخ، هذا اسمه ولم يذكر أباه ولا نسبه إشارة إلى شهرته ووضوح سلفه وأنه لا مشارك له خارجاً في هذه الأوصاف. وقد علمت أن النسب الواضح الشهير قصير والخفي البعيد طويل، وما ألطف قول بعضهم:

أحب من النسوان كل طويلة لها نسب في العالمين قصير

فلا يقال: إنه الآن أو عند أهل الأقطار البعيدة هو هيان بن بيان وصلعم بن قلعم، وصل برقل، وطائر بن طائر اهـ.

وقوله: **(عبد الكريم)** له حظ ونصيب من اسمه، أي فهذا الأمير له كرم فاكتسب من هذه التسمية والإضافة حظاً من الكرم ونصيباً. فإن قلت: إن هذا العلم اسم لا لقب واللقب هو الذي يشعر برفعة المسمى أو ضِعته واسماً أتى وكنية ولقباً إلخ، يقال: الأصح أن العلم من حيث هو يجوز أن تلاحظ فيه الدلالة على وجود المعنى الأصلي في مسماه العلمي وإن لم يكن مشتقاً أو مصدّراً بأب أو أم ويشهد لذلك حديث: ما اسمك؟ فقال: سهل، فقال: سهَّل الله، وقال في سهيل: سهل الله، إلخ. وقال الشاعر:

زجرنا بإبراهيم بدء همومنا فلما رأينا وجهه صرف الزجر

وقال الآخر:

أتيت أبا المحاسن كي أراه بشوق كاد يجذبني إليه

فلما جئته ألفيت فرداً ولم أر من بنيه ابناً لديه

اهـ. والفأل كما أخذه سامع الاسم لنفسه يفهم اتصاف المسمى بالاسم بمعناه الأصلي وكذلك أبو لهب فهو مفيد لكون صاحبه جهنمياً، وأبو جهل مفيد لكون صاحبه ذا جهالة أعمى الله بصيرته فلم ينتفع بالإسلام بل هو مع اعتبار الدلالة المذكورة يكون لقباً. وبالجملة راجع محاضرة اليوسي وحواشي بعض المتأخرين عند قول الخلاصة: واسماً أتى وكنية ولقباً اهـ.

ثم اعلم أن هذا كله باعتبار ملاحظة المعنى الأصلي الإضافي في عبد الكريم، وأما حال ملاحظة العلمية فلا يدل إلاَّ على تعيين مسماه لكن بعد التعيين المذكور يلاحظ في ذلك الاسم المعنى الأصلي الإضافي فلا إشكال. وبهذا تعلم أن مجموع المضاف والمضاف إليه هو الاسم والعلم وهنا إشكال صعب وإنك

إذا سميت رجلاً بعبد الله أو بعبد الرحمٰن فقد علمت أن المضاف إليه جزء العلم فهو من العلم أو علم، وكيف يسمى المخلوق باسم الجلالة وباسم الله وقد قال أصحابنا: أهل فاس في بنات أو بر. وفي أبي هريرة بالمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أو التأنيث مع أنه جزء العلم وليس بعلم، وخالف في ذلك التلمسانيون والمسألة مشهورة معلومة. وبالجملة جزء العلم علم أو من العلم، وكيف يسمى سواه سبحانه باسمه، والجواب أن الشيء مع غير غيره وحده ولذلك لم يمنع إطلاق الحروف التي في أسماء الله تعالى على سواه إذا ركبت على كيفية أخرى وهيئة مغايرة، تدبر.

قوله: **(لا تزال)** إلخ، هذه جملة خبرية لفظاً وهي دعائية وإنسائية معنى. أي اللهم لا تزل رقاب الأمم عن طاعته إلخ. عدل بالدعاء لصيغة الخبر إما حرصاً على الوقوع أو للتفاؤل كما في التلخيص اهـ.

وإن دعا الشارح، رحمه الله، للأمير المذكور لحديث: «مَن كانت له دعوة مستجابة فليدع بها للأمير»، ولأنه أسدى إليه المعروف وناله حظ نيله وجوده وشكر الوسائط مطلوب، وفي الحديث: «من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تقدروا فادعوا له». ولذلك كان المقام الذي دل أبو بكر عائشة عليه لما نزلت براءة عائشة حيث قال لها: اشكري النبي ﷺ، أكمل من المقام الذي كانت فيه وهو مقام اصطلاح، فقالت: والله لا أشكر إلاَّ الله اهـ.

قوله: **(رقاب)** جمع رقبة وهي معلومة، و**(الأمم)** جمع أمة، و**(الخضوع)** أراد به الطاعة مجازاً مرسلاً لعلاقة السببية لأن الطاعة تستلزم الخضوع، تدبر. **(والأوامر)** جمع أمر، وكأنه قال: لا تزال الأمم طائعة له فدعي بدوام الملك ولكنه أتى برقاب لأجل أن الطاعة يظهر أثرها بكثرة في الرقاب، وقال: لأوامره، دون ذاته لأجل إظهار كمال هذه الطاعة لأن كثيراً من الناس يطيعون الأمراء بمحضرهم فإذا غابوا عنهم عصوهم. فاحترز الشارح عن ذلك بقوله: **(لأوامره)**، وأراد بالأوامر ما يشمل النهي أيضاً بقرينة الاقتصار على الأوامر، وأيضاً النهي عن الشيء أمر بالضد. ثم إنه يصح في مقابلة الأمم بالأوامر أن يكون من باب: ركب القوم دوابهم، أي كل واحد ركب دابته، أي لا زال كل واحد من أفراد الأمم خاضعاً لأمره. وفيه إشارة إلى أنه لا يكثر على الناس الأوامر فقد وصفه بالرفق أو

قد هذبت أخلاق رعيته فلا يحتاجون في أفعالهم إلى كثرة تنبيه فقد وصفه بتهذيب أخلاق رعيته، أي بسببه، فيجرون على الأوفق وكل ذلك بتوفيق من الله تعالى، وأن يكون من باب ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ [البَقَرَة: الآية 238] أي كل واحد يحافظ على الصلوات الخمس، أي لا زال كل واحد من الأمم طائعاً لأوامره ويكون كناية عن شدة طاعته وامتثال جميع كلمه وعدم سقوط شيء مما أراده وأمر به أو من جملة أوامره الإعطاءات والتوقيعات والأول أبلغ والأمر سهل.

ويصح أن تكون الرقاب في الحاجات لعلاقة الحفظ استعارة تصريحية وخاضعة في حقيقته مجاز مرسل تبعي.

قوله: **(وأعناق الخلائق)** إلخ، الأعناق جمع عنق معلوم، والخلائق جمع خلق على غير قياس أو خليقة بمعنى الخلق فيكون قياساً و**(الامتداد)** التطاول، و**(نحو)** بمعنى جهة، و**(مراسمه)** جمع مرسوم ما تكتب فيه العطية اهـ.

ويحتمل الكلام ثلاث احتمالات:

الأول: أن في الكلام مجازاً مرسلاً مرشحاً وذلك أن الامتداد لازم عن التشوف، فأطلق اللازم على الملزوم فأراد بالامتداد التشوف، ثم اشتق من الامتداد ممتدة فكان أصلياً في المصدر تبعياً في الوصف، ثم رشح هذا المجاز بقوله: **(أعناق)** والمعنى ح لا زالت الخلائق متشوفة إلى جهة توقيعاته فهو دعاء بدوام ملكه وجوده بصيغة الخبر على وجه الكناية بما احتوى بعض أجزائه على المجاز اهـ.

الثاني: أن في الكلام استعارة تصريحية لأنه شبّه الإمال بالأعناق بجامع طلب المحافظة على كل واقتصر على لفظ المشبَّه به فكان لفظ المشبه به ـ أعني الأعناق ـ استعارة تصريحية والقرينة.

قوله: **(مراسم)** وأما الامتداد فهو ترشيح مستعمل في التعلق وكأنه قال: لا زالت آمال الخلائق متعلقة بجهة توقيعاته ومراسيمه، فتكون إشارة إلى دوام جوده ودوام ملكه أيضاً اهـ تأمله. فإنه لم يظهر لهذه الاستعارة قرينة مع أنه لا بد في المجاز من القرينة عند البيانيين وكل من الاحتمالين فيه الدعاء بدوام الطاعة والعطاء مطابقة وهو المراد، وإن استلزم دوام الملك أيضاً اهـ.

الاحتمال الثالث: هو أن المراد أدام الله ملكه وجوده، فأطلق الفقرة المذكورة وأراد بها هذا اللازم وفرّق بين الثالث والأولين لأن الثالث أراد بالأعناق حقيقتها وأراد أيضاً امتدادها. وأما على الأول فإنما أراد أن الخلائق لا تزال متشوفة إلخ. وعلى الثاني أراد أنها لا تزال آمال الخلائق متعلقة إلخ. وأيضاً فإن الاحتمال الثالث لم يرد معناه المطابقي بالقصد والذات بل أراد لازمه كما هو الشأن في الكناية بخلاف الاحتمالين قبله وإن استلزم دوام ملكه وعطائه.

قوله: **(وهذا دعاء)** إلخ، أي لا إخبار، والإشارة تعود لقوله: **(لا تزال رقاب)** إلخ.

قوله: **(تلقاه ربنا)** إلخ، التلقي الإقبال والمجيء والتواجه والاستقبال وهو محال على الله تعالى، فهو مجاز مرسل عن لازمه الذي هو الرضى، فيراد بالقبول الرضى أيضاً، والفاء زائدة أي قد رضيته ربنا أحسن الرضى. والمراد بأحسن الرضى الاستجابة أو تجعل الإضافة من أحسن الرضى من إضافة الصفة أي رضيه ربنا الرضى الأحسن، أي الرضى الكامل بالاستجابة، أو يجعل التلقي على سرعة الاستجابة ويراد بأحسن الرضى أن الاستجابة تعلقت به كله.

قوله: **(قبل أن أرفع الصوت)** إلخ، يتعلق بتلقاه أو بالقبول، وفيه شك من أمرين:

الأول: أنه لا يقبل الشيء إلاَّ بعد وجوده ولا وجود للشيء إلاَّ بوجود المدلول، أي لا وجود للشيء بالنظر إلى قائله.

الثاني: إذا كان قد استجيب قبل التلفظ فلا فائدة في الدعاء لأنه تحصيل للحاصل، يقال: مراده بذلك الإخبار بشدة سرعة الاستجابة على وجه الكناية.

فإن قيل: يكون ح هو، وقوله: **(تلقاه ربنا)** بمعنى واحد إشارة لشدة سرعة الإجابة، فمن أين اطلع على ذلك؟ يقال من قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر: الآية 60]، والصادق لا يخلف وعده وهو سبحانه أصدق القائلين. يقال: الذي في القرآن الاستجابة لا سرعتها المدعاة وفي الحكم ضمن لك الإجابة فيما يختار لا فيما تختار، وفي الوقت الذي يريد لا في الوقت الذي تريد، فيجاب بأنه حصل له العلم بذلك من جهة إخبار بعض أهل الكشف أو منه لأنه وليّ. قال الشافعي: إن لم يكن العلماء أولياء الله فليس لله وليّ أو من جهة قرينة وأمارة وقد

قالوا: علامة حصول الاستجابة اقشعرار البدن وطمأنينة القلب عقب الدعاء، إلى غير ذلك. وإما لأن الدعاء بلا التي للاستقبال وآخر لفظة بالدعاء ابتداء زمن الاستقبال به وشاهد ملكه وطاعته إذاً والأصل ما كان على ما كان فاعتمد في إخباره بسرعة الإجابة على معاينة بعضها ومشاهدته، تأمله. فلا يخلو عن بعد وإن كان ذلك لحسن ظنه والتمسك بالأصل.

قوله: **(فإن وقع)** لا يرجع للدعاء حتى يفيد التردد بقبوله مع أنه جازم أولاً لقبوله، بل يرجع للشرح المذكور الذي جعله تحفة للأمير عبد الكريم أي فإن وقع هذا الشرح عند الأمير في حيز القبول إلخ، والحيز المكان والإضافة للبيان، فلا يقال: لأن المكان إذا شغل بمظروفه لم يبق للغير أن يظرف فيه أو المراد بقبوله ولا إشكال في اندراجه في المكان المذكور فيحيط به القبول من كل جهة ضرورة أن الصفة لا تضاد الموصوف ولا تفارقه، أو يقال: كونه ظرف فيه القبول لا يقتضي الامتلاء ولكن لا يفيد شدة القبول وقوّته وكثرته تأمله. فكونها للبيان أوضح. والمراد أنه إن وقع الشرح في مكان هو القبول والرضى وأراد أنه يحيط به القبول والرضى إلخ، وعطف الرضى على القبول عطف سبب على مسبب أو عطف ملزوم على لازم.

قوله: **(في غاية)** أي هذا الشرح في غاية، أي أحاطت به الغايات إلخ. وفي بعض النسخ بدون في، ولفظها: فهو غاية، فالضمير ح عائد على القبول.

وقوله: **(غاية ونهاية)** مترادفان، وقيل: الأولى في الزمان، والثانية في المكان أو العكس، وإنما كان غاية المقصود إلخ، لأجل إقبال الرعية بقبول الأمير فيقع الانتفاع بالشرح وهو القصد والمراد كما تقدم.

ثم إن الشارح، رحمه الله، لم يذكر الشق المعادل لأن وقع في حيز القبول إلخ، أي شق الرد لأجل أنه مر على النفس لا يقدر أن يتصوره لما فيه من الذمامة وشدة الخطب والمرارة فتفاول بأن لا يقع له أصلاً أو الشارح رحمه الله على تحقيق في القبول والرضى ولكنه أفرغ ذلك في صورة الشك زيادة في التواضع والأدب مع الأمير وأن له الاختيار والتصرف، تدبر.

قوله: **(والله الميسِّر)** أي المسهِّل.

وقوله: **(الأحوال)** هي للإنسان ثمانية، ولله در بعضهم:

ثمانية تجري على المرءِ دائماً ولا بد للإنسان يلقى الثمانيه
سرور وحزن واجتماع وفرقة ويسر وعسر ثم سقم وعافيه

وفي الكلام حصر لأنه عرف الجزءين نحو زيد المنطلق فيكون المقصور هو الخبر، أي التيسير للأمال مقصور على الله وليس هو لغيره، وكذا يقال في وعليه التوكل فإنه قدَّم الخبر للحصر أي التوكل والاعتماد إنما هو على الله لا على غيره وهاذان القصران قصرا إفراد إن كان المخاطب يعتقد الشركة أو قصرا قلب إن كان المخاطب يعتقد العكس وقصر التعيين أعم اهـ.

فإن قيل: لو كان الشارح قد لبس حال هذا القصر من كون الميسر للآمال هو الله والمعتمد عليه في الأحوال هو سبحانه، فلم جعل الشرح تحفة للأمير الذي بالغ في مدحه اهـ. يقال: تعاطي الأسباب لا تنافي التوكل، وقد قال تعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريَم: الآية 25] إلخ، مع أنه لو شاء التساقط من دون كسب الهز لكان ولأن الصحابة رضي الله عنهم رؤساء التوكل وجلهم كان متعاطي الأسباب فلم يمنع توكلهم لأن الأسباب آلة ظاهرية وأما التوكل فهو أمر قلبي وهو كون الإنسان متوكلاً ومعتمداً على مولاه لا على غيره من الخلائق أو الآلات اهـ.

قوله: **(بعد التسمية)** إما خطاً وهي أدوم وأنسب لما بعده وإما لفظاً ويدل للثاني أن الشارح لم يشرحها كالمتن لأجل مخالفتها للمتن في ذلك.

فإن قيل: من أين للشارح أن المصنف تلفظ بها ح مع أنه لم يعاصره؟ يقال: لعله وصله العلم من سند وطريق.

وقوله: **(التسمية)** هي في العرف ذكر بسم الله الرحمٰن الرحيم وإن كانت في الأصل ذكر الاسم فقط اهـ.

قوله: **(هذه فائدة)** هذا مقول، قال عند الشارح وسماها المصنف فائدة مع أنها رسالة تواضعاً أو للتقريب على القارىء والإشارة إلى قربها وسهولتها فالمعنيان الآخران مختلفان اعتباراً وعلى كل من المعاني الثلاثة فهي استعارة تصريحية لأن المشبَّه الرسالة لا هذه، فالجامع على الأول قلة المخبر به، وعلى الآخرين عدم المشقة والصعوبة.

قوله: **(المشار)** إلخ، المشار مبتدأ وخبره **(العبارات)**، والمبتدأ في الحقيقة

هي الموصولة الاسمية لكنها لكونها على صورة الحرف ظهر إعرابها في صلتها وأعاد الضمير على أل مفرداً مذكراً مع أنها واقعة على العبارات الذهنية إذ الخبر عين المبتدأ مصدوقاً اهـ، ولأجل لفظ أل.

وقوله: (**فهذه**) أي فذه من هذه لأن اسم الإشارة ذه فقط، أما ها فللتنبيه.

وقوله: (**العبارات**) جمع عبارة وهي حقيقة عرفية في اللفظ وأما بحسب الأصل فإنها مصدر عبر إذا جاوز عبوراً وعبارة، تسمى اللفظ بها مجازاً مرسلاً لعلاقة الجزئية والكلية أو لعلاقة التعلق. فالعبور والمجاوزة يقع من المعنى للفظ عند المتكلم ومن اللفظ للمعنى عند السامع فالمجاوزة تعلق بكل أو هي مصدر عبر إذا فسر، قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يُوسُف: الآية 43] فسمى اللفظ بالعبارة أيضاً مجازاً مرسلاً أي لإحدى العلاقتين السابقتين أي لعلاقة الجزئية والكلية أو المفسر به أو التعلق الخاص واللفظ معبر به أو لأن اللفظ معبر وإسناد التعبير له مجازي، تدبر.

وقوله: (**الذهنية**) نسبة للذهن، إما النفس المدركة للعلوم وإما القوة العاقلة المهيئة للنفس لاكتساب العلوم، أي الألفاظ القائمة بالعقل أو بالنفس اهـ.

واعلم أن الحكماء جعلوا المدرك في الإنسان أربعة أو خمسة: الحس المشترك ويدرك الجزئيات المحسوسة والمتوهمة وتدرك المعاني الجزئيات كإدراك الشاة معنى في الذيب وهي العداوة والعقل، ويدرك الكليات والمتصرفة والنفس اهـ. وأهل الحق والسنَّة على أن المدرك هو النفس لكن بواسطة العقل تدرك الكليات وبواسطة الوهم تدرك الجزئيات وهكذا.

ثم إن مفاد الشارح، رحمه الله، أن مسمى الفائدة والرسالة هي الألفاظ وهو أحد احتمالات سبعة أبداها أستاذه السيد الشريف الجرجاني في ذلك فقال مسمي الكتب: هل النقوش أو الألفاظ أو المعاني أو اثنان من الثلاثة أو مجموع الثلاثة احتمالات سبعة اهـ.

ثم إن بعض المتأخرين أنهى ذلك إلى ثمانية وعشرين نحو كون احتمال أنه النقوش فقط هل بدون ملاحظة شيء أو مع ملاحظة الألفاظ فقط أو المعاني فقط أو هما معاً أربعة، والملاحظة للشيء لا تستدعي أنه داخل تحت مسمى ذلك الشيء فلذا غاير ما قبله اهـ إلاَّ أنه لا يظهر إلاَّ في الاحتمالات الثلاثة الإفرادية

من السبعة تأمله.

ثم إن الشارح رحمه الله ترجح عنده أحد الاحتمالات السبعة المذكورة وهو الألفاظ لأن المعاني تتوقف الإشارة إليها على الألفاظ ولأن النقوش لا تتأتى الإشارة إليها من كل أحد، ألا ترى إلى الأعمى. وفصل الشارح في الألفاظ فقال: هي الألفاظ الذهنية أي لا الخارجية لأن الخارجية أعراض تنقضي بمجرد النطق بخلاف الذهنية فهي دائمة باقية فلذا اختار أنها المراد بالفائدة والرسالة اهـ. لكن يقال: الشارح رحمه الله لم يختر أحد الاحتمالات السبعة عند أستاذه فإن ظاهر قول أستاذه أو الألفاظ الألفاظ الخارجية بل اختار أمراً زائداً على ما عند شيخه وجعل مذهباً مستقلاً له، يقال: قول السيد أو الألفاظ يصدق بالخارجية وبالذهنية إلاَّ أنه أجمل وما كان ينبغي له ذلك فنكث الشارح رحمه الله عليه في الإجمال بقوله: الذهنية، وبالجملة فالأستاذ أجمل. وفصل الشارح واختار أحد قسمي احتمال من الاحتمالات السبعة فلم يكن كلام الأستاذ ناقصاً بل مجملاً.

ثم اعلم أنه اختلف في أسماء الكتب، هل هي أعلام أشخاص بناء على أن الشيء لا يتعدد بتعدد محله وما قام به وأعلام أجناس بناء على أنه يتعدد بحسب ذلك، فإن ذهبنا على الأول فالأمر ظاهر، فالمسمى بالفائدة والرسالة تلك العبارات الذهنية بقطع النظر عن كون الذهن ذهن العضد أو غيره، إذ لا يحصل تعدد مع ذلك الملاحظة فهي شيء واحد لا تعدد فيها ذهناً وخارجاً. فالتعيين خارجي. وإن ذهبنا على الثاني، أي أنها أعلام أجناس، فالمسمى بالفائدة أيضاً هو تلك العبارات وأما كونها حاضرة في ذهن العضد فهو لا دخل له أيضاً في التسمية لأنه مشخص كسراً لا نوع، وعلم الجنس مدلوله النوع اهـ. وح فالتعدد لما كان يحصل خارجاً لأن الشيء يتعدد بتعدد محله أوجب أنه علم جنس اهـ.

وذكر بعضهم على الجوهرة أنها أعلام أشخاص والشيء يتعدد بتعدد محله، وأن المسمى إنما هو أول لفظ مثلاً يوجد من صاحبه حتى أن الثاني منه مثل لا عين فراجعه اهـ.

ثم إذا علمت أن الشارح بين معنى هذه في المصنف صار معنى المصنف هذه العبارات الذهنية فائدة اهـ، فيقال على القول بأن الشيء يتعدد بتعدد محله وأن المراد ذهن العضد بذلك، فرد للفائدة لا نوعها فيقدر مضاف أي نوع هذه

العبارات الذهنية فائدة فيطابق المبتدأ الخبر. ثم يقال: الفائدة أمور مفصلة والواقع في الذهن أمر مجمل، فيجاب بتقدير مضاف أي مفصل نوع هذه فائدة وفيه أنه جعل مسمى الفائدة الألفاظ الخارجية فهو خلاف ما قدمه اهـ.

فإن قيل: أي فرق بين المعنى وبين الألفاظ الذهنية وهما متقابلان في كلام الأستاذ وفي كلام الشارح، يقال: الأول هو معنى مجرد عن اللفظ، والثاني عبارة وألفاظ لطيفة ملاحظة على أنها ظروف لمعانيها بل نشاهد معانيها فيها بعض مشاهدة وكأنها مختفية فيها، لكن المعاني معها لم يزل لها بعض الاحتجاب بذلك الساتر اللطيف إذ عالم الخيال ألطف من عالم الحس اهـ.

قوله: (**التي أراد**) إلخ، صفة للعبارات.

قوله: (**كتابتها**) إلخ، من المعلوم أن الذي تكتب النقوش الدوال لا الألفاظ لا الخارجية لأنها قائمة باللسان أو بالهواء من اللسان، ولا النفسية لأنها قائمة بالفكر والنفس. فالكلام إما من مجاز الحذف أي أراد كتابة دوالها، وإما يدعي ظاهره. ويقال: تكتب الألفاظ بواسطة كتابة نقوشها إلخ.

قوله: (**وبيان**) إلخ، عطف على كتابتها، والبيان الوضوح والأجزاء المقدمة والتقسيم والخاتمة اهـ، لا أن البيان أي الوضوح صفة للأجزاء وهو ليس في طاقة الشارح وقربته بل الذي في طاقته وقدرته ظاهر التبيين فلو عبر به لكان أسلم، اللهمَّ إلاَّ أن يقال: أطلق البيان على التبيين بمعونة المقام والعطف على الكتابة تدبر.

قوله: (**نزلت منزلة**) إلخ، هذا جواب عن سؤال مقدر فهو استئناف بياني أي إنما أشير بذه الموضوعة للمحسوس بالبصر إلى المحسوس بالبصيرة لأجل التنزيل المذكور والتشبيه والاستعارة بعد ذلك، أي شبه المحسوس بالبصيرة من العبارات الذهنية منزلة المحسوس بالبصر بجامع الحصول التام والحضور الكامل وأطلق لفظ المشبه به وهو ذه على العبارات المذكورة.

قوله: (**المشخص**) أي المعين.

قوله: (**المشاهد**) أي الحاضر لا الغائب.

قوله: (**المحسوس**) أي المدرك بالحاسة، ولو اقتصر على المحسوس لأفاده الوصفين قبله. يقال: إن وضع اسم الإشارة للمعين المشاهد من حيث إنهما من

مدلوله لا لأزمان لمدلوله، أو يقال: إنما أتي بالمشخص، أي المعين، للإشارة إلى الرد على السعد القائل أن اسم الإشارة وضع لكلي وشرط الواضع الاستعمال في جزئي، ولا يقال: إن الرد يؤخذ من المحسوس لأن جميع ما في الخارج هو جزئي ولا يقع فيه كلي لأنا نقول: دلالة المشخص على المعين بالمطابقة ودلالة المحسوس عليه بالالتزام والرد بالمطابقة أقوى من الرد بالالتزام.

فإن قيل: يرد على السعد أن الواضع إن كان شرط الاستعمال في الجزئي حالة الوضع فالمشخص ح موضوع له، فرجع لما قاله العضد شيخه اهـ. يقال: الجواب بالمنع.

قوله: **(المحسوس)** أي بحاسة البصر وهو أمر لا بد منه لأنه لم توضع هذه للمحسوس بحاسة السمع أو الشم، إلخ. فالشارح أجمل.

ثم إن قوله: **(المحسوس)** بحاسة البصر هل المحسوس بالفعل أو ولو بالقوة ويظهر الخلاف في هذه إذا استعملها الأعمى في محسوس بحاسة البصر هل هي مجاز أو حقيقة.

قوله: **(كلمة)** هذه الإضافة للبيان.

قوله: **(الموضوعة)** يصح الرفع صفة لكلمة والجر صفة لهذه، والثاني أولى.

قوله: **(مشار إليه محسوس)** إلخ، حذف شخص مشاهد فهو من باب الحذف من الأواخر لدلالة الأوائل نحو:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيّار بها لغريب

عكس:

نحن بما عندنا وأنت بما عند ك راضٍ والرأي مختلف

اهـ. وقوله: **(لكل مشار إليه)** إلخ، إن قيل: لا يدل على دعوى التنزل والمجاز في هذه إلاَّ لو قال الشارح: الموضوعة لكل مشار إليه محسوس فقط، أي دون العبارات النفسية. يقال: هو كذلك ولكن من المعلوم أنه لما قال: الموضوعة إلخ، والأصل في الوضع عدم التعدد وعدم الاشتراك أي عدم وضعه أيضاً لسوى ذلك، فإنه قد أفاد ذلك، تدبر.

قوله: **(والفائدة)** أراد بيان معنى الفائدة في الأصل والعرف وإلاَّ فالفائدة في

كلام المصنف علم لا يلاحظ فيها اشتقاق لأن أسماء الكتب أعلام أشخاص أو أعلام أجناس كما تقدم، والعلم جامد لا يلاحظ فيه معنى اشتقاق كحارث وضحاك وعباس أعلاماً لا يلاحظ في علميتها حراثة ولا ضحك ولا عبوسة اهـ، ولذا قال: **(في اللغة)** إلخ. وإن كان فيه نوع ملاحظة كما تقدم في أبي المحاسن وعبد الكريم وقولهم إن المصنف سماها فائدة تواضعاً.

وقوله: **(في اللغة)** واللغة أصله لغو أو لغي، حذفت اللام وعوض عنها هاء التأنيث فوزنه فعة وهي الألفاظ الموضوعة للمعاني المعينة لها اهـ. ففي بمعنى من التبعيضية أو على بابها، والظرفية حقيقة على ما يأتي ولا تختص اللغة بألفاظ العرب، فالألفاظ العجمية لغة على الأصح اهـ. والكلام من مجاز الحذف والأصل والتقدير وتفسير الفائدة حال كونها بعضاً من اللغة، أي هي الألفاظ الموضوعة للمعاني اهـ. أو حال كونها في ديوان اللغة كالصحاح اهـ. وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود لأن المضاف مصدر نحو: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المَائدة: الآية 48] لأن الحال بيان لهيئة الفاعل أو المفعول حال الفعل لا لهيئة المبتدأ أو الخبر على الأصح، ولأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، ولو كانت الحال من المبتدأ لكان العامل فيها هو الابتداء وهو عامل ضعيف فلا يعمل في شيئين.

فإن قيل: صاحب الحال هو الفائدة وهو مبتدأ فقد ورد الأمران، أعني كون الابتداء عاملاً في الحال وصاحبها وكون الحال بينت هيئة المبتدأ، يقال: إنما جعلنا الفائدة مبتدأ بطريق النيابة والتنزيل بعد الحذف وإلاً فالأصل الأصيل أن الفائدة مضاف إليه كما ذكرنا اهـ.

ثم إن الإخبار بقوله: **(ما حصلته)** إلخ، عن تفسير المقدر فيه شيء بل لا بد من تقدير نحو يحصل أو يوجد بما حصلته إلخ، لأن ما حصلته من علم أو مال ليس نفس التفسير بل هو مفسر به اهـ. ولو قدرنا المضاف معنى لسلمنا من التقدير المذكور فيصير المراد: ومعنى الفائدة حال كونها بعضاً من اللغة والألفاظ الموضوعة للمعاني هو ما حصلته إلخ. فهو في غاية الظهور وشرط مجيء الحال من المضاف إليه هو موجود أيضاً لأن المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه فتقول: والفائدة ما حصلته إلخ، كما سلك الشارح

فهو على حد قوله تعالى: ﴿فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ﴾ [آل عمران: الآية 95] إن قيل: كل أل في المعرف فتحاً هي للحقيقة فقوله: **(والفائدة لغة)** إلخ، في قوة قوله: **(حقيقة الفائدة)** فلا مضاف أصلاً من تفسير أو غيره. يقال: أحوج لذلك هنا زيادة لفظة لغة أو عرفاً إذ لا يتضح قولهم حقيقة فائدة في اللغة إلخ. كما يتضح قولنا: تفسير الفائدة.

قوله: **(ما حصلته)** هو خبر عن المبتدأ السابق ومن علم بيان لما نحو: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحَجّ: الآية 30] أي فالفائدة العلم أو المال المحصل المكتسب وليست من الابتداء حتى تقتضي أن الفائدة غير العلم والمال، وإن ابتداء تحصيلها من أحدهما. وحذف الشارح العاطف والمعطوف، أي أو غيرهما ليدخل نحو الجاه بدليل قوله: بعد الخبر، وإلاَّ فتعريفه رحمه الله غير جامع اهـ.

ويجاب بأنه اقتصر على الأشرف وبحث معه بأن الجاه أشرف من المال، فالحق في الجواب هو اقتصاره على أعلا وأدنى في التعريف إشارة إلى اندراج السوي والغير في التعريف لأن السوي إما من الأشرف أو من الأدنى، فيدخل مع شبيهه، وأما وسط فيدخل بينهما تأمله. ويؤخذ من لفظه حصلته أن المال الموروث والعلم اللدني والجاه الغير المكتسب لا تسمى في اللغة فائدة اهـ، ونلتزمه.

قوله: **(مشقة)** إلخ، في بعض النسخ بالتاء، أي الفائدة مشتقة، وفي بعضها بالتجرد منها فهو باعتبار لفظ الفائدة ويصح في مشتق النصب على الحال والرفع على الخبرية.

قوله: **(بمعنى)** إلخ، لما كان الفيد في أصل اللغة والوضع الأول هو مشتركاً يطلق مصدراً بمعنى الثبوت وبمعنى الذهاب، واسماً بمعنى الناحية وبمعنى شعر الرأس قرب الأذن، ومنه شاب فيدي، وكان الفيد في إحداث الخير أو المال مجازاً في الثبوت من إطلاق اسم المسبب على سببه أتى بتفسير الفيد بإحداث الخير أو المال بالعناية لا بأي لأن القاعدة أن اللفظ إذا فسر بالمعنى المجازي أو بمعنى غير ظاهر يؤتى في تفسيره بالعناية وإلاَّ فبأي.

وقوله: **(استحداث)** السين والتاء زائدتان، أي إحداث الخير والمال

والمصدر مضاف لمفعوله فالمحدث هو الشخص وهو الفائد، والمحدث فتحاً هو الخير أو المال وهو مفيد كمبيع اسم مفعول من الفيد كالمبيع من البيع. فقولهم: في الخير أو المال المحدث المحصل فائدة، أي ذات فائدة إسناده مجازي أي فائدة صاحبها نحو: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحَاقَّة: الآية 21]، أو يجعل مجازاً في الكلمة مرسلاً من إطلاق اسم الفاعل على اسم المفعول كما في ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطّارق: الآية 6] أي مدفوق.

ثم اعلم أن محصل الشارح أن الفائدة في العلم أو المال المحصل هو مجاز لأن الفيد حقيقة في الثبوت مجاز في إحداث الخير أو المال لعلاقة السببية. ثم اشتقوا من الفيد بالمعنى المجازي، أي الإحداث فائدة فكان المرسل أصلياً في المصدر تبعياً في الوصف والفائدة نفس الخير أو المال أي ذات هذا المال فائدة.

ثم لو قالوا في المحصل من العلم أو غيره مفيد لم يكن إلا مجاز مرسل تبعي كما تقدم. ولما قالوا فيه فائدة كان مع ذلك مجاز إسناد أو مجاز مرسل آخر باعتبار الهيئة والصيغة.

ثم إن قوله: **(والفائدة في اللغة)** أي في الألفاظ الموضوعة يقتضي أنها في الخير المحصل المذكور حقيقة وليس كذلك كما علمت. والجواب أن المجاز موضوع اللغة أيضاً، أو يقال: لما وضع العلاقات لها واضع اللغة فهو واضع له، فصح أن الفائدة في العلم المحصل أو المال هو لغوي. أو يقال: محصل ما أعطاه.

قوله: **(والفائدة في اللغة)** أن معنى الفائدة حال كونها في ديوان اللغة والألفاظ الموضوعة للمعاني كالصحاح هو العلم المحصل أو المال، ولا شك في ذكر كتب اللغة للمعاني المجازية ولذلك ألف الزمخشري الأساس والتزم ألا يفسر اللفظ فيه إلاَّ بالمعنى الحقيقي.

قوله: **(أو المال)** عطف الأخص على الأعم مع أنهم شرطوا فيه كونه بالواو أو بحتى وهل يجاب بأن الخير يراد به ما عدى المال، أو أن أو بمعنى الواو أو لا يكفي الجوابان إذ لا صورة في الخارج يتحقق انتفاء الشرط فيها فيتوجه المنع لها اهـ. فإن قيل: لم كان الفيد في إحداث الخير والمال مجازاً عن الثبوت وهلا كان مجازاً عن سواه من الناحية أو الشعر أو الذهاب، يقال: لم يجعله مجازاً عن

الاسم لمناسبته بين المصدر الحقيقي والمجازي. وكان هذا المعنى الحقيقي الثبوت دون الذهاب لظهور العلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي.

فإن قيل: هل لا كانت فائدة مشتقة من الفيد بل معنى الحقيقي وهو الثبوت فتكون ذات المال فائدة، أي ثابتة، فالإسناد حقيقي ح، وما أحوجهم إلى هذا التكلف وإلى القول بأنها مشتقة من الفيد بالمعنى المجازي، يقال: أحوجهم إلى ذلك إعطاء اعتبار التكسب والمعاناة في ذات المال الفائدة، أي المفيد لأنه ح محدث ومحصل ولا كذلك لو قلنا ثابت وحاصل.

قوله: **(وقيل)** إلخ، يقال: كذلك هي أي فائدة اسم فاعل على الأول أيضاً، نعم الاختلاف بين هذا وما قبله في مبدء الاشتقاق المشار له بقوله: **(من فادته)** وهو بضم التاء بدليل أصبت إلخ، ويوجد في بعضها أصابت إلخ. فالتاء ح ساكنة في المفسر والمفسر به اهـ.

ثم اعلم أن الفعل المسند إلى تاء المتكلم تفتح تاء مفسره كسراً إن كانت أداة التفسير، أي نحو أكرمته أي أحسنت إليه، وتُضم إن كانت الأداة إذا نحو أكرمته إذا أحسنت إليه، كما هنا على الأول، فلو أتى بالمفسر كسراً من دون تبعية لأداة التفسير نحو: أكرمته أحسنت إليه، جاز لك في تاء التفسير الضم والفتح، كذا قيل. والحق جواز الوجهين مع إذا لأنها ظرف لمحذوف القول فإن قدرته تقول: فتحت التفسير، وإن قدرته أقول: ضممته.

قوله: **(من فادته)** أي من هذا الفعل على مذهب الكوفيين، أو من مصدره وهو الفأد، أي أصابه الفؤاد، وهو مذهب البصريين. وكونه أصلاً لهذين انتخب قوله: **(أصابت)** إلخ، نظيره أصماه أي أصاب صميم قلبه. قال الطغرائي:

يحمي الذمار ويصمي من يحاربه ويستقل فلا يلوي على رجل

اهـ. الذمار: من يلزمك حماه وحفظه. قال الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

ويصمي بمعنى يصيب قلبه اهـ.

قوله: **(فؤاده)** هو القلب أو عين في القلب، أو غشاؤه، أو ظاهره، أو غير ذلك من متعلقات القلب أقوال.

ثم اعلم أن الفرق بين القول الثاني والأول من وجوه ثلاثة:

الأول: أن عين فائدة على الأول ياء أعلت وقلبت همزة كبايعه عملاً بقول ابن مالك، وفي فاعل ما أعلّ عيناً إذا اقتفى. وأما على الثاني فهي همزة.

الثاني: إن فائدة على الأول إسنادها مجازي أو اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول لأنها مفيدة، أي المال مفيد كمبيع لا فائدة. بل الفائد هو الشخص المحدث كسراً لها. وأما على الثاني فالإسناد حقيقي لأنها، أي ذات المال، مثلاً مصيبة للفؤاد، أي إصابة بسط وفرح لا إصابة كدر وحزن. فإن قيل: لا نسلم أن الإسناد حقيقة لأن المال أو العلم لا يوصفان بالإصابة إلخ، إلاَّ على التجوز، يقال: الجواب بالمنع بل يوصفان بها حقيقة فالإسناد حقيقة، تأمل.

الثالث: أن الفائدة على الأول مشتقة من مجاز، وأما على الثاني فمن حقيقة وهو الفأد أي إصابة الفؤاد.

والحاصل: أن فائدة على الأول إن عينها ياء وإن في إسنادها أو هيئتها مجازاً وإنها مشتقة من مجاز حكماً فيهما على الثاني في الأوجه الثلاثة اهـ.

ثم إنه لا يستلزم الوجه الثاني الثالث إذ قد يكون في إسناد الشيء أو هيئته مجاز وهو مشتق من الحقيقة كما في ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحَاقَّة: الآية 21] فهو من الرضى بالمعنى الحقيقي كما لا يستلزم الوجه الثالث الثاني فإنه قد يكون الشيء مشتقاً من المجاز ولا مجاز في إسناده أو هيئته. ألا ترى أنهم لو قالوا: مفيد، لكان مشتقاً من معنى مجازي ولا مجاز في إسناد مفيد ولا في هيئته اهـ. وبالجملة فهما قولان فيما اشتقت منه، والفرق بين القولين من ثلاثة فلا تداخل فيها اهـ. وأما قول الشهاب الخفاجي:

من الفؤاد اشتقت الفائده ... والنفس يا صاحبي بذا شاهده

لذا ترى أفئدة الناس قد ... مالت إلى من عنده مائده

فمراده الاشتقاق الكبير أو الوسط أو أراد الملاحة وبيان المناسبة. ويبعد أن يكون الفؤاد وصفاً ففعال بمعنى مفعول أي مصاب، والمراد من مصدر هذا الوصف وهو الفأد أي إصابة الفؤاد فلا إشكال.

قوله: **(وفي العرف)** إلخ، يظهر أنه من عطف المفردات فيكون في العرف

عطفاً على في اللغة فهو حال أيضاً، وهي المصلحة عطفاً على ما حصلته، لكن الجملة لا تعطف على المفرد بل لفظة هي ضمير فصل حرف فالمعطوف المصلحة على ما حصلته والكل مفرد. ثم يقال: العطف ح على معمولي عامل واحد وهو تفسير المقدر لأنه عامل في صاحب الحال وفي الخبر ولا بأس نعم، قال الرضي: جهة العمل إذا اختلفت تصير العامل الواحد كعاملين فلا يصح العطف، وقد علمت أن تفسير عمل في الحال من جهة المصدرية وما فيه من رائحة الفعل وعمله في الخبر، أعني ما حصلته من جهة أنه مبتدأ، ولو كان جامداً وح فلا يصح العطف المذكور لأنه كالعطف على معمولين لعاملين مختلفين. فالصواب أنه من عطف الجمل والأصل والفائدة في العرف، فحذف المبتدأ للعلم به وحذف ما يعلم جائز اهـ. وجوَّز بعضهم عطف الجملة على المفرد في آية ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى﴾ [البَقَرَة: الآية 196] من رأسه، وعليه قوله تعالى: فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون، فيصح أن يكون هو مبتدأ ليس ضمير فصل فقد عطف الجملة على مفرد، أعني ما حصلته، وعليه فالواو عطفت حالاً على حال وجملة على مفرد تأمله.

وأراد بالعرف: عرف العلماء على العموم، فيندرج فيه علماء الوضع الذين التأليف من فنهم، ويصح أن يراد به خصوص عرف علماء الوضع لأجل المقام المذكور وإن كانت الفائدة في المعنى المذكور لا تتقيد بعرفهم. ثم إن الألفاظ اللغوية في العرف هل بوضع جديد من أهل العرف في النقل أو بالمجاز، ذلك مبسوط في محله.

قوله: **(المصلحة)** أي الشيء الصالح.

قوله: **(المترتبة على الفعل)** أي الحاصلة عن العمل.

قوله: **(من حيث هي ثمرته)** أي جزاؤه وعوضه. واعلم أن الحيثية على أقسام ثلاثة: حيثية إطلاق نحو العلم من حيث هو حسن، والعالم من حيث هو يعظم. وحيثية التعليل نحو: اضرب المسيء من حيث إنه مسيء، وحيثية تقييد نحو اللغوي يتكلم على اللفظ من حيث معناه والنحوي من حيث أحوال آخره عند التركيب، وصاحب علم التصريف من حيث وزنه وأصله وإعلاله وهكذا. والحيثية في التعريف من القسم الثالث فهي للتقييد وللإخراج ليكون التعريف مانعاً.

قوله: **(وتلك المصلحة)** إلخ، لما ذكر الحيثية في تعريف الفائدة ناسب أن يتعرض لما أخرجه وبيَّنه ليزداد الطالب بصيرة في الفائدة ويزول عنه أوهام اللبس لأن الشيء يمتاز بضده.

قوله: **(من حيث إنها)** إلخ، إن هذه تكسر لما علمت أن حيث تلزم الإضافة إلى الجملة وإذا فتحتها كانت حيث مضافة للمفرد وإضافتها للمفرد ضرورة أو نادر، كما في قول الشاعر:

ونطعنهم تحت الحيا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ليُّ العمائم

نعم يصح فتح أن الواقعة بعد حيث على أن الخبر محذوف، أي بسبك أن مع صلتها بمصدر هو مبتدأ والخبر محذوف نحو موجود.

قوله: **(طرف الفعل)** المراد بالطرف الملاقي للفعل لا الطرف المقصود للفاعل، فمن أراد حفر عشر قامات لغرض فوجد كنزاً أو ماء أثناء الحفر فيقال في كنزه ومائه غاية لأنها على طرف الفعل الملاقي وفائدة لأنها ثمرة الحفر المذكور كما يأتي.

قوله: **(مطلوبة)** أي مقصودة، فالغرض يستدعي استكمالاً به فلذا لا يوصف به سبحانه بخلاف الإرادة والطلب والدعوى بدليل: فإن اقتضى الخطاب الفعل اقتضاء جازماً. وقولهم خص بالتوفيق وعم بدعواه.

قوله: **(بالفعل)** أي من الفعل.

قوله: **(غرضاً)** أي قصداً ومراداً، إذ الغرض القصد.

قوله: **(باعثة)** أي حاملة للفاعل، أي مريد الفعل.

قوله: **(الإقدام)** هو في الأصل مصدراً قدمه صيره أو جعله قادماً وليس بمراد هنا، وإنما المراد به التوجه والإقبال مجازاً مرسلاً لعلاقة اللزومية.

قوله: **(وصدور)** إلخ، يحتمل نصبه عطفاً على اسم أن وجره عطفاً على الإقدام، وعلى كل يفيدان المصلحة المذكورة علة للصدور وهو خلاف جعلها أولاً علة للتوجه والإقدام مع أن الصدور فعل غير اختياري فهما إيرادان فيجاب عن الأول بأن نصبه عطفاً على اسم أن هو على حذف مضاف، أي سبب صدور إلخ، فالتوجه هو مسبب عن المصلحة وسبب للصدور اهـ. أو بأن سبب الشيء سبب لذلك الشيء اهـ. وعن الثاني بأن الصدور أثر الفعل والإيقاع الاختياري، فصح أنه

اختياري أيضاً أو يجاب على وجه الجر عن الإيراد الأول بأن المراد بالفعل المعنى الحاصل بالمصدر، وبالتوجه ما قبله، فالتوجه أوسع فيندرج فيه صدور على أن إضافة العلة للفعل يدل على أنها علة له لا للتوجه الذي هو صفة للشخص.

قوله: **(علة غائية)** قد يقال: الحيثية المذكورة إنما أعطت وجه التسمية بالعلة إذ هي كما في نقل السبكي عن الأمر الباعث، أما الغائية فلم يظهر وجه التسمية بها من الحيثية إلاَّ أن يكون من قوله: صدور الفعل لأجلها، فيدل على أنها غائية. فإن قيل: من المعلوم أن العلل أربع: مادية كالخشب للسرير، وصورية أي الهيئة والصورة، وفاعلية كالصانع للسرير، وغائية كالعلو عليه للأسماع. قال ابن عرفة: وقد اجتمعت الأربع في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقًا لَّكُمۡۖ﴾ [إبراهيم: الآية 32] فالله فاعل، والماء مادة، والثمرات صورة، والرزق غائية. راجع حواشينا على المحلى وما ذكره في البديع على قول الشاعر:

لو لم تكن نيَّة الجوزاء قدمته ... لما رأيت عليها عقد منتطق

والبرهان اللمي والأمني يقال: علة الشيء إما علة في التحقق وهي الثلاث: المادية والصورية والفاعلية، فالمعلول غير متأخر عن الشيء. وأما علة الترتب فالمعلول متأخر تأمله عنها ومعه ضرر أو نفع ولو لغير الفاعل، وهذا القسم هو المراد فهو باعتبار الذات شيء واحد ويسمى بحسب الحيثية والاعتبار بالأسامي الأربعة، أي بالفائدة والغاية والغرض والعلة والغائية بل بعضهم قصر العلة على الغائية ويقول: ما توقف عليه الشيء هو علة إن استلزم وجوده وإلاَّ فلا كتوقف الكل على الجزء والاثنين على الواحد والتصديق على التصور. ثم إن العلة الغائية متأخرة الوجود خارجاً فهي معلول خارجاً وهي علة ذهنية لأن الجلوس على الكرسي سابق في الوجود الذهني. وقال الفناري في مبحث سبق: العلة إلخ، أن العلة هي قصده وهو موجود خارجي وسابق اهـ. فمراد الشارح هنا ذات الغائية.

وبالجملة: فالمصلحة المترتبة على الفعل وهذا الترتب أمر مشترك بين الجميع عام لها أسام أربعة: الفائدة والغاية والغرض والعلة الغائية، باعتبار حيثيات أربع: حيثية الثمرة والنتيجة وحيثية كونها على طرف الفعل وحيثية كونها مطلوبة للفاعل بالفعل، وحيثية كونها علة باعثة للفاعل على التوجه.

قوله: **(فالفائدة)** إلخ، الفاء للتفريع على الحيثية السابقة.

قوله: **(متحدتان)** إلخ، كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: متحدان بدون تاء، وكذا مختلفان والتذكير هو باعتبار الشيئين المذكورين.

قوله: **(بالذات)** الباء سببية أو ظرفية، أي مجازية. والمراد بالذات الصدق. والمراد بالاعتبار المفهوم. ومعنى كلامه أن ما صدق عليه الفائدة خارجاً صدق عليه الغاية، وكذا ما صدق عليه الغاية خارجاً صدق عليه الفائدة وهو المصلحة المترتبة على الفعل، فيلزم من كونها على طرف الفعل أنها ثمرة ونتيجة لذلك الفعل، وكذا العكس. وبعبارة المصلحة المترتبة على الفعل التي لها أحد وجهين كونها ثمرة وكونها على طرف الفعل يلزم من وجود أحد ونتيجة الوجهين فيها خارجاً وجود الآخر، فالوجهان متلازمان فكانت الفائدة والغاية متحدتين صدقاً مختلفتين بالمفهوم، لأن مفهوم الفائدة هو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها ثمرته ونتيجته، ومفهوم الغاية هي المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها على طرف الفعل. وبعبارة اللفظان الصادقان على ذات واحدة أقسام ثلاثة، لأنه إن كان صدقهما من جهة واحدة فمرادفان، وإن كانا من جهتين. فإن كانتا متلازمتين فمتساويان، وإن كانا غير متلازمين فإما عموم بإطلاق إن كانت جهة فقط لا يقع فيها إلاَّ الاجتماع، وإما عموم وجهي إن كانت كل جهة يقع فيهما الاجتماع والافتراق. فنسب الشيئين الصادقين على ذات واحدة أربع: الترادف والتساوي والعموم بإطلاق والعموم الوجهي اهـ. بناء على أن الترادف نسبة كنسبة التساوي، تأمل.

أما لو جعلت لموضوع الأمران المتغايران مفهوماً فالمناسبة بينهما باعتبار عدم افتراقهما صدقاً لا افتراقهما أبداً، أو الافتراق تارة والاجتماع أخرى هي إحدى أربع: التساوي والتباين والعموم بإطلاق أو من وجه. أما الترادف فهو خارج عن موضوع القسم.

قوله: **(كما أن الغرض)** إلخ، جعل الغرض والغاية أولاً مشبهاً بهما بدليل الكاف الداخلة على ما، وذلك أن الاتحاد في الذات والاختلاف في المفهوم، والاعتبار هما واضحان بين الغرض والعلة الغائية بالنسبة لهما بين الفائدة والغاية، وجعلهما ثانياً مشبهين بدليل دخول الكاف على ذلك في قوله: **(كذلك)** أي كما ذكر وتقدم من الفائدة والغاية اهـ.

ووجه الشبه هو الاختبار بالاتحاد ذاتاً والاختلاف اعتباراً، ووجهه أي وجه جعل الفائدة والغاية مشبهاً بهما وإصلاح لأن الرجوع للإخبار بالاتحاد ذاتاً والاختلاف اعتباراً الذي رجع إليه كما يؤخذ من قوله أيضاً هو أدوم وأسبق وأطول زماناً وأثبت في القلب في الفائدة والغاية منه في الغرض والعلة الغائية.

وبالجملة، فهنا كافان للتشبه فهنا تشبيهان، والإشارة بذلك للفائدة والغاية والمشبه أقنص من المشبه به على الأصل، فيقع شبه التناقض في كلامه فيجاب بأن هنا أمرين قصد إفادتهما معاً، الأول: الاتحاد في الذات والاختلاف في الاعتبار وهو أوضح في جانب الغرض والعلة فلذا جعلهما أصلاً مشبهاً بهما. والثاني: الرجوع للإخبار بالاتحاد ذاتاً والاختلاف اعتباراً، وهو المراد بقوله أيضاً، فإنها مقدمة من تأخير، وهذا الأمر هو أوضح وأسبق في جانب الفائدة والغاية، فلذا جعلهما أصلاً مشبهاً بهما اهـ. فلا يقال: سبقية الإخبار بالاتحاد ذاتاً والاختلاف مفهوماً أولاً قابلها قرب العهد في الغرض والعلة. ولا يقال أيضاً: أن التشبيه الثاني هو من تتمة الأول إذ قوله: كذلك هو خبر، أن السابقة تأمل.

قوله: **(كما أن الغرض)** إلخ، محصل الكلام إفادة أن الحقائق الأربع النسبة بين اثنتين منها الفائدة والغاية نسبة التساوي، وكذا بين الاثنين الأخيرين الغرض والعلة الغائية اهـ.

قوله: **(لأن الحيثيتين)** إلخ، علة لدعوى الاتحاد في الذات بين الفائدة والغاية وبين الغرض والعلة القائمة.

وقوله: **(متلازمان)** قيل: وجوداً وصدقاً خارجاً لا في الاعتبار اهـ. فإن الاعتبار صفة للشخص وربما توجد المصلحة المذكورة خارجاً ولا يوجد من الشخص واحد من الاعتبارين أو يوجد منه أحدهما فقط، فلذا قيد التلازم بينهما في الصدق فلا يشمل المفهوم والاعتبار هو راجع للمفهوم فاللازم غير الملزوم اهـ.

هذا، والحق أن التلازم بين نفس الحيثيتين والاعتبارين في الوجود الخارجي أي يلزم من كونها مطلوبة للفاعل أنها بعثته على الفعل وكذا العكس، ولا يمكن الانفكاك خارجاً. ثم إن تسمية الفاعل أو غيره لتلك المصلحة بأحد الاسمين الغرض والعلة الغائية إنما هي باعتبار حيثيتهما ولا إشكال ح في أن

التلازم بينهما في المفهوم والصدق اهـ.

وقال: متلازمتان، إشارة إلى أن كل واحدة لازمة عن الأخرى لزوماً مساوياً لا أعم. فإن قيل: قوله: لأن الحيثيتين، هذا الدليل أعم من الدعوى لصدقه على الأبوة والبنوَّة مع أنه لا اتحاد بينهما في الذات والصدق إذ هما نسبتان متضايفان، يقال: المراد الحيثيتان متلازمتان صدقاً، أي ما تصدق عليه هذه تصدق عليه الأخرى، ونسبة الأبوة لا تصدق على ما يصدق عليه نسبة البنوة وإن تلازمتا.

وبالجملة: فأراد بقوله: **(لأن الحيثيتين متلازمتان)** تلازماً خاصاً لا مطلق تلازم فلا بحث ولا إيراد.

قوله: **(ودليل)** إلخ، أي ووجه إذ لا منكر أو يدعي أن هناك منكراً مخالفاً.

قوله: **(فيما اعتبرت)** أي في الأربع من الفائدة فاعتبرت فيها حيثية الثمرة والنتيجة ومن الغاية فاعتبر فيها حيثية الكون على طرف الفعل، ومن الغرض فاعتبر فيها الطلب للفاعل. ومن العلة الغائية فاعتبر فيها كون الفعل علة باعثة للفاعل على التوجه إلخ. أي فهلا عكس في الحيثيتين بين الفائدة والغاية فتجعل ح حيثية الطرف في الفائدة وحيثية الثمرة للغاية، وكذا بين الغرض والغائية فتجعل حيثية الطلب والقصد للعلة الغائية، وحيثية البعث للغرض، فهل ما ذكرتم تحكم أو له وجه؟

فأجاب بقوله: **(ودليل اعتبار)** أو المراد والدليل على كل حيثية في نفسها دون ذكر حيثيات أخر، وعلى تعيين كل في ما خصت به فلم يعكس وإن كان ما ذكره في الدليل المذكور غير وافٍ بذلك الظاهر، تدبر.

قوله: **(إضافتهم)** هو خبر عن قوله: ودليل، والضمير في إضافتهم لأهل اللغة أو العرف العام أو كل متكلم.

قوله: **(دون الفعل)** دون في الأصل للمكان الحقيقي نحو: دار زيد دون دار عمر. وثم استعملت في المكان المجازي من الأحوال بجامع التقييد والارتباط بكل نحو: زيد دون عمر، وفي العلم ثم في مطلق التجاوز كما هنا اهـ. أو يقال: هي في الأصل لتفاوت الأمكنة الحسية ثم لتفاوت المجازية والأحوال، ثم لمطلق التفاوت، وهذا هو الظاهر من المثل السابقة تأمله، فلا يظهر ودون هنا حال أي إضافتهم الغرض للفاعل حال كون الغرض مجاوزاً الإضافة للفعل، أي فقولهم

غرض الفاعل هو الماء أو الكنز بالحفر دليل على أنه يعبر في مسمى الغرض ومفهومه حيث وصف الفاعل حقيقة واقع على المصلحة المذكورة وهو الطلب والقصد، أي قولهم: غرض الفاعل يدل على أنه يعتبر في تسمية المصلحة بالمضاف إليه حيثية ترجع للمضاف إليه وهي صفته، أعني الطلب والقصد ويتعلق بالمصلحة، ولذا قلنا: الغرض هو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث طلبها للفاعل بالفعل وقصدها إياه ولا شك أن الطلب والقصد صفة للفاعل حقيقة متعلقة بالمصلحة.

قوله: **(والعلة)** إلخ، يصح رفعه مبتدأ وخبره بالعكس، والباء للملابسة. أي والعلة الغائية متلبسة بعكس الغرض في الإضافة، ويصح النصب عطفاً على الغرض.

وقوله: **(بالعكس)** ح هو حال من العلة، أي ودليل اعتبار الحيثية إضافتهم العلة الغائية حال كونها متلبسة ومتصفة بالعكس، أي بالمضاف إليه هو الفعل وهو عكس المضاف إليه مع الغرض اهـ. أي فلما قالوا: علة الفعل هي نفس الكنز أو الماء مثلاً، ولم يقولوا: علة الفاعل، علمنا أنه تعتبر في مسمى العلة الغائية حيثية راجعة إلى جهة الفعل أي صفة بين الفعل وبين المصلحة المذكورة، وهي بعثها على الفعل.

فإن قيل: ليس البعث صفة حقيقية للفعل بل للمصلحة وهي العلة، يقال: الجواب بالتسليم إلاَّ أنهم هنا لم يلاحظوا كون الحيثية حيثية وصف حقيقي لما أضيف إليه العلة هنا، أي فليس البعث وصفاً حقيقياً للفعل الذي أضيفت إليه العلة في كلامهم فقالوا علة الفعل. وبالجملة فالإضافة المذكورة دليل على أنه يعتبر في تسمية المصلحة المذكورة بالمضاف حيثية وصف هو بين المتضايفين، أعني مصدوق المضاف، وهو المصلحة ومن المضاف إليه وذلك الوصف قائم بأحدهما متعلق بالآخر، كالطلب في غرض الفاعل والبعث في علة الفعل اهـ.

فإن قيل: البعث هو وصف بين المصلحة والتوجه جمعاً لا بينها وبين الفعل المضافة إليه، يقال: اللفظ المتداول هو أن المصلحة وصف البعث على الفعل لا وصف البعث على التوجه، نعم إن بسطناه ووضحناه فقولنا باعثة للفاعل على التوجه إلى الحفر فهو لبيان الأصل فلا إشكال اهـ. وأيضاً البحث إنما هو في

كون حيثية الطلب اعتبرت في جهة الغرض، وحيثية البعث اعتبرت في جهة العلة. فلما صحت الحيثية الأولى في الجهة الأولى صحت الحيثية الثانية في الثانية، وتعينت ووجبت وليس هنا الدعوى والبحث في أمر ثالث حتى يحتاج للجواب عنه فلا إشكال.

ثم إن الشارح رحمه الله سكت عن دليل اعتبار حيثية طرف الفعل في الغاية وحيثية الثمرة والنتيجة في الفائدة مع أن الدعوى عنده أعم وذلك لوضوحه وظهوره لأن لفظ الغاية يشعر بحيثية الطرف ولفظ الفائدة يشعر بحيثية الثمرة والنتيجة.

قوله: **(فالأولان)** الفاء فصيحة لا للتفريع كما لا يخفى.

وقوله: **(فالأولان)** أي فالأمران أو المذكوران فلذا ذكر وإلاَّ فالواجب التأنيث.

وقوله: **(أعم)** ذكر ووحد اسم التفضيل الواقع خبراً عن المثنى لقوله:

وإن لمنكور يضف أو جردا   ألزم تذكيراً وأن يوحدا

والفاء في قوله: **(فالأولان)** فصيحة، وأشار بذلك إلى النسبة التي بين فريق الأولين وفريق الآخرين، فقال: ليست التساوي بل العموم بإطلاق والعام الأولان.

قوله: **(مطلقاً)** أي لا من وجه اهـ. وقد علمت أن الأعم ما ازداد فرداً والأخص ما ازداد قيداً، وأيضاً يلزم من رفع الأعم رفع الأخص ولا عكس، وأيضاً يلزم من وجود الأخص وجود الأعم ولا عكس.

وإلى هذا أشار بقوله: **(إذ ربما يترتب)** إلخ، أي فإنه وجد الأوليان دون الأخيرين وهذا دليل على العموم المذكور.

قوله: **(على الفعل فائدة)** نحو: لو حفر إنسان أساساً لجدار بيته فوجد أثناء الحفر ماء أو كنزاً فهو فائدة وغاية وليس هو غرضاً لعدم طلبه ولا علة غائية لعدم بعثه له على التوجه للحفر.

واعلم أن قوله: **(فالأولان أعم)** في قوة دعاوى أربع، أي أن الفائدة أعم من الغرض ومن العلة الغائية وأن الغاية أعم من الغرض ومن العلة الغائية، فلما ساق الاستدلال ساق لواحدة من الدعاوى الأربع فقط. والجواب أنه مأخوذ من الكلام لأن المراد لا يكون مقصوده لفاعلة ولا باعثة له على الفعل. ولما ظهر أن

الفائدة أعم من الغرض والعلة الغائية لزم أن الغاية أعم أيضاً لأنها مساوية للفائدة كما قدمه في اتحادهما ذاتاً، ولكن الشارح رحمه الله قصد الاختصار في الدليل.

فإن قيل: لا نسلم خصوص الأخيرين بإطلاق ألا ترى إلى ما إذا حفر الشخص لأجل ماء أو كنز ثم لم يطلعه فالماء مثلاً المقصود غرض لأنه مصلحة مطلوبة وعلة لأنه باعث على العمل المذكور، وليس فائدة ولا غاية. يقال: لا نسلم أن الماء مثلاً المتوهم المطلوب المذكور هو غرض وعلة بل لا يقال له ذلك إلاَّ لو وجد وما لم يوجد فلا يسمى شيء من الأربع، فلا بحث ولا إيراد اهـ.

وإن كان الطلب والعلة إنما ذلك أمر متوهم مقصود بالفعل تأمله.

قوله: **(وأما حمل)** إلخ، هذا معادل المقرر وكأنه قال: هذا معنى فائدة والعبارات الذهنية التي حمل عليها فائدة، أي هذا معنى طرفي القضية. وأما إسناد فائدة إلى العبارات الذهنية التي أشير لها بذه من هذه فهل هو حقيقي أو مجازي؟ فقال: وأما حمل إلخ، فقوله: وأما حمل، أي إسناد وإخبار.

وقوله: **(ما أشير)** إلخ، هو العبارات الذهنية، فحقيقة يقال: إسناد حقيقي وإسناد حقيقة تأمل. والإسناد الحقيقي إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والإسناد المجازي هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر نحو: بنى الأمير المدينة. أما إسناد الجامد فهو خارج عن القسمين نحو: الإنسان جسم. وقال السكاكي: الإسناد الحقيقي إسناد الشيء إلى ما هو له، والمجازي هو إسناده لغير ما هو له، فكان الجامد داخلاً في التقسيم المذكور عنده. والظاهر بناء كلام الشارح عليه لأنه ما راعى في الفائدة إلاَّ مسماها، أعني ما حصل من الخير أو المصلحة لأنها ح علم فهي جامد.

قوله: **(لغة وعرفاً)** يظهر منه رجوعهما بحقيقة وهما منصوبان على نزع الخافض مع أن الذي يقال له حقيقة لغة أو عرفاً أو مجاز كذلك هو الحقيقة والمجاز في المفردات والكلام لا المجاز أو الحقيقة في الإسناد، فلذا لو حذفه لكان صواباً. وأجاب بعضهم بأن لغة وعرفاً تمييز فلا إيراد والحق أنه كالنصب

على نزع الخافض في توجه الإيراد عليه، فالحق أن لغة وعرفاً حال من فائدة أي الإسناد المذكور هو حقيقة سواء راعيت في الفائدة المعنوي اللغوي، أعني ما حصلته من علم أو مال أو غيرهما، والمعنى العرفي أعني المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها ثمرة ونتيجة.

قوله: **(إذ العبارات في أنفسها)** أي في حد ذاتها وصدقها، أي بقطع النظر عن الحمل وما أفاده محصل كلامه أن إسناد فائدة لمدلول هذه يصح أن يكون حقيقة إن قلنا أن العبارات المذكورة نفس الفائدة، أي خير يحصل إذ نفس المصلحة المترتبة على الفعل. فحمل الفائدة عليها إسناد حقيقي لأنه من إسناد إلخ. ويصح أن يكون الإسناد مجازياً إن قلنا: إن المعاني هي الفائدة، أي هي الخير المحصل إلخ. لأنه من إسناد الشيء إلخ، ولكن قول الشارح: إذ العبارات في أنفسها، هو توجيه للحقيقة في الكلمة، ولذا أجاب بعضهم عن قوله: هي فائدة، لو قال هي محصل خير ومصلحة. بأن المراد أنها محصل خير حقيقة إلخ، ولا مجاز أصلاً أي حتى في الإسناد إلخ، وهو على بعده من اللفظ، يقال: المجاز في الإسناد هو في جزء المحمول عند القزويني فهو ثانوي إلخ، وهو في الصيغة ففائدة بمعنى مفيد ولذا فرقوا بين ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحَاقَّة: الآية 21] وبين سيل فنعم، ولولا قوله: مجازاً في الإسناد، لحملناه عليه بجعل حمل فائدة من إضافة الصفة للموصوف. والمراد بالحمل الإطلاق على أنه ح يكون أقرب لكلام السكاكي لأمرين: لأن فائدة علم، والأمر الثاني أن الإسناد في كلام القزويني على النسبة والسكاكي حمل الإسناد على الإخبار، والحمل وكلام القزويني عدل على أن المراد بالإسناد إليه وهو ثانوي خلافاً للسكاكي.

قوله: **(العبارات فائدة)** إلخ، لو قال: إذ العبارات في أنفسها إلخ، خير محصل ومصلحة مرتبة إلخ. وأما قوله: هي فائدة فمصادرة ولم يفد الكلام أن نفس الإسناد الحقيقي ثانوي بدليل، ويقال: من أين له أن من معنى الفائدة، أي العبارات المذكورة، هي محصلة فتحاً لا كسراً.

قوله: **(فائدة)** أي بالمعنى اللغوي والعرفي لأن الخبر عين المبتدأ مصدوقاً كما هو معلوم، وح فلا يقال: أنه لا يحمل شيء على غيره صدقاً أبداً بل هو عينه ولو كان الإسناد مجازياً نحو: الأمير بانٍ للمدينة، والعيشة راضية، فالدليل أعم من

الدعوى. ويجاب بأن روح الدليل والتعليل هو قوله فائدة، أي حقيقة وحذفه الشارح للعلم به، تأمل.

ثم يقال: لما زدنا حقيقة يصير المعنى إذ العبارات في ذاتها فائدة حقيقة فهذا الدليل أدخل فيه الدعوى وجعلها جزءاً منه، فيكون مصادرة وهي مبطلة للدليل. ويجاب بأن الحقيقة المأخوذة في الدعوى هي باعتبار حكم المتكلم، والمأخوذة في الدليل هي باعتبار نفس الأمر فلا إشكال.

قوله: **(أما باعتبار)** إلخ، استدل على الدليل فهو تدقيق.

قوله: **(فظاهر)** وذلك أن العبارات الذهنية هي علم، أي معلوم محصل بناء على أن العلم هو الصورة من حيث الحصول لا أن العلم هو الإدراك.

قوله: **(العرف)** أي من أنها المصلحة المترتبة على الفعل، أي فالعبارات الذهنية مصلحة لم تتوقف على فعل وعمل، فأجاب بأن هناك عملاً وهو إنشاؤها في لوحة المتخيلة أي المتصرفة الحافظة وإخراجها عنها إلى العقل أو النفس. وليس المراد أنه أخرجها أيضاً عن العقل إلى الخارج لأنها لا تبقى ح عبارات ذهنية إلاَّ باعتبار ما كان وليس بمراد.

قوله: **(تصحيح حروفها)** أي إنشائها في لوحة المتخيلة وترتيبها على وجه ما في الخارج هو مطابق له.

قوله: **(محالها)** جمعه مع أن المراد به المحافظة وهي المنصرفة والمتخيلة كما تقدم، إلاَّ أن يريد أنها تصل إلى النفس أيضاً بعدما تصل للعقل فتكون لها ح محلان، ولم يرد بها الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك ولا خزانة المتوهمة كما لا يخفى لأنها تكون للحيوان البهيمي، ولذلك تدرك الشاة معنى في الذئب وهو العداوة، وليس للحيوان البهيمي عبارة ذهنية.

ثم إن الحق عندنا، أهل السنَّة، هو أن المدرك إنما هو النفس لكن بواسطة هذه المتاعب فتدرك الكليات بواسطة العقل والجزئيات المحسوسة بواسطة الحس المشترك، والجزئيات التي لم تصل من جهة الحواس بواسطة المتوهمة.

قوله: **(ويجوز أن يكون)** إلخ، هذا معادل قوله: بحقيقة، وهذا الكلام الأخير بناه على أن الفائدة هي معنى العبارات الذهنية، أي فكان إسناد الفائدة للعبارات الذهنية إسناداً مجازياً لأنه إسناد ما هو للشيء إلى دواله وليست الفائدة عنده على

هذا هي العبارات الذهنية فالحق أنه ليس الخلاف حقيقياً لعدم اتحاد الموضوع والاختلاف الاعتبار.

وبالجملة فإن قلنا: العبارات الذهنية هي نفس الفائدة كان الإسناد حقيقياً وإلاَّ فهو مجازي، إلاَّ أن في قوله: أن يكون مجازاً إلخ، نوع ركاكة لأن الحمل هو الإسناد، واسم يكون ضمير عائد عليه، يصير المعنى المراد ويجوز أن يكون في الإسناد مجاز. فلو قال: مجازياً، لكان أوضح. والجواب أن في الكلام حذف والأصل ويجوز أن يكون الحمل والإسناد مسمى بالمجاز في الإسناد. فقوله: بالإسناد من تتم الاسم تدبر.

ثم علم أنه على كون الإسناد في فائدة هو مجازي، وأن الفائدة هي المعاني لا العبارات الذهنية يكون الكلام اشتمل على مجازات ثلاث:

الأول: مجاز هذه فإنه استعارة لأنه استعمل هذه الموضوعة للمحسوس بحاسة البصر في العبارات الذهنية المحسوسة بحاسة البصيرة، وأسند الفائدة إلى دوالها وأطلق الفائدة، وهو كلي على جزئي من جزئياتها وهو مجاز إن لوحظ في الإطلاق جهة الخصوص اهـ. فالطرفان من المجازات من مجاز الكلمات والوسط منها هو في الإسناد اهـ. ثم إن هذا كله بالنظر لما قبل العلمية وأما بعد العلمية وبعد تسمية الرسالة المذكورة ففائدة فهي لفظ جامد، وقد علمت أن أسماء الكتب أعلام أشخاص بناء على أن الشيء لا يتعدد بتعدد محله وإلاَّ فأعلام أجناس إذ لا رائحة فيها من الاشتقاق، بل إنما هو مقيد لمسماه ولا إسناد فيه وإنما هو موضوع لمسماه ومعين له نظيره الحارث.

فإذا قلت: جاء الحارث أو العباس أو الضحاك فلا تقصد إلاَّ الذات الموضوع لها من دون معنى حراثة أو عبوسة أو ضحك، ولا إسناد. نعم يصح حال العلمية من دون ملاحظة الأصل أن لو وصف الإسناد بذلك على ما للسكاكي كما تقدم، تأمل. وما قلناه من أن العبارات الذهنية هي دوال للمعاني التي هي الفائدة هو أسهل وأقرب من ادعاء أن المعاني هي مدلولات العبارات الخارجية الدالة على العبارات الذهنية وهو الذي يأتي للشارح والحواشي قريباً على قوله: تشتمل على مقدمة وهو المأخوذ من كلام الشارح هنا أيضاً، حيث قال: إن لتلك العبارات مدخلاً إلخ، ولم يقل: إن تلك العبارات دالة على الفائدة.

قوله: **(تشتمل)** أي تحتوي أو تنحصر، والأول أوفق بكلام الشارح وبظاهر المصنف.

وقوله: **(خبر بعد خبر)** أي خبر جملة بعد خبر مفرد جامد، تأمله.

وقوله: **(حال)** يحتمل أن صاحبه ح هو المبتدأ على مذهب سيبويه وفيه أن الابتداء عامل ضعيف لا يعمل في شيئين وأيضاً الحال على الحق تبين هيئة الفاعل أو المفعول حال تسلط الفعل وتلبسه فلا تكون من غيرهما كالمبتدأ. ويحتمل أن صاحبه ح هو الخبر أي فائدة لكن على أنها علم شخصي أو جنسي ظاهر، وأما على اعتبار الأصل من الاشتقاق والتنكير فصاحب الحال إذاً نكرة غير مختصة فهو من باب: مررت بماء قعدة رجل عليه مائة بيضاء.

قوله: **(صفة لفائدة)** إلخ، لكن بالنظر للأصل لأن الجمل نكرات، فهي بعد النكرات نعوت وبعد المعارف أحوال. أما لو نظرنا في فائدة للحالة الراهنة من أنها علم ما صح كون تشتمل صفة فقوله: حال أو صفة هما معاً كشيء واحد في المعنى، فهو مقابلة.

قوله: **(خبر بعد خبر)** وذلك أن فائدة على أنه علم فتشتمل حال وعلى الأصل من الاشتقاق والتنكير فتشتمل صفة اهـ. ولم يشر للحال من المبتدأ، أعني هذه على هذا، تأمل.

قوله: **(والمراد)** إلخ، جواب عن إيراد هو أن في اشتمالها على الأمور الثلاثة اشتمال الشيء على نفسه. وحاصل الجواب أن البحث مبني على النظر فيها جملة، والجواب هو بالنظر فيها إلى الأجزاء تفصيلاً أو جملة ولا ضرر.

وقوله: **(الكل)** قد علمت أن عندهم ألفاظاً أربعة مبدوة بالكاف الكلية والكل المجموع، أي ذو الحكم والكلي والكل دواعي الأجزاء، كما أن عندهم ألفاظ أخر خمسة: الجزء والجزئي والبعض المجموعي والجزئية، وهي البعض الجميعي. فأما الكلية فهي القضية ذات الحكم على كل فرد فرد نحو ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عِمرَان: الآية 185]، لا أنها نفس الحكم خلافاً لقول صاحب السلم، وحيثما لكل فرد حكماً فإنه كلية ومن الكلية على الأصح كل ذلك لم يقع في حديث ذي اليدين خربان: «أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله» على الأصح، ويقابل الكلية الكل المجموعي لأنه القضية ذات الحكم على

المجموعي، أي مع عدم الاستقلال خلافاً لقول السلم إنه الحكم المذكور نفسه.

ثم إن الحكم المجموعي نوعان: الأول ما الحكم فيه ثابت لجميع الأفراد مع عدم الاستقلال نحو: ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية.

والثاني: ما الحكم فيه ثابت للبعض فقط مع عدم استقلاله نحو: كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة، إذ العادة قاضية فإنهم على وجه الإحاطة لا يجتمعون. ثم الذي يجتمع لا يستقل بل يتعاون، ويسمى هذا النوع الثاني بالبعض المجموعي أيضاً. ووجه مقابلة الكلية للكل المجموعي بنوعيه هو من جهة الاستقلال. وقيل: الكلية لا يقابلها إلاَّ أحد نوعي الكل المجموعي وهو ما ثبت الحكم فيه لجميع الأفراد نحو: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ﴾ [الحَاقَّة: الآية 17] الآية. أما النوع الآخر وهو كل بني تميم إلخ، وهو البعض المجموعي فيقابله الجزئية وهو البعض الجمعي اهـ لا الكلية وهو أظهر وأنسب، أما العدد إذا استقل فهو كلية نحو العشرة مقر بها، فظهر أن العدد إما بعض مجموعي وهو أحد نوعي الكل المجموعي نحو ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحَاقَّة: الآية 17]، وأما كلية نحو: العشرة مقر بها، لأنه يستقل أي مقر بكل فرد منها اهـ. فقد ظهر لك معنى الكلية ومعنى الكل المجموعي وأما الكلي فهو اللفظ الذي إذا تصورت معناه لا يمنع نفس تصوره معناه من صدقه على متعدد نحو إنسان وضده ومقابله الجزئي كما قال في السلم:

فمفهم اشترك الكلي ... كاسد وعكسه الجزئي

اهـ. وأما الكل ذو الأجزاء فهو الماهية المركبة من أجزاء كالسرير مركباً من الخشب والمسامير، وكالحصير مركباً من خيوط وعشب، وكالجدار مركباً من لبن وجير وتراب مثلاً، ومقابله الجزء المذكور اهـ.

واعلم أن هذه الأجزاء ليس أحدها جنساً ولا فصلاً ولا يصح إخبار عنه بواحد منها فلا يقال: الجدار لبن والكرسي خشب، أما الكل الذهني كالإنسان فيخبر عنه بأحد جزئيه أو أجزائه، فيقال: الإنسان حيوان، الإنسان ناطق، وأحد الجزءين فيه جنس والآخر فصل فتحصل أن الكلي السابق هو ماهية مركبة من جنس وفصل، ويصح الإخبار بكل من الجزءين عنه كما أن لهذه الماهية جزئيات جامعة لها أي للماهية، واختلفت بالعوارض، ويقال لتلك الجزئيات: حصص

وأفراد، ولا شك في الإخبار به عنها نحو: زيد إنسان وعمرو إنسان، أما الكل ذو الأجزاء أي الكل الخارجي فلا يصح الإخبار به عن الأجزاء فلا يقال: الخشب كرسي واللبن جدار، وبهذا أي بصحة الأخبار بالكلي عن كل جزئي نحو زيد إنسان دون الكل ذي الأجزاء فإنه لا يصح الإخبار به عن واحد من الأجزاء يقع الامتياز التام بينهما اهـ. وأما الجزئية فهي القضية ذات الحكم على بعض الأفراد مع الاستقلال نحو بعض الإنسان حيوان لأنها نفس الحكم خلافاً لقول السلم والحكم للبعض هو الجزئية. ثم إن الجزئية ويقال لها البعض الجميعي يقابلها البعض المجموعي كما تقدم فتحصل أن الكلية يقابلها الكل المجموعي أي نحو ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ﴾ [الحَاقَّة: الآية 17] الآية، وأن البعض المجموعي نحو: كل بني تميم إلخ، يقابله الجزئية وهي البعض الجميعي أما الكلي فيقابله الجزئي وكذا الكل ذو الأجزاء فيقابله الجزء وكل من الكلي والكل المذكور خال عن الحكم اهـ.

ثم إن نحو قوله: **(اشتمال الكل)** على الأجزاء إشكالاً وذلك إن اشتمال مفعول مطلق نوعي نحو ضربته ضرب الأمير اللص والأصل ضرباً مثل: ضرب الأمير، ثم توسع في الكلام بالحذف والتنزيل والنيابة. وقولنا: اشتمال يجري فيه على نمط ما قبله فيقال فيه تشتمل اشتمالاً مثل اشتمال الكل على الأجزاء مع أن هذا الاشتمال في الفائدة عين ذلك لا مثله، فلعلنا لا نقدر أدات مثل.

قوله: **(وجه الترتيب)** أي طريقه، لكن يقال: الترتيب جعل الشيء في مرتبته أو في مراتبه هو مأخوذ من الواو لأنها ظاهرة في الترتيب، ووجه مأخوذ من الأسامي المذكورة فالأنسب بكلام المصنف أن يقول: وجه الاشتمال على أن الذي يؤخذ من كلام الشارح أن الوجه عنده أي الشارح للحصر ولإخراج ما عدا الثلاثة من الرسالة، تأمله.

والجواب أن هنا أموراً ثلاثة الاحتواء وهو مأخوذ من لفظ تشتمل والحصر وهو مأخوذ من المقام، وأيضاً من جعل تشتمل بمعنى تنحصر، وعلى بمعنى في، والترتيب وهذا مأخوذ من الواو الظاهرة فيه. وقول الشارح: الترتيب، أراد به الأمور الثلاثة مجازاً مرسلاً، تأمل.

قوله: **(ما يذكر)** إلخ، ما راجعة على العبارات كما بيَّنها بها، وقد علمت أن

الرسالة وهي الفائدة عند المصنف سماها بها تواضعاً هي عبارة عن العبارات فيصير التقدير: أن العبارات التي تذكر في هذه العبارات فيلزم عليه أمران:

الأول: ظرفية الشيء في نفسه.

الثاني: أن الذكر إنما هو للعبارات الخارجية وهو مخالف لما اختاره قبل من أن مسمى هذه الفائدة العبارات الذهنية. والجواب عنها هو: أن المراد بالرسالة معناها اللغوي، أعني ما يكتب فيه الشيء كالكاغد. وأراد بالذكر الكتابة مجازاً مرسلاً لعلاقة السببية والمسببية، ويقدر مضافان قبل العبارات لأن الذي يكتب النقوش الدالة على العبارات الخارجية الدالة على العبارات الذهنية فيصير التقدير أن ما يذكر ويكتب في هذه الرسالة والكاغد من دوال العبارات الذهنية، إما أن يكون إلخ، أو يحمل الذكر على حقيقته باعتبار القارىء الناظر في الرسالة والكاغد، فيقدر ح مضاف واحد قبل العبارات وكأنه قال: إن ما يقرؤه القارىء الناظر في هذه الرسالة من دوال العبارات الذهنية إما أن يكون إلخ، وفي كل منهما بحث لأنه يصير أن التقسيم والمقدمة والخاتمة، وهي أجزاء المقدمة أجزاء لنفس تلك النقوش وهو على الأول، وهو خلاف ما اختاره أولاً وسلك عليه من أن مسمى الفائدة العبارات لا النقوش، أو يصيران الثلاثة المقدمة والتقسيم والخاتمة أجزاء لنفس ما يقرأه أو لنفس ما يقرأه الناظر في الكاغد، وهو خلاف ما تقدم أيضاً من أنها العبارات الذهنية، بل الذي في احتمالات السيد من أن مسمى الكتب من الألفاظ هي الألفاظ من عند المؤلف، ومن حيث هي لا خصوص ألفاظ القارىء الناظر في النقوش تأمل. ويبعد أن يجاب عن الظرفية بالنظر للقضية المنفصلة بعدها بأنها من ظرفية الكل في جزءيه لتحققه فيه.

قوله: **(إما أن يكون)** إلخ، اسم يكون ضمير عائد على ما يذكر وأن وما بعده يسبك بمصدر فيكون قد أخبر بالمصدر عن اسم الذات وهو المذكور هنا، ويجاب بأحد أمرين: بتقدير مضاف في الخبر أي إما ذو الكون لإفادة المقصود وذو هو المذكور، وإما أن يقال: يصح الإخبار بالمصدر المؤول عن الذات كما في: عسى زيد أن يقوم. والمنع إنما هو مع المصدر الصريح.

قوله: **(لإفادة المقصود)** المصدر مضاف لمفعوله الثاني، أي لإفادة المصنف المخاطب المقصود. وكذا يقال فيما بعده، أي لإفادة ما يتعلق.

وقوله: **(لإفادة المقصود)** أي كله فلا يراد أن ما أفاد بعض المقصود لا يسمى تقسيماً.

وقوله: **(أما الخارج)** إلخ، هذا زيادة في الحصر المأخوذ من قضية الانفصال التي هي مانعة خلو بمعونة المقام.

قوله: **(فلا يذكر)** أي لأنه فضول لا وجه لذكره.

قوله: **(كان الأول)** اسم كان ضمير يعود على المذكور، والمراد بالأول المذكور لإفادة المقصود.

قوله: **(هو)** أي المذكور لا على أن المقصود بالرسالة بيان الوضع فيعم التسعة لأنها كلها ذكرت في التقسيم. وقال بعضهم: بل وضع الأربعة الضمير واسم الإشارة والموصول والحرف فقط.

قوله: **(وإن كان الثاني)** ضمير كان عائد على المذكور، والمراد بالثاني المذكور لإفادة ما يتعلق بالمقصود.

قوله: **(فإن كان كذلك)** إلخ، أي وإن كان المذكور مذكوراً لإفادة ما يتعلق بالمقصود ففيه تفصيل بحسب تعلقه إلخ.

قوله: **(من حيث الإعانة)** أي حاصلة، فحيث لم تضف لغير الجملة وهذه الحيثية حيثية تقييد أخرج بها البسملة والحمدلة فإنها تعلقت به من حيث التبرك.

وقوله: **(في الشروع)** يتعلق بالإغاثة، وفي بمعنى على، لأن الإعانة وما تصرف منها تتعدى بعلى.

وقوله: **(على وجه)** يتعلق بالشروع، وكذلك قوله: **(فيه)** أي في المقصود. والمراد بالبصيرة التبصر، فكأنه قال: من حيث أعانه الطالب على الشروع أي المقصود على وجه التصرف الكامل فإضافة وجه للبصيرة بيانية.

وقوله: **(زيادة التوضيح)** يحتمل أن الإضافة حقيقية، ويحتمل أنها من إضافة الصفة للموصوف بعد تأويل المصدر بالوصف، أي التوضيح الزائد، أي فيكون التوضيح في التقسيم والخاتمة. ويحتمل أن تكون الإضافة للبيان من حيث الزيادة هي التوضيح فيفيد أن التوضيح إنما هو في الخاتمة تدبر.

وأخرج بقوله: **(من حيث)** زيادة التوضيح ما ذكر لأجل التبرك بالختم كالصلاة على النبي ﷺ فإنه ليس من الخاتمة، فالحيثية المذكورة حيثية تقييد

أيضاً. واعلم أن بعضهم عبر بعبارة أخرى في التقسيم والتفصيل وهو في غاية العذوبة والملاحة، فقال: المذكور في هذه الرسالة أما لإفادة المقصود أو لما يتفرع على المقصود أو يتفرع عنه المقصود، فالآخر هو الأول، والأول هو الثاني، والثاني هو الثالث اهـ. فالمراد بالآخر في كلامه هو الأول في المصنف وهكذا.

قوله: **(والمقدمة في اللغة)** أي وتفسير المقدمة حال كون المقدمة من اللغة أي بعضاً من الألفاظ الموضوعة للمعاني المعينة أو حال كون المقدمة في ديران اللغة ففي على بابها أو بمعنى من التبعيضية والمجرور حال من المقدمة.

قوله: **(إما من قدم)** إلخ، هذا بيان الاشتقاق مع أنه في مقام التفسير. والجواب أنه بالاشتقاق المذكور يؤخذ تفسير المقدمة مع زيادة الأخذ والأصل المذكور، وكأنه قال: المقدمة في اللغة الشيء المتقدم أو المقدم غيره، وهي مأخوذة من قدم اللازم إلخ.

وقوله: **(من قدم)** أي من هذا الفعل على مذهب الكوفيين أو من مصدره على مذهب البصريين.

قوله: **(بمعنى تقدم)** كثيراً ما يأتي فعل لتفعل نحو: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحُجرَات: الآية 1] أي لا تتقدموا، و﴿مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الأحزَاب: الآية 30] أي متبينة، وتبتل إليه تبتيلاً، أي تبتلاً. وعلى أنها من اللازم فيتعين كسر الدال ولا يصح الفتح ولو على الإسناد المجازي لأن اسم المفعول لا يبنى تاماً إلاَّ من فعل متعد وتفعل لا يكون إلاَّ لازماً. وأما قولهم: زيد تقدمه عمرو فمن باب الحذف والإيصال.

قوله: **(المتعدي)** أي فهي قد قدمت غيرها إلخ، ويصح ح الفتح على الإسناد المجازي نحو: سيل مفعم، أو على الحقيقي، أي قدمها الغير لجمعها للمعاني المذكورة لكن هذا الوجه لا يدل على أن التقدم لها ذاتي كما أن مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة أو التي قدمها الأمير لأن الجيش عندهم مخمس: المقدمة والساق والجناحان الميمنة والميسرة والقلب، وبه الأمير، ولذا يقال للجيش والعسكر: الخميس، كما في قول اليهودي يوم خيبر: محمداً والخميس. قال بعضهم: المقدمة في الأصل وصف فالتاء للنقل لأول شيء ثم الإضافة بعد ذلك تخصص الأول المذكور. وقيل: نقلت من الوصفية لأول الجيش ثم نقل

مجازاً لأول شيء سواه. فعلى الأول النقل من الوصفية للمراد المذكور بلا واسطة، وعلى الثاني بالواسطة.

قوله: **(وفي الاصطلاح)** أي وتفسير المقدمة حال كونها في الاصطلاح فهو من عطف الجمل ولا يصح كونه من عطف المفرد لما تقدم أن العامل في المعطوفين عليهما اختلفت جهة عمله فيهما فكأنه عاملان ولا يصح العطف على معمولين لعاملين كما تقدم في الكلام على الفائدة وأراد الاصطلاح اصطلاح أهل الأدب وهم علماء المعقول.

قوله: **(عبارة)** أي لفظ معناه ما يتوقف إلخ، أو لفظ عبر به عما يتوقف. ثم إن ما في كلام الشارح واقعة على المعاني لأنها هي الذي يتوقف عليه الشروع في العلم وذكر الضمير العائد على ما مراعاة للفظها اهـ. وتلك المعاني نحو الحد والموضوع والغاية من المبادىء أي معانيها لا ألفاظها ولا معرفة المعاني المذكورة وإن كان قوله الآن ولما كان معرفة أقسام اللفظ يعطي أنها المعرفة، تدبر. وكذلك عين المبادىء من المعاني فهي مندرجة في عموم ما من قوله عما يتوقف عليه الشروع، ويدل لذلك ما يأتي قريباً.

فإن قيل: كثيراً ما يشرع الإنسان في العلم غافلاً عن هذه المبادىء غير عالم بها، يقال: المراد بالشروع الشروع على الوجه الأكمل من التبصر وذلك إنما يكون بالمعاني المذكورة. واعلم أن ما ذكره تفسيراً في الاصطلاح هو قاصر على مقدمة العلم، أما مقدمة الكتاب فلا تندرج في التعريف المذكور وهي اسم لطائفة من الألفاظ قدمت أمام المقصود لارتباط لها به وانتفاع بها فيه، وذلك كمقدمة خليل في مختصره. فالنسبة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب التباين لأن مسمى الأولى المعاني ومسمى الثانية الألفاظ اهـ.

ثم هل دوال مقدمة العلم من مسمي مقدمة الكتاب وكذا مدلولات مقدمة الكتاب من مسمى مقدمة العلم فتكونان متحدتين صدقاً وهو مفاد ما يأتي عن الشارح قريباً. وراجع المطول وحواشيه والمحلى والحواشي اهـ. أما شمول مقدمة العلم للمعاني سوى المبادىء فلا إشكال فيه كما يؤخذ من قوة كلامهم هنا. ثم إن هذا بالنسبة للاصطلاح أما كلام المصنف فلم يصل إليه الشارح الآن وإنما أشار له بقوله بعد: والمراد بالمقدمة هنا إلخ، خلاف ما يظهر من كلام

بعضهم. ثم إن هنا بحثاً وهو أن مقدمة الكتاب هي لا تخرج عن المقدمة الاصطلاحية مع أن تفسير المقدمة اصطلاحاً لا يتناولها ولا يشملها كما تقدم، إذ الألفاظ لا يتوقف عليها العلم وإن شملتها المقدمة لغة لكنها، أي مقدمة الكتاب، أقرب للمقدمة اصطلاحاً منها للمقدمة لغة كما لا يخفى. فلو عرفوا المقدمة في الاصطلاح بما يفتقر إليه المقصود لكان أشمل اهـ.

ثم إن النسبة التي بين المقدمة لغة والمقدمة اصطلاحاً نسبة العموم بإطلاق، فالمقدمة لغة أعم بإطلاق وذلك لأنها المقدم على الشيء أعم من كون المتقدم معنى أو لفظاً أو سواهما توقف عليه الشروع أم لا اهـ.

وقد يقال: بل العموم بينهما وجهي لأن ما يتوقف عليه الشروع في العلم هو مقدمة علم وإن لم يتقدم بالفعل فيجتمعان في المبادىء المتقدمة بالفعل، وتنفرد مقدمة الكتاب في أمور سابقة غير المعاني وتنفرد مقدمة العلم في المبادىء مثلاً إن لم تتقدم بالفعل، تدبر.

قوله: **(والمناسبة)** إلخ، أي بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للمقدمة لا بين ذلك، وكلام المصنف لأن كلام المصنف إلى الآن ما تكلم فيه ولا بيَّن المراد منه بها.

قوله: **(والمناسبة ظاهرة)** أي في المقدمة الاصطلاحية لأن المعنى اللغوي لهما موجود فيه المعنى الاصطلاحي ومعه مناسبة من ذلك إذ الاصطلاحي هو المتأخر، وأيضاً يدل لما قلناه.

قوله: **(أما لتقدمها)** إلخ، لأنه لو أراد المنفي لقال: لتوقف الغير عليها، تأمل.

قوله: **(ظاهرة)** أي بنوع ظهور، فلذا استدل على ذلك بقوله: إما لتقدمها إلخ، وإلاَّ فالظاهر لا يستدل عليه.

قوله: **(لتقدمها في الذكر)** إلخ، هذا بيان لوجه المناسبة على أخذها من اللازم.

وقوله: **(الذكر)** هو بضم الذال، أي التعقل لأن موضع الكلام على مقدمة العلم وهي المعاني فقال: إن فيها مناسبة للمقدمة لغة لأنها، أي مقدمة العلم، وهي المعاني المذكورة متقدمة في الذكر، أي التعقل. أما لو قرأناه بكسر الدال

ضد السكوت فقد علمت أنه صفة للفظ مع أنها كما هو الموضوع المعاني لا الألفاظ، تدبر.

قوله: **(لتقديمها الطالب)** إلخ، هذا بيان لوجه المناسبة على الأخذ من المتعدي والمصدر في لتقديمها مضاف لفاعله، أي لتقديمها الطالب على أقرانه وأترابه في الشروع إلخ. وفي الشروع يتعلق بتقديمها وفي المقاصد يتعلق بالشروع وبالذات يتعلق بالمقاصد.

وأما قوله: **(بالواسطة)** فيحتمل عطفه على الذات وعليه فهو محتمل لإطلاقه على التقسيم. وسمى الخاتمة مقصوداً ح نظراً لمقام الإيضاح لا لمقام الإخبار بالحكم. والمعنى: سميت مقدمة العلم وهي المعاني المذكورة مقدمة لتقديمها الطالب على أقرانه وأترابه في الشروع في المقصود بالذات وهو التقسيم مثلاً، وفي المقصود بواسطة التقسيم وهو الخاتمة اهـ، إذ الخاتمة بواسطة التقسيم وإيضاحه صارت مقصودة اهـ. ومحتمل لإطلاقه على الخاتمة بالتقسيم هو مقصود ذاتاً وبواسطة الخاتمة، فالخاتمة واسطة فقط، والمعنى سميت بذلك لتقديمها الطالب على أقرانه في الشروع في التقسيم المقصود بالذات والمقصود بواسطة الخاتمة لأنها دليل له توضحه. وسماها واسطة وإن كانت متأخرة الوجود عن الموسوط المذكور اهـ. ويحتمل عطف بالواسطة على في المقاصد، فالباء بمعنى في، وتكون الواسطة مراداً بها الخاتمة والمعنى ح لتقديمها الطالب على أقرانه في الشروع في المقصود بالذات وفي الشروع في الخاتمة التي هي واسطة فليست مقصودة اهـ. وإن كان خلاف المتبادر من ذكر الذات فإنه يتبادر منه عطف الواسطة عليه اهـ. هذا كله على تعلق بالذات بقوله: بالمقاصد. وقال بعضهم: يصح تعلقه بتقديمها ويكون بالواسطة عطفاً على بالذات، وأراد بالذات حيث تكون المقدمة نفس المعاني، وأراد بالواسطة حيث تكون الألفاظ والعبارات. والمعنى ح سميت مقدمة العلم وهي المعاني المذكورة بذلك لأجل المناسبة مع المعنى اللغوي من حيث إنها تقدم الطالب على أقرانه في الشروع في المقاصد فتقدمه بالذات على أنها المعاني أو بالواسطة على أنها الألفاظ، أي واسطة المعاني اهـ.

وفيه بحث من جهة أن موضوعها إنما هي المعاني إذ هي مقدمة العلم،

فكيف يصح هذا الترديد مع هذا الموضوع اهـ.

وقال بعضهم: بالذات يتعلق بتقديمها لما ذكرنا، وأراد بالذات ما إذا عرفها التلميذ بلا واسطة وبالواسطة ما إذا عرفها بواسطة الشيخ. وعلى كل فهي المعاني وهذا أقرب وأسهل اهـ. هذا كله على أن الطالب مفعول ويصح رفعه على أنه فاعل بتقديمها، فالمصدر مضاف لمفعوله أي لتقديم الطالب إياها بسبب إرادة الشروع في المقصود بالذات أو بالواسطة كالخاتمة اهـ، ولا يخفى بعده.

وبالجملة فالمقدمة المأخوذة من المتعدي اقتصر الشارح فيها، كما هو الظاهر من الكلام، على كسر الدال، أي فهي المقدمة للطالب، ولو عكس وقال: إن الطالب قدمها لأجل احتوائها على خصال التبصير لأفاد أن التقدم ليس ذاتياً بل عرضياً فلذا لم يذكره الشارح. وهذا على أن الإسناد مع الفتح حقيقي أما لو كان مجازياً نحو: سيل مفعم، فلا إشكال في إفادتها ما أفاده الكسر مع زيادة المبالغة من أجل المجاز. ثم إن حملنا الذات أو الواسطة على التقسيم والخاتمة إنما هو مجارات مع كلامهم وتقريب للأفكار وإلاَّ فكلام الشارح إنما هو في المعنى الاصطلاحي واللغوي لا في مقدمة المصنف، بل كلامه عليها إنما هو بعد أي من قوله: والمراد بالمقدمة هنا إلخ، المعاني المخصوصة، أي فهي مقدمة علم في المصنف وهي مقدمة اصطلاحية لأن ما في تعريفها، أعني ما يتوقف عليه الشروع في العلم، شامل لهذا إذ لا يتقيد بمعاني المبادىء كما تقدم.

قوله: **(العبارات)** إلخ، المعينة والمخصوصة بمعنى واحد فهي في المصنف على هذا مقدمة كتاب. وبالجملة فالشارح جوَّز المقدمة في المصنف أن تكون مقدمة علم أي على أنها المعاني أو مقدمة كتاب، أي على أنها الألفاظ. ومن هنا يؤخذ أن دوال مقدمة العلم من مسمى مقدمة الكتاب، وأن مدلولات مقدمة الكتاب من مسمى مقدمة العلم كما أشرنا له سابقاً. ثم إن الأوفق بأن الفائدة اسم للعبارات والمقدمة جزء لها أنها هنا مقدمة كتاب، وهو قوله: **(أو العبارات المعينة)** اهـ.

نعم هنا بحث وهو أن الظاهر من العبارات العبارات الخارجية والمتقدم أنها العبارات الذهنية إلخ، ثم إن الترديد هنا عند الشارح أي بقوله: والمراد بالمقدمة هنا، إلخ هو مثل الترديد من الذي ذكره في الحمل وإسناد فائدة

للعبارات من كونه حقيقياً أو مجازياً اهـ لأن المقدمة جزء من الفائدة. وجعل بعضهم الوضع كله مقدمة علم للعربية لأنها من مبادئها ولا يخفى ما فيه.

قوله: (**فلا بد من اعتبار التجوز**) إلخ، اعلم أن المقدمة جزء من الفائدة واختلف في مسمى أسماء الكتب هل العبارات أو المعاني وعليه فقد اختلف في المقدمة أيضاً هل هي المعاني الكلية أو العبارات الكلية، فعلى أنها المعاني الكلية بإطلاقها هنا يحتمل أنه على المعاني الجزئية فهو من استعمال الكل في بعض جزئياته أو على العبارات الجزئية فهو من إطلاق اسم المدلول على بعض ما دل عليه وعلى أنها العبارات الكلية فإطلاقه هنا يحتمل أنه على المعاني الجزئية فهو من إطلاق الدال على بعض مدلولاته، أو على العبارات الجزئية فهو من إطلاق الكل على بعض جزئياته. فالاحتمالات أربع، فأشار الشارح بقوله: (**من إطلاق الكلي**) على بعض جزئياته لاثنين للأول والرابع، وأشار بقوله: (**إطلاق اسم المدلول**) إلخ إلى الثاني وسكت عن الثالث.

قوله: (**وما وقع**) إلخ مبتدأ خبره فهو سهو وأدخل الفاء في خبر المبتدأ لأنه موصول أشبه الشرط في عمومه وإبهامه نحو: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [الطّلَاق: الآية 4] إلخ. والذي يأتيني فله درهم.

وقوله: (**على مقدمة وتنبيه**) إلخ، هو بدل أو عطف بيان مما قبله.

وقوله: (**سهو**) أي ذو سهو.

وقوله: (**من قلم**) إلخ، مبالغة في رد هذا القبيل حتى كأنه لا يصدر عن عاقل. وعبارة بعضهم أنه من طغيان قلم الكاتب. وفي الكلام ح استعارة بالكناية وتخييلية. ثم إن ما تقدم على أنه حقيقة ويصح أن يكون الإسناد مجازياً أي نسب السهو الذي هو صفة للشخص الكاتب إلى الآلة أو يكون مجازاً مرسلاً في الكلمة أطلق قلم الكاتب المذكور وأراد الكاتب، تدبر. فلا مبالغة ح في بطلان الصادر حتى كأنه لا يصدر إلاَّ من الجماد.

قوله: (**إذ التنبيه**) إلخ، تعليل وهو يتركب في قياس من الشكل الأول بأن يقال: التنبيه جزء من المقدمة وكل ما هو جزء من المقدمة لا يعد مستقلاً عنها. فالتنبيه لا يعد مستقلاً عنها، ويبحث فيه بأنه أراد بأنه جزء أنه مفهوم من المقدمة فتسلم الصغرى ويرد على الكبرى أن الخاتمة تفهم من التقسيم، ومع ذلك عدت

مستقلة عنه وإن أراد بأنه جزء أن ألفاظه مذكورة في المقدمة، فتسلم الكبرى ولا تسلم الصغرى. وبالجملة فقوله: **(إذ التنبيه من المقدمة)** فيه بحث لأنه إن أراد أن ألفاظه مذكورة فيها فغير مسلم وإن أراد أنه مفهوم منها فيقال: مسلم ولكن لا ينتج له المطلب والدعوى أعني قوله: فلا معنى لعده جزءاً مستقلاً. ألا ترى إلى الخاتمة اهـ. ثم إنه على نسخة تنبيه التي قال: إنها سهو، ويقول القائل: ما وجه ذكر تنبيه فيما يأتي نكرة مع أنه تقدم أنه كالثلاثة ذكر، فيجاب بأنه موضح لمتبوع غير مقصود بالذات. فسقط عن رتبة التعريف بخلاف الخاتمة.

قوله: **(نشرع فيه)** إلخ، اعلم أنه لاحظ الرسالة إجمالاً فلذلك قال الشروع فيكون متسلطاً على جميع المقدمة، ولولا حظ المقدمة فقط ما كان الشروع إلاَّ في أولها فلا يوافق المبتدأ الخبر تأمل.

قوله: **(أو بالعكس)** أي حذف المبتدأ وذكر الخبر ثم إنهم اختلفوا في المحذوف حيث احتمل الكلام أن يكون من حذف الخبر أو المبتدأ فقيل: هو الخبر لأن المبتدأ ركن أعظم وهو الأصل الأصيل والخبر من صفاته ولذلك قال القزويني في مبحثه لما عبر عن تركه: أما حذفه فوجهه المولى السعد بذلك. وقيل: هو المبتدأ لأن المقصود بالإفادة والإخبار إنما هو الخبر، ويشهد له ما ذكروه في توجيه تقديم بعض الأشكال على بعض.

ثم إن قوله: **(هذا الذي نشرع فيه)** يحتمل الألفاظ، فإن أراد بالمقدمة ح اللفظ فالإخبار ظاهر، وإن أراد بها المعاني ففي الإخبار حذف. والتقدير: هذا الذي نشرع فيه من الألفاظ هو دوال المقدمة. ويحتمل المعاني أو الأحكام بأن أراد بالمقدمة ح المعاني، فالإخبار ظاهر. وإن أراد بها الألفاظ والعبارات ففي الإخبار حذف، والتقدير هذا الذي نشرع فيه من الأحكام والمعاني هو مدلولات المقدمة اهـ. والأنسب بما اختاره من أن مسمى هذه هو العبارات الذهنية أن يكون المراد بالمقدمة الألفاظ.

قوله: **(وأما جعل)** إلخ، جعل مبتدأ وهو مصدر مضاف لمفعوله خبره قوله بعد: **(فغير مناسب)**، وأما الفاء فهي فاء أما.

وقوله: **(إلى التقسيم)** الغاية فيه خارجة.

قوله: **(تأمل)** زاد ذلك لخفاء وجه عدم المناسبة وهو محتمل لأن شأن

الترجمة الانقطاع عن المترجم له والإخبار المذكور يؤدي إلى عدم الانقطاع اهـ. والمراد أن التراجيم منقطعة لفظاً وإلاَّ فهي المترجم عنه في الذات والصدق اهـ. ولأن يكون في ذلك تشويش على الطالب لأن الخبر هو الجزء المتم الفائدة فما دام لم تكمل إلاَّ وذهن الطالب مشوش بمراعاته وملاحظته اهـ.

وقال بعضهم ما حاصله: إن وجه عدم المناسبة أن هذه الألفاظ وهذه العبارات لو كانت هي الخبر لكانت مأخوذة بالوصف العنواني، أعني الألفاظ مجردة عن المعاني، فتكون ح لا يستعان بها ولا أن التقسيم يستعان عليه، فكيف تكون مقدمة ولا كذلك حيث عبر عنها بأداة ليس فيه اللفظ أو العبارة نحو هذا الذي نشرع فيه، فعلى إرادة الأحكام به بلا إشكال، وعلى إرادة الألفاظ به فلما لم يذكر اللفظ أو العبارة فيؤخذ اللفظ ملاحظاً معه معناه فثبت أنه يستعان بها وأن التقسيم يستعان عليه اهـ.

ولا يخفى ما في هذا من التكلف والعمل باليد، ألا ترى إلى مقدمة الكتاب فإنما هي الألفاظ المخصوصة ومع ذلك لا بد من ملاحظة المعنى ملاحظة ما معها. هذا وبحث بعضهم في هذا التوجيه الأخير لعدم المناسبة بأن الشارح لو أراده لقال: فغير صواب بدل فغير مناسب، فالظاهر أنه أراد بذكر عموم المناسبة أحد الأمرين السابقين فقط.

قوله: **(باعتبار خصوص)** يصح أن تكون الباء للسببية أي الحاصلة بسبب اعتبار خصوص إلخ، أي بالاعتبار كونه مركباً أو مفرداً أو كونه ثلاثياً أو رباعياً أو خماسي الحروف إلخ. فالاعتبار اعتبار تقييد وخصوص.

قوله: **(خصوص الوضع)** أي خصوص آلة الوضع، وهو متعلق بالتعقل، فالكلام من مجاز الحذف.

وقوله: **(كذلك)** إلخ، باعتبار خصوصه أو عمومه، فالأقسام ح أربعة من ضرب اثنين لكن واحد غير موجود وهو الوضع الخاص لموضوع له عام والباقي هو الثلاثة، أما اثنان فمتفق عليهما وهو الوضع العام لموضوع له عام أي تعقل الواضع أمراً عاماً كالحيوان الناطق فوضع له لفظ إنسان ومن ذلك وضع اسم الجنس والمصدر والحدث والوصف اهـ.

والوضع الخاص لموضوع له خاص كأن يكون تعقل الواضع ذات زيد

بمشخصاتها فوضع لها لفظ زيد وليس لهذا القسم إلاَّ العلم. وأما الثالث وهو الوضع العام لموضوع خاص فمختلف فيه كما يأتي وذلك كأن يكون تعقل مطلق الابتداء الشامل لكل جزئي من جزئيات الابتداءات فوضع لفظ من لكل واحد من تلك الجزئيات فكان الوضع عاماً لأن متعلق التعقل عام لموضوع له خاص لأن كل واحد من الجزئيات بخصوصه هو الموضوع له، ولهذا القسم الأمور الأربعة الضمير واسم الإشارة والموصول والحرف بقية التسعة الموضوعة.

وبالجملة: فوصف الوضع بالعموم أو بالخصوص هو باعتبار متعلق التعقل ووصف الموضوع له بأحدهما هو واضح ظاهر، وقد علمت اختلاف متعلق هذا التعقل مع الموضوع له ذاتاً تارة واتحادهما تارة أخرى ولكنهما مختلفان اعتباراً كما في وضع الضمير والحرف من جهة ملاحظته ليتمكن الواضع من الوضع هو متعلق التعقل والوضع حَ من هذه الحيثية السابقة على الوضع وصف العموم أو الخصوص، ومن جهة كون اللفظ موضوعاً بإزائه هو موضوع له، فإما عام حَ أو خاص. ولا شك أن هذه الجهة متأخرة عن الجهة الأولى.

قوله: **(مما يتوقف)** إلخ، هو خبر كان ويؤخذ من كلامه أن المعرفة المذكورة هي من المقدمة لا أن معنى التقسيم المذكور هو الذي من المقدمة، تأمل. وتقدم التنبيه على شيء من ذلك في مقدمة العلم فهل هي المعاني كمعنى الحد والموضوع إلخ، أو هي معرفة تلك المعاني.

قوله: **(مما يتوقف)** إلخ، أي لأن المقدمة هو أمر يتعلق به المقصود من حيث الإعانة والتتميم، ثم إن الشارح أتى بمن التبعضية إشارة إلى أن ما ذكر ليس هو تمام المقدمة بل بعض فقط، أي والبعض الآخر هو التنبيه الآتي فيها بناء على أنه غير مندرج في التقسيم المذكور.

قوله: **(المقصود)** هو الألفاظ التسعة من اسم الجنس والحدث والفعل والوصف والعلم والضمير واسم الإشارة والموصول والحرف من حيث وضعها، فالكلام على الكل في التقسيم. أو يقال: المقصود إنما هو الأربعة الأخيرة لأنها محل الخلاف بين العضد والسعد ولأجلها ألف العضد هذه الرسالة ولكن الذكر للخمسة الأول أيضاً في التقسيم المقصود دال على الاحتمال الأول كما تقدم.

وقوله: **(بعيد)** صغر الظرف لقرب المدة.

وقوله: **(بدا هذا)** جواب لما، ثم إن قوله: **(في المقدمة)** إلخ، يقال: التقسيم المذكور هو المقدمة أو منها فيلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه ويجاب بأنه من ظرفية الجزء في الكل ومن المعلوم أن التقسيم المذكور ليس هو التقسيم المذكور في المتن الذي هو المقصود اهـ. فإن قيل: المقدمة الألفاظ والعبارات والتقسيم مصدر قسم أي جعل الشيء أقساماً فكيف يكون جزءاً من المقدمة؟ والجواب: أن إضافة تقسيم إلى اللفظ من إضافة الصفة للموصوف بعد جعل المصدر بمعنى اسم المفعول فيصير التقدير: بدأ باللفظ المقسم إلى كذا في المقدمة اهـ تأمله فإن اللفظ المذكور ليس هو وحده بعض المقدمة وجلها اهـ. ثم إن قول الشارح: بدا، يقال: التوطية السابقة أي الشرط إنما يعطي ذكر التقسيم في المقدمة وأما كونه مذكوراً أولاً بالخصوص ومبدءاً به فلا شيء هناك يفيده ويتفرع عليه فلعله أراد ببدا ذكر مجازاً مرسلاً لعلاقة الإطلاق والتقييد، هذا ويصح أن تكون في من في المقدمة بمعنى الياء وبتقسيم بدلاً من في المقدمة بدل كل. ولاحظ الشارح جميع الرسالة، أي بدأ في هذه الرسالة بالمقدمة أي بتقسيم اللفظ، ولا إيراد ظرفية ولا خصوص بدء ويكون حَ التنبيه من حيث فهمه من التقسيم هو مندرجاً في التقسيم وإلاً فهو بدل بعض حذف الضمير الرابط العائد على المبدل منه.

قوله: **(بذلك الاعتبار)** أي بمجموعه وإلاً فلم يذكر الأقسام الأربعة كلها في التقسيم كما يأتي للشارح الاعتذار عنه.

وقوله: **(أعلم)** إلخ، حقه أن يقدم الكلام على أل لسبقها لفظاً، ويجاب بأنها من حيث إنها وسيلة ومعرفة للفظ ناسب تأخير الكلام عليها وتقديم القصد فهي لاحقة به ومرتبطة به ارتباط وسيلة بمقصد اهـ. ثم إن حق الشارح أن يتكلم على معنى الوضع لأنه مذكور في المتن ومعناه في أصل اللغة جعل الشيء في موضعه أي في المحل الذي صار فيه. فليس لقوله: في موضعه، محترز وأسلم من ذلك كله تعريفه بجعل الشيء في حيز ومكان. وأما في الاصطلاح فهو تعيين اللفظ بأزاء المعنى اهـ فيتناول المجاز بناء على أنه موضوع وهو ألذ في التلويح وغيره. أما لو قلنا: إنه غير موضوع وهو ما في شرح المفتاح وغيره فيزاد في التعريف الوضع المذكور للدلالة بنفسه اهـ. ثم إنه أورد في التعريف المذكور نحو النصب والإشارة والكتابة من الدوال الوضعية فيكون التعريف غير جامع. فلو قيل: تعيين

الشيء بأزاء المعنى لكان أسلم جمعاً.

قوله: **(أصل اللغة)** أي أصل الوضع.

قوله: **(مصدر)** أي قياسي فهو من باب ضرب. قال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق: الآية 18]. وفي المختصر: وما لفظ البحر كعنبر فلواجده بلا تخميس.

قوله: **(فهو بمعنى المفعول)** هذا التجوز مفرع على غير مذكور، ولو أراد الشارح صحة التفريع لقال: ثم تجوز منه بالإطلاق على مسببه الذي هو الملفوظ المرمى لعلاقة الجزئية والكلية أو السببية والمسببية أو التعلق الخاص، فهو بمعنى المفعول.

قوله: **(فيتناول)** محصله أن اللفظ في الأصل الرمي ثم وقع فيه التجوز بالإطلاق على المرمى الملفوظ فتناول اللفظ حَ أموراً عشرة ما إذا كان الملفوظ غير صوت كالحجر أو النواة أو البصاق وما إذا كان صوتاً بلا حرف أو بحرف واحد أو بأكثر، وذا إما مهمل أو مستعمل فهي خمسة. أما ما كان بحرف واحد فلم ننوعه للمهمل والمستعمل لما لا يخفى اهـ وفي كل كان الرمي من الفم أو غيره فهي العشرة، فكل ذلك الملفوظ يقال فيه: لفظ لغة لكن بعد التجوز المذكور. والشارح رحمه الله لما عد الأقسام أسقط قسمين، أعني ما إذا كان الملفوظ صوتاً بلا حرف سواء صدر من الفم أو من غيره اهـ. ولا غرابة في كون الملفوظ صوتاً ذا حرفين أو أكثر وهو مستعمل أو مهمل كقب كذا الذي أجدى حكاية كقب إلخ، هو بحسب أصل الوضع موضوع واستعمله الناس لا أنه في نفسه قصد استعماله حتى يقال: الفرض صدوره بقرع الجمادات اهـ. وأما الصوت والتسبيح الكائن من الجمادات فهذا لفظ من فم لأن الله تعالى يخلق فيها إدراكاً ولساناً وفماً للتسبيح. وبالجملة فهذه الأقسام العشرة هي عقلية، وقصدت بذلك بسط المسألة والإيضاح مع ظهور معنى التخصيص في عرف اللغة الآتي اهـ. ثم إن الحرف هو تقطيع الصوت باللسان، وأراد بالحرف حرف المبنى لا حرف المعنى ولا حرف التهجي.

قوله: **(فيتناول)** أي اللفظ ما لم يكن الذي لم يكن صوتاً إلخ.

قوله: **(صوتاً)** الصوت أعم من الحرف، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص

فلو قدم حرفاً على صوتاً في مقام النفي المذكور لكان أولى أو يقتصر على قوله: صوتاً.

قوله: **(مهملاً)** خبر لكان محذوفة وكذا قوله: **(صادراً)** من الفم أولاً اهـ. ثم إنه على ما قدمناه يكون قول الشارح مهملاً أو مستعملاً خاصاً بقوله: أكثر، ويبعد رجوعه للجميع أو للشق الأول فقط. أما قوله: **(صادراً من الفم)** فهو راجع للكل.

قوله: **(لكن خص)** إلخ، فالتخصيص في عرف اللغة ومتعارفهم، أي عند العرب على وفق عرفهم هو متأخر عن التجوز وهذا تبع فيه الشارح شيخ المحققين نجم الأئمة الرضي. وقال السيد: التخصيص السابق على التجوز ولم يسلك عليه الشارح وإلاَّ فلا بد حَ من تأويل في نحو قوله: **(فيتناول)** ما لم يكن صوتاً، أما في الأول أي فيتناول مسبب اللفظ الملفوظ المرمى الذي لم يكن صوتاً، وأما في الثاني أي فتناول اللفظ سبب ما لم يكن صوتاً، أي سبب الملفوظ الذي لم يكن صوتاً.

قوله: **(في عرف اللغة)** أي عند العرب المتكلمين بها أي خص في عرفهم.

وقوله: **(ثانياً)** ظرف، أي زمناً ثانياً بعد الزمن الأول وهو زمان أصل الوضع وليس مفعولاً مطلقاً حتى يقتضي أن التخصيص كأن وقع له أولاً مع أن الذي وقع له هو أصل الوضع اهـ. وأما التجوز المتقدم فهو تعميم لا تخصيص ولو ادعينا بعد التجوز المنع من استعماله في المعنى الحقيقي أصالة لكان ذلك التجوز هو تغيير لا تخصيص أيضاً. وبالجملة: فالتخصيص لم يقع للفظ إلاَّ هذه المرة فثانياً ظرف لا مفعول مطلق.

قوله: **(بما هو صادر)** أي بالفعل، محصله أنه خص في عرف اللغة بأمور ثلاثة من العشرة أي بالصادر من الفم من جنس الحروف واحداً أو أكثر وذا إما مهمل أو مستعمل فهو في عرف اللغة أخص منه في أصل الوضع لكن بعد التجوز إما بقطع النظر عن التجوز فهو مباين له لأنه في أصل اللغة مصدر وفي عرف اللغة اسم مفعول.

قوله: **(من الفم)** يتعلق بصادر، ومن للابتداء.

قوله: **(من الصوت)** بيان لما.

قوله: **(المخارج)** أي جنس المخارج، فأل الجنسية أبطلت جمعيته بدليل

قوله: بعد حرفاً، أي كان حرفاً واحداً إلخ.

قوله: **(مهملاً)** إلخ، يرجع للشق الأخير تأمل.

قوله: **(ولا يقال)** إلخ، تفريع على كون اللفظ في عرف اللغة الملفوظ الصادر بالفعل من الفم أي ولا يقال إلخ، في الكلمات الواقعة في القرآن أو التوراة أو الإنجيل أو الزبور لفظة الله لأنها تشعر بالصدور عن فم تعالى الله عن ذلك. فإن قيل: يقال: لفظة الله على أنها من إضافة المخلوق للخالق، يقال: هذا الاعتبار صحيح ولكن معه إيهام أنها إضافة صادر عن فم المضاف إليه تعالى الله عن ذلك، ولم يرد عن الشارع الإذن بذلك الإطلاق وأسماء الله تعالى بل جميع ما ينسب له ويضاف إليه هو توقيفي فإن قيل: قولهم كلمة الله فيه الإيهام أيضاً لأن الكلمة القول المفرد، والقول هو اللفظ فلم أطلقت؟ يقال: إنه إيهام بواسطة فهو ضعيف، أو يقال: إن ما فيه الإيهام لورود فيه الإذن بالإطلاق لأطلق عليه سبحانه، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا﴾ [الصَّافات: الآية 171]، و﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: الآية 40] فهو نحو بل يداه مبسوطتان ويد الله مع الجماعة اهـ وقوة قول الشارح: فلا يقال: لفظة الله أنه يقال في عرف اللغة لكلمات القرآن ألفاظ من دون إضافة له تعالى لأنها صادرة من الفم باعتبار المظهر الثانوي أعني على لسان المخلوقين التالين القارئين لا باعتبار المظهر الأولى.

قوله: **(وفي اصطلاح النحاة)** هو عطف على في أصل اللغة فهو معادله لا أنه عطف على في عرف اللغة وإلا لقال بما من شأنه إلخ، مع أنه لم يأت بالياء.

قوله: **(اصطلاح النحاة)** أي عرفهم، والنحاة جمع ناح، وأصله ناحو نحو غاز مفرد غزاة أصله غاز، وفي نحو: رام ذو اطراد فعلة من واو أو ياء بتحريك أصل ألفاً أبدل فهو قياسي. ولو قلنا: إنه جمع نحوي لكان الجمع المذكور غير قياسي.

قوله: **(ما من شأنه)** أي اللفظ في اصطلاح النحاة أحد أمرين، الأول: ما شأنه الصدور من الفم صدر أم لا كالضمائر المستترة جوازاً وكلمات القرآن والتوراة. والثاني: ما ليس شأنه ذلك ولا يمكن صدوره من الفم إلاَّ أنه تجرى عليه أحكام اللفظ من عطف وإبدال وتأكيد وذلك كالضمائر المستترة وجوباً.

وقوله: **(من شأنه)** إلخ، خبر مقدم على مبتدءه والجملة صلة لما.

قوله: **(من الحروف)** بيان لما وأل للجنسية فأبطلت جمعيته بدليل قوله بعد واحداً كان.

قوله: **(وتجري)** عطف على من شأنه أن يصدر إلخ، فهو من عطف الجمل وضمير أحكامه اللفظ. وفي بعض النسخ: أو ما تجزى إلخ، وهي أولى لأن من الحروف بيان لما الأولى حَ بتمامها إلاَّ أنه بيان لأحد نوعيها المتقدم.

قوله: **(فيندرج فيه)** أي في النوع الأول من التعريف.

قوله: **(كلمات الله)** أي الكلمات في القرآن والتوراة إلخ، لأن شأنها أن تصدر من الفم وإن لم تصدر بالفعل وبمنزلة ذلك الضمائر المستترة جوازاً والمبتدأ أو الخبر المحذوف.

قوله: **(وكذا الضمائر)** إلخ، يدخل هذا في التعريف باعتبار النوع الثاني، أعني ما تجري عليه أحكام اللفظ وإلاَّ فليس شأنه أن يصدر من الفم أصلاً فكلامه من باب اللف والنشر المرتب الأول للأول والثاني للثاني. ثم إن محصل الكلام أن كلمات القرآن مثلاً هي ليست ألفاظاً في عرف اللغة وهي ألفاظ على اصطلاح النحاة لأن شأنها الصدور من الفم وإن لم تصدر بالفعل عن الفم أي باعتبار المظهر الأولي، أما باعتبار المظهر الثانوي السنَّة المخلوقين التالين القارئين فقد صدرت من الفم لكن الشارح أراد الاعتبار الأول، أعني المظهر الأولي، فلذا تعرض لها فقال: فيندرج حَ. فإن قيل: حيث كانت ألفاظاً في اصطلاح النحاة فلم منع إطلاق لفظة الله أيضاً على ما هو الحق خلافاً لتفريعه المنع أولاً على عرف اللغة فقط؟ الجواب: أن المنع عارض لمانع التوقيف وأما على عرف اللغة فالمنع لأجل عدم الوضع والتناول للكلمات المذكورة. وبالجملة: فكلمات القرآن مثلاً لا يقال لها لفظة الله اتفاقاً لكن على عرف اللغة للتوقيف ولأنها غير لفظة أصلاً إلاَّ على اعتبار المخلوق وليس بمراد. وأما في اصطلاح النحاة فالمنع للتوقيف وإن أفاد الاصطلاح المذكور أنها لفظة الله لأن شأنها الصدور من الفم وإن لم تصدر اهـ. وقال بعضهم: يصح أن يراد بكلمات الله الصفات القديمة، أي المعنى القائم بذاته تعالى، فإن قيل: لا نسلم اندراجها تحت ما من شأنه أن يصدر من الفم؟ فأجاب بأن في الكلام حذف مضاف والأصل من شأن نوعها إلخ، والنوع هو الكلام لكن أراد بالنوع النوع اللغوي لا

المنطقي الذي هو تمام الماهية وإلاَّ لاقتصر تركيب صفة الكلام له تعالى من جنس وفصل مع أنه تعالى وصفاته منزه عن التركيب. ثم رجع وبحث في إطلاق اللفظ على الصفة القديمة فقال: لا يسلم شرعاً وإن اندرج لغة وهو الكلام الذي قلنا شأنه الصدور فإن ما ثبت للنوع يثبت لجميع حصصه فيقتضي أنه يقال للصفة القديمة أيضاً شأنها أن تصدر من الفم تعالى الله عن ذلك اهـ. وهذا رجوع منه لكون النوع يراد به المنطقي لا اللغوي ومن لم يشعر بها يلزم عليه من المفاسد بكون صفة كلام الحق مندرجة في نوع الكلام من أنها حَ جنس وفصل، وامتازت عن غيرها من الحصص والأفراد بمعيناتها، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً اهـ. وإن أردت تحقيق المقام فراجع حواشي المحلى لدى قول مشروحه: والكلام في الأزل. وقيل: لا يتنوع.

قوله: **(وهذا المعنى)** أي معنى اللفظ في اصطلاح النحاة أعم من الأول أي من اللفظ في عرف اللغة. والمراد عموماً إطلاقياً لانفراد اللفظ عند النحاة بالضمائر المستترة وجوباً وبكلمات الله باعتبار المظهر الأولى، وليست ألفاظاً عند عرف اللغة اهـ، فكل ما هو لفظ في عرف اللغة لفظ في عرف النحاة ولا عكس، وهذه إمارة العموم بإطلاق أما النسبة من اللفظ عند النحاة واللفظ في أصل الوضع فهي التباين، فإنه لغة الرمي وإن اعتبرت التجوز المتقدم فهي العموم الوجهي لانفراد اللفظ لغة حَ بالدقيق الملفوظ من الرحى مثلاً وانفراد اللفظ عند النحاة بالضمائر المستترة وجوباً واجتماعهما في الملفوظ من الفم من الحروف بالفعل كزيد فهو لفظ لغة، وفي اصطلاح النحاة.

قوله: **(وهو المراد)** إلخ، لأن الوضع من مبادىء النحو أو أن اصطلاح النحاة هو مقبول عند جميع علماء المعقول.

قوله: **(واللام)** هذا على أن المعرف هو اللام فقط والهمزة أما همزة وصل ولا دخل لها في التعريف أو أل برمتها للتعريف لكنه قد عبر بالجزء عن الكل.

قوله: **(إما للجنس)** إلخ، اعلم أن أل على قسمين: إما جنسية أي أشير بها للمعنى الكلي وهو الماهية والحقيقة والجنس وليس المراد بالجنس ما قابل الفصل والخاصة اهـ. وأما عهدية أي أشير بها إلى معين أي حصة معينة وكل منهما على أقسام أربعة، فالأول من أقسام الأولى الجنسية أن تكون للجنس من

حيث هو هو نحو: الرجل خير من المرأة، أي هذا الجنس خير من الجنس الآخر فلا ينافي أن بعض الأفراد من النساء خير من بعض أفراد الرجال. والثاني منها أن تكون للجنس من حيث وجوده في بعض أفراده أي بعضاً غير معين عند المتكلم والمخاطب نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: الآية 14] فليس الذئب معيناً عندهما ولم يرد به الجنس من حيث هو لأن الأكل لا يصدر إلاَّ من الأفراد وإنما أريد به جنس الذيب من حيث حصوله في فرد غير معين بين المتكلم والمخاطب. والثالث منها أن تكون للجنس من حيث حصوله في كل الأفراد على سبيل العموم الحقيقي، ويقال لها: لام الاستغراق الحقيقي نحو: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ [العَصر: الآية 2] أي كل فرد فرد لفي خسر ﴿إِلَّا الَّذِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية 150] إلخ. والرابع منها أن تكون للجنس من حيث حصوله في كل الأفراد على سبيل العموم العرفي، ويقال لها: لام الاستغراق العرفي نحو: جمع الأمير الصاغة، أي كل صائغ في بلده أو مملكته وإلاَّ فيستحيل جمعه لكل صائغ في الدنيا. وأما العهدية فأول أقسامها أن تكون لمعهود مذكور صراحة والثاني أن تكون لمعهود مذكور كناية وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: الآية 35] إلى قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عِمرَان: الآية 36] فأل فيها للعهد إلاَّ أن المعهود الذكر ذكر كناية بالصفة في قولها: ﴿مُحَرَّرًا﴾ [آل عِمرَان: الآية 35] والمعهود الأنثى ذكرت صراحة في قولها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عِمرَان: الآية 36]. والثالث أن تكون لمعهود معين ذهنياً ويقال لها: لام العهد العلمي نحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفَتْح: الآية 18] ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التّوبَة: الآية 40] لأن المراد بالشجرة شجرة الحديبية، وبالغار غار حراء، وهما في الخارج معنيان إذ كل ما في الخارج جزئي ويسمي النحاة هذا القسم بلام العهد الذهني أما البيانيون فلا يسمونه به وعندهم لام العهد الذهني لام نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يُوسُف: الآية 14] وعلى طريقهم سلك الشارح رحمه الله. والرابع: أن تكون لمعهود حاضر نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية 3] إلاَّ أن منهم من عبر عن الأقسام الأربعة الأخيرة بلام العهد الخارجي مكتفياً بذلك عن تعداد الأقسام كما اكتفى بلام الاستغراق عن تعداده إلى حقيقي وإلى عرفي، فكانت الأقسام عنده أربعة فقط، ثلاثة لأل الجنسية، أما الجنسية من حيث هو وإما

من حيث حصوله في بعض الأفراد، وإما من حيث حصوله في جميع الأفراد. أو العهدية أي ذات العهد الخارجي. وبيَّن الشارح رحمه الله أنه إنما يمكن في قول بالمصنف: اللفظ أحد احتمالين الجنسية من حيث الحصول في بعض الأفراد والعهدية أي ذات العهد الخارجي نظير ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفَتْح: الآية 18] فقال: للجنس إلخ.

قوله: **(حصوله)** يقرأ بالرفع مبتدأ خبره محذوف أي موجود له وحاصل، فحيث قد أضيف حَ إلى الجملة على ما هو الواجب لا بالجر إلاَّ على نحو قول الشاعر:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ... ببيض المواضي حيث لي العمائم

وهو ضرورة.

قوله: **(بعض أفراده)** أي بعضاً غير معين عند المتكلم والمخاطب لكنه معين في نفس الأمر وإلاَّ لكانت للجنس من حيث هو القسم الأول.

قوله: **(العهد الذهني)** أي أشير بها إلى حقيقة معهودة ذهناً، فالعهد للحقيقة لا للأفراد وإلاَّ لكانت للعهد الخارجي. فإن قيل: توجيه العهد المذكور يقتضي عموم التسمية بالعهد الذهني بجميع أقسام أل الجنسية أو لجلها، يقال: الجواب بالتسليم ولكن خصت التسمية بهذا النوع تقريباً للضبط والتعيين، أو الجواب بالمنع، وراجع تعاليق التلخيص اهـ. وتقدم أن لام العهد الذهني عند النحاة هي بعض أقسام لام العهد الخارجي فهم مخالفون للبيانيين الذين سلك الشارح رحمه الله نهجهم.

وقوله: **(لحصة)** عطف على للجنس، والمراد بالحصة الفرد.

قوله: **(معينة)** أي باعتبار ملاحظة العوارض التي امتازت بها الأفراد بعضها عن بعض.

قوله: **(من جنس)** من للتبعيض، وفي الكلام حذف مضاف، أي الحصة بعض من أفراد جنس إلخ، لأن الجنس لا يتبعض وإضافة مطلق إلى اللفظ من إضافة الصفة للموصوف، وأما إضافة جنس إلى ما بعده فمن الإضافة البيانية تأمل.

قوله: **(وهي الموضوع)** الضمير للحصة.

قوله: (**الموضوع**) أي إما المهمل فإنه لا ينقسم إلى هذا التقسيم.

قوله: (**منه**) أي من أفراده، وهنا تشكيك وهو أن الموضوع المراد ليس فيه التعيين والتشخص على الوجه الأتم الأكمل إذ لا زال كلياً.

قوله: (**وحينئذ**) أي حين إذ أشير بأل إلى حصة إلخ، فكانت للعهد الخارجي إلخ، فحين ظرف أعم وإذ ظرف أخص بسبب الإضافة إلى الجملة لكنها حذفت وعوض عنها التنوين، وأن ينون يحتمل إفراده ويؤخذ من قوله: (**وحينئذ**) أنه على كونها للجنس يبقى الكلام على ظاهره لأنه يصير المعنى وبعض أفراد اللفظ قد يوضع إلخ، وهو صحيح لأنه نظر في البعض المذكور قبل وصفه بالوضع. فإن قيل: هذا البعض لا شك أن المراد به الموضوع فهو معين في نفس الأمر كما تقدم دون المهمل فتساوى الأمران، قلنا: الإرادة صحيحة ولكن لما أخذه مجرداً عن الوصف العنواني ثم أثبت له وصف الوضع وأطلقه عليه صار عنده بالضرورة أنه هو الموضوع وخرج عنه المهمل فظهر المعنى والمراد حَ بلا تأول ولا تكلف.

قوله: (**يجب**) حَ إلخ، وجهه أنه لما وصف اللفظ بالموضوع لم يبق النظر والتقسيم في استقبال هذا الوضع ووجوده بعد على أنواع وأقسام، بل إنما النظر في التفاصيل في الأوضاع السابقة هذا مقتضى الظاهر فلذا قيل: عدل عن مقتضى الظاهر من المضي إلى الاستقبال لنكتة وتكون الفائدة في الحمل والأخبار لأنه وضع باعتبار المتعلق، أعني قوله: لمشخص، لا باعتبار وضع أن يوضع.

قوله: (**إلى المضارع**) فهو على حد قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البَقَرَة: الآية 102]، و﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٌ﴾ [الكهف: الآية 18] عكس ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزُّمَر: الآية 68] و﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: الآية 1]. اعلم أن الأصوليين يدعون المجاز في الأفعال أصالة، والبيانيين يدعون وقوع المجاز في المصدر أولاً وأصلاً ثم في الفعل تبعي. فقوله: لاستحضار، أي بناء على أن زمن المضارع الحال اهـ. ثم يحتمل أن السين والتاء زائدتان أي لإحضار الصورة أي في أذهان السامعين أو لإحضار المتكلم من القارىء ذلك في ذهنه تدبر. ونوع القرابة هو من حيث إنه تعقل أمراً عاماً جامعاً للجزئيات، ثم وضع اللفظ وعينه للجزئيات هذا على أن قوله: بعينه، للاحتراز في المصنف وكذا على أنه كاشف لأنه أعم

ليشمل الوصفين العام والخاص.

وقوله: **(لنوع غرابة)** ما عند جميع السامعين، أي ادعاء أو لبعض السامعين إن أريدت الحقيقة وعدم الادعاء.

وقوله: **(لتأخر)** عطف على باستحضار الصورة فهو معادله وليس في هذا الثاني إحضار الصورة، ولا يصح عطفه على لنوع غرابة لأنه حَ تبقى إما بلا معادل وأيضاً يقتضي أن فيه إحضار الصورة وليس كذلك، ومحصل الأمرين أن التعبير بالمضارع بدلاً عن الماضي لأحد أمرين: إما لتنزيل ما مضى منزلة ما هو حاصل وواقع الآن، وإما لتنزيل الشخص نفسه في زمن مضى وكأنه الآن لا زال فيه. والمراد به زمان بعد حصول ذات اللفظ وقبل وضعه بالمضارع حَ للاستقبال لا للحال وراجع حواشي المحلى في كون اسم الفاعل حقيقة في الحال إلخ.

وقوله: **(الذات)** أي ذات اللفظ وبحث مع الشارح بأنه يقتضي صحة قول القائل في الذي ضرب ابنه في الزمن الماضي: جاء الذي يضرب ابنه وهو في غاية البعد إلاَّ أن يجاب بأن في التعبير بجاء مع الذي يضرب تنافياً تاماً فلذا منع وأبعد اهـ.

ثم إن الشارح رحمه الله لم يجوِّز في أل الاحتمالين الباقيين من الأربعة وهما أنها للجنس باعتبار وجوده في كل فرد لأنه يصير المعنى كل فرد فرد من أفراد اللفظ قد يوضع إلخ، فيدخل المهمل وليس هو من محل القسمة ويجاب بأنه يراد بالعام شيء خاص وهو الموضوع بلا إشكال نعم يبقى هناك مانع من هذا الحمل وهو أن الفرد الواحد لا يعمم في وضعه المذكور لأنه إما كلي فلا ينقسم إلى الموضوع له الخاص وإما جزئي فلا يتقسم إلى الموضوع له العام تأمل. فلذا لم يجوِّز الشارح رحمه الله هذا الاحتمال اهـ، وأنها للجنس من حيث هو هو ولا يصح أن يراد في قول المصنف اللفظ لما علمت أن المراد بالتقسيم هو ما صدقات اللفظ من إنسان ورجل وزيد لا مفهومه، أعني الصوت ذا الحروف ولو كان المراد أن جنس اللفظ أي مفهومه قد يوضع لمشخص إلخ، لأفاد أن هذا المفهوم الذي هو الصوت ذو الحروف قد يوضع إما لشخص بعينه إلخ مع أن هذا لا يوصف بالوضع أصلاً بل هو المدلول عليه بلفظ اللفظ وإليه وضع مادة لفظ.

قوله: (**تمهد**) إلخ، التمهيد في الأصل وضع الطفل في المهد مع طمأنينة وإثبات خاص لأجل النوم والتمهد مطاوعها وهو ثبوت الصبي في المهد، تقول: مهدت الصبي فتمهد وأراد الشارح رحمه الله بالتمهد مطلق الثبوت لكنه هنا هو في الأفكار والأذهان والإشارة في قوله: هذا للمباحث الثلاثة من معنى اللفظ وضعاً وعرفاً ومعنى أل، والمراد بها هنا والعدول في المضارع والتأويل وأما كونها، أي الإشارة لبعض ذلك فيشبه التحكم.

قوله: (**فنقول**) أتي بنون المشاركة إما لكون هذا المعنى لم تبتكره بل هو مشارك لغيره فيه أو هي نون العظمة إشارة إلى أن هذا المعنى عظيم الفائدة.

قوله: (**الموضوع**) إلخ، هذا القول عنده على أن أل للحصة تأمل.

وقوله: (**تشخص**) إلخ، أي ملاحظة المعنى مع عوارضه المشخصة، وأراد بقوله: عمومه، ملاحظة المعنى على وجه الإجمال لا مع العوارض، وإلاَّ فالمعنى ملاحظ ومعين عند الواضع على كل ثم إنه قابل العموم بالتشخص مع أنه يقابل بالتخصيص والتخصيص مخالف للتشخص لفظاً ومعنى لأن عين التشخص الخاء وعين التخصيص الصاد إشارة إلى أن المراد بالعموم ليس حقيقته بل الملاحظة للشيء دون عوارضه المشخصة. ثم إن العموم هو الاستغراق الموجود في اللفظ والمعنى فهو قدر مشترك بينهما تأمل، أو هو وصف للمعنى فقط أو هو مشترك اشتراكاً لفظياً بين المعنى واللفظ أو هو خاص باللفظ وعلى هذا فلم المصنف وصف به المعنى، فيجاب بأن ذلك الحقيقي وهذا المجازي عن عدم ملاحظة العوارض اهـ. ولا يقال: هو من وصف المدلول بما للدال لأنه يقتضي أنه حَ على معناه الحقيقي من الاستغراق تأمل. أما الوصف بالكلية والجزئية فهي للمعاني لا للألفاظ إلاَّ على ضرب من التجوز كما هو معلوم في محله.

قوله: (**وخصوص الوضع**) إلخ، تقدم أن خصوص الوضع وعمومه هما باعتبار متعلق التعقل أي المتعقل فتحاً إن كان عاماً فالوضع عام وإن كان خاصاً فالوضع خاص، ثم إن المتعقل المذكور تارة يختلف مع الموضوع له ذاتاً كما في وضع الضمير واسم الإشارة، وتارة يتحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً فإنه من حيث تعقله أولاً وبسبقيته للوضع هو آلة للوضع، ومن حيث التعيين له والجعل بإزائه وحصول الوضع هو موضوع له كما تقدم وهم تارة يسمون نفس التعقل آلة

للوضع نحو قول المصنف: فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع في قراءة تعقل مصدر أو آلة خبره أما لو قرىء يعقل فعلاً مبنياً للمجهول وآلة حال من المشترك فيفيد أن المتعقل فتحاً هو الآلة وستأتي تتمة الكلام على ذلك.

قوله: **(على ما يقتضيه)** إلخ، بناء على ما يقتضيه.

قوله: **(العقلي)** نسب هذا التقسيم للعقل لأن النفس المدركة الحاكمة أدركته بواسطة العقل وقد قالوا: ما أدركته النفس بواسطة الوهم أو الحس المشترك أو المتخيلة قد يكون غير حق بخلاف ما أدركته بواسطة العقل اهـ. ثم يقال: النفس أدركت التقسيم المذكور الرباعي بواسطة العقل مع أنه باطل لأن أحد الأقسام منه غير موجود بل يستحيل عقلاً بدليل ما يأتي للشارح وأما الجواب بأن البطلان أمر عارض فلا ينهض وإلاَّ لأجيب بمثله فيما أدركته النفس بواسطة الوهم من الخطأ تأمله. نعم، العقل هو الذي أدرك استحالته ثانياً فلم يبق حاكماً بصحته ووجوده.

قوله: **(ابتداء)** أي وأما الاقتضاء الثانوي فهو أكثر من أربعة لأن العلم بالوضع الخاص لموضوع له خاص إذا تنزل فيه يكون علم شخص أو علم جنس، وكذا وضع العام لموضوع له خاص أما في الضمير أو في اسم الإشارة أو في الموصول أو في الحرف، وكذا الوضع العام لموضوع له عام أما في الفعل أو في الوصف أو في اسم الجنس أو في المصدر تأمله، مع أن هذه هي المقصودة بالذات اهـ.

وقوله: **(أربعة)** خبر عن أقسام اللفظ، ولا يجعل أقسام عاماً لأنه يصير المعنى كل قسم من أقسام اللفظ أربعة، بل يراد بالأقسام المجموع. ثم إن هذا الإخبار يعطي الحصر في الأربعة مع أن العقل يجوز الوضع العام بتعقل ما هو أعم منه والوضع لعمومات كلية باعتبار تعقل كلي، والوضع لجزئي باعتبار تعقل جزئي مباين له، وهكذا من أقسام أخر أزيد من أربعة لا أنها أربعة فقط اهـ. وأما الجواب بأن الكلام في الموجودة من الأقسام دون المعدوم فيرد عليه القسم المستحيل من الأربعة عند الشارح والحق في الجواب عن المباين أنه أخرج ما زاد على الأربعة بقوله: ابتداء، لأن العقل لا يلاحظه ولا يحكم بصحته في بداهة الأمر إذ المباين لا علقة بينه وبين مباينه توجب حضوره أو العون على حضوره كما لا يخفى بخلاف تعقل الخاص، فربما يقال: أنه يخص عامه فلذا أدرجه

العقل في التقسيم أولاً دون ما عداه لكن يرد نحو الوضع العام والموضوع له أعم منه تأمله. نعم لو راعينا الحيثية، أي من حيث ظهور الملابسة لصح قوله لأن المعنى زيادة توضيح.

وقوله: **(مشخص)** أي لوحظ بعوارضه المعينة له.

وقوله: **(أولاً)** أي بلا واسطة، فالكلام فيه معنى الحصر.

قوله: **(ما يكون)** إلخ، ما واقعة على اللفظ.

قوله: **(باعتبار تعقله)** إلخ، بيَّن به جهة وصف الوضع بالخصوص أو العموم.

قوله: **(كما إذا تصورت)** إلخ، ما مصدرية وإذا زائدة ولكن المثال للوضع لا للتصور فيقدر مضاف أي كمثال تصورك إلخ، والمثال هو الوضع.

وقوله: **(ذات زيد)** أي ذاتاً مآلها لكونها ذات زيد وإلاَّ فالآن أي قبلها الوضع لا يقال فيها ذات زيد إلخ، بل تصورت ذاتاً مع مشخصاتها ومعيناتها ثم وضعت لها لفظة زيد اهـ.

قوله: **(متعدداً)** أي كثيراً حتى يشق تعداد الوضع له على عدد جزئياته، فلذا أدرجناه تحت ضابطه وإلاَّ لكان من المشترك اللفظي الذي يتعدد وضعه بالفعل كالعين. وقال بعضهم: لا بد في هذا القسم أيضاً من كون الجزئيات موجودة خارجاً فلا يرد نحو: شمس، فإنه من الوضع العام لموضوع له عام، ويقال: لا يحتاج لقيد الوجود الخارجي لذلك الكثير لأن الشمس إنما لاحظ الواضع حال وضع لفظها المعنى الكلي كإنسان، ثم المعنى الكلي لم يوجد من أفراده خارجاً إلاَّ فرد واحد في الشمس بخلاف إنسان ولا كذلك وضع الضمير واسم الإشارة مثلاً فلاحظ في الموضوع له من الجزئيات العوارض المعينة المشخصة تأمل.

قوله: **(والثالث)** بل هذا هو الرابع في تقسيم الشارح، والرابع الآتي له هو الثالث تأمل. إلاَّ أن يقال: أراد تعداد الأقسام الأربعة لا على أن الأول إلخ، الأول هو الأول في التقسيم والثاني للثاني فيه وهكذا.

قوله: **(بل حكموا)** لما كان قوله: لا وجود له، يعطي الاستحالة بل يصدق مع الإمكان وكان المراد الاستحالة العقلية أضرب عن قوله: مما لا وجود له إلى الاستحالة وأراد الاستحالة العقلية بدليل التوجيه والتعليل الذي نكره لا العادية.

قوله: **(الخصوصيات لا يعقل)** إلخ، مثلوا لذلك بجدار ممتد من المغرب للمشرق فيه ثقب وبحذائه جدار مثله ثقباً كل ثقبة منه تقابل ثقب الأول فإذا نظرت إلى ثقبة واحدة في أحدهما من الثقبة المقابلة لها فلا تر إلاَّ واحداً ولا تراعى إلاَّ جزئياً ولا تلاحظ الكلية والحائط بخلاف ما لو نظرت للجدار ذي الثقب فإنك تشخص أو تلاحظ جزئيات كلها، ثم إن هذا المثال في نفسه ظاهر وذكر الجزئيات هي مماثلة الحقائق لكن قد علمت أن الذي في الخارج أن الجزئيات منفصل بعضها عن بعض مختلفة الحقائق فلا يمثل لها بمسألة الجدار المتقدمة وحَ، فقد يقال هنا بحثان، الأول: في منطوق بخلاف العكس أي فإن الكليات تكون مرآة للجزئيات بأن الكلي الذي هو المعنى الإجمالي قد يلاحظ مجرداً عن العوارض وهنا كما يقع في وضع النكرات من إنسان ورجل فلم تستلزم ملاحظته ملاحظة الجزئيات، أما الوجود الخارجي فلا يستلزم إلاَّ وجود فرد واحد فقط أي وجوده خارجاً استلزم أنه في ضمن جزئي واحد فقط على ما فيه بين السعد والسيد والأعم لا يستلزم أخص معين اهـ.

والجواب: أن ملاحظة الكلي مع مراعاة الجزئيات والعوارض قصداً والتفات النفس لها لأجل الوضع استلزمت تعقل الجزئيات كلها فلم تكن ملاحظة الكلي بالقصد والذات حتى لا يلزم إحضار الجزئيات وملاحظتها بل وسيلة للجزئيات فلذا وقع الاستلزام المذكور اهـ تأمله.

والثاني في منطوق قوله: **(لأن الخصوصيات لا يعقل كونها)** إلخ، فإن الأخص مستلزم لعامه والجزئي حامل للكلي أبداً خارجاً ولكن لوحظ جزئي واحد فقط لأجل الوضع لكلية لم يظهر ولم يتحقق المعنى الكلي مجرداً عن تلك العوارض فلم يظهر الموضوع له من الكلي وإنما يظهر بإحضار المتعدد من الجزئيات اهـ، مثل لو أراد الوضع للنوع في تعقل زيد وقد علمت أنه، أي النوع، الحيوان الناطق دون العوارض من بياض لم يظهر للسامع المعنى الموضوع له والخارج عن الوضع في زيد أي فيظن به التلبس عليه ووقوع الوهم عليه، وإنما يتحقق أن الامتياز عنده يحصل إذا كان الواضع استحضر من الجزئيات زيداً الطويل وعمراً القصير وخالداً الربعة المتوسط وقال: إذا وضعت لفظة إنسان للمعنى الجامع بينهم اهـ بخ يظهر أنه أمر وجد في كل وما هو إلاَّ الحيوانية

والناطقية اهـ. وقد علمت أن إحضار الجزئيات الذي به يظهر الأمر لا بد فيه من كونه عمها كلها وهو محال أو كلفة فلذا قالوا: الرابع غير موجود بل مستحيل لأن الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة اهـ تدبر.

قوله: (**وأكتفي بذكر**) أي في تقسيم المقدمة، أما التقسيم المقصود من الرسالة فذكر فيه الأقسام الثلاثة كلها كما يأتي.

قوله: (**الأولين**) إلخ، أي الوضع الخاص لموضوع له خاص والوضع العام لموضوع له خاص.

وقوله: (**من تلك الأقسام**) من للتبعيض والجار والمجرور حال من الأربعة السابقة القسمين أي حال كونها بعضاً من الأقسام السابقة، وأراد بالأول والرابع والثالث والثاني ذلك باعتبار الذكر الثانوي قبل لا، فاعتبار التقسيم والذكر الأول وإلاَّ فالثالث هو الرابع والرابع هو الثالث في التقسيم كما سبق.

قوله: (**لعدم تحقق**) إلخ، علة لمقدر أشعر به.

قوله: (**اكتفى**) والأصل ولم يذكر الرابع لعدم تحققه، أي الرابع ولا الثالث لعلتين ظهوره وعدم تعلق الغرض به إلخ.

قوله: (**لعدم تحقق الرابع**) قيل: الأنسب بالإضراب المتقدم أن يقول: لاستحالة الرابع. والجواب: أن الاكتفاء عنه وعدم ذكره معلول بعدم تحققه خارجاً لأن ذكره حَ فضول ولعب وتضييع للزمان بلا فائدة لا أنه معلول بأخصر من عدم التحقق وهو الاستحالة. وبالجملة: فاقتصر على الوصف الأعم لأنه العلة لا أن الأخص هو العلة، وأراد بالرابع الوضع الخاص لموضوع له عام.

قوله: (**وظهور**) إلخ، أي فلم يذكر المصنف القسم الثالث، أعني الوضع العام لموضوع له عام، لعلتين: إحداهما ظهوره لأنه اتفق الموضوع له والوضع في أن كلاً عام. وثانيتهما: أن القصد الأصلي بالرسالة هو تحقيق معاني الأمور الأربعة الضمير واسم الإشارة والموصول والحرف، إذ هي محل النزاع بين السعد والمصنف العضد، وأما بقية التسعة من علم الشخص فوضع خاص لموضوع له خاص، ومن اسم الجنس والمصدر والفعل والوصف فوضعها عام لموضوع له عام، فليس محل خلاف بل الاتفاق على ذلك وهي وإن كانت مقصودة في تقسيم الرسالة لكن تبعاً لا أصلياً وهي الذي احترز عنها الشارح رحمه الله بقوله: الأصلي، اهـ.

وقد علمت أن الوضع العام لموضوع له عام وهو القسم الثالث لم يتعلق به غرض في تحقيق معنى الحرف وإخوته فلذا لم يذكره في المقدمة المذكورة.

قوله: **(وهو المقصود الأصلي)** تفسير لما المقدمة واحترز بالأصلي عن المقصود تبعاً وهو تحقيق معنى المصدر واسم الجنس وغير ذلك من بقية التسعة مما ذكره في التقسيم من الرسالة.

قوله: **(والأول)** أراد بالأول الوضع الخاص لموضوع له خاص، وواو وإن للحال وإن زائدة والكاف في كذلك بمعنى مثل والإشارة في قوله: **(ذلك)** للثالث وهو الوضع العام لموضوع له خاص ووجه الشبه الأمران أي من الظهور لأنه توافق الموضوع له والوضع يعني في العموم، أي والكلام على الظاهر عبث ولعب ومن عدم تعلق الغرض به مما هو المقصود الأصلي من الرسالة إلخ. أي فمقتضاه ألا يذكر كما لم يذكر الثالث إلاَّ أنه أي الأول لما شارك الثاني أي الوضع العام لموضوع له خاص في تشخص المعنى وتعيينه ناسب أن يذكر في المقدمة هذا القسم الأول لزيادة توضيح معنى الحرف والضمير واسم الإشارة والموصول أصحاب القسم الثاني، وذلك أن الموضوع له المشخص إنما يكون من القسم الثاني إن كان تعقل العام الكلي الجامع للجزئيات وإلاَّ فهو القسم الأول. واعلم أنه نقلوا عنه للكلام على المتعرب عن سعد الدين أن الإعلام لا ينسب وضعها لأحد بالخصوص ولذا لم.

ثم إن قوله: **(والأول)** مبتدأ خبره محذوف تقديره، مقتضاه ألا يذكر إلاَّ أنه إلخ، خلافاً لمن قال: إن تقديره ظاهر واضح لأن هذا بعض وجه الشبه فهو مأخوذ منه لا أنه الخبر.

قوله: **(صاحبه)** أي صاحب الوضع الثاني وهو الحذف وإخوته، أي تحقيق معنى ذلك، أي بذكر الأول راجع للمقصد الأصلي من الرسالة. ويحتمل أن يريد بضمير صاحبه للأول والمراد بصاحب هو الوضع العام لموضوع له خاص لكن يقال: يصير المعنى أنه تعرض للوضع الأول، فزيادة توضيح الوضع الثاني المراد تأمل. فالاحتمال الأول أوضح وأظهر. ثم اعلم أن المصنف يكون ذكر القسم الأول على احتمال أن بعينه في مقابلة قوله، وقد يوضع له باعتبار أمر عام وكذا على احتمال أنه صفة كاشفة أيضاً تأمله اهـ.

ثم إنه يقال: أن القسم الثالث، أعني الوضع العام لموضوع له عام اهـ، قد شارك الثاني في عموم المتعقل كما شاركه الأول في تشخص الموضوع له فلم يراع هذه الجهة دون الأخرى. فالجواب: أن الثالث شارك الثاني في آلة الوضع مثلاً وهي وسيلة، وأما الأول فشارك الثالث في الموضوع له المقصود بالذات بيانه وإظهاره وأيضاً لأن عموم المتعقل اهـ. ومجازي إنما هو بمعنى عدم ملاحظة العوارض فلم تعتبر المشاركة في ذلك.

قوله: **(صفة كاشفة)** إلخ، لكن الفاء زائدة وعين بمعنى معين والضمير الذي كان في عينه البارز العائد على المشخص استتر في اسم المفعول بالوضع لمشخص معين، ويصح أن تكون الفاء للملابسة وعينه بمعنى ذاته، أي مشخص متلبس بذاته، أي تلبس الكلي بجزئه لأن المشخص يشمل الذات والعوارض وفيه بعد، ويحتمل أن عينه بمعنى تعينه على ضرب من التجوز، ويصح أن يكون بعينه تأكيداً نحو: جاء زيد بنفسه، أي لمشخص بذاته والباء في حكم الزائدة، فليس حَ صفة، تأمل. ثم على احتمال أنه وصف كاشف وهو وإن صدق بأمرين ما إذا تعقله الواضع بأمر عام وما إذا تعقله بخصوصه فالمراد الثاني فقط بدليل حسن المقابلة وإلاَّ لما حسنت المقابلة بين أعم وأخص.

قوله: **(أي قد يوضع)** إلخ، بين أن في كلام المصنف حَ تسامحاً وحذفاً لمضافين مع حرف جر اهـ. وأخر الشارح رحمه الله هذا الاحتمال مع كونه أولى لأن التأسيس أولى من التأكيد ولعدم الإجمال والإيهام من أول الأمر وما ذاك إلاَّ لأجل زيادة البيان في المعنى وإظهار المقابلة المدعاة.

قوله: **(وقد يوضع)** قد للتحقيق هنا وفيما قبله كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البَقَرَة: الآية 144]، ويحتمل أنها في المحلين للتقليل، أي باعتبار القسم الثالث، أعني الوضع العام لموضوع له عام.

قوله: **(له)** أي للجنس المشخص لأن هذا متعدد كثير اهـ إلاَّ أن في هذا التقدير إيهاماً لأن الموضوع له ليس هو جنس المشخص بل كل من أفراده وجزئياته، تدبر.

قوله: **(باعتبار)** الباء للملابسة، أي متلبساً باعتبار أمر عام.

قوله: **(وذلك الوضع)** فالضمير عائد على غير مذكور، بل أشير إليه باللفظ

فهو نحو: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المَائدة: الآية 8] كما يعود الضمير على ما أشير إليه بقرينة الحال ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾ [القيامة: الآية 26]، ونحو: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ﴾ [النِّساء: الآية 11] أي الزوج والميت، كما أنه يعود الضمير على مذكور لفظه، فتقدم حقيقة نحو: زيد يضحك، أو تقديراً نحو: في داره زيد، أي زيد في داره. وشاع نحو: خاف، وبه عمر أو حكماً نحو: ربه فتى، ونعم الرجل زيد، فإن غرضهم من الإجمال والتفصيل بعده إنما يحصل بتأخير التمييز الذي يعود عليه الضمير اهـ. ثم إن الضمير باعتبار العادة أقسام ثلاثة، الأول: أن يكون عائداً على الشيء بوجهيه نحو: زيد يضحك. الثاني: أن يكون عائداً على لفظه لا بوجه من وجهيه نحو: عندي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر، وفرق بين هذا والاستخدام الذي منه أن يكون اللفظ معنيان أطلق على أحدهما وأعيد الضمير عليه بمعنى آخر، فإن الدرهم إنما له معنى واحد ووضع واحد ولم تختلف حقائقه بل حقيقته واحدة وإنما الذي اختلفت أفراده. الثالث: أن يكون عائداً عليه بوجه فقط كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فَاطِر: الآية 11] أي عمر شخص سواء كان ذلك المعمر أو سواه، راجع حواشي السعد في بحث إضمار المسند إليه.

قوله: **(باعتبار)** أمر عام اقتصر في معاد الضمير على عبارة المصنف لا على أصلها وحقيقتها من ذكر المضافين والباء السابقة معها لأن المقام مقام بيان الإشارة وهو حاصل بما ذكره فيه.

قوله: **(يتحقق)** إن قيل: هذا المتعلق للخبر كون خاص وإنما يحذف متعلق الظرف الخبر إذا كان كوناً عاماً، يقال: بل هو كون عام كالحصول والثبوت تأمل.

قوله: **(مشتركاً)** أي اشتراكاً معنوياً لا لفظياً.

قوله: **(مشخصات)** هو بفتح الخاء، أي معينات وجزئيات خاصة.

قوله: **(هذا اللفظ)** شخص الدال إشارة إلى أن الوضع الشخصي لا بد فيه من ذلك، أما الوضع النوعي فهو ما كان بقاعدة نحو كل فعل ومرفوعه فللحدث والفاعل أو النائب فلا تشخص فيه كما تقدم.

قوله: **(لكل واحد)** بحث فيه بأنه يلزم عليه أن سامع اللفظ حَ تلتفت نفسه إلى جميع الجزئيات وهو تشويش أو خلاف الواقع، ويجاب بأنه إنما تلتفت نفس

العالم بالوضع السامع للفظ إلى ما المراد باللفظ حتى تجد القرينة فلا تشويش ولا مخالفة.

قوله: **(بخصوصه)** تقدم أن الحق أن المشخصات معتبرة في الوضع شرطاً في الاستعمال لا دخل لها في مسمى اللفظ تأمل.

قوله: **(أي يعين)** سيأتي أنه تفسير ليقال على سبيل المجاز، فكان حقه أن يأتي بالعناية لا بأي.

قوله: **(بإزاء كل واحد)** أي بالقوة لا بالفعل وإلاَّ لكان حرجاً ومشقة.

قوله: **(سواء كان)** إلخ، سواء خبر مقدم عن مصدرين مأخوذين من الجملتين بعدها، أي كون العام من ذاتيات المشخصات أو من عوارضها سواء في ذلك ولم يثنوا سواء لاكتفائهم بتثنية سي عن تثنية سواء ولأنه مصدر فيخبر به عن الواحد والمتعدد بلفظ واحد.

قوله: **(ذاتياتها)** أي بأن كان نوعاً من المشخصات والجزئيات كما في الابتداء المطلق للابتداءات الجزئيات والتبعيضات الكلية للتبعيضات الجزئية وهكذا.

قوله: **(كما في معاني)** أي كالمشترك الكائن في معاني الحروف فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل، والكاف في قوله: كما في معاني الحروف استقصائية لا تدخل شيئاً.

قوله: **(كما في المضمرات)** الكاف أدخلت الموصول وما واقعة على المشترك والظرفية كالظرفية قبلها، ولا شك أن الأمر العام في الضمير ونحوه هو من عوارض الجزئيات لا من ذاتياتها، ألا ترى إلى أنا فإنه وضعه الواضع لكل جزئي من الحاضر المذكور إلاَّ أنه تعقلها بالمشترك المذكور، أعني الحاضر المذكور ليجمع له الجزئيات فكل جزئي أي حاضر مذكر معين كان المشترك فيه وهو الحاضر المذكور خارج عن ذاتياته لأن ذاته تركبت من الحيوانية والناطقة لا من التذكير والحضور، بل هما كالضاحك لماهية الإنسان اهـ. ثم اعلم أن مادة الحرف قد يتعدد فيها الوضع كمن للتبعيض أو للسببية أو للابتداء بخلاف نحو الضمير فلا يتعدد فيه وضع المادة.

قوله: **(مرآة)** أي كالمرآة.

وقوله: **(لملاحظة)** يفيد وجه الشبه وهو مطلق ملاحظة الغير بكل.

قوله: **(الموضوع)** خبر بعد خبر أو صفة لمسمياتها صفة غير حقيقية. فقوله: اللفظ هو النائب عن الفاعل لقوله: الموضوع.

قوله: **(منها)** أي من المشخصات.

قوله: **(وليس ذلك العام)** إلخ، زيادة إيضاح ليتوصل إلى الكلام مع بعض الأفاضل.

قوله: **(كما توهم)** راجع للمنفي لا النفي.

قوله: **(بعض الأفاضل)** منهم السعد في شرح الشمسية فإنه نفى الوضع العام لموضوع له خاص وقصر الوضع على قسمين فقط وجعل من الثاني، أعني الوضع العام لموضوع له عام، الأمور الثمانية بإدخال الحرف وإخوته إلاَّ أنه لما رأى التعريف في جله والاستعارة تبعية قال: لكن الواضع شرط استعمالها في جزئي اهـ، بعدما قال السعد: لأن الوضع إن كان لكل واحد من الجزئيات فهو غاية الحرج وإن كان للبعض فقط فهو تحكم. واختار الجمهور الشق الأول وقالوا: لا حرج بل وضعت وضعاً عاماً فالموضوع له خاص فلا حرج ولا مشقة إلاَّ لو كان تعدد الوضع بالفعل كما في المشترك اللفظي وليس كذلك ثم إنهم بحثوا مع السعد رحمه الله بأنه يلزم أن هذه الأمور الأربعة أبداً هي مجازات لا حقائق لها، وأجيب بالتزامه ونظيره الرحمان فإنه في الأصل لذات متصفة برقة القلب وانعطافه مع أنه خاص بالله تعالى ولم يطلق أصلاً على سواه ولا غيره بإطلاق وينسب للزمخشري. ورده العلامة الناصر اللقاني في حواشي المحلى قوم مسيلمة الكذاب إياه عليه لشدة تعنتهم، كذا قيل، أي والرحمان في الله تعالى بمعنى مجازي فهو مريد الإنعام أو المنعم بالفعل وعلى ذا فيقال: اللهم اجعلني في مقر رحمتك اهـ. على أن الكلي في الجزئي إنما هو مجاز إن أطلق عليه من جهة الخصوص أما لو أطلق عليه من جهة وجود المعنى العموم فهو حقيقة، بل قال بعضهم إن الكلي في الجزئي هو حقيقة ولو أطلق عليه من جهة الخصوص. وتعريف الحقيقة بأنها الكلمة المستعملة فيما وضعت له ابتداء مفيد لذلك لأن لام له في التعريف المذكور هي تعليلية لا صفة لوضعها اهـ. وبالجملة فلكل من السعد والعضد رحمهما الله وجه ولا اتجاه بمتمكن على واحد إلاَّ أن الجمهور

على ما للعضد لأنه فصل ودقق ولم يجمل ولا أبهم. وقال بعضهم: يبعد أن يظهر السعد النزاع مع شيخه حياته حتى يؤلف الشيخ لأجل ذلك، بل المراد أن السعد خفي عليه هذا النوع من الأوضاع اهـ. ولا يخفى ما في الكلام.

قوله: **(وغيرهما)** أراد الحروف وأسماء الإشارات.

قوله: **(وإنما عبر)** إلخ، لكن قد علمت أنه مجاز مرسل تركيبي لعلاقة اللزومية والسببية فهو نحو:

هواي مع الركب اليماني مصعد جنب وجثماني بمكة فريق

كما تكون الاستعارة في المركب نحو: الصيف ضيعت اللبن، وإني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، وهي الاستعارة التمثيلية. ولو جعلناه مجازياً إفرادياً في خصوص القول لما ناسبه.

قوله: **(الموضوع)** بل إنما فسر مركباً بمركب.

قوله: **(غالباً)** إلخ، ومن غير الغالب ظهوره بالكتابة والإشارة.

قوله: **(وإنما قيد بالحيثية المحصور فيه)** هو قوله: **(لئلا يتوهم)** قوله بقوله الباء للظرفية والقول على حقيقته من المصدرية والظرفية من ظرفية الجزء في الكل لأن القول أعم من الحيثية أو من ظرفية المتعلق في المتعلق تأمله. أو الباء للسببية والقول بمعنى المصدر فلا بدل خلافاً لمن قال إنه حَ بدل اشتمال تأمل. ولك أن تجعل الباء للتصوير كباء بالحيثية والقول بمعنى المقول فهو عطف بيان أو بدل كل من كل أو القول بالمعنى المصدري حَ، والبدل بدل اشتمال فهي كباء واحدة فلم يتعلق حرفا جر متحدان بعامل واحد بناء على أن العامل في البدل والمبدل منه واحد تأمله. وقد وقع لبعضهم هنا خلاف ذلك.

قوله: **(لئلا يتوهم)** إلخ، يقال: لو أراد ذلك لاقتصر على قوله: دون القدر المشترك إذ هو الرافع لهذا التوهم لا الحيثية وما ذكره من التوهم وإن كان محتملاً لكنه ضعيف جداً فالأولى أن الحيثية هي لأجل التوضيح لما تقدم فهي ثمرته ونتيجته.

قوله: **(مفهوم)** كل واحد لأن قوله أولاً ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد يحتمل لذات كل واحد وهذا هو الظاهر، ويحتمل لمفهوم كل واحد وهذا احتمال بعيد رفعه المصنف بقوله: **(بحيث)** إلخ، على ما قال الشارح اهـ. لكن قد

علمت أن مفهوم كل واحد ليس هو الأمر المشترك بل هو حقيقة كل واحد تأمله، حتى يستعمل غاية في التوهم.

قوله: **(هو منه)** أبرز الضمير لجريان الفعل على غير ما هو له.

قوله: **(فإن ذلك)** أي فإن وضع الحرف وإخوته لمعنى عام إلخ، أو لمفهوم كل واحد وهو غير الأمر العام تأمل.

قوله: **(باطل)** بطلانه من جهة ما أيدوه في كلام السعد وتقدم رده.

قوله: **(المشخص)** أي الجنس المشخص فيصدق بالمثنى والمجموع وإنما احترز به عن المشترك اهـ. وقد يقال: إن جنس المشخص غير المشخص فيتناقض الكلام تأمل.

قوله: **(من واحد)** أي حال من نكرة مختصة، والحال وإن عرف لفظها فأولها بوصف نكرة. والحال أن عرف لفظاً فاعتقد. **(تنكيره معنى)** إلخ.

قوله: **(مفهوم)** لو قال مفهم لناسب مفاد فإنه اسم مفعول من أفاده.

قوله: **(بحسب الوضع)** هذا روح التوجيه أي وإلاَّ فيستعمل فيه بطريق المجاز، ألا ترى إلى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: الآية 12] فإن الضمير لعام، أي ترى يا من تصح منه رؤية لأن حالهم تناهت في الظهور فلا يختص بها راء دون آخر فالضمير حَ في العام مجاز وكذلك نحو قوله:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

إذ لم يقصد مخاطباً خاصاً بل المراد: أنت يا من يصح خطابه وإلقاء الكلام إليه.

قوله: **(مفهوم)** إلخ، الإضافة للبيان ويصح أن يراد بالمشار إليه لفظه فالإضافة من إضافة الدال للمدلول ولا يخلوا عن مسامحة لأن مفهوم المشار إليه هو أعم من المفرد المذكر مثلاً قوله: فتعقل إلخ، للتفريع على بيان حقيقة القسم الثاني وتعريفه ولذا أتى الشارح بالتوطئة بقوله: وإذا كان كذلك إلخ، فاسم كان ضمير يعود على القسم الثاني، والإشارة للتعريف والكاف في كذلك زائدة، أي وإذ كان القسم الثاني وضعاً عاماً لموضوع له خاص بأن يعقل أمر مشترك بين مشخصات إلى آخر ما تقدم فتعقل ذلك إلخ.

قوله: (**الواضع**) هذا فاعل المصدر في المصنف وهذه الزيادة مضرة من وجهين، الأول: قراءة ذلك المشترك هي في المتن بالجر والزيادة تصيّرها بالنصب، فلو قال بدل ذلك للواضع لكن بعد آلة الوضع لكان أولى. الثاني: أنه لا يتنزل معها نسخة الفعل المضارع من المجرد المذكور عنده.

قوله: (**المشترك**) نعت أو بدل أو بيان على القاعدة.

وإن أتاك اسم معرف بأل بعد إشارة فنعت أو بدل

والمراد بالمشترك المشترك المعنوي لا اللفظي الذي تعدد وضعفه وهو من باب الحذف والإيصال، أي المشترك فيه.

قوله: (**آلة**) آلة الشيء الأمر الذي يتوصل به أي مباشرة.

قوله: (**للوضع**) أل للعهد والمعهود الوضع العام لموضوع له خاص الذي الكلام فيه.

قوله: (**ووسيلة**) هو عطف مترادف على آلة.

قوله: (**فقوله الفاء**) فصيحة أي إذا أردت معرفة العطف، فقوله: أو هي، تفريعية على جعل ضمير أنه للمشترك لا للتعقل. ومحصل الكلام أن الآلة في الأوضاع الثلاثة مختلفة فهي في الوضع العام لعام والخاص لخاص نفس التعقل، وفي الوضع العام لموضوع له خاص نفس المشترك المتعقل فتحاً وذلك لأن الموصل مباشرة للوضع أي للموضوع له هو التعقل في الوضعين الأولين والمشترك في الوضع الثالث أعني العام لعام ولو جعلنا الآلة نفس التعقل في الأوضاع الثلاثة للزم أنه في الوضع العام لعام لم توصل الآلة مباشرة بل بالواسطة ولو جعلناه نفس المتعقل فتحاً في الثلاثة للزم اتحاد الآلة والموصل إليه في العام لعام والخاص لخاص اهـ. وإن كان تقدم الجواب عن ذلك أنه باعتبار تعقله وملاحظته لأجل الوضع آلة ومن جهة جعل اللفظ بإزائه وتعيينه له هو موضوع له لما بعد لكنهم لم يلاحظوا ذلك بل جعلوا التعقل آلة في العام لعام والخاص لخاص. وإذا علمت ذلك فقول المصنف آلة هو بالرفع ليس خبراً عن تعقل بل هو خير لأن محذوفة مع اسمها ومع لام الجر الداخل عليها، والأصل وتعقل ذلك المشترك لأنه أي المشترك آلة للوضع والقرينة على أن آلة ليس محمولاً على التعقل بل على المشترك المقدر هو قوله: لا أنه الموضوع له لأن الذي يتوهم أنه

موضوع أم لا هو المشترك لا نفس التعقل مع أن النفي والإثبات يتواردان على محل واحد أي فقد أثبت للمشترك أنه آلة ونفى عنه كونه موضوعاً له فذلك هو القرينة على المراد.

فإن قيل: أين العائد حَ على المبتدأ وهو تعقل يقال: الخبر حَ متعلق الجار والمجرور أي ثابت وحاصل إلخ، ولا شك أنه مفرد لا جملة حتى يقال أن ضميرها للمشترك لا للتعقل تأمل.

قوله: **(أنه بتقديم)** أي هو بفتح الهمزة.

قوله: **(معطوف)** أي أنه من لا أنه لأن لا عاطفة، ففي الكلام تسامح.

وقوله: **(الخبر)** أي المحذوف وهو لأنه آلة للوضع ولم يذكر المصنف من ذلك الخبر أو متعلقه إلاَّ لفظ آلة الذي هو خبر لأنه وبالجملة فمراد الشارح بذلك السبك والتقدير هو إفادة أن آلة ليس خبراً عن التعقل حتى يلزم عليه في الوضع العام لخاص أن التعقل آلة مع أنه يوصل للوضع أي للموضوع له بواسطة المشترك. هذا ويصح أن يجعل تعقل المشترك من إضافة الصفة للموصوف فقد جعل التعقل بمعنى اسم المفعول لأفاد المراد، أي بذلك المشترك المتعقل آلة إلخ. ولا تقدير في الكلام بل آلة هو خبر عن تعقل كما علمت.

قوله: **(وإن قرىء على صيغة)** إلخ، أي بالمثناة التحتية.

قوله: **(منصوب على الحالية)** أي من النائب عن الفاعل لكن الحال هنا يؤول بالمشتق أي هو أي المشترك موصل للوضع.

أما قوله: أنه فقد علمت أن إضافة المصدر محضة فكيف يصح حالاً والمعطوف على الحال حال، نعم لو أراد المقابلة المذكورة لقال: لا موضوع آلة كذا بإسقاط أنه، ثم إنه بحث مع الشارح بأن الرسم لا يتطرق معه الاحتمالان لأنه إن كان بالنقط من فوق انتفى الاحتمال الثاني، وإن كان من تحت انتفى الاحتمال الأول. وأجيب بأن الرسم عند المصنف على ما للأقدمين بدون نقط ولا ضبط. أو يقال: أراد الشارح بيان ما تقبله العبارة بقطع النظر عما ثبت عند المصنف وخصوص عبارة وتعيينها ثم ح تصح قراءته بوجهين آخرين يعقل بالتحتية بالبناء للفاعل والضمير عائد على الواضع، وآلة حال وتعقل بالفوقية والفاعل ضمير مستتر عائد على الواضع، أي تعقل يا واضع ذلك المشترك حال

كونك آلة للوضع تأمله.

قوله: **(ولا أنه عطف)** إلخ، وفيه تسامح لأن لا عاطفة لا معطوفة، أو يدعي أنها هي من المعطوف. فإن قيل: لا هي لعطف المفردات وهنا قد عطفت جملة، قلنا: جمل أن المفتوحة هي في تأويل المفرد فلم تعطف لا إلاَّ المفرد. ثم اعلم أنه يقال: أن لهذا الوضع أنظاراً أربعة، اثنان جزئيان خصوص الدال وخصوص المعنى، واثنان كليان عموم المتعقل وعموم الموضوع له من الجزئيات أي ينظر فيها اجتماعاً.

قوله: **(فالوضع كلي)** تفريع على كون المشترك آلة هنا.

قوله: **(كلي)** قد علمت أن وصف الوضع بالكلية والجزئية هو باعتبار الآلة وهي المشترك في الوضع العام لخاص ونفس التعقل في العام لعام والخاص لخاص ولكن قد علمت أن نفس التعقل لا عموم ولا خصوص فيه إلاَّ باعتبار متعلقه فقد رجع الأمر إلى النظر في المتعقل فتحاً.

قوله: **(كما قررنا)** أي من قوله، وقد يوضع له باعتبار عام إلى هنا وهذا هو التحقيق الذي وعد به عند قوله والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا لخصوصه.

قوله: **(أي اللفظ)** جعل الإشارة للافظ دون الوضع ليصح الإسناد والحمل في قوله: مثل اسم الإشارة، وأما تصحيحه أيضاً مع جعل الإشارة للوضع الذي هو المتبادر بالتجوز بالحذف أي مثل وضع اسم الإشارة فلا يخلو عن تكلف.

قوله: **(اسم الإشارة)** من إضافة الدال للمدلول اهـ. أي التضمني، وفيه أن الإشارة وصف للشخص لا للافظ فالأولى أنه من التعبير بالمصدر عن اسم المفعول، أي اسم الذات التي وقعت عليها الإشارة وتعلقت بها.

قوله: **(نزل ذلك)** إلخ، اعلم أن لفظة ذلك في المصنف أولاً، أعني وذلك بأن يتعقل أمر وثانياً أعني وذلك مثل اسم الإشارة إلخ، إنما استعمل ذلك مبهماً في الوضع المشخص إلخ. وثانياً في اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار أمر عام إلخ. إلاَّ أنه ذكر ذلك أولاً ليحمل عليه مدلوله، وثانياً ليحمل عليه الدال نفسه.

قوله: **(نزل)** إلخ، هذا جواب عن سؤال وهو أن ذلك اسم إشارة وهو موضوع لجزئي كما نحن بصدد بيانه، فلم استعمله المصنف، أي أولاً وثانياً أي

أيضاً يراد به الأربعة الداخلة تحت الوضع الكلي الخاص إلخ، أعني الكلية وهو اللفظ الموضوع إلخ، لأنه يقسم إلى ضمير وموصول واسم إشارة وحرف، فأجاب بما حاصله: أن في الكلام مجاز استعارة وبيانه أنه نزل إلخ.

قوله: **(الأمر الكلي)** قد علمت أنه في مبحث الأمر قول المصنف اللفظ قد يوضع لمشخص بعينه جعل اللفظ الموضوع مشخصاً ومعيناً لأن أل على الإشارة إليه هي للعهد الخارجي وهنا سماه كلياً فتناقض مع ما هنا. والجواب أنه حصة ومعين وجزئي إضافي وهو كلي حقيقي فجعله هناك معيناً وأراد به الإضافي، وهنا كلياً وأراد به الحقيقي اهـ. ولا يخلو الأمر عن بحث لأن الجزئي الإضافي هل لوحظت عوارضه التي هو بها خارجاً فهو حَ الجزئي الحقيقي أو لم تلاحظ، وإنما لوحظ ما هو معه لم يزل كلياً فلا تعيين ولا جزئية اهـ.

قوله: **(المشار إليه المعين)** أي المحسوس بحاسة البصر كما تقدم لكن قد حذفه لقرب العهد لما سيق له.

قوله: **(لكمال التمييز)** هذا هو وجه الشبه ولم يجعل فيه الشبه كمال التمييز والتعين لدى نفسه أي المؤلف بل جعل وجه الشبه التمييز للناس وتبيينه وذلك أن المشار إليه الجزئي الذي هو المشبه به. قد علمت أنه قد ميزه المشير إلى الناس بالعضو كالأصبع وبالإشارة واللفظ الموضوع المذكور وهو المشبه قد ميّزه المصنف إلى الناس بالتعيين والبحث عنه والكلام المتقدم السابق المتعلق به.

فقوله: **(بالبيان)** أي التبيين.

قوله: **(ذلك)** إلخ، يقال: التوجيه المتقدم هو لبيان استعمال ذالاً ذلك باذات البعد فكان من حق الشارح أن يبين وجه البعد أيضاً. ويمكن أن يقال: هو أن البيان المذكور لما كان تعلق بالمعاني وهي مظنة الخفاء جعل المصنف ذلك بمنزلة ما أشير إليه عن بعد فهو وإن ميز عن غيره إلى الناس لكن مع خفاء بالنسبة لما أشير إليه عن قرب. أو يقال: المصنف جعل ذلك البيان الصادر منه وإن كان في غاية الكمال بالنسبة لنفس الأمر ناقصاً تواضعاً منه فأتى بآدات البعد.

قوله: **(كل من أحد)** إلخ، قد علمت أن اللفظ الدال له مفهوم وهو أمر كلي وللمفهوم ما صدقات اشتركت فيه والأنسب إضافة كل إلى ما يليه مباشرة، فلذا قال الشارح: كل واحد من أفراد مفهوم المشار إليه، فأراد بالمشار إليه اللفظ

وبمفهومه الذات التي تعلقت بها الإشارة وأفرادها زيد المشار إليه عمرو المشار إليه خالد المشار إليه وهكذا.

وقوله: **(مطلقاً)** حال من مفهوم، أي هذا الجنس ملاحظ من حيث هو هو لا باعتبار الوجود في فرد وهو ظاهر ولو أسقطه لما ضر على أن فيه مجيء الحال من المضاف إليه بلا شرط على ما يظهر اهـ. ولو أريد بالمشار إليه المدلول لكانت إضافة مفهوم له مباينة.

قوله: **(لكل واحد)** إلخ، في الكلام قلب وحقه صفة للمشار إليه باعتبار كل واحد من الأفراد إذ هي المشخصة المعينة لا المشار إليه ولا مفهومه.

قوله: **(ذي مسكة)** المسكة في الأصل بقية الخير ثم أطلقت هنا على مسكة من العقل وبقية منه مجازاً مرسلاً لعلاقة الإطلاق والتقييد إما بمرتبة فأريد به مطلق المسكة وإما بمرتبتين فأريد به بقية بقيد كونها من العقل.

قوله: **(عن هذا)** أي عن أن ولكن من المعلوم أن مدخوليهما أصلهما المبتدأ والخبر فصح ما قاله.

قوله: **(بتأويل اللفظ)** أي فذكر باعتبار اللفظ فقال: ومسماه وأنت باعتبار الكلمة فقال موضوعه نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزَاب: الآية 31] فذكّر ضمير يقنت وأتى بالفعل بالياء وأنّث ضمير وتعمل فأتي بالفعل بالتاء ثم إنه على الخبر المذكور يحتمل قوله: **(ومسماه)** احتمالات ثلاثة، الأول منها: أنه خبر بعد خبر، وفي الكلام بحثان، البحث الأول: أنه عطف الجملة على المفرد وهو غير معهود إلاَّ على تكلف والأصل خلافه. البحث الثاني: أنه لا فائدة في قوله موضوعة ولا يتوهم أحد أن لفظ هذا هو مهمل بل ليس الكلام في وضعه أو إهماله بل في أمر أخص من ذلك. الثاني من الاحتمالات في قوله: ومسماه أنه استئناف بياني وهو بالواو كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبَة: الآية 114] إلخ، ويرد على هذا الاحتمال عدم الإفادة في الخبر مع أن الخبر هو الجزء المتم للفائدة ويجاب بأن الفائدة تحصل بالاستئناف المذكور فكأنه من تتمة. الثالث من الاحتمالات: أن واو ومسماه للحال أي والحالة هذه وهو ظاهر قوله: بإضافة الضمير هو من باب الحذف والإيصال أي بالإضافة إلى الضمير.

قوله: **(من قبيل الأسماء)** هذا جواب عن إيراد هو أنه على نسخة الضمير يكون.

قوله: **(موضوعة)** مبتدأ وهو وصف أضيف إلى المعرفة وإضافته لفظية فيلزم عليه كون المبتدأ نكرة بلا مسوغ اهـ بل والخبر معرفة وهو لا يعقل إلاَّ مع أدوات الاستفهام نحو: من أبوك اهـ، فأجاب بأن المراد بموضوعه الذات لا بقيد الوصف العنواني، فكأنه قال معناه إلخ. وإضافة الجامد محضة ومعنوية، ويصح الجواب أيضاً بجعل الوصف للماضي فالإضافة حَ محضة. قيل: ويصح أن يكون المسوغ أيضاً العطف عليه اهـ. ثم إن هذا السؤال في الإضافة والجواب لا بد منه في مسماه حتى على نسخة التاء السابقة اهـ.

فإن قيل: على نسخة الضمير يكون المسوغ هو عمل الوصف ح في الضمير، يقال: بل هو مسوغ إن كانت الإضافة معه محضة ومعنوية أعني للنكرة لا اللفظية على أن ذلك الضمير به تحققت الإضافة التي قلنا فيها أنها لفظية اهـ، وذلك أن الضمير في موضوعه اللفظ الدال وفي موضوع حَ المضاف ضمير المشار إليه بعد ولكن هو من باب الحذف والإيصال وأصل الكلام المشار إليه الموضوع ذلك اللفظ له لأن المعنى موضوع له لا موضوع والمصنف أطلق موضوع على المعنى بدليل الإخبار عنه وبه اهـ. هذا وقد يقال: يكفي في المسوغ حَ عمله في الضمير المقدر مع الإضافة كما قدروه في زيد حسن الوجه وأصله حسن وجهه، ثم حسن الوجه.

قوله: **(بيان)** أي ذو بيان أو تبيين، وهل نحو: هذا هو اسم مصدر أو مصدر لأن فعله موجود ويستعمل مع فعله مصدراً ولا إشكال اهـ.

قوله: **(بحيث)** الباء للملابسة.

قوله: **(مفهوم)** إلخ، أراد به الإفراد بدليل الإخبار عنه بقوله ما صدق إلخ، ولم يرد به المعنى الكلي.

قوله: **(المشار إليه)** هو فاعل بصدق.

وقوله: **(المشخص)** صفة لما صدق عليه أو خبر بعد خبر.

قوله: **(لفظ)** هذا الإضافة للبيان.

قوله: **(كما إذا حكمت)** ما مصدرية وإذا زائدة وهو تنظير لأن هذا حكم

والكلام في الوضع وليس استدلالاً بل قصد به الإيضاح والمراد: أنك إذا قلت كل رومي أبيض فإن المراد بموضوع القضية ألماً صدقات وبمحمولها المفهوم مع أن هذه القضية هنا كلية مسورة بكل، فالمراد كل فرد من أفراد الروم وكل جزئي جزئي كزيد الرومي وعمرو الرومي وخالد الرومي أبيض إلخ. فقد حكمت على الأفراد بملاحظة العام والمشترك بينهما وهو الرومي.

قوله: **(بهذا العنوان)** الباء للسببية لا للتعدية لأن العنوان ليس محكوماً به.

قوله: **(فقد لاحظت)** إلخ، يحتمل أنه علة للإلحاق، ويحتمل أنه علة للحكم.

قوله: **(الروميين)** هو جمع مذكر لا يناسب أن يوصف به المشخصات المؤنث فهو مفعول حذف فعله أي أعني الروميين.

قوله: **(تنبيه)** هو بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وحذف ما يعلم جائز وبالنصب مفعول بفعل محذوف ويحذف الناصبها إن علما وتقدم وجه ذكره نكرة على نسخة وتشتمل على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة أنه لإيضاح متبوع لم يقصد بالذات بخلاف الخاتمة.

قوله: **(لفظ التنبيه)** الإضافة للبيان وأظهر في محل الإضمار لأن القصد بيان معناه اصطلاحاً من حيث هو هو لا خصوص المذكور عند المصنف ولو أضمره على مقتضى الظاهر لأعطي أن الذي له هذا المعنى هو التنبيه الذي عند المصنف بالخصوص المترجم به، وأما دعوى الاستخدام أو أنه من باب وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره، فهي على خلاف الأصل الغالب.

قوله: **(يستعمل)** أي اصطلاحاً أما لغة فهو الإيقاظ والدلالة عما غفل عنه المخاطب.

قوله: **(في مقامين)** أي انفراداً أو اجتماعاً كما يأتي بيانه.

قوله: **(أن يكون الحكم)** في الكلام حذف، أي مقام أن يكون الحكم المذكور والأصل في الإضافة المغايرة. ويجوز أن يكون الحكم المذكور هو نفس المقام المجازي وحَ فيقال: لا يحتاج إلى تقدير فلا حذف في الكلام، وكذا يقال فيما بعده، أعني أن يكون معلوماً.

قوله: **(بعده)** لم يقل المذكور فيه لأجل أن المراد بالتنبيه لفظه لا مدلوله والمترجم عليه.

قوله: **(بديهياً)** إلخ، أن للبديهي إطلاقين أحدهما الحكم الذي لا يحتاج إلى الدليل أعم من كونه لم يحتج إلى حرس أو تجربة كالحكم على الواحد بأنه نصف الاثنين فإنما توقف على تصور طرفي القضية والنسبة أو احتاج إلى واسطة حرس وتخمين كالحكم على نور القمر بأنه مستمد من نور الشمس، فإن ذلك يتوقف على الحرس والتخمين من جهة أنه يزداد نوره بالمقابلة ويضعف بالقرب، وبالميل عن المقابلة أو احتاج إلى تجربة كالحكم على النار بالإحراق. وثانيهما: الحكم الذي لا يحتاج فيه إلى واسطة أصلاً فلا يصدق إلاَّ بالنوع الأول فهو حَ مرادف للضروري في بعض إطلاقاته اهـ. والبديهي بهذا الإطلاق أخص منه بالإطلاق الأول. فقوله: أولياً، هو للاحتراز والإخراج أن حمل البديهي على الإطلاق الأولى وإلاَّ فوصف كاشف إن حمل على الإطلاق الثاني اهـ. ولبعضهم ما حاصله أن للبديهي إطلاقين إطلاقاً على ما لا يتوقف على نظر وكسب فهو مرادف للضروري حَ فيقابلان النظري، أما إذا فسر الضروري بما لا بد منه كما في قولهم: هذا ضروري، فالضروري أخص منه من وجه تأمل اهـ. وإطلاقاً على حكم القضايا الأوليات التي يكفي في حكمها تصور طرفيها مع النسبة فيخص حَ بالتصديقات دون التصورات بخلافه على الأول.

قوله: **(معلوماً من الكلام)** إلخ، أي بطريق الالتزام لا بطريق الصراحة وإلاَّ لكان تكراراً أو تأكيداً حَ. ثم اعلم أن بين المقامين عموماً وجهياً فيجتمعان في الحكم البديهي الأول المعلوم لزوماً لما قبله وينفرد المقام الأول في الحكم البديهي الأول وليس معلوماً من الكلام السابق كما ينفرد المقام الثاني بالحكم المعلوم لزوماً مما قبله ولم يكن بديهياً أولياً.

قوله: **(وهنا الحكم)** إلخ، قيل: وهو أيضاً معلوم من الكلام السابق لزوماً إذ ذهن اللبيب يدركه مما قبله فيكون لفظ التنبيه هنا صاحب المقامين معاً خلاف ظاهر كلام الشارح.

قوله: **(ظرفية)** هما الموضوع أعني ما هو من هذا القبيل والمحمول أعني لا يفيد الشخص إلخ، وأراد الشارح بالإسناد النسبة الكلامية وهي ثبوت المحمول أي التضمني للموضوع لا ضم كلمة إلى أخرى.

قوله: **(في الجزم)** أي إدراك النسبة على وجه اليقين أو الإذعان والقبول.

وقوله: **(بالنسبة)** إن أراد النسبة الكلامية فالكلام على حذف مضاف أي بوقوع النسبة وإن أراد بها الخارجية وهي وقوع النسبة الكلامية فلا حذف. ويؤخذ من كلام الشارح أن الحكم هو الجزم بالنسبة لأنه في مقام بيان بداهة الحكم بعد تصور أجزاء القضية، وهذا هو المراد بقول الأقدمين: الحكم إيقاع أو انتزاع أو إثبات ونفي.

قوله: **(وليس ما ذكره)** إلخ، هذا جواب عن سؤال هو أنه لو كان بديهياً لما استدل عليه المصنف بقوله: لاستواء نسبة الوضع إلى المسميات وكذلك يأتي مثله فيما استدل به الشارح من قوله: لأن وجه إفادة الواحد، إلخ.

قوله: **(إزالة مفعول لأجله)** بقوله: ينبه. وقوله: **(من الخفاء)** بيان لما المتقدمة.

قوله: **(ما صدق)** إلخ، بيَّن به أن ما واقعة على اللفظ إلخ باعتبار ما صدقاته من لفظة ذا والذي وهو إلخ، إذ هي التي تفيد الشخص مع القرينة إلخ. ومن في قوله من هذا القبيل هي للتبعيض بهذا القبيل، يراد به الماصدقات والإفراد، وأما إذا أريد به المفهوم فلا بد من مضاف أي ما صدقات هذا القبيل وهو اللفظ الموضوع عاماً لخاص ولا يصح أن تكون من للبيان لما علمت أنها لا تكون في أحد ركني القضية وضابطها لا يصدق هنا.

قوله: **(التشخص)** أي التعيين، وباء بقرينة سببية.

قوله: **(وجه)** أي طريق وسبب.

وقوله: **(أفاده الواحد)** المصدر مضاف لمفعوله أي الواحد المشخص، وفي بعض النسخ أفادته الواحد المصدر فهو مضاف لفاعله إذ المفيد للتشخص هو اللفظ المذكور كذا وذي كما أسند له المصنف في قوله: لا يفيد التشخص إلاَّ بقرينة.

وقوله: **(من تلك المشخصات)** حال من الواحد، فمن للتبعيض. وقوله: **(بعينه)** أي بخصوصه أو تعينه يتعلق بإفادة واسم ليس ضمير عائد على الوجه وخبر ليس هو قوله وضعه، وضمير وضعه للفظ الذي هو من هذا القبيل، وضمير له للواحد، وضمير هو يحتمل عوده على الوضع فضمير به للواحد فالباء داخلة على المقصور عليه. ويحتمل عوده على الواحد فضمير به للواحد فالباء داخلة

على المقصور، ويحتمل عود ضمير هو للماصدقات أي من ذا وذي وضمير هو للواحد وما قبله أظهر وأوضح.

قوله: **(لاستواء)** قيل في العبارة قلب، والأصل لاستواء المسميات في نسبة الوضع وذلك أن الاستواء من الأمور المعنوية التي لا تعقل إلاَّ بين متعدد وهو هنا المسميات، وأما النسبة فأمر متحد لا تعدد فيه إلاَّ باعتبار المتعلق، أعني المسميات المذكورة فهو، أي التعدد فيها، غير حقيقي فلذلك أن الجواب بأن النسب تتعدد باعتبار المتعلق في غاية الضعف. ويدل لما قلناه من القلب في العبارة قول الشارح: إذ مع اشتراك الكل. وإنما قلنا: استوت المسميات في نسبة الوضع لأن ما لوحظ به هذا الجزئي حالة الوضع له هو الذي لوحظ به الجزئي الآخر حالة الوضع له، وهكذا فلم يكن أحد الجزئيات ملاحظاً خصوصاً مثلاً والآخر لوحظ عموماً حتى ينصرف اللفظ للأول.

قوله: **(الكل)** أي كل المسميات.

وقوله: **(في تلك)** أي نسبة لوضع.

قوله: **(لا بد)** أي لا غنى وبدله من أمر ينضم إلخ، يتعلق ببد لأنه بمعنى عند. والمراد بالتعيين التعيين لأن التفعيل مأخوذ من إفادة. وقوله: **(في إفادة)** إما في للظرفية ولكنها مجازية، وإما للسببية أما خبر لا بد بمحذوف أي موجود وليس هو.

قوله: **(من أمر)** إلخ، وقوله: **(به يحصل)** مستأنف.

قوله: **(فإن قيل)** إلخ، حاصله أن ما هو من هذا القبيل والمشترك اللفظي كعين للباصرة وللجارية وللذهب وزيد لابن عمر ولابن خالد ولابن بكر اشتركا في أمرين: تعدد المعنى وكون إفادة أحد المعاني لا بد مع الوضع من القرينة فيطلب الفرق بينها في الذات والتصور فربما يقع الالتباس، وأن ما هو من هذا القبيل هو المشترك أو أحدهما أعم من الآخر، ففرّق الشارح رحمه الله بأمرين، الأول: أن المعاني لازمة التعين والتشخص في ما هو من هذا القبيل بخلافها في المشترك اللفظي فقد تكون معينة كما في معاني زيد، وقد تكون كليات كما في معنى عين. والثاني: تعدد الوضع في المشترك اللفظي واتحاده مما هو من هذا القبيل.

قوله: **(سيان)** تثنية سي وهو سنا بمعنى مستو.

قوله: **(المعنى)** لم يقل المشخص لما يأتي أنه غير لازم في المشترك اللفظي.

قوله: **(فما الفرق بينهما)** أي في الذات لا في الحكم لأن الفرقين المذكورين هما فرقان في في الذات لا في الحكم. وقد علمت أن الفرق تارة ذاتي نحو الفرق بين المسألتين أو هذه من باب البيع وهذه من باب الصدق، وتارة حكمي نحو الفرق بين زيد حتى أكرم وعمرو حتى أهين هو أن الأول عالم والثاني جاهل.

قوله: **(لزوم التعيين)** أي التشخص، فالمصدر مضاف لفاعله. وقوله: **(وعدمه)** عطف على لزوم فهو بالرفع والكلام من باب اللف والنشر المرتب، فلزوم التعيين يرجع لما هو من هذا القبيل وعدم لزوم التعيين بل قد وقد يرجع للمشترك اللفظي ويصبح جر عدمه عطفاً على التعيين فيكون مدخولاً للزوم فيقيد أن المشترك اللفظي يلزم فيه عدم التعيين والإبهام في المعنى وهو قول ذكره أرباب حواشي المحلي. وأما زيد إذا وقع فيه تعدد المعنى فهو خارج عن المشترك.

قوله: **(ووحدة الوضع)** يصح رفعه ويصح جره عطفاً على التعيين ومؤدى الرفع والجر واحد كما لا يظهر، ووحدة ترجع لما هو من هذا القبيل وتعدده يرجع للمشترك اللفظي. هذا ويصح أن يراد بقوله: **(لزوم التعيين)** أن القرينة فيما هو من هذا القبيل هي للتعيين فقط، وأما هي في المشترك اللفظي فقد تكون للتعيين كزيد بن عمرو، وشربت من هذا العين، وقد تكون لإزالة بعض الإبهام والأنواع نحو: رأيت اليوم عيناً شربت منها، فإن هذه القرينة ما عينت ولا شخصت لأنه لا زال يحتمل عين كذا وعين كذا، وإن أزالت هيئة أنواع المعاني اهـ. فالمراد على هذا أن القرينة فيما هو من هذا القبيل لا تكون إلاَّ معينة بخلافها في المشترك اللفظي، وأما على الاحتمال الأول فالمراد أن المعنى المعين الموضوع له هو أبداً مشخص معين فيما هو من هذا القبيل بخلافه في المشترك اللفظي فقد يكون ذلك المعنى معيناً مشخصاً كزيد وقد لا يكون كما في عين، ففرق بين الاحتمالين. ثم اعلم أن صدر سؤال الشارح يقتضي أنه إنما هو على

تخصيص المصنف لزوم القرينة لا هو من هذا القبيل مع أنه لا بد منها في الوضع العام لموضوع له عام أيضاً نحو: عين، والوضع الخاص لخاص نحو: زيد، أي فما وجه قوله: **(ما هو)** من هذا القبيل، ولكن قوله بعد: **(فما الفرق)** مفيد لعدم إرادة هذا السؤال أصلاً وإلاَّ لقال فلم خص المصنف هذا القبيل بلزوم القرينة اهـ.

ثم إن جواب هذا السؤال المتبادر من صدر كلام الشارح يمكن أن يكون هو أن كل جزئي فيما هو من هذا القبيل حاصل بسببه وعلقته حال الوضع للآخر فكان داعي القرينة آكد وأقوى وأطلب فيه من داعي القرينة في المشترك اللفظي لما علمت ولأن كل جزئي منقطع العلقة والملاحظة والوجود والحصول عن المعنى الآخر بل كان منفصلاً غير موجود فلم يقو طلب القرينة فيه مثل قوة طلب في الذي قبله اهـ. وأما الجواب عن هذا السؤال بأن القرينة لا يلزم ذكرها في المشترك اللفظي بخلافها فيما هو من هذا القبيل وهو يمكن اندراجه تحت قول الشارح: ولزوم التعيين في المعنى إلى آخره، فهو مخالف للواقع والخارج، نعم لو أدرجنا في قول الشارح لزوم التعيين الجواب الحق من أن طلب القرينة فيما هو من هذا القبيل أقوى منه في المشترك اللفظي بأن يراد باللزوم المذكور في كلامه ما يشمل طلب التعيين بالقرينة لما بعد اهـ.

قوله: **(فإن قلت)** إلخ، هذا وارد على قضية المصنف.

وقوله: **(ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص)** إلخ، وذلك أن هنا قياس من الشكل الأول ينتج نقيض ما عند المصنف، فحذف الشارح صغراه واقتصر على كبراه نظمه ما هو من هذا القبيل مستعمل في معناه حقيقة وكل ما استعمل في معناه حقيقة لا يحتاج لقرينة، فما هو من هذا القبيل لا يحتاج لقرينة. فالنتيجة قد خرجت مناقضة لقضية المصنف وتسليم صغرى القياس واضح من جهة أن تعريف الحقيقة صادق على ذلك وتسليم الكبرى من جهة أنهم لم يأخذوا القرينة إلاَّ في تعريف المجاز.

قوله: **(فإن قلت)** يحتمل إفراد هذا السؤال حتى على المشترك اللفظي أيضاً لأنه مستعمل في معناه حقيقة.

قوله: **(اللفظ)** أي كل لفظ فهذه هي كبرى القياس المذكور ودليلها عدم

أخذ القرينة في تعريفه بل ما أخذوها إلاَّ في تعريف المجاز ولذلك قال الشارح: على ما هو المقرر.

قوله: **(فكيف حكمت)** هو استبعاد وإنكار.

قوله: **(قلنا)** إلخ، محصل الجواب هو البحث في الكبرى، أعني وكل ما هو مستعمل في معناه حقيقة لا يحتاج إلخ بأنه إن أريد بالقرينة القرينة المصححة للاستعمال وهي الصارفة فمسلم، ولكن كلام المصنف في القرينة المعينة وإن أريد عموم القرينة حتى تدخل المعينة الرافعة لتزاحم الأوضاع فلا تسلم الكبرى، فبطل القياس المذكور.

قوله: **(الموضوع لمعنى)** ومنه ما هو من هذا القبيل، والمشترك اللفظي قوله: **(كونه موضوعاً)** أي فعلة صحة الاستعمال هي الوضع لا غير، وعلة فهم المدلول هو العلم بالوضع.

وقوله: **(بمجرد الاستعمال)** أي للاستعمال المجرد عن إرادة هذا المعنى دون الآخر، ثم إن اتحد المعنى فالأمر ظاهر وإلاَّ فلا بد معه من قرينة لكن لا لتصحيح الاستعمال بل لدفع تزاحم الأوضاع وللتعيين المراد.

قوله: **(بمجرد الاستعمال)** أي فلا يستعمل المجاز إلاَّ إن وجدت القرينة الصارفة لأنه غير موضوع أو موضوع ولكن وضعه لا يكفي في صحة الاستعمال بل لا بد من القرينة المذكورة معه.

قوله: **(للاستعمال)** اللام للتعليل لا للتعدية لأن الاستعمال ليس هو موضوعاً له.

قوله: **(وفهم)** المراد عطف لازم ومحصل الكلام أن القرينة في المجاز هي صارفة وهي المصححة للاستعمال ومحققة للمجاز لأنها مأخوذة في تعريفه، فحيث فقدت فلا مجاز، وليست هي لا لقرينة معين، نعم لا بد فيه من قرينة أخرى معينة وهي شرط في قبوله عند البلغاء إلاَّ إن كان المقام مقام الحيرة والإلهام. ثم تارة يختلفان ذاتاً نحو: رأيت بحراً في الدار يعطي أو يغترف الناس من علمه، وتارة يختلفان اعتباراً نحو: رأيت بحراً يغترف الناس من علمه، لأن البحر مجاز في العالم كالجواد اهـ. على أن القرينة المعينة هي أخص من القرينة الصارفة على ما هو الحق فلا يمكن انفراد القرينة المعينة عن الصارفة اهـ. ثم إن

هذا على ما للبيانيين، وأما الأصوليون فلا يشترط في تحقق المجاز عندهم القرينة الصارفة بدليل قولهم: لجواز إطلاق اللفظ على معنييه الحقيقي والمجازي معاً اهـ. وأما القرينة فيما هو من هذا القبيل والمشترك اللفظي فهي المعينة المراد وهي الدافعة لتزاحم الأوضاع المتعددة بالفعل في المشترك اللفظي وبالقوة فيما هو من هذا القبيل وهذه القرينة يقال لها المعينة كما عند المصنف، ولذلك قال الشارح: وفهم المراد. ويقال: الدافعة لتزاحم المعاني الحقيقية وبذلك عبّر الشارح ويشمل الأمرين المشترك اللفظي وما هو من هذا القبيل، ولا يكون قاصراً على ما هو من هذا القبيل. على أن هذا السؤال إنما هو عنه فقط.

قوله: **(الحقيقية)** أما القرينة الدافعة لمزاحمة المعاني المجازية فهي القرينة المعينة في المجاز، وقد تقدم الكلام عليها.

قوله: **(فقال)** بدل اشتمال من فقال إن أريد بمقوله جميع المقصود وإن أريد صدر التقسيم فهو بدل كل من كل.

قوله: **(على ما مر)** أي أجره على ما مر في المقدمة، وتقدم الخلاف في الأولى في مثل ذلك هل ادعاء حذف الخبر لأن المبتدأ هو الركن الأعظم أو العكس لأن الخبر هو المقصود بالإفادة والكلام.

قوله: **(والمحذوف هو المذكور)** يحتمل أن يريد به لفظه، أي والمحذوف هنا على الاحتمالين هو لفظ المذكور فاصل الكلام المذكور التقسيم أو التقسيم المذكور. ويحتمل أن يريد به معناه أي والمحذوف هنا هو المذكور في المقدمة أي في قوله: هذا الذي نشرع فيه التقسيم، أو التقسيم هذا الذي نشرع فيه. فإن قيل: الشروع لا يناسب هنا لأن الذكر للتقسيم ذكر في أثناء الرسالة لا ذكر في أولها، يقال: الشروع التقسيم فقط لا مجموع الرسالة ويدل لذلك قول الشارح في التوطئة: ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود. ثم إن الشارح رحمه الله لم يذكر وجه النصب هنا وهو على أنه، أي التقسيم، مفعول بفعل محذوف، أي اذكر التقسيم أي والرسم يقبله فلعله ثبت عند الشارح رواية عن المصنف الرفع فقط اهـ وهذا الإعراب في التقسيم جار في كل ترجمة ترجمة.

قوله: **(ومعنى التقسيم)** أي في اصطلاح العلماء، علماء وضع أو غيرهم، أما معنى التقسيم لغة فهو جعل الشيء أقساماً والشيء لفظ أو غيره فيصدق

بتقسيم القمح والسمن مثلاً. وأراد الشارح رحمه الله تقسيم الكلام إلى جزئياته كتقسيم الحيوان إلى إنسان بزيادة الناطق وإلى فرس بزيادة قيد الصاهل، وعلامته صحة حمل المقسم على كل من الأقسام، ولم يرد رحمه الله به تقسيم الكل إلى أجزائه لأنه هو حل الكل إلى الأجزاء بلا ضميمة قيد كحل الكرسي إلى خشب ومسامير وعلامته عدم صحة حمل المقسم على كل من الأقسام والأجزاء.

قوله: **(هو)** إلخ، أتى بضمير الفصل للدلالة على أن ما بعده ليس بدلاً أو عطف بيان حتى تبقى النفس متشوفة إلى الخبر سواه بل هو الخبر.

قوله: **(قيدين أو أكثر)** أما ضم قيد واحد فهو تخصيص وتقييد نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢﴾ [المؤمنون: الآيتان 1- 2] الآية، وأراد بضم قيدين الضم الانفرادي أي ضم واحد من القيدين إلى العام ثم يضم له مجرد القيد الآخر لا الاجتماعي حتى يكونا قد ضما له اجتماعاً ودفعة واحدة.

قوله: **(عام)** أراد به الكلي لا العام الأصولي لأن التناول الدفعي لا يشترط، بل المراد خصوص البدلي أو ما يصدق بالبدلي.

قوله: **(للقسم الآخر)** أراد بالقسم الآخر نفس العام أيضاً بقيده المباين أو المخالف اعتباراً. واعلم أنه ظهر في قوله: ليصير ذلك العام لزيادة الإيضاح وأتى بأداة البعد للإشارة إلى نوع خفاء في ذلك، وباء بانضمام إن كانت للسببية توجه أن الحيوان مثلاً إذا قلت فيه: هو إما ناطق فهو الإنسان أو صاهل فهو الفرس، فالحيوان الناطق هو قسم مباين للحيوان الصاهل وهذا أمر معلوم مع أن كلام الشارح يعطي أن القسم إنما هو العام ولا دخل للقيد في مسمى القسم وفي المباينة بالذات، وإنما المباين هو العام قد باين نفسه بسبب قيد، أي فالقيد خارج عن ذات المباين وعن ذات القسم وعن اسمه كالإنسان، فهو أحد أقسام الحيوان فإنه يعطي أن قسم الإنسان إنما هو الحيوان، أي بقيد النطق مع أن الحيوان الناطق مجموعة قسم، ويقال لمجموعة الإنسان لا للحيوان فقط اهـ. ومن المعلوم أن قولهم: ضم قيد هو بالنظر لماهية العام أما بعد الضم المذكور فقد صار ماهية أخرى والقيد المباين جزء منها لا خارج عنها اهـ. وإن كانت للمصاحبة توجه أن العام مع انضمام كل قيد من القيود المذكورة صار مبايناً مع

أن الانضمام مقدر. فلو قال: مع القيد المنضم له، والجواب إما باختيار الأول ويقال: تكلم على ما فيه الغرابة وأن العام باين نفسه أما مباينة القيد السبب لنفسه فهي واضحة، والتسمية لمجموع العام والقيد كالحيوان والناطق بالقسم أو بإنسان مثلاً هي مأخوذة من كون الأصل أن الصفة لا تفارق موصوفها وإنما أراد بقوله: بانضمام بيان الوجه الذي به صار المجموع قسماً مسمى باسم إنسان مثلاً تأمله. وأما باختيار الثاني ويقال: الانضمام بمعنى اسم الفاعل وإضافته من إضافة الصفة للموصوف، أي مع كل قيد منضم بلا إيراد اهـ.

وقوله: **(أو غير مباين)** إلخ، أي فالتقسيم شيئان الأول تقسيم حقيقي وهو ما كانت القيود فيه متنافية متدافعة متباينة لا تجتمع خارجاً أصلاً، فصارت الأقسام إذاً متباينة. والثاني: تقسيم اعتباري وهو ما كانت القيود مثلاً فيه متخالفة اعتباراً ومفهوماً، وقد تجتمع صدقاً كالضاحك والكاتب للإنسان نحو: الإنسان إما ضاحك وإما كاتب، فالإنسان الضاحك قسم مخالف للإنسان الكاتب تخالفاً اعتبارياً لأنه قد يكون الإنسان ضاحكاً كاتباً، وهذا التقسيم يقال له: التقسيم الاعتباري. وبالجملة: فالتقسيم المباين الحقيقي هو باعتبار كون القيدين أو القيود متدافعة متباينة لا تجتمع في الخارج أصلاً، والتقسيم الاعتباري هو باعتبار كون القيدين تخالفاً مفهوماً، وقد يتحدان صدقاً.

قوله: **(بانضمام كل قيد)** لو حذف كل أو يقول: بانضمام كل قيد أقساماً متباينة، تأمله، فإن كلامه يعطي أن الحيوان مثلاً إذا ضممنا له الناطق والصاهل والناهق والسابح هو قسم واحد مباين للنائح مثلاً مع أنه أقسام.

قوله: **(غير مباين)** لو قال: مقابلاً تقابل اعتبار لأن المراد بيان ما اكتسبه القسم لما ضممنا له القيد والذي صار له هو المقابلة المذكورة لا عدم المباينة فهي حاصلة قبل.

قوله: **(باعتبار)** إلخ، لف ونشر مرتب الأول للأول والثاني للثاني.

قوله: **(تنافي القيود)** أي جنس القيود، فيصدق بالاثنين كما ذكر.

قوله: **(تخالفها)** فقط أراد به التوصيف، أي صارت الأقسام لها تخالف فلا تناف، فصحت المقابلة، فلا يقال: الممتع الأول له تخالف أيضاً فكيف يقابله بذلك قوله: **(والمتبادر بحسب)** إلخ، أراد بذلك أن التقسيم وإن صدق بالحقيقي

والاعتباري إلاَّ أنه عند الإطلاق يتبادر منه الحقيقي وأما الاعتباري فيفهم منه أيضاً ولكن فهماً ثانوياً وهل هو في عرف العلماء في الاعتباري مجاز لأن التبادر من إمارات الحقيقة أم لا، الظاهر الأول. فالتقسيم حَ من قبيل الظاهر والمؤول لا من قبيل المشترك اهـ وأفهم.

قوله: **(في العرف)** أنه في اللغة مفيد المعنيين على حد سواء بلا تبادر لأحدهما وذلك أنه في اللغة أعم منه عرفاً فشمل اللغوي المعنيين الحقيقي والاعتباري ولا إشكال.

قوله: **(وما نحن فيه)** أي والتقسيم الذي نحن فيه هو من هذا القبيل، أي من التقسيم الحقيقي بدليل أن المصنف أطلقه وهو المتبادر عنده ويبحث فيه بأن الأقسام قد تجتمع كما في يزيد وشمر فإنه من جهة القصد هو من الوضع العام لعام، ومن جهة العلمية والوضع الخاص لخاص. وأجيب بأن الفعل كان قبل العلمية وزال بعد النقل ولم يبق حالتها بل صار ح اسماً، ثم يقال: قد تقدم أن التقسيم أطلقه المصنف على بعض الرسالة التي هي العبارات على ما تقدم وحَ فلا يصح أن يراد بالتقسيم ضم قيدين أو أكثر إلى عام إلخ، لأن الضم مصدر وفعل فالحق أن المصنف أطلق التقسيم وأراد به دواله من الألفاظ الدالة على ذلك وهي المذكورة إلى الخاتمة فيكون هو في كلام المصنف مجازاً مرسلاً من التعبير باسم المدلول وإرادة الدال لكن قد علمت أن المذكور عبارات خارجية وهو قد اختار أن مسمى الرسالة عبارات ذهنية اهـ. وما قلناه من المجاز إنما هو بالنظر للعرف ولم ندع أنه علم من الألفاظ المذكورة وإلاَّ فألفاظ التراجم كأسماء الكتب أعلام أشخاص بناء على عدم تعدد الشيء بتعدد محله أو أعلام أجناس بناء على التعدد المذكور، فهو حَ من الأعلام وهي خارجة عن الحقيقة والمجاز كما هو معلوم اهـ. وأما الجواب على المصنف بأنه من إضافة المصدر على اسم المفعول إلخ، أي المقسم فهذا لا يكفي في الجواب لأن مسمى التقسيم عند المصنف ليس هو اللفظ المقسم فقط بل الألفاظ الدالة على التقسيم اهـ. ثم إن بعضهم قال: التقسيم يكون لأحد أمرين: إما لسرد الأقسام وعدمها ولا حكم فيه حَ وليس الترديد المذكور حَ قضية وهو إذاً للمفهوم ولو ذكرت فيه أداة عناد وفرض فيه تعدد فهو لمنع الخلو لا للجمع ضرورة صدق المفهوم الكلي على

جميع الأقسام اهـ، وفيه بحث لأن صدق الكلي المذكور لا نزاع فيه وإنما الكلام في صدق اسم كل قسم على ما عداه من إخوته وهو لم يظهر وجهه اهـ، وإنما لم يكن فيه حكم لأن الغرض تحصيل الأقسام بضم القيود إلى مفهوم القسم كما أن الغرض من التعريف كشف الصورة لا الحكم عليها. ويقال لهذا الترديد: الترديد التقسيمي اهـ. وأما لحصر الأقسام وضبطها وهو حَ للماصدق المقسم أي لذاته ولا يخلوا عن حكم وأداة عناد وهي حَ حقيقية والكلام حَ قضية ويقال له: الترديد الحملي. أما لو كان الترديد بين قضايا باعتبار الصدق فهو الترديد الانفصالي. وبالجملة فالترديدات ثلاثة: الترديد الانفصالي وهو بين القضايا باعتبار الصدق والتحقق إذ الصدق في القضايا باعتبار التحقق وفي المفردات باعتبار الحمل والإسناد. والترديد التقسيمي وهو لتحصيل الأقسام بضم القيود إلى مفهوم المقسم فلا حكم معه ولا قضية حَ. والترديد الحملي وهو لحصر الأقسام وضبطها وهو حَ للما صدق المقسم أي لذاته ولا يخلو عن حكم فهو قضية وعن أداة عناد وهي حَ حقيقية. وبالجملة فالترديدات الثلاثة واحد بين قضايا واثنان بين مفردين أحد الاثنين لا قضية فيه، إذ لا حكم والآخر فيه القضية لأن معه حكماً فنجد العدد إما زوج أو فرد إن قدرت إما هو زوج أو هو فرد فالترديد انفصالي وإن لم تقدره فإن أردت الحكم بأحد الأمرين على ما صدق عليه العدد فهو حملي وهو قضية بحكم، وإن أردت بالعدد مفهومه وانضمام كل واحد من الأمرين إلى ذلك المفهوم ليتحصل به قسم فهو الترديد التقسيمي اهـ. أما لو قصرت الحكم بأحد القسمين على ذلك المفهوم أو بانقسامه إلى الأقسام فالقضية صارت إذاً طبيعية وخرج الآخر عما هو حقيقة في التقسيم على قياس ما عرف في المقدمات الكاسبات للتصورات. وأما التعريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور، ولذا يقال: القضية الجزئية أو المسورة ترديدها حملي، أما المهملة نحو العدد فتحمل اهـ.

قوله: **(مجملاً)** يصح أن يكون حالاً من ضمير حاصله العائد على التقسيم الذي نحن فيه وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود لأنه اسم فاعل، ويصح أن يكون حالاً من حاصله المبتدأ أي محصله على مذهب من يجوز مجيء الحال من المبتدأ، ويصح أن يكون تمييز نسبة الحاصل للضمير المذكور.

وأظهر الاحتمالات الوسط لأن الأول يفيد أن الذي نحن فيه وهو ما عند المصنف هو مجمل مع أن الذي نحن فيه وهو ما يأتي للمصنف هو مفصل، وكذلك الشارح ساعده هناك على هذا التفصيل.

قوله: **(تقسيم)** هو خبر عن حاصله إلخ، أي هو تقسيمان: أولي وهو منادى، وثانوي وأحد طرفيه رباعي والطرف الآخر خماسي.

قوله: **(أولاً)** أي زمناً أولاً أو تقسيماً أولاً، فهو إذاً ظرف أو مفعول مطلق ومقابل الأول هو الثانوي الآتي ولاءه وعقبه ولو قدم أولاً على قوله باعتبار مدلوله لكان أوضح.

قوله: **(كلي)** أي لا عوارض معه.

وقوله: **(مشخص)** أي معه العوارض والمعينات.

قوله: **(منه)** أي من ذلك التقسيم الأولي، فمن للتبعيض تتعلق بمقدر حال.

قوله: **(وفعل)** عطفه على المشتق من عطف الأخص على الأعم بناء على المشهور من أن المصدر هو الأصل لهما، أو من عطف المغاير إن قلنا: الفعل مشتق منه أو أصل برأسه ولو قال وصف بدل مشتق لكان أبين اهـ. ودخل في المشتق اسم الزمان والمكان كمرمى والآلة كمفتاح بناء على أن المشتق ما دل على ذات وحدث اهـ، أو هذه الثلاثة من قبيل الجوامد فلا تدخل في المشتق ويفسر بما دل على ذات متصفة بحدث قولان معلومان وستأتي تتمة الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: **(إلى العلم)** المراد به علم الشخص كما يأتي وهو قد وضع وضعاً خاصاً لخاص وما بعده هنا وضع وضعاً عاماً لعام. ثم اعلم أن التقسيم الذي هو ضم قيدين فأكثر على ما تقدم يستدعي أمرين، أولهما: بيان القيود، وثانيهما: حدوث اسم لكل قسم من أقسامه كما في تقسيم الحيوان إلى إنسان وفرس، فالقيود نحو الناطق والصاهل والأسماء نحو: الإنسان والفرس. وقد يقال هنا: التقسيم الأولي قيوده هي مدلوله كلي ومدلوله مشخص وأساميه الكلي والجزئي لأن اللفظ يوصف بهما كما عند المناطقة لكنه من تسمية الدال باسم المدلول لأنهما حقيقة للمعاني. وأما التقسيم الثانوي فقيوده كون مدلول القسم الأول ذاتاً فقط أو حدثاً فقط أو حدثاً وسواه، إما أن يتبادر أولاً الحدث فهو الفعل أو الذات

فهو الوضع، وكون الوضع للخاص خاصاً أو عاماً فالقرينة حسية أو في المخاطبة وهكذا، وأساميه نحو اسم الجنس والمصدر ونحو العلم والضمير. والشارح رحمه الله ارتكب في كلامه الاحتباك لأنه حذف من التقسيم الأولي الأسامي ومن التقسيم الثانوي القيود، فهو نحو: لا يرون فيها شمساً ولا زمهريراً، أي شمساً ولا قمراً ولا حراً ولا زمهريراً.

قوله: **(على وجه)** أي طريق، وهو متعلق بتقسيم، وأراد تنضبط تتميز وتنحصر.

قوله: **(فإن تحقيقها)** الفاء للتعليل، والتحقيق غير الضبط. ولو عبر به لكان أوضح وأنسب. وأراد بالتحقيق إثباتها على الوجه الحق أي المطابق نسبته الخارجية لنسبته الكلامية عكس الصدق.

وقوله: **(من مزال)** جمع مزلة أصله مزللة على وزن مفعلة ثم وقع النقل والإدغام وهي في الأصل مكان الزهيرون وعدم الثبوت والاستقامة، وأراد بالمزال هنا الأمور الصعاب الخفية على الفكر والجامع كذا للوقوع وعدم الثبوت فهي استعارة تصريحية.

وقوله: **(الأقدام)** ترشيح لأن الاستعارة مفرد لا مركب ومن للتبعيض والأظهر أن الإقدام استعارة أيضاً للأفكار بجامع الجولان بكل، أما لو جعلت الاستعارة في الإقدام فقط وكان مزال ترشيحاً خالياً عن إرادة معنى به فلا يظهر المعنى والمراد إذ لا معنى لقوله، فإن ضبطها من الأذهان بل المراد على الأول فإن ضبطها وتمييزها وحصرها من الأمور الخفية على الأذهان الذي لا تثبت الأذهان معها فتقع وتخطىء كالأمكنة المزهقة للأقدام، ثم توسع في الكلام.

قوله: **(أي الموضوع)** فأل للعهد والمعهود الخارجي علمي، فإن الحمل في قوله: **(مدلوله)** إما كلي مخرج للمهمل، ولا يقال: الحمل متأخر عن النظر في ذات المبتدأ.

قوله: **(أي المعنى)** الموضوع له فسر به المدلول لكن هذا التفسير هو بالتقريب وإلاَّ فسيأتي أن الخلاف بين هذه الأمور بالاعتبار والمفهوم، وإن اتحدت ذاتاً.

وقوله: **(الموضوع له)** بين أنك إذا قلت: الموضوع وأردت به المعنى فهو من باب الحذف والإيصال.

قوله: **(فإن الحاصل)** إلخ، ذكر الشارح رحمه الله أموراً خمسة: الحاصل، والمدلول، والمفهوم، والموضوع، والمعنى. فهي متحدة ذاتاً مختلفة اعتباراً وحيثية، ووجه التسمية هو مدخول الحيثية.

قوله: **(فإن الحاصل)** الفاء فصيحة. قوله: **(بهذه العبارة)** أي بالحاصل. قوله: **(مدلولاً)** مقتضى قولنا: وجه التسمية مدخول الحيثية أن يقول: مفهوم أو يقول فإنه من حيث دلالة اللفظ عليه مدلول ونقل بعض حواشي السعد أن الحاصل في العقل من حيث حصوله من كذا يقال له مفهوم.

قوله: **(القصد)** إلخ، مقتضى الضابط السابق أن يسمى مقصود إلاَّ أن يقال مرادهم وجه التسمية مدخول الحيثية أي بالنظر للمعنى ولا يشترط اللفظ وإذا كان كذلك فالمعنى والقصد شيء واحد.

قوله: **(حصول)** قد علمت أنه بالرفع والخبر محذوف أي موجود فلم تدخل حيث إلاَّ على الجملة. والزموا إضافة إلى الجمل، حيث وإذ، إلخ. يقال: لا يلزم من المدلول أن يكون موضوعاً له فما فسر به المدلول من الوضع هو تفسير بالأخص، ألا ترى إلى المعنى التضمني والالتزامي فهما مدلولان وليسا موضوعاً لهما بناء على أن دلالتهما عقلية لا وضعية، وكذا يقال في المعنى فإنه ما عنى وقصد سواء أخذ من اللفظ أم لا. فالمفهوم الذي عناه الفكر وقصده معنى وإن لم يأخذه من اللفظ فيكون قد فسر المدلول بما هو أعم أيضاً. ويجاب عن كل بما لا يخلو عن تكلف من ادعاء خصوص أو عموم. ثم إنه أيضاً من حيث أخذه من الاسم يقال له مسمى، ومن حيث إدراكه يقال له مدرك، ومن حيث ارتسامه في الذهن يقال له صورة ذهنية، ومن حيث التميز والاطلاع عليه يقال له معلوم وهكذا.

قوله: **(أن يمتنع)** فاعله ضمير المدلول ومن فرض يتعلق به أو فاعله فرض فمن زائدة والمقام للنفي لأن الامتناع يدل عليه فلا يخالف وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة. وقال: فرض صدقه ولم يحذف فرض لأجل دخول الكلم الذي لم يوجد منه في الخارج إلاَّ فرد واحد كالشمس.

وقوله: **(وحمله)** عطف تفسير لأن الصدق في المفردات هو بمعنى الجمل وفي القضايا بمعنى التحقق. فإن قيل: حيث كان المدار على الفرض فيشمل

التعريف الثاني الجزئي فيقتضي أنه كلي لأن العقل يجوز فرض صدقه وحمله على متعدد يقال: الفرض قسمان انتزاعي وهو أخذ الشيء من الشيء واختراعي وهو أخذ الشيء لا من الشيء والأول صحيح، والثاني باطل. وقد علمت أن الفرض في الكلي انتزاعي لأن العقل إذا نظر للمشترك في حد ذاته أخذ منه أمراً عاماً يحمله على متعدد ولا كذلك في الجزئي، فإنه لو أخذ أمراً عاماً يحمله لم يطابق المأخوذ المأخوذ منه في التخصيص والتعين بل ذلك العام هو من غير الجزئي بالنظر لذاته أخذ فكان الفرض حَ اختراعياً وهو باطل.

قوله: **(فهو المشخص)** الضمير للمدلول وقد يسمى بذلك الدال تجوزاً.

قوله: **(حقيقياً)** أما الجزئي الإضافي فهو ما اندرج تحت كلي كالحيوان فإنه مندرج تحت كلية النامي، فالجزئي الحقيقي أخص بإطلاق من الجزئي الإضافي. وقيل: أعم من وجه لانفراد الحقيقي بالعقل عند الحكماء بناء على بعض احتمالاته.

قوله: **(هذا التقسيم)** أي عند المصنف وهو اللفظ مدلوله إما كلي أو مشخص.

وقوله: **(فاسد)** أي من جهة أنه كبرى قياس من الشكل الأول مسلم صغراه وقد وجدت فيه شروط الإنتاج من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى ومع ذلك من حيث النتيجة كاذبة فاسدة فما ذلك إلاَّ من جهة كذب الكبرى التي ذكرها المصنف ونظم القياس مورد للقسمة اللفظ الموضوع وكل لفظ موضوع مدلوله أما كلي أو مشخص فمورود القسمة مدلوله أما كلي أو مشخص، فالنسبة فاسدة ولم يبيِّنوا وجه الفساد ولعل وجه فسادها أن المراد بمورد القسمة الما صدق كما هو المعلوم من أن المراد بموضوع القضية الماصدق وبمحمولها المفهوم وقضية مورد القسمة إلخ، مهملة فهي في قوة الجزئية فكأنه قال: وبعض محل ورود القسمة مدلوله إما كلي أو مشخص ولا شك في قصر البعض على فرد وما صدق واحد لأنه هو المحقق إذ ليس هنا سور وهم لا يعتبرون التعمم إلاَّ مع سوره وحَ، فذلك الفرد الواحد إن كان في نفس الأمر هو رجل مثلاً فهو كلي دائماً ولا يتأتى إجراء شق الشخص فيه وإن كان هو زيد فبالعكس.

قوله: **(لأن الألف واللام)** لو قال: لأن أل لما علم أن اللفظ إن كانت حرفاً

واحداً عبر عنها بحرف الهجاء نحو واو العطف وباء الجر ولامه ولام الابتداء وإن كانت أزيد عبر عنها بلفظها وهيئتها نحو من فائدة وفي للظرفية ومذ للزمان.

وقوله: **(لأن الألف)** إلخ أراد أن يبين أن قضية المصنف هي كبرى القياس المذكور، فلما خرجت نتيجته كاذبة مع تسليم الصغرى ووجود شروط الإنتاج فما ذاك إلاَّ لفساد المذكور وكذبها فحَ القضية التي ادعاها المصنف هي كاذبة.

قوله: **(حَ)** أي حين إذا جعلت أل للاستغراق.

قوله: **(لمعنى)** أي لمعنى أعم من كونه كلياً أو شخصياً. قوله: **(ما مدلوله)** قدم أداة العناد على مدلوله عكس ما عند المصنف وما يأتي له، أي للشارح أيضاً وهو أظهر لما علم أن المعاندة هي بين الكلية والتشخص لا بين المدلولين في حد ذاتهما وعلى كل مدلوله مبتدأ خبره كلي أو مشخص. والجملة خبر عن اللفظ.

قوله: **(ولا شك)** أشار إلى صغرى القياس المذكور لكنه أتى بها بصورة المعنى لا بصورة اللفظ وإلاَّ لقال ولا شك في قضية أخرى وهي مورد القسمة وهو اللفظ الموضوع فتكون صغرى للقياس المذكور.

وقوله: **(فمورد القسمة)** إلخ، ليس هذا هو النتيجة بل هذا حاصل النتيجة، بل هو لبعض حاصل النتيجة ليظهر فسادها.

قوله: **(أما من القسم الأول)** أي في نفس الأمر، أي لأجل أن المراد به الماصدق كما هو المراد بكل موضوع في القضية ولا شك أن القضية حَ مهملة فهي في قوة الجزئية. فكأنه قال: بعض أفراد محل القسمة وما صدقاته هو كذا أوله مفهوم اللفظ اهـ. والما صدقات نحو: رجل وزيد وإنسان، فيحمل البعض على المحقق وهو واحد لا على أزيد ولا عبرة بالعموم البدلي بل المراد أن ذلك البعض هو واحد منحصر خارجاً وعند المتكلم فإن كان مثلاً في نفس الأمر رجلاً فكليته دائمة ولا يتأتى إجراء شق التشخص فيه وإن كان مثلاً زيداً فبالعكس، فكانت النتيجة فاسدة وفسادها يكون لأحد أوجه ثلاثة: كذب الصغرى وهي مسلمة هنا، أو اختلال شرط الإنتاج ولم يقع، أو كذب الكبرى ولا دليل هنا على صدقها. ففساد النتيجة حَ من كذب الكبرى فتقسيمها فاسد.

قوله: **(من القسم الأول)** إلخ، القسم الأول اللفظ الذي مدلوله كلي، والثاني

اللفظ الذي مدلوله مشخص. وأتى بمن لأن في الكلام حذف مضاف أي من ما صدقات القسم الأول إلخ.

قوله: **(فإن كان الأول)** أي إن كان مورد القسمة الأول أي اللفظ الذي مدلوله كلي وإن كان الثاني أي اللفظ الذي مدلوله مشخص. فإن قيل قوله: فإن كان الأول لم يشمل إلخ، يجري مجرى الكبرى لأن قوله: كل لفظ لفظ إلخ، يؤخذ منه كل واحد على حدته فهو إن كان كلياً لم يجز فيه المشخص إلخ. يقال: هو كذلك ولكن لما عبر بكل المعمم فتناول قطعاً النوعين فقد وجد ترديد الخبر بطرفيه حتماً.

قوله: **(قلنا)** إلخ، محصل الجواب إن كذب النتيجة هو من عدم استكمال شروط الإنتاج التي من جملتها اندراج الأصغر في عموم الأوسط والأوسط في الأكبر لأن القضية الصغرى طبيعية وكل للأفراد فلم يندرج في الأفراد الطبيعة والجنس اهـ. وأصغر فذاك ذو اندراج فلم يتمحض كون فساد النتيجة من جهة كذب الكبرى على الكبرى وهي قضية المصنف صحيحة مسلمة اهـ.

ثم يقال: إن القضية أعني إن كانت طبيعة تخرج النتيجة وهي مورد القسمة مدلوله أما كلي أو مشخص كاذبة من جهة أن معنى النتيجة حَ أتى مفهوم محل القسمة وهو الكلمة مدلوله إما كلي وإما مشخص. وقد علمت أنه لا مدلول لهذا المفهوم بل هو المدلول وليس هو بدال وإذا أريد بمدلوله ما صدقاته تجوزاً فيقال: ما صدقاته من لفظ رجل وزيد وإنسان لا توصف إلخ، عند المصنف بالكلية والشخصية بل الموصوف به هو مدلولاتها بخلاف المناطقة فيصفون اللفظ نفسه بالكلية والجزئية اهـ. فظهر أن فساد النتيجة على جعل الصغرى طبيعية ليس هو الفساد الذي أشار له الباحث والشارح رحمه الله من قوله: **(فإن كان الأول لم يشمل الثاني)** إلخ، لأن ذلك هو موجود على جعل الصغرى مهملة وأما على جعلها طبيعية ففساد النتيجة لا من ذلك بل من وجه آخر خلاف ظاهر كلام الشارح وحَ فلا يدعي أن الفساد إنما هو من جهة كذب الكبرى المذكورة عند المصنف بل الفساد هو من جهة عدم الاندراج، بل يقال: لا قياس أصلاً ثم إنه يقوى الفساد مع الطبيعة بجعل الكبرى طبيعية أيضاً لأنهم حذروا من الطبيعيات في الأقيسة، فكيف إذا كان كل من مقدمتيه طبيعية فلا يقال بل يوجد حَ الاندراج

والتناول فيصح القياس.

قوله: **(الانفصال)** أي العناد ومنع الخلو والجمع.

قوله: **(لأنه نفس مفهوم)** إلخ، والمفهوم هو الكلمة، وأراد بهذا اللفظ لفظ مورد القسمة لا نفس اللفظ الموضوع حتى يقال طبيعته القضية هو من جهة أن الحكم على طبيعة الموضوع دون أفراده لا من جهة طبيعة المحمول لأن هذا يكون مع الحمليات الثمان أيضاً، إذ المراد بالمحمول في كل قضية مفهومه اهـ. فإن قيل: هل يحمل الصغرى المذكورة على أنها طبيعية مرجح وسبب زائد على دفع الفساد أو ليس إلاَّ دفع الفساد، يقال: يحتمل الثاني ويكفي، أو يحتمل الأول ويدعي أن وجه حملها على الطبيعية أنه لما عرف فيها الجزءين مع الإتيان بضمير الفصل فقيل: هو اللفظ الموضوع تصير كاذبة لو كانت مهملة لأنه ليس بعض ما صدق محل القسمة كرجل هو مجموع مفهوم اللفظ الموضوع بل اللفظ الموضوع على عمومه هو الكلمة الشاملة لأحد ما صدقاتها فبطل كونها مهملة من جهة كذبها، فلذا صار إلى كونها طبيعية ولكن لو دفع الشارح ترديد الباحث واعتراضه، أعني إن كان الأول لم يشمل إلخ، بهذا فيقول: فساد النتيجة هو من جهة كذب الصغرى، فلم يتحقق كذب الكبرى عند المصنف لكان أوضح وأظهر لأن البحث والجواب حَ مبنيان على إهمال الصغرى بخلاف صنيع الشارح. فإن الجواب هو على الطبيعية والبحث على الأعمال.

فإن قيل: لا نسلم للشارح أن يقدر محمول الصغرى كذلك أي معرفاً تابعاً لضمير الفصل بل يقدره نكرة دون ضمير فصل فلا حصر ولا إيراد.

فيقول: مورد القسمة لفظ موضوع وتكون القضية مهملة صادقة يقال: ليس المقام مقام إفادة أن بعض ما صدقات محل ورود القسمة كرجل له مفهوم اللفظ الموضوع وهو مفاد تنكير المحمول، بل المقام مقام حصر اللفظ الموضوع وما ذاك إلا بتعريف الجزءين وأداة الحصر، بل وبجعل القضية طبيعية كما يؤخذ ذلك من أثناء الحال.

وبالجملة: فالموجب لكون الصغرى المذكورة طبيعية هو أن المقام مقام بيان حصر محل القسمة وما ذاك إلاَّ بارتكاب طريق الحصر وهي هنا تعريف الخبر أيضاً وكونه تابعاً لضمير الفصل ولا تصح القضية حَ مع الإهمال إذ هي

كاذبة لما لزم من حصر الكلي في الجزئي كما نكرنا، فجعلت طبيعية فحصل مقام بيان الحصر وكانت القضية صادقة. فإن قيل: لو فرضنا أن المقام مقام الإهمال ونكر محمول الصغرى فانتظم قياس على هيئة ما قلناه فيصير نظمه مورد القسمة لفظ موضوع وكل لفظ موضوع مدلوله إما كلي أو مشخص، فمورد القسمة مدلوله إما كلي أو مشخص، أي بعض ما يصدق عليه محل القسمة كرجل مدلوله إما كلي أو مشخص فهي كاذبة ويأتي البحث الذي عند الشارح وهو إن كان الأول لم يشمل الثاني إلخ، مع أن شروط الإنتاج كلها موجودة والصغرى صادقة فمن أين أتى هذا الفساد في النتيجة للمتكلم به والفرض أن الباحث ليس هو في مقام المصنف مع أن كل قياس استكمل الشروط لا بد من صغرى نتيجته، وإنما كذبها هو من أحد الأمور الثلاثة المتقدمة. يقال: لا نسلم كذب النتيجة حَ لأن معناها أن بعض ما صدقات محل القسمة كرجل هو باعتبار المدلول ثابت له أحد الأمرين على سبيل العناد والانفصال الحقيقي ولا ضرر في ثبوت واحد قطعاً ورفع الآخر عنه، وإنما كان هذا المعنى كذباً في مقام بيان حصر محل القسمة وهو مقام المصنف لأنه يصير بمعونة المقام بياناً بحصر مقام محل القسم في جزئي منه. وبالجملة: فلا غرابة في كون النتيجة تخرج كاذبة في مقام بيان حصر محل القسمة وصادقة في مقام ذلك.

قوله: **(وما قيل)** من جملة من ذكره السعد في شرح النسفية.

قوله: **(في أمثال هذا المقام)** أي في هذا المقام وأمثاله، ومحصله أن الانقسام إلى أقسام لازم عن المقسم ضرورة لزوم المتعلق فتحاً بمتعلقه لأن الانقسام مطاوع التقسيم المتعلق بالمقسم، فالمقسم ذات مع صفة تعلق التقسيم والمقسم لازم عن القسم ضرورة لزوم الجزء عن الكل لأن القسم هو المقسم بزيادة قيد، فيلزم القسم الانقسام إلى الأقسام وهو محال لأنه يؤدي إلى تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره. محصله: أن القسم ملزوم فقط والانقسام إلى الأقسام لازم فقط والمقسم لازم ملزوم.

قوله: **(لكل منها)** هو مفعول بيلزم واللام زائدة للتقوية، أي يلزم كلاً منها الانقسام إلى الأقسام.

وقوله: **(ويلزم انقسام)** إلخ، عطف لازم على ملزوم بل هو روح التعليل

ووجه البطلان، فلو قال: فيلزم انقسام الشيء لكان أظهر.

قوله: **(فالجواب)** إلخ، أدخل الفاء في خبر المبتدأ وهو ما لأنه أشبه الشرط في عمومه وإبهامه ومحصل كلامه أن قياس المساوات إنما ينتج إن كانت الجهة متحدة وهنا جهة اللزوم مختلفة وذلك أن الانقسام إلى الأقسام لازم عن المقسم باعتبار الوجود الذهني والمقسم لازم عن القسم باعتبار الحصول العيني الخارجي لأن القسم هو المقسم وزيادة قيد أي خارجاً فيتوقف وجوده خارجاً على وجود جزءه وذلك كالكلية اللازمة عن الحيوانية اللازمة لزيد فإن الكلية لازمة عن الحيوان ذهناً أي في الوجود الذهني ولزوم الحيوان لزيد هو باعتبار الوجود الخارجي العياني. ثم إنه بحث في هذا الجواب بأن المقسم لازم عن القسم خارجاً وذهناً إذ هذا اللازم في الخارج هو اللازم في الوجود الذهني ضرورة لزوم الجزء لكله فصار لزوم الانقسام إلى الأقسام لازماً للقسم باعتبار الوجود الذهني في كل، ولا يقال: المقسم الوجود خارجاً قد يوجد معه المقسم لأنّا نقول: يرده أن الكلي لا وجود له إلاّ ذهناً، يقال: لا شك أنه موجود خارجاً في ضمن الجزئيات وهو المراد والواقع هنا والحق في الجواب أن المقس له مفهوم وهو ذات ما متصفة بالتقسيم، أي واقع عليها التقسيم، أو شيء ثبتت له القسمة وله ما صدقات نحو الحيوان المقسم بضميمة القيود كالناطق والصاهل والناهق إلى إنسان وفرس وحمار ونحو الإنسان المقسم بضميمة القيود كونه من نسل كذا إلى عربي ورومي وزنجي ونحو اللفظ بضميمة القيود كلية المدلول وتشخصه إلى كلي وجزئي وهكذا وحَ، فيقال للباحث: ماذا أردت بالمقسم.

فإن قال: أردت به مفهومه، يقال: نسلم لك أنه ملزوم للانقسام المذكور أي أن شيئاً ثبتت له القسمة بالفعل يلزمه الانقسام للقسم، أي الانقسام بالفعل فيما مضى تأمله ولكن يقال له هذا المفهوم لا يكون لازماً عن القسم لأن القسم هو ما صدق المقسم أي من حيوان أو إنسان ضمت له القيود لا مفهومه الذي هو ذات ما متصفة بالقسم لأن الما صدق أخذ في القسم مجرداً عن الوصف العنواني وأيضاً الجزئي هو الموجود خارجاً دون الكلي تأمله. فلم يظهر.

وإن قال الباحث: أردت بالمقسم مصدوقه من الحيوان المقسم لإنسان وصاهل إلخ، ومن اللفظ المقسم إلى ما مدلوله كلي أو مشخص فيقال: سلمنا أنه

لازم للقسم وجوداً لأن تلك الذات لا بد منها في القسم ولا نسلم أنه ملزوم للانقسام لأن الماصدق أخذ مجرداً عن عنوان القسمة فلا يلزمه الانقسام المذكور، وأيضاً فإن الانقسام مطاوع التقسيم الذي هو فعل اختياري للشخص فكيف يكون مرتباً ولازماً عن الماصدقات نحو الحيوان المقسم إلى كذا واللفظ المقسم إلى كذا بل هو لازم عن التقسيم أو عن ما تعلق به وهو التقسيم بالمعنى المفهوم بخلاف الماصدقات فهي خارجة عن طريق المطاوعة تأمله. وبالجملة: قد آل هذا الجواب الثاني إلى أنه ليس لازم لازم بل لازم مغاير للازم آخر. وقال بعضهم: يحل الإشكال بأسهل من ذلك كله وأسلم. فيقال للباحث: بيِّن لي ما نابت عنه أل في الانقسام إلى الأقسام من الضمير. فإن قال: المراد يلزم المقسم انقسام المقسم إلى الأقسام فيكون لازماً للقسم فنلتزمه إذ القسم يلزمه انقسام المقسم إلى أقسام ونقول الحال هو أن القسم يلزمه انقسام نفسه إلى أقسام. وإن قال: المراد أنه يلزم المقسم انقسام شيء إلى أقسام فنلتزمه أيضاً ونقول: يلزم القسم انقسام شيء إلى أقسام، وليس هذا الشيء إلاَّ المقسم دون سواه. وإن قال: أردت أنه يلزم المقسم انقسام الشيء إلى أقسام يقال: هذا باطل ولا خفاء فيه.

قوله: **(أما ذات)** أتى بأداة الانفصال والعناد أول الأقسام فقط، ولم يدخلها على الحدث والنسبة فأما أن يقال: مقدرة وأما أن يقال لا تقدير ولا يلزم تمام دخولها ولو تقديراً في بقية الأقسام.

قوله: **(يقال بالتجوز)** إلخ، أي اللغوي وباء بإطلاق للسببية أو للظرفية أو للتصوير.

قوله: **(على ما يدل)** أي فالعلاقة الدالية والمدلولية وهي راجعة للسببية والمسببية أو الحالية والمحلية بناء على أن الألفاظ قوالب المعاني بل وكذا على العكس لكن في هذا التجوز عدم الفائدة في الحمل والأخبار إذ المعنى حَ. واللفظ الذي مدلوله كلي أما لفظ إلخ، إلاَّ أن يعتبر في اللفظ الذي عبر عنه بذات أو حدث كونه دالاً على ذلك فيفيد. ثم إن عطف الشارح قوله يقال بالتجوز على ما قبله يعطي أن ما قبله خال عن التجوز مع أن فيه تجوز الحذف أيضاً، وأجيب بأن التجوز إذا أطلق إنما ينصرف لمجاز المفرد فكأنه قال: أو يقال بالتجوز في المفرد فلا ينافي أن فيما قبله تجوزاً سواه، أو يقال: هو مبني على أن مجاز

الحذف هو ما كان المحذوف فيه مضافاً وهنا المحذوف مبتدأ وبقي على الشارح احتمالات ثلاثة هي أجوبة عن حمل الذات على اللفظ أيضاً، أحدها أن يقدر مضاف بين أما وذات أي أما دال ذات. والجواب الثاني: أن يقدر قبل الأول أي ومدلول الأول، وفي هذا أمران، أحدهما: أنه تجوز قبل داعية. الثاني: عدم استقامة.

قوله: **(وهو اسم الجنس)** معه الأعلى تكلف. والجواب الثالث: هو أنه أطلق الأول على المدلول المذكور بقرينة الحمل ويرد عليه ما أورد على الذي قبله يليه من الأمرين ولعل الشارح عن هذين الجوابين من الثلاثة احترز بقوله: وحَ، فيستقيم قوله إلخ. نعم، يصح الحمل على ضرب من الاستخدام. وبالجملة: فالأجوبة عن حمل الذات والحدث على اللفظ هي خمسة، ثلاثة من مجاز الحذف أحدها المحذوف غير مضاف، واثنان من مجاز المفرد. وقد علمت ما في بعضها.

قوله: **(اسم الجنس)** من إضافة الدال للمدلول، أي الاسم الدال على الجنس والماهية كانت ماهية ذات أو ماهية حدث لكن المصنف أطلقه هنا على اسم ماهية الذات فقط بدليل التقسيم والمقابلة، وإلاَّ فالشيء لا يقابل بقسمه. ولذلك قال الشارح بعد: وإنما خرج المصدر إلخ.

قوله: **(كرجل)** قد علمت أن اسم الجنس هو المطلق، أي الدال على الماهية بلا قيد الوحدة وهو غير النكرة لأنها دالة على الفرد المنتشر، أي الوحدة الشائعة ولذلك اختلفت المالكية في طلاق من قال لزوجه إن ولدت ذكراً فأنت طالق فولدت ذكرين هل تطلق بناء على أن اللفظ مطلق أو لا تطلق بناء على أنه نكرة وإذا علمت أن النكرة مغايرة لاسم الجنس تبقى القسمة غير حاصرة لعدم الكلام على النكرة يقال: لفظ اسم الجنس والنكرة واحد، والاختلاف إنما هو بينهما بالاعتبار. فاتكل المصنف رحمه الله على ذلك وأراد باسم ما يشمل النكرة.

قوله: **(وإنما أخرج المصدر)** إلخ، لأنه لو بقي اسم الجنس على ما يشمل المصدر للزم عليه أنه قابل بين الشيء والأخص منه، فإن قيل: هو بصدد أن يبين المراد من اسم الجنس وبالحمل المذكور يكون قد بيَّن خلاف ما عند أرباب العلوم من أن اسم الجنس هو ما يشمل المصدر، فاستعمل في الأخص مجازاً

مرسلاً لعلاقة الأعمية والأخصية يقال: الإيراد صحيح نعم يؤخذ منه أنه قد يطلق اسم الجنس على أخص منه اصطلاحاً مجازاً عرفياً ولا مانع من ذلك. ثم لا بأس بذكر فائدة وهي لدفع إيراد وهو أن الرسالة لبيان الوضع ومعرفة وضع كل لفظة. وقد علمت أنها لم تتكلم إلاَّ على التسعة، أعني العلم والضمير، واسم الإشارة، والموصول، والحرف، واسم الجنس، والمصدر، والفعل، والمشتق. وهذه التسعة أساميها ليست من واضع اللغة بل من اصطلاح العلماء والاصطلاح متأخر ودفع هذا الإيراد يكون بأن نقول: أن مراد المصنف رحمه الله أن الوضع من الواضع كان باعتبار الموضوع له والمتعقل على أحد أوجه تسعة فقط، فاندرجت جميع ألفاظ اللغة تحت هذه التعقلات التسعة، وسمي واضع اللغة كل لفظ باسمه دون الأسامي السابقة اهـ. وظهر أن لكل واحد من التسعة ما صدقات خارجاً كالضمير والحرف وهكذا، فأراد المصنف رحمه الله تبعاً لغيره أن ما كان وضعاً عاماً لعام والموضوع له حدث فهو المصدر فكل لفظ عبر عنه العلماء في اصطلاحهم بالمصدر فهو من قبيل ذلك الوضع المذكور وله ما صدقات. وكذلك كل ما عبروا عنه بالفعل من الماصدقات فهو وضع عام والموضوع له حدث وذات أي زمن لوحظت النسبة أولاً من طرق الحدث وهكذا فانحصرت الماصدقات الموضوع لها خارجاً عند الواضع وهي عدد كثير في التسعة. وعلمنا أوضاع كل الما صدقات الخارجية وكيفيته وسهل الأمر على علماء الوضع وعلى الطلبة المريدين لذلك وحّ فيسقط البحث المذكور.

قوله: **(لينبني التقسيم)** إلخ، وجه ذلك أنه لو لم يفصل مدلول اسم الجنس وهو الجنس إلى ذات وحدث ما تأتي له بيان وضع الفعل والمشتق لأنه ح يقال: إن اعتبرت النسبة من طرق الجنس بالدال مصدر بخلافه على صنيعه، ثم يقال: البناء المذكور إنما يتوقف على تفصيل مدلول اسم الجنس وتعريفه إلى ذات وحدث لا على كون الحدث مقابلاً لذلك ومخرجاً، ألا ترى أنه لو قال: والأول إما جنس وهو اسم جنس، والجنس إما جنس الحدث بالدال مصدر وإما جنس ذات بالدال جامد ولا اشتقاق فيه.

قوله: **(عليه)** أي على الإخراج المفهوم من أخرج، أو على الخروج اللازم للإخراج المستفاد من أخرج.

قوله: **(فكأنه قال)** إلخ، إنما لم يجزم المصنف رحمه الله لم يعبر بذلك.

قوله: **(وحده)** حال من خبر نكرة محضة، والحال معرفة. والجواب عن الأول بأن الخبر يأتي منه الحال ولا نقصرها على بيان هيئة الفاعل أو المفعول. قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هُود: الآية 72]. وإن حمل على أشير إلى بعلي حال كونه شيخاً، وقد علمت أن العامل ح هو المبتدأ وهو قوي فيعمل في الخبر والحال، وعن الثاني بأنه من النادر وهو قوله: ولم ينكر غالباً ذو الحال، فهو من باب: مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضاً. وعن الثالث بأنه يؤول بمنفرد. والحال إن عرف لفظاً فاعتقد تنكيره معنى قوله: غير حدث وحده، إلخ، هو الذات.

وقوله: **(وحده)** هو حال من غير كما سيقوله.

قوله: **(مركب منهما)** أي باعتبار النسبة بين الطرفين.

قوله: **(والمراد بالذات)** أي في كلام المصنف.

قوله: **(منسوب)** حال من مركب وهو نكرة لكنه في سياق النفي أو صفة وعلى كل حذف العائد والأصل منسوب فيه أحدهما إلى الآخر.

قوله: **(أمر قائم)** إلخ، فأمر جنس في التعريف. وقوله: **(قائم)** بغيره قيد أخرج به الذوات والجواهر التي الغير يقوم به كزيد والجيد والمنوال.

وقوله: **(يعبر عنه)** إلخ، قيد أيضاً أخرج به نحو: السواد والبياض والطول والقصرمن الألوان والصفات الملازمة. وأراد بالقيام ما يشمل قيام الموت والمرض بزيد مثلاً.

قوله: **(يعبر عنه)** إلخ، هذا الفصل لا ينفع إلاَّ من كان عارفاً بالفارسية والعربية. ولما كان الشارح من سمرقند بلد بفارس وشرحه لا بد من الوقوع في أيدي طلبة فارس العارفين باللغة العربية أيضاً. ذكر الشارح هذا الفصل على هذا الوجه وإلاَّ فالعربي فقط يكون عنده مزيد الجهل بالتفسير المذكور.

قوله: **(دال ونون كالضرب)** وهو زدن.

قوله: **(كالقتل)** يقولون له: شتن، وظاهر كلامه أن الفارسي ليس مخيراً في التعبير عن الحدث بالدال والنون آخر أو الثاء والنون بل هم خصوا الدال والنون ببعض والتاء والنون ببعض آخر.

قوله: **(معنى السواد)** الإضافة للبيان أو للمغاير. فالمراد بالسواد اللفظ فهو من إضافة المدلول للدال.

قوله: **(الجيد)** العنق.

وقوله: **(المنوال)** بكسر الميم وسكون النون هو الخشبة التي يدار عليها الثوب ولك أن تقرأه جيد كهين ومنوال وصفان ثانيهما أمثلة مبالغة ويصح التمثيل بهما أيضاً لأن الوصف مستقل لا يقوم بغيره.

قوله: **(الناعت)** أي النعت من الوصف.

وقوله: **(اختصاص)** إلخ، خبر عن معناه، ولو قال: ومعناه، تعلقه به واختصاصه به اختصاص النعت بالمنعوت أي الصفة بالموصوف كالسواد والبياض بالمصدر نوعي وهو للتشبيه ولم يرد حقيقة الناعت لأن الذات لا تختص بالذات وأراد به أنه قيام اتصال ولزوم وعدم انفصال أحدهما عن الآخر، وأخرج به اختصاص المظروف بالظرف والحال بالمحل.

وقوله: **(الاتحاد في الإشارة)** فالاتحاد تفسير للتبعية والإشارة تفسير للتحيز. وليس المراد الكون في الحوز فإن هذا من خواص الماديات.

وقوله: **(أو التبعية)** أراد به زيادة الإيضاح وإلاَّ فيما قبله من اختصاص الناعت بالمنعوت يغني عنه إلاَّ أن يقال هذا أتم وأشمل للإشارة العقلية.

وقوله: **(الماديات)** أي المركبات من العناصر الأربعة: التراب، والنار، والماء، والهواء.

وقوله: **(المجردات)** أي عن العناصر الأربعة وعن المواد، وقد أثبتها بعض أهل السنة كالحكماء فجعلوا منها الأرواح والملائكة والعقول العشرة، فالعالم أي ما سوى الله تعالى ليس منحصراً في الجواهر والأعراض فقط بل وفي المجردات. وقد علمت أن لتلك المجردات صفات أيضاً، فالإشارة بالعقل إلى الصفات إشارة إلى الموصوف وكذا العكس. والمراد بالإشارة العقلية له التعقل، تأمل.

وقوله: **(بينهما)** أي بين الذات والحدث ولو أسقط اعتبار هذا لأن الكلام على التركيب، أي المركب، هو الذي يفيد أو لا يفيد وهو المسند إليه في الجواب، أعني قوله: اختص اهـ. وقيل: إنما نكره لأن المراد اعتبار التركيب في القسمة.

وقوله: **(ذلك المركب)** أي المركب من الحدث والذات بينهما نسبة الصدور منها أو الوقوع فيها أو عليها وهكذا.

وقوله: **(بما)** أي بمركب. والمراد اختصاص الكلي بجزئه فلا يراد أنه من اختصاص الشيء بنفسه.

وقوله: **(فعبر)** إلخ، عطف على اختص.

وقوله: **(نسبة)** أي فقد أطلقها على طرفيها مجازاً فالعلاقة التعلق الخاص، وقيل: إن الفعل والمشتق دالان على أمور ثلاثة: الحدث والذات والنسبة، فهي ملاحظة على أنها من جملة المدلول لا على أنها شرط في تحقق المدلول، فالعلاقة الجزئية والكلية.

وظاهر قوله: **(لأنها السبب)** أنها السببية والمسببية، لكن يقال: تقدم أن النسبة جعلها سبباً في إفادة المركب أي في قوله: ولما كان اعتبار التركيب وهنا قد جعلها سبباً في الوضع. والجواب: أن في تلك اعتبرها وهو سبب في الإفادة وهنا لاحظ ذاتها وهي سبب في الوضع أي أنه لما تم المعنى الموضوع له وكمل وضع الواضع اللفظ لذلك وجعله بإزائه، أو يجاب بأن النسبة هي سبب في الوضع الذي هو سبب في الإفادة تأمله. هذا ومعنى كون النسبة سبباً للوضع أنها مصححة له ومتممة إياه. وقد علمت أن وجودها سابق على هذا الوضع، أي جعل اللفظ بإزاء المعنى فلا إيراد، نعم، يقال هي متأخرة عن الطرفين اللذين مجموعهما مركب فكيف يكون سبباً للتركيب المذكور؟ يقال: هي سبب في إفادته أن في الوضع له لا في وجود نسبه لأنها متأخرة عنه فلا إيراد هذا والعلة الغائية الحقيقية للوضع هو تبليغ ما في ضمائر الإنسان لغيره، كما قال السبكي من الألطاف حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر ما في الضمير وهي أفيد من الإشارة والمثال. ثم اعلم أن قوله: **(نسبة)** هو مجاز عن المركب وغيره ذي النسبة. فقوله: **(منهما)** غير ضائع، بل متعلق بالنسبة باعتبار قولنا: ذي النسبة، تأمل. ولك أن تجعله مجازاً مركباً فيكون قوله: بينهما، من تتمة لفظ المجاز وبما ذكرناه من الوجهين يسقط البحث بأن نسبة إن أراد بها المركب من الحدث وغيره بينهما نسبة كأن قوله: بينهما ضائعاً بل لا معنى له، وكذا لو جرده عن النسبة وأراد به المركب من الحدث وغيره فقط وكذا لو أطلقه على المركب من الحدث وغيره

بينهما نسبة ويجعل منهما حالاً من المركب، أي هذا المركب بين مدلول المصدر ومدلوله اسم الجنس، أي هو قسم بين القسمين المذكورين إذ لا فائدة لذلك.

قوله: **(باعتبار المذكور)** أي بالنظر للفظ.

وقوله: **(المركب)** النظر للمدلول.

قوله: **(المشتمل عليها)** هذا كالصريح في أن النسبة فيها من جملة المدلول فكل من الفعل والمشتق دال على الثلاثة: الحدث والذات والنسبة.

قوله: **(إما أن تعتبر)** إلخ، لا يصح كونه خبراً عن ذلك حيث أريد به المركب أو النسبة حقيقة لأن اعتبار كذا ليس عين المبتدأ المذكور بل خبر ذلك محذوف والأصل فيه تفصيل لأنه إما إلخ. أو يقال: هو على حذف مضاف، أي إما ذو اعتبار إلخ.

وقوله: **(تعتبر)** المراد بالنائب عن الفاعل النسبة بالمعنى الحقيقي. فإن كانت النسبة المرادة بذلك حقيقة فالاستخدام وقع في قوله وذلك مع ما قبله. واسم الإشارة بمنزلة الضمير أو هو شبه استخدام بناء على أنه يقصر الاستخدام فيما يكون بالضمير وإن كانت النسبة المرادة بذلك هي بمعنى المركب المذكور كان الاستخدام في قوله أن تعتبر مع قبله.

قوله: **(من طرف الذات)** لما علمت أن النسبة هي بين الطرفين لكن اعتبارها من أول ما يلاحظ ويسبق إلى الذهن وهو الحدث في معنى الفعل والذات في معنى المشتق.

وقوله: **(الفعل)** مقابلته للمشتق يقتضي أنه ليس بمشتق وهو على الخلاف إذ من جملته إن كلاً من الفعل والمصدر أصلاً والوصف هو المشتق، قال: ليس فهل المشتق منه ح المصدر أو الفعل، انظر قوله: الفعل، إن قيل: أي ذات في الفعل لأنه لا يدل على الفاعل إجمال التزاماً إذ كل فعل لا يقوم بنفسه والتزم ذكر الفاعل صراحة لأجل بيانه فقال: المراد بالذات في الفعل الزمان ويشمله تعريف الذات سابقاً والنسبة بين الحدث والزمان أيضاً، أي باعتبار الوقوع فيه فلا إشكال إن قيل: الذي يعتبر ذلك هو الواضع وقد حصر بعقله واعتباره مع أنه لا حجر عليه فلم عبر المصنف بقوله: إما أن يعتبر إلخ، يقال: إن المستعمل للكلام من المتكلم والسامع يلاحظ ما كان معقله الواضع للفظ.

قوله: **(فإن قيل المراد)** إلخ، هذا يرد على قوله سابقاً، فكأنه قال: اللفظ الذي مدلوله كلي ومبني الإيراد على جعل وحده حالاً من الحدث، أي فيكون القسم الثالث أخصر من هذا القسم فكيف يقابل به وفيه أن في هذا المبنى مجيء الحال من المضاف إليه بلا شرطه إلاَّ أن يكون غير بمعنى مغاير.

قوله: **(قلنا)** محصله أن وحده حال من غير فيصير المعنى أن المراد بالذات ما هو غير حدث حال كون غير الحدث وحده فلم يتناول المركب فلذا قابله قوله: الأربعة، أي اسم الجنس والمصدر والفعل والمشتق.

وقوله: **(لا عقلي)** أي لأنه يجوز كون الوضع لمعنى كلي مركب من أمرين يعقلان دفعة واحدة وهكذا.

قوله: **(وإن كان متردد)** أي والتردد هو الذي يعطي الحصر.

قوله: **(المآل)** لأنك تقول: اللفظ المذكور أما مدلوله حدث فقط أم لا، الأول المصدر والثاني أما مدلوله ذات فقط أم لا، الأول اسم الجنس والثاني إما أن تعتبر النسبة من طرف الحدث أم لا الأول الفعل والثاني المشتق فتفيد ح العبارة الحصر، وكونه مأخوذاً من العقل أو من الاستقراء والتتبع ذلك شيء آخر.

وقوله: **(تقسيمات ثلاثة)** قيل: إنها اسم جنس والمصدر والمركب، وفيه أن هذا سابق لا أنه راجع إليه، أي آخر التقسيم المذكور وأيضاً لم يقل رجع إلى أقسام ثلاثة بل مراده التقسيمات أن النفي والإثبات كما ذكرنا هو في الحقيقة يحتوي على تقسيمات ثلاثة لأن التقسيم يكمل بقوله أولاً.

قوله: **(إرسال)** أي إطلاق. وقوله: **(الأخير)** أراد به الذي مدلوله مركب بينهما أي فأطلقه عن تقسيمه إلى الفعل والمشتق أي أولاً، وأما ثانياً ففصله بل وكذا أطلق كلاً من الفعل والمشتق إلى ماض ومضارع وأمر وهكذا والمشتق إلى اسم فاعل واسم مفعول وهكذا. ويحتمل أنه أراد به قسم الفعل إلى كذا فهو ناظر ح للقسمة الرباعية، أي أطلق الفعل عن التقسيم إلى الماضي والمضارع والأمر. وقد يقال: لو نظر إلى ذلك لقال: وأطلق الثالث أيضاً عن التقسيم إلى اسم الفاعل واسم المفعول وهكذا.

وقوله: **(كالفعل والمشتق)** الكاف استقصائية.

قوله: **(الحدوث)** أي الصدور، فشمل الضرب والموت والقتل وهذا يتناول

أمثلة المبالغة إلاَّ أن الصدور فيها بكثرة وبقوة.

قوله: **(الثبوت)** أراد به الدوام والاستمرار ولكن يقال: الثبوت هو الحصول والتحقق أعم من كونه على سبيل الدوام أم لا. نعم، قالوا الثبات بمعنى الدوام والاستمرار والثبوت بمعنى الكون والوجود فلو عبر بالثبات لكان أظهر. ثم إنه قد قيل: إنه يؤخذ من كلام الشارح القول الحق من أن صيغ اسم الفاعل والصفة المشبهة متحدة والفرق بينهما إنما هو اعتباري لا بالصيغ أيضاً، وقد يقال: لو كان كذلك لاقتضى أن صيغ اسم المفعول واسم التفضيل كذلك ولا قائل به.

قوله: **(محصوله)** أي لحصول الفعل كالمفتاح فإنه آلة لحصول الفتح والفتح صفة للشخص، نعم به يحصل من الشخص.

قوله: **(مكاناً)** نحو: مجلس زيد، أي مكان جلوسه.

قوله: **(زماناً)** نحو: مطلع الشمس، أي زمان طلوعها. واعلم أن دخول اسم الآلة وظرف الزمان وظرف المكان هو على أحد قولين بناء على أن المشتق ما دل على حدث. وقيل: لا تدخل وليست مشتقة فالمشتق ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات متصفة بالحدث.

وقوله: **(أو يعتبر قيام الحدث)** إلخ، لو قدمه لكان أولى لأنه من المتفق على اشتقاقه. فإن قيل: هلا اكتفى باسم الفاعل السابق عنه كما اكتفى به عن أمثلة المبالغة، يقال: أمثلة المبالغة واسم الفاعل شيء واحد إلاَّ أن الحدوث والصدور كان فيها بقوة وكثرة، أما اسم التفضيل فله خصوصية وكيفية وهيئة يقتضي ذلك، وهي المشاركة وزيادة موصوفة على غيره في ذلك المعنى فلذا أفرده وخصه بالذكر. ثم إن اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل اشتركت في الحدوث عنه أي عن الجزء التضمني.

قوله: **(الماضي والحال)** إلخ، مفاده أن زمان فعل الأمر الحال وفعل المضارع الاستقبال. وقيل: إن المضارع هو للحال فقط، وقيل للقدر المشترك.
وقوله: **(وغيره)** أي من دعاء والتماس.

أمر مع استعلا وعكسه دُعَا وفي التساوي بالتماس وقعا

ولم يدخل في طلب هنا المضارع المقترن بلام الأمر ولام الاستفهام مثلاً لأن الموضوع محرز إذ المراد بالطلب فعل الطلب أي فعل الأمر، ثم إن ما جعله

المصنف هنا من كون الفعل كلياً والحرف جزئياً هو خلاف ما اختاره السيد الجرجاني من أن الكلية والجزئية هو من صفات المعاني ووصف الدال بهما مجاز بل هو المأخوذ من كلام المصنف لقوله: مدلوله كلي إلخ. وإذا كان كذلك فيقال: معنى الفعل والحرف غير مستقل بالمفهومية ولا يوصف بالكلية والجزئية إلاَّ ما يستقل ولذا أخرج النحاة الحرف عن التنكير والتعريف وكذا الفعل وقصروا الكلية أي التنكير والتعريف على الأسماء.

وقوله: **(والثاني)** أي من القسمة إلى ما مدلوله كلي أو مشخص.

قوله: **(مشخص)** معنى معين خارجاً.

قوله: **(فالوضع)** الفاء إما فصيحة جواب شرط مقدر ورد على الخبر المحذوف والأصل، والثاني فيه تفصيل أو على قسمين إذا أردت معرفة ذلك فالوضع وأما للتعليل المقدر المحذوف وأما فاء أما المتوهمة وكان الأصل، وأما الثاني فالوضع أي الوضع له أما إلخ.

قوله: **(وضع اللفظ)** إلخ، بين ما نابت عنه أل في الوضع.

قوله: **(أيضاً)** أي كما أن الموضوع له مشخصاً.

قوله: **(بأن يكون)** إلخ، تصوير اللفظ المذكور من أصله، فقوله: الموضوع له مشخصاً هذا تصوير للموضوع له المشخص أما تصوير الوضع المشخص فهو قوله: لوحظ بخصوصه إلخ.

قوله: **(شخصاً واحداً)** في بعض النسخ شخص، وفي بعضها مشخص، والأولى أولى.

قوله: **(واحد)** أي حال الوضع ولو حذف واحداً لما ضره.

قوله: **(لوحظ)** أي تعقل، وفاء بخصوصه للملابسة والخصوص أي التعين بمعنى اسم الفاعل أي الخاص لأن الشيء إنما يعينه العارض الذي يختص به فهو في الخاص مجاز مرسل والعلاقة الجزءية والكلية والجار والمجرور حال من النائب عن الفاعل في لوحظ والمعنى ح لوحظ هو أي ذلك المشخص حال كونه متلبساً بخاصة أي بوصفه الخاص أي بما يعينه من بياض وسواد وطول وقصر ورقة أعضاء وغلظها. ثم هل الخاص المذكور من جملة الموضوع له، أو هو معتبر على وجه الشرطية؟ تأمل قوله: عام لم يظهر وجه أولوية العام على الكلي

لأن الكلية والجزئية من صفات المعاني وكذا العموم بل العموم قيل إنه من صفات الألفاظ مع أن الكلام هنا على الوضع وهو أقرب للمعاني منه للألفاظ أما المقابلة فإنه كما لا تناسب مقابلة الكلي بالمشخص وإنما يقابل بالجزئي فكذلك لا تناسب مقابلة العام بالمشخص وإنما يقابل بالخاص وهو غير المشخص لأن الخاء مثلاً في الخاص فاء الكلمة وفي المشخص عينها. تأمل قوله إجمالاً أي لا تفصيلاً إما لتعذره أو لتعسره.

قوله: (**يعمها صدقاً**) ألا ترى إلى ذا فإنه موضوع لكل فرد من أفراد المشار إليه الذكر ولكل جزئي من ذلك لكن جمعها الواضع ولاحظها بمرآة العموم، أعني المشار إليه المفرد المذكر، ولا شك أن زيداً المشار إليه هو أحد الجزئيات وعمراً المشار إليه هو أحدها وهكذا فيصح أن تقول: زيد مشار إليه مفرد مذكر وعمر مشار إليه مفرد مذكر وهكذا، فقد حمل ذلك العام وصدق على كل من المشخصات الموضوع لها.

قوله: (**والأول من قسمي**) هذا التقسيم.

قوله: (**الشخصي**) قد علمت أنه يعين مسماه تعييناً خارجياً وأما علم الجنس فيعين مسماه لكن تعييناً ذهنياً لأن علم الجنس موضوع للماهية الذهنية بقيد حضورها في الذهن وتعينها فيه وتميزها عن سائر الحقائق. وأما اسم الجنس فلم يلاحظ في وضعه هذا التعين والتميز فلذا كان كالنكرة أما باعتبار الخارج فاسم الجنس وعلمه كل منهما عام يطلق على أفراد والمصنف رحمه الله أراد بالمشخص المشخص الخارجي، وإليه ينصرف المشخص عند الإطلاق، فعلم الجنس غير داخل معنا في مورد القسمة وإذا كان كذلك فهو داخل في اللفظ الذي مدلوله كلي يعني ليس مشخصاً خارجاً أي وإن تشخص ذهناً فهو داخل في اسم الجنس فيكون المصنف كما تجوز في اسم الجنس أولاً فأطلقه على ما عدى المصدر تجوز فيه أيضاً فأطلقه على ما يشمل علم الجنس مع أنه عندهم مقابل لعلم الجنس ومباين له.

قوله: (**أقسام أربعة**) بيَّن به أن قول المصنف مدلوله إما أن يكون ليس هو خبراً عن الثاني بل هو مرتب على أمر يؤخذ من خبر الثاني المحذوف.

قوله: (**ووجه الحصر**) فيه أن ما نكره ليس أحد طرق الحصر الستة، أعني

العطف نحو: جاء زيد لا غير، أو النفي والاستثناء، أعني ما وإلا أو إنما أو تعريف الجزئين أو ضمير الفصل أو تقديم المعمول مع أن قوله: ووجه الحصر، يعطي أن الشارح ذكر ما أفاد الحصر ولم يظهر. ويجاب بأن الحصر يحصل أيضاً من غير الطرق الستة بمعونة المقام أو غيره نحو: الكرم في العرب، والشجاعة في قريش. وإلاَّ فلا يكمل المدح.

وقوله: **(هنا أقسام أربعة)** لو لم يفد الحصر لما تمت الفائدة فلا يحصل الخبر، فلما كان كذلك مفيداً للحصر زاد بعده ووجه الحصر إلخ.

قوله: **(حاصلاً في متعلقه)** إلخ، بيَّن به أن المراد بالغير المتعلق والمراد بالمتعلق المتعلق اللغوي أي المرتبط لا الاصطلاحي حتى يقصر الحرف على حروف الجار بل المراد بالحروف ما هو أعم من ذلك كحروف النفي والعطف. وبيَّن بقوله: حاصلاً، أنه ليس المراد بقوله: معنى في غيره، أن معنى الحرف وهو جزئي مظروف في متعلقه ولا في أحد طرفيه بل المراد أن معناه لا يستقل بالمفهومية والتعقل ولا يتحقق ذهناً ولا خارجاً في نفسه بل بتحقق غيره يتحقق. ألا ترى إلى من في قولك: سرت من البصرة، فإن معناه الابتداء الجزئي باعتبار كون السير مبتدءاً والبصرة مبتدءاً منه بمعنى هو تعقل وربط وابتداء بين السير والبصرة ولا تعقل لهذا المعنى إلاَّ بتعقل السير والبصرة فلا يستقل معناه بالتعقل ولا بالوجود الخارجي فكان أبداً مفتقراً إلى متعلقه ومرتبطه. هذا والحق أن جزئية الابتداء المذكور إنما تحصل بالنظر لفاعل السير أي زيد ولزمن الفعل وإلاَّ فابتداء سير زيد من البصرة لا زال كلياً يصدق على متعدد من سيره منها، تأمل.

وقوله: **(بمعنى)** إلخ، أتى بالعناية لدفع ما يظهر من قوله: يتعين، من أن معنى الحرف يتحقق في نفسه ويستقل بالتحقق والوجود الذهني بدون غيره، وإنما يتوقف على غيره من جهة التعين والتشخص لا من جهة ذاته فبيَّن أن المراد بيتعين يتحقق ويحصل.

قوله: **(الخارج)** أي خارج الذهن، وهو أعم من خارج العيان لصدق ذلك على الأمر الاعتباري وعدم صدق الآخر عليه.

قوله: **(متعلقه)** هذا تفسير لقوله ذلك الغير.

قوله: **(ويتعقل بتعقله)** أي ويتعقل معنى الحرف بتعقل متعلقه الذي هو الغير.

قوله: (**كمن وإلى**) لو مثل بدل أحدهما بواو العطف أو لم النافية مثلاً لكان أظهر في كون المراد بالمتعلق المرتبط، فيعم الحروف لا الاصطلاحي حتى يقصر على المجرورات فنحو: لم، معناه نفي جزئي لا يعقل إلاَّ بين منفي ومنفي عنه خاصين وهكذا.

قوله: (**بأن يكون معنى حاصلاً**) إلخ، فالثلاثة أي الضمير واسم الإشارة والموصول اشتركت في ذلك.

قوله: (**وإذا عرفت**) إلخ، بيَّن به أن قول المصنف فالقرينة إن كانت إلخ، مفرع على مقدر لا على قوله أولاً.

قوله: (**وإذا عرفت**) إلخ، أي من التنبيه السابق في قوله: ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص إلاَّ بقرينة لاستواء المسميات في نسبة الوضع. فإن قيل: الكلام المذكور يشمل الحروف ولا بد له من قرينة وتقدم أن قرينته ذكر المتعلق وهنا أخرجه المصنف عن القرينة، قلنا: السؤال صحيح ولكن هنا قد ميّزه عن إخوته الثلاثة بعدم استقلال معناه فأغناه عن ذكر القرينة فيه إذ التميز وهو المراد حاصل بما قاله المصنف هنا وعدم استقلاله بالتعقل والوجود بخلاف بقية أخواته أعني الضمير واسم الإشارة والموصول فلا يحتاج لزيادة علامة أخرى للإخراج.

فقوله: (**وإذا عرفت أن الألفاظ الموضوعة**) إلخ، تقصر على الثلاثة ولا يدخل الحرف تأمل.

قوله: (**حين استعمالها**) أي لا حين وضعها.

قوله: (**لإفادة التعيين**)لا لتصحيح الاستعمال بل القرينة في المجاز لتصحيح الاستعمال وهي صارفة، وأما القرينة هنا كالتي في المشترك اللفظي فهي معينة للمراد ودافعة لتزاحم المعاني لا أنها مصححة للاستعمال لما علمت أن علة الاستعمال هو مجرد الوضع.

قوله: (**يعني المخاطبة**) أتى بالعناية لبيان أنه ليس المراد بالخطاب ظاهره حتى يقابل التكلم والغيبة، فلذا قال وفرع بالفاء فقال: فيتناول ضميري إلخ. واعلم أن الظرفية في قوله: كانت في الخطاب، هي من ظرفية الكلي في جزئه أي يتحقق في جزئه فلا يقال: إن فيه ظرفية الشيء في نفسه أو تجعل في زائدة.

قوله: (**إرادة المعنى**) هو من إضافة الصفة للموصوف بعد أن يجعل

المصدر، أعني إرادة على اسم المفعول، أي فإن ما يفيد المعنى المراد إلخ، لأن القرينة تفيد المعنى المشخص كما هو قوله لا يفيد التشخص إلاَّ بقرينة وغير ذلك من كلامهم لا أنها تفيد الإرادة.

وقوله: **(منها)** أي من الألفاظ الموضوعة وضعاً عاماً لخاص.

وقوله: **(من القرينة)** بيان لما قوله هو الخطاب، فالخطاب نفس القرينة لا أنه ظرف للقرينة حسبما هو ظاهر عبارته السابقة.

قوله: **(توجيه الكلام إلى حاضر)** أي إلقاؤه إلى حاضر، فإن فائدة الكلام من المتكلم هو فهم السامع وهو المعنى بالخطاب وإليه سيق الحديث، فمن قال: أنا قائم يكون الدليل والقرينة منه على أنا، استعمل في متكلم خاص أعني ذاته بالخصوص قد نصبها للسامع ليعلم أن أنا مستعمل في ذلك الجزئي هي إلقاء هذا الكلام للحاضر، وكذلك لو قال: أنت، فإن القرينة منه قد نصبها للسامع على أن أنت استعمله في جزئي خاص وهو المخاطب الخاص دون بقية الجزئيات هي إلقاء الكلام المذكور إلى حاضر وكذلك لو قال زيد وهو قائم، فإن القرينة التي نصبها المتكلم للسامع على أنه أراد بهو جزئياً خاصاً من جزئيات هو نفسْ إلقاء المتكلم هذا الكلام مع ذكر المعاد عليه وتقدمه. والحق أن المراد بالكلام الملقى نفس الضمير في ضميري التكلم والخطاب ونفس المعاد والضمير في ضمير الغيبة، فلعله أراد بالكلم الكلمة المذكورة كما نكرنا، أو يقال: لما كان لا فائدة في ذكر المفرد إذ لا بد معه من الإسناد وإلاَّ لم يكن هناك كلام ولكان ذكره حَ عبثاً جعل إلقاء الكلام بالتمام هو القرينة تأمل. فإن قيل في توجيه الكلام إلى حاضر إن كان والحاضر واحد فالأمر ظاهر وإن كان متعدداً ووجه إلى واحد فقط منهم فلا بد من تخصيصه بإشارة بكالإصبع أو بعين فقد رجعنا لكون القرينة حسية في الضمير مع أنها كما يأتي خاصة باسم الإشارة، يقال: تلك القرينة للتوجيه المذكور وبها يتحقق ويكمل التوجيه إلخ. ثم بعد كمال هذا التوجيه وتتميمه يقال: إنه نفسه يصير قرينة للضمير. وإذا علمت ذلك تعلم ما قاله بعضهم من أن الحاضر يشمل الحاضر حقيقة وحكماً كما في ضمير الغيبة فإنه لا ينفع لما علمت أن هذه القرينة نصبها المتكلم للحاضر السامع ليفهم أن هذا الضمير استعمل في جزئي معين دون بقية الجزئيات والغائب ليس هو المعنى بالقرينة ولا

إليه نصبها حتى يقال هو حاضر حكماً تأمل هذا، والحق أن الضمائر تختلف قرينتها فأما قرينة ضمير المتكلم فهي صدور لفظ الضمير من المتكلم فهو عين القرينة منه للسامع على أن هذا الضمير مستعمل في جزئي خاص من جزئياته وهو المتكلم الخاص، وأما قرينة ضمير الخطاب فهي إلقاء ذلك الضمير إلى حاضر وتخصيصه به قد نصبها المتكلم للسامع ليفهم أن المراد بذلك الضمير هذا الجزئي الخاص وهو المخاطب الخاص دون من عداه، وأن القرينة في ضمير الغيبة هي ذكر المتكلم الضمير ومعاده، فقد نصبها للسامع على أنه أراد به أحد الجزئيات وأحد المشخصات المعين دون بقيتها. وأما قول المصنف: المخاطبة ففيه إجمال قد عرفته وعلمته. فإن قيل: هذه القرائن الثلاثة ذكرها المصنف لتمييز الثلاثة الضمير واسم الإشارة والموصول مع أنها هي ينصبها المتكلم للسامع على أن مراده أحد المشخصات والجزئيات مع أن المصنف بها قد ميز الثلاثة فما هذا. فالجواب: أن للقرينة مفهوماً ومصدوقاً كما أن للضمير واسم الإشارة والموصول مفهوماً ومصدوقاً، فأما القرينة المذكورة عند المصنف فهي بمعنى المفهوم وهي التي ميز بها المصنف مفهوم الضمير من مفهوم اسم الإشارة وهكذا فهي قد نصبها المصنف للطلبة وتكلم عليها وجعلها علامة على تميز هذه الحقائق بعضها عن بعض، وأما ما صدقات القرينة فهو الحاصل من المتكلم للضمير مثلاً ينصبه للسامع ليفهم ويعلم أن المراد بذلك الضمير مثلاً هذا الجزئي الخاص والمشخص المعين دون من عداه فلا إشكال. وأما قول المصنف ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص إلخ، فهو ذكر للقرينة بمعنى المفهوم تأمله.

قوله: **(في غيره)** في زائدة إذ القرينة نفس غير الخطاب من إشارة حسية أو عقلية، ويحتمل أنها للظرفية أي لظرفية الكلي في جزئيه، أي للتحقق فيه نظير ما قبله.

قوله: **(حسية)** أي قرينة حسية، وهي الإشارة ونسبت إلى الحس أي البصر هنا لأن آلتها وهو الإصبع مثلاً يدرك بحاسة البصر وإلاَّ فالإشارة مبتدأ نفسها التي هي القرينة معنى من المعاني كالتشبيه والخطاب، ولأجل ذلك بني اسم الإشارة لا تدرك إذ المعنى لا يدرك.

قوله: **(يشار)** أي يحرك العضو تحريكاً خاصاً.

قوله: **(المحسوسة)** أي بحاسة البصر.

قوله: **(وهو اسم الإشارة)** أي فاسم الإشارة هو اللفظ الموضوع وضعاً عاماً لخاص وكل من معناه يستقل بالمفهومية والتعقل والقرينة على المراد به هي الإشارة الحسية.

قوله: **(كهذا وذاك)** كرر التمثيل إشارة إلى أنه لا فرق بين ما اقترن به بأداة البعد أم لا، فالبعد لا يمنع الإشارة المذكورة.

قوله: **(المعين)** أل واقعة على القرينة وضمير منهما لهذا وذاك.

قوله: **(من المعنى)** المعين، بيان لما يراد. وأراد بقوله: **(هذه الإشارة)** الحسبة أي فلم يبين أن لفظ الإشارة إنما استعمل في هذا الجزئي من الجزئيات والمشخص من المشخصات إلاَّ الإشارة الحسية.

قوله: **(عقلية)** أي قرينة عقلية منسوب للعقل لأن العقل يدركها استقلالاً وهل يقال: إن هذه القرينة العقلية هي إشارة أيضاً عقلية وهو المأخوذ من قول الشارح في تفسيرها بأن يشار إلى المراد، بل سيأتي له التصريح إلخ في التنبيه الأول من الخاتمة، ويأتي للمصنف في التنبيه الثاني من الخاتمة.

قوله: **(الإشارة العقلية)** إلخ، ومعنى إشارة العقل حَ ملاحظته اهـ. أو ليست إشارة أيضاً وهو المأخوذ من المصنف هنا.

قوله: **(الذي هو معين)** صفة للمراد.

قوله: **(باعتبار)** إلخ، يتعلق بمعين أي بمعين عنده باعتبار معنييه من العوارض، أو المراد باعتبار طريق تعينه عنده.

قوله: **(بنسبة)** يتعلق بيشار، وأراد بيشار يعين وعداه بأل نظراً للفظه ولا يصح التنازع في نسبة بين تعينه ويشار لما علمت أن التعين ليس هو نسبة مضمون جملة معهودة إلخ، تأمله إلاَّ على ضرب من التكلف، فإن المراد بالنسبة الثبوت للمراد كما لا يخفى.

قوله: **(إليه)** أي إلى المراد.

قوله: **(معهود)** صفة لمضمون وهو نعت سببي فمرفوعه.

قوله: **(انتسابه)** وضمير إلى المراد والمعني بأن يشار ويعين المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب بطريق من طرق التعيين بثبوت مضمون جملة إلى

المراد معهود بين المتكلم والمخاطب انتساب ذلك المضمون إلى المراد، أي قبل الكلام بالموصول. واعلم أن مضمون الجملة هو مصدر المسند مضاف للمحمول حيث كان المسند مشتقاً، فمضمون قام زيد قيام زيد، فالنسبة قد أخذتَ من إضافة القيام لزيد أما لو كان المسند جامداً نحو: زيد أخوك فمضمونها هو مصدر كون مضاف للمسند إليه مكملاً بالمسند فهو كون زيد أخاك وهنا يؤخذ مضمون الصلة مجرداً عن الشخص فنحو: جاء الذي قدم أمس لمصر مضمون الصلة هو القدوم لمصر أمس فتثبته للمراد بالموصول فيظهر ذلك المراد للسامع، فالقرينة هي إثبات القدوم لمصر إلى المراد بالذي قد نصبها المتكلم للسامع ليفهم المراد. فكأنه يقول: المعروف بيننا وبينك بصفة القدوم لمصر هو مرادي بالذي فحّ يعلم المخاطب ويفهم المراد بالموصول، ولو أخذت المضمون هنا على التمام من دون تجديد لصارت القرينة هي ثبوت قدوم شخص لمصر أمس للمراد بالذي. وفي إثبات الشخص بوصفه لشخص نوع بعد للمراد بالقرينة أن السامع قد نصب له المتكلم قرينة على فهم المراد بالموصول هي أنه أثبت لذلك الموصول الصفة المعهودة المعلومة بينهما قبله وهي في مثالنا القدوم لمصر أمس وقد علمت أنها معلومة بينهما إلى شخص، فلما أثبتها المتكلم إلى الموصول فكأنه قال له ذلك الشخص صاحب الصفة هو المراد عندي بالموصول فحّ يتعين الجزئي المراد بالموصول ويأتي مزيد إيضاح.

قوله: (**الموصول**) أي فهو اللفظ الموضوع عاماً لخاص وكل من معناه مستقل بالمفهومية إلاَّ أن القرينة في تعيين المراد به هي عقلية.

قوله: (**المعين**) أل واقعة على القرينة.

قوله: (**انتساب**) أي ثبوت.

قوله: (**إليه**) أي إلى كل.

قوله: (**المعدوم**) هو صفة للمضمون وكذا المعهود، ويبعد رفعه على أنه صفة لا تناسبه إذ هذه قرينة حادثة قد نصبها المتكلم للسامع ليفهم المراد بالموصول.

قوله: (**مشيراً**) حال من الكاف في كقولك.

وقوله: (**نسبة**) أي ثبوت.

قوله: **(باعتبار تعينه)** أي بطريق تعينه، ومعناه أنك إذا قلت لشخص: قد سمع مثلك بأن رجلاً قدم من بغداد وجهل أنه فاضل وعلمت أنت فضله وأردت إعلامه به الذي جاء من بغداد فاضل فإنك لما قلت له الذي وأطلقته على جزئي من الجزئيات لأنه جزءه الوضع لم يظهر للسامع المراد لك باللفظ إلاَّ بثبوت القدوم من بغداد له لأن السامع كان يعلم أن هذا الوصف وقع لرجل فقلت له ذلك الوصف هو لهذا الموصول فذلك الرجل هو مرادي بذلك الموصول وبه يعلم السامع المراد بالموصول ويتحققه ويعرفه فتفيده أنه فاضل الذي هو أمر مجهول عنده.

قوله: **(ولا يخفى)** إلخ، لأنه لو كان القادم من بغداد متعدداً بينكما فنسبت مضمون هذه الجملة المعلوم بينكما إلى المراد بالوصول فلا يفيد ذلك الثبوت للمراد عند السامع واحداً بالخصوص معيناً دون من عداه.

قوله: **(كانحصار)** إلخ، أي وكاسم الإشارة نحو هذا الذي جاء من بغداد رجل فاضل أو الذي جاء من بغداد الفاضل أنه عالم اهـ. هذا وقد يقال: إن مضمون الصلة هو معلوم بين المتكلم والمخاطب قبل وما ألبسهما العلم بالشخص الذي هو صاحبه الموصوف الأعلى حسب ما اقتضاه من كونه تميز عندهما تمييز موصوف بصفة أو علم تعين وتشخص، أما الأول كما في مسألة السماع فإن المعلوم عندهما إنما هو وصف مشخص بالقدوم من بغداد، فذلك الشخص موصوف عندهما بتلك الصفة وإلاَّ فما تعين عندهما ولا تشخص ولا علم علم عين وذات، فكذلك لما أثبت المتكلم مضمون الصلة المذكورة إلى المراد بالذي وقال: إن ذلك هو مرادي بالموصول تميز المراد بالموصول عنده تمييز موصوف بصفة لا تميز عين وشخص فلم يظهر معناه ح أنه من الجزئي الحقيقي مع أن الموصول موضوع للجزئي الحقيقي. وبالجملة: فالقرينة المذكورة قاصرة عن التعيين والتشخيص. وأما الثاني، وهو أنه يعلم عنده بالصلة علم عين وتشخص حقيقي وذلك إذا لقيت أنت وعمراً أمس رجلاً وعايشه وشخصته فقلت لعمرو بعد ذلك تخاطبه: الذي لقيته أمس فاضل، فإن هذه القرينة تامة كاملة تثبت المراد بالموصول وتشخصه لكما وذلك أنك لما قلت له الذي وأطلقته على جزئي حقيقي ولم يظهر للسامع ذلك الجزئي المراد نصبت له القرينة وهي أنك

أثبت لهذا المراد مضمون اللقي بالأمس للموصول وذلك اللقي صفة معلومة بينكما عينت موصوفكما بينكما بالمشاهدة والعيان الذهني فكأنك قلت له ذلك الموصوف بها هو مرادي بالذي، فكانت هذه القرينة ح موصلة للعلم بالمراد والتشخص له وكونه جزئياً حقيقياً فهي تامة كاملة، نعم لو كان اللقى وقع منكما لجماعة فلا تكفي الصلة المذكورة ولا بد من الانحصار في إفادة هذه الصلة التعيين المذكور فبان أن ثبوت مضمون الصلة هو قرينة للمراد بالموصول لكنها توصل للمراد على حسب ما كانت وصلت للشخص قبل من العلم علم تميز كما في المثال الأول، أو علم تشخص كما في المثال الثاني. ولكن لا بد في نحو المثال الثاني بل وفي الأول معها من أمر خارج كالانحصار وإلاَّ فلو لقيتما جماعة أمس ثم قلت له: لقيته وإياك أمس رجل عالم، لم يحصل للسامع التشخص والتعين ولو سمعتما بقدوم متعدد من بغداد فقلت له: الذي قدم من بغداد رجل فاضل لا يفيد السامع ذلك إفادة تمييز تامة فظهر من هذا أن ما ادعاه الشارح في المثال المذكور من أن القرينة عينت المراد بالجزئي غير ظاهر ولو مع انحصار القادم من بغداد في واحد فلا تفيد إلاَّ العلم به علم تمييز وموصوف. وبعبارة أخرى فإنك لما قلت له: جاء الذي قدم من بغداد، كأنك قلت له: القدوم من بغداد هو معلوم بيني وبينك بثبوته لشخص بحسب السماع موصوفه هو مرادي بالوصول ليعلم السامع عنده إياه علم موصوف بصفته وعلم تميز لا علم تشخص وتعين. ألا ترى أن السامع بعد هذه القرينة والانحصار المذكور لا زال يجوز أن يكون فلاناً وأن يكون فلاناً على سبيل البدلية فهو عنده كلي وأيضاً لو لقيه في جماعة لا يميزه ولا يعينه وما ذاك إلاَّ لكونه كلياً عنده لم يتميز مع أن الموصول وضع لجزء الحقيقي لا للكلي، فالقرينة مع الانحصار قاصرة عن تعيينه وتشخصه خلاف ما يظهر من كلام الشارح. وأما ما زاده بعض الحواشي في بيان مدخول الكاف كانحصار مضمون من الإشارة نحو: هذا الذي جاء من بغداد إلخ، فيقال تشخصه ح بالإشارة لا بالصلة، وكذلك قوله: الفاضل، يقال: لا نسلم أن هذا الوصف أفاد التشخص ولا يقال التعيين يراد به التعين في نفسه وذاته لا عند السامع لأنا نقول: لو كان كذلك ما احتجنا لانحصار ولا لغيره بل الشيء متعين في ذاته وفي نفسه بسبب الوجود الخارجي لا بالصلة، وإنما المراد التعين عند

السامع المنصوب له القرينة. وبالجملة: فما ذكره الشارح من التعيين بالصلة المذكورة غير ظاهر وقد علمت أن ثبوت الصلة وهو القرينة على قسمين، إحداهما: معينة، والآخر: مميزة. ولو ضممت لهذا الخارج المذكور وإن كان معنى الموصول جزئياً حقيقياً فكلام الشارح لا يخلو عن مسامحة.

قوله: **(تحقيقه)** أي في التنبيه الثاني من الخاتمة.

قوله: **(ولقائل)** إلخ، لم يأت به بصورة، فإن قيل إلخ، لضعف الإيراد لأن أجوبته كلها بالمنع عدى ضمير الغيبة فبالتسليم إجمالاً.

قوله: **(أن يقول)** محصله أن الأربعة تسلم الجزئية في واحد منها وثلثي الواحد والغير مردود.

قوله: **(مفهوم)** كلي نحو: إنسان مات ورجل أكرمته.

قوله: **(ضمير الغيبة)** يقال: إن ضمير الخطاب قد يكون لعموم كما في: ولو ترى إذا وقفوا على النار، أي ترى يا من تصح منه رؤية، فقد تناهت ما لهم في الظهور. ونحو قوله:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

لأنه لم يرد مخاطباً معيناً.

قوله: **(الجنس)** نحو: لم تختضبون بهذا السواد، إذ ذلك الجزئي الخاص منه ليس هو الذي يختضب به الصحابة الآن وفي المستقبل بل بجنسه أي بجزئيات جنسه ومثال الذي نحو: الذي يمشي على رجلين خير من الذي يمشي على أربع.

قوله: **(هذا)** أراد به اسم الإشارة، فأطلق الأخص على الأعم مجازاً والإضافة للبيان، ويصح أن يكون قوله: مثلاً، يرجع له أيضاً فهو على خصوصه.

قوله: **(وقد أجيب)** إلخ، محصله أن اسم الإشارة والموصول كل منهما جزئي حقيقي وإذا خرج عن ذلك فهو مجاز فيه.

قوله: **(بمنزلة المشخص)** إلخ، بجامع التعين والتميز الكامل في كل لكمال العناية.

قوله: **(سواء كانت)** إلخ، إن كان على ذلك هو الجزئي الإضافي كان قوله: أو إضافية أي فقط هو من عطف الأعم على الأخص بأو مع أن شرطه الواو، وإن

كان أراد به غير الإضافي بل ما يشمل الحقيقي والإضافي وأن الإضافي مباين للحقيقي، كان كلامه تاماً صحيحاً لا إشكال فيه ولكن الخارج لا يساعده.

قوله: **(تحقيقه)** أي في بعض تنبيهات الخاتمة وحاصل ما في ضمير الغيبة على هذا الذي عند الشارح من المذاهب الثلاثة مذهب السعدانة كلي شرط الواضع استعماله في جزئي أي حقيقي، ومذهب العضد أنه جزئي حقيقي وضعاً واستعمالاً، ومذهب السمرقندي أنه جزئي إضافي أعم، فلو استعمل في كلي فهو على هذا حقيقة وعلى مذهب السعد لا يجوز ذلك الاستعمال ولو وضع له لأنه شرط الواضع الاستعمال في جزئي حقيقي فهو عند السعد ح مجاز، نعم الذي اختاره السيدان الموصول وضمير الغيبة كل منهما موضوع للجزئي الإضافي، فتكون المذاهب بالنظر للتسعة، أعني الضمير واسم الإشارة والموصول والحرف واسم الجنس والمصدر والفعل والمشتق والعلم، هي أربعة، مذهب العضد، ومذهب السعد، ومذهب السيد، ومذهب الشارح، والكل ظاهر.

قوله: **(غير حاصرة)** أي والمصنف وإن لم يدع الحصر ولا أتى بالترديد بين النفي والإثبات المفيد للحصر لكنه لما قال: إما أن يكون معنى في غيره أو لا، فإن كانت القرينة في الخطاب إلخ، كان مشعراً بالحصر فلذا اعترض على المصنف ولم يجب الشارح بما تقدم له من أقسام الكلي وأن الحصر استقرائي لا عقلي.

قوله: **(ولم تكن قرينة إحدى)** إلخ، النفي تسلط على إحدى الثلاث، أي على القيد فقط إذ لا بد من قرينة لما كان من هذا القبيل كما تقدم في التنبيه.

قوله: **(كأسماء حروف)** إلخ، فالأسماء الميم والعين مثلاً، والمسمى به عه فالاسم حرف هجائي والمسمى حرف مبني. أما حروف المعاني فهي المقابلة للأفعال والحروف نحو: قد ومن وإلى، فالحروف ثلاثة كما علمت، فالزاي وضع لكل حرف من الإنسان صادراً من زيد ومن عمرو إلخ. لكن قد تعقلت الجزئيات بأمر عام وهو حرف من الإنسان وكذا لفظ التعين. ولو قال: التعين لا التعيين، فإنه أي التعين وضع لكون زيد معيناً وكون عمر معيناً، وهكذا لكن تعقلت تلك الجزئيات بأمر عام وهو كون الشيء معيناً وكذا أسماء الكتب فإنها وضعت لكل لفظ خاص صدر من زيد أو من عمر، ولكن تعقل ذلك بأمر عام باللفظ المذكور

مقطوعاً فيه النظر عن الصدور من زيد وعمرو وهكذا. هذا على أن مسمى الكتب الألفاظ وهو أحد احتمالات سبعة، وكذا يقال في بقية الاحتمالات. هذا والحق أن أسامي حروف المباني هي كلمة وضعت وضعاً عاماً لعام كاسم الجنس لمسمياتها صدرت من زيد أو من عمرو أو من خالد، واستعمال الكلي في الجزئي لوجود المعنى الكلي معها فهو كاستعمال إنسان في زيد الخارجي وكذا يقال: إن لفظ التعين وضعه الواضع لأمر عام وهو المتعقل، أي كون الشيء معيناً لا للجزئيات واستعماله في الجزئيات لأجل ما تقدم وكذا أسماء الكتب فإنما وضعت لشيء واحد وهو تلك الألفاظ مثلاً بقطع النظر عن قائلها وتعدادها. ثم اختلف الأئمة: هل الشيء يتعدد بتعدد محله وقائله فهي أعلام أجناس أو لا، فهي أعلام أشخاص لأن التشخص الخارجي وعدم التعدد موجود فيها، وقد تقدم ذلك.

قوله: **(الأقسام)** أل للعهد والمعهود أقسام الوضع العام لخاص وهي الضمير واسم الإشارة والموصول والحرف إذ هي محل النزاع وهي القصد الذاتي بوضع هذه الرسالة ولا يبعد أن يريد بها جميع التسعة لأنه قد ذكرها كلها في الخاتمة.

قوله: **(في شيء)** أي كالقرينة زيادة على الاشتراك في الوضع العام لخاص.

قوله: **(وتمتاز)** نحو: أن الصلة قرينة لا تفيد التشخص بخلاف القرائن سواها، ونحو: أن الحرف لا يستقل بالمفهومية والتعقل بخلاف سواه.

قوله: **(هذا)** أي المذكور الشامل لما به الاشتراك وما به الامتياز.

قوله: **(الظاهر)** أي دفعاً لما يتوهم من أن تشتمل خبر عن الخاتمة فتخالف هذه الترجمة أختيها من المقدمة والتقسيم قبلها. وإنما قال: الظاهر، ولم يقل: المتعين، لأنه سيأتي أن لهذه النسخة وهي ترك الواو محملاً ومخرجاً سوى الخبرية، أي من الحالية.

قوله: **(بالعطف)** أي ويكون المعطوف عليه ح الجملة المذكورة ترجمة وإن كان المفسر لضمير تشتمل أحد ركني الجملة المعطوف عليها ولا يصح أن تكون ح معطوفة على الخاتمة أحد ركني الجملة لأنه لا تعطف الجملة على المفرد.

قوله: **(على ما مر)** أي جارياً على ما مر في الترجمتين قبلها.

قوله: **(نذكرها)** هذا يدل على أن المراد بالخاتمة الألفاظ الخارجية لا

الذهنية فهو بخلاف ما اختاره أولاً في مسمى الفائدة.

قوله: **(وبالعكس)** عطف على مبتدأ، أي لكون متلبساً بالعكس بأن تكون الخاتمة خبر مبتدأ محذوف.

قوله: **(ويحتمل)** تصحيح للنسخة المذكورة أي نسخة التجرد من الواو.

قوله: **(من المبتدأ)** أي على مذهب سيبويه.

قوله: **(ضميره في الخبر)** الإضافة لأدنى سبب لأن الخبر على تقديره هو هذه، وأما الذي نذكرها فنعت للخبر والضمير هو من الصلة عائد على الموصول. ولكن لما كان مفسره ومصدوقه هو مصدوق هذه سماه ضمير الخبر أو الموصوف والصفة كالشيء الواحد فالضمير في ذلك هو ضمير في الخبر.

قوله: **(إلى الواو)** أي لا واو العطف ولا إشكال لأن واو العطف لا تكون في الحال ولا واو ربط الحال لأن جملة الحال إذا كانت مضارعيه تجردت من الواو. قال في الخلاصة:

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميراً ومن الواو خلت

فقوله: **(لا يحتاج)** المراد لا يجوز، الواو بحال لكن عبر بالاحتياج مجاراة مع الخصم المتوهم لأنه قد يدعي الاحتياج المذكور وإلاَّ فالحكم ح هو عدم الجواز.

قوله: **(مع بقاء النظام)** أي في إعراب التراجم من كونها مبتدأ محذوف الخبر أو العكس. وهذان الوجهان عند الشارح على جعل الخاتمة مبتدأ، أي فأما الحال منها أو من ضميرها في الخبر وبقي عليه أوجه أربع فيبقى معها أيضاً النظام وهي أنها حال من الخاتمة خبراً أو من ضميرها في المبتدأ أو أنها مستأنفة سواء كانت الخاتمة خبراً أو مبتدأ وح إما أن يقدر مبتدأ لتشتمل أي هي تشتمل أم لا، وهذان الوجهان أولى من جهة أن ما بعد لفظ الخاتمة كله من جملة مدلول الخاتمة على قاعدة التراجم بخلافه على الأوجه قبلهما تأمله.

وقوله: **(تنبيهات)** أي اثنى عشر.

وقوله: **(يحتمل)** إلخ، محصله أن الخاتمة اسم للألفاظ ضرورة أنها أجزاء الرسالة والفائدة التي تقدم أنها اسم للألفاظ وح فالتنبيهات إن أريد بها الألفاظ ورد أن فيه اشتمال الشيء على نفسه، وإن أريد بها المعاني والأحكام ورد أن فيه

اشتمال الشيء على مباينه مثلاً. ومحصل الجواب: أن لك أن تختار الأول وتنظر لكل تنبيه تفصيلاً والخاتمة كل فهو من اشتمال الكل على أجزائه أو تنظر إلى أحد التنبيهات فهو من اشتمال الكل على جزئه والأول أظهر، ولك أن تختار الثاني ويكون من اشتمال الظرف على مظروفه لأن المعاني مظروفة للألفاظ على قول.

قوله: **(اشتمال الظرف)** هذا المصدر نوعي تشبيهي مع أن الاشتمال المذكور منه لا يشبهه وكثيراً ما يقع نحو هذه العبارة عندهم فلا يراد ظاهرها من المغايرة.

قوله: **(كل منها)** أي اشتمال الكل وهو الخاتمة فإنها محملة على الأجزاء والتفاصيل.

قوله: **(الظرف على المظروف)** فيه أن قولهم: الألفاظ قوالب المعاني الألفاظ الإفرادية وهنا الألفاظ الألفاظ التركيبية فكيف تكون ظروفاً لمعانيها التركيبية وهي النِّسب، بل إنما هي لها كالطرفين للشيء. وبالجملة: قضية كلام الشارح أن الألفاظ قوالب المعاني هو على العموم، أي لا في الإفرادية ولا التركيبية.

قوله: **(فلا يلزم)** اشتمال الشيء على نفسه ولا اشتمال الشيء على مباينه، وعدم مرتبطه.

قوله: **(من الأحكام)** بيان لما، وأراد بهذه التوطئة بيان أن التنبيهات هي من المقام الثاني أي مما يكون الحكم الذي فيها معلوماً لما قبلها التزاماً لا أنها أحكام بديهية أو لا، وهو المقام الأول من المقامين المذكورين له عند تنبيه المقدمة.

قوله: **(علم)** إلخ، قد علمت أن خبر كان لا يكون ماضياً لأن كان ناقصة فلا تدل على الحدث وإنما تدل على زمان خبرها فهي كما عند البيانيين قيد من قيودات المسند فالمضي لو كان في خبرها بقيت ضائعة. وأما قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: الآية 26] إلخ، فهو إن كان وقعت فيه شرطاً لأن التي هي للتعليق في المستقبل.

قوله: **(عليه)** أي على الأحكام لكن أفرد باعتبار لفظ ما.

قوله: (**أي التنبيه الأول**) بيَّن به أن الأول كالثاني وهكذا، فهو في كلام المصنف صفة لموصوف محذوف، أي التنبيه الأول وإعراب ذلك على إعراب التراجم أي فهو مبتدأ محذوف الخبر أو العكس.

قوله: (**الثلاثة**) إلخ، لم يكن أحدها الحرف لأجل قرينة الحمل، أعني قوله: تشترك.

قوله: (**يعني**) أتى بهذه العناية إشارة إلى أن المراد خلاف ظاهر عبارة المصنف من أن المشترك كسراً هو الألفاظ بل المشتركات بالكسر هي المعاني المدلولات، وقد علمت أن المشترك فيه هو الاستقلال بالمفهومية والتعقل.

قوله: (**في أن كلاً منها**) إلخ، لو قال في الاستقلال بالمفهومية والتحقق في نفسه لكان أوضح لأن قوله: إنَّ كلا منها، ليس هذا هو المشترك فيه وتبعد قراءة مشتركة بفتح الراء أي مشترك فيها فهو من باب الحذف والإيصال وتكون في للسببية فهو في غاية البعد.

قوله: (**بتمامه**) احترز بذلك عن الفعل فإن مدلوله الحدث والذات وكل مستقل بالمفهومية والنسبة وهي لا تستقل بالمفهومية فلذا لم يكن اسماً بل فعلاً مقابلاً له فيخبر به نظراً لجانب الحدث السابق للذهن قبل النسبة ولا يخبر به لأن جهة ذلك هي الذات أي الزمان وما وصلت للذهن إلاَّ بعد الوصول إليه ما لا يستقل من النسبة تأمل. ويرد الوصف بأنه يخبر به أيضاً، تدبر.

قوله: (**ملحوظ قصداً**) فالأمور ثلاثة: الحرف لا يلاحظ معناه قصداً بل وسيلة لغيره، والاسم يلاحظ قصداً، والفعل له مدلولات ثلاثة: الحدث والزمان وكل يستقل بالتعقل والنسبة وهي لا تستقل بالتعقل.

قوله: (**وإن كانت**) إلخ، إن زائدة والواو للحال، ومن قال بلزوم قد للجملة الماضوية الواقعة حالاً اكتفى بتقديرها كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: الآية 73].

قوله: (**تتحصل**) إلخ، ففيه إيهام أن معنى الثلاثة لا تحصل ذهناً أو خارجاً ولا تتحقق إلاَّ بالغير مع أنه قال قبل: تستقل بالتعقل، وساعده على هذا الإيهام الشارح في قوله: متحصلاً، والحق أن المعاني تستقل تحققاً وحصولاً ذهناً وخارجاً والذي يتوقف على القرينة هو التشخص والتعين. وكون المراد هذا الجزئي دون سواه.

قوله: **(يتحصل)** أي يتشخص وتتعين.

قوله: **(ما وضع)** أي من اللفظ.

قوله: **(عقلاً)** جعل القرينة في الموصول إشارة عقلية، أي ملاحظة العقل مضمون الصلة.

قوله: **(أي إذا كانت)** إلخ، جعل قول المصنف فهي أسماء مفرعاً على مقدر كما علمته والأصل أن المفرع عليه هو دليل التفريع والشارح رحمه الله علل الدعوى بقوله: لأن الاسم ما يكون، أي علّله واستدل بالمحدود على الحد مع أن الحد خال عن الحكم لأنه تصوير مقابل للتصديق. والجواب: أن قوله فهي أسماء، أي بحسب الواقع لأن الاسم في الواقع إلخ، أو أن المحدود إذا أريد به الحكم فيستدل به حَ نحو: زيد إنسان لأنه حيوان ناطق أي محكوم عليه بأنه حيوان ناطق تأمله.

قوله: **(كذلك)** أي يستقل بالمفهومية والتعقل، والكاف زائدة ولم يرد معناها من التشبيه إذ هو عينه. وأخرج بقوله تمام معناه الفعل فإنه باعتبار بعض معناه لا يستقل.

قوله: **(الإشارة العقلية)** أي الملاحظة.

قوله: **(بين الموصول والضمير)** إلخ، أنه قال بخلاف قرينة الخطاب والحس.

قوله: **(هي الصلة)** أي ثبوت مضمون الصلة لكنه تسامح فأطلق القرينة على الصلة، والذي تقدم له أنها في الموصول ثبوت مضمون الصلة للمراد باللفظ.

قوله: **(مجرد الصلة)** من إضافة الصفة للموصوف واحترز بذلك عن ضميمة الانحصار الخارجي إليها، فإنها حَ تفيد التشخص والتعين. وبالجملة فالصلة إن نظر لها انفراداً فلا تفيد التشخص وإن ضم إليها الانحصار مثلاً صارت الصلة مفيدة للتشخص والتعين.

قوله: **(لا تدل إلاَّ على انتساب)** إلخ، تقدم لنا أن مضمون الصلة على قسمين ما يفيد أن موصوفه شخص ما كما في: جاء رجل من بغداد، الذي جاء من بغداد فاضل. وما يفيد التعين كما في: لقينا رجلاً أمس الذي لقيناه أمس عالم، فالانحصار إذا ضم إلى الصلة أفاد التعين إنما هو في الثاني لا الأول فإنه

لا يفيد التشخص والتعين، ولو ضم إليه الانحصار المذكور. وأما كلام الشارح هنا فإنه أجراه على ما قدمه وفهمه سابقاً.

قوله: **(للعالم بالوضع)** أي للسامع العالم بالوضع لأنه لا يفهم كل الجزئيات إذ ليست مراده ولا واحداً فقط لأنه تحكم بل ينتقل ذهنه إلى الأمر العام الجامع للجزئيات إذ ليست مراده ولا واحداً فقط لأنه تحكم بل ينتقل ذهنه إلى الأمر العام الجامع للجزئيات مكان الموصول عند السامع كلياً.

قوله: **(قرينة الخطاب)** إلخ، الإضافة للبيان.

قوله: **(كانا أي الضمير)** إلخ، وصفهما بالكلية والجزئية إنما هو باعتبار معناهما لا لفظهما.

قوله: **(ما حقق)** أي آنفاً سابقاً.

قوله: **(لا يوجب الكلية)** كعدم فهم السامع زيداً المشترك ما دام لم يسمع القرينة.

قوله: **(اللهم إلاَّ أن يقال)** جواب ضعيف فلذا لم يجزم به.

قوله: **(مجرد قرينة الصلة)** أي بدون انضمام الحصر إليها وإلاَّ فإنه يفيد التشخص، أي على حسب ما عند الشارح.

قوله: **(وإلاَّ فلا يستقيم كلامه)** لأنه قال هنا إنه كلي وقال آنفاً أنه جزئي.

قوله: **(المفيدة للتشخص)** هي الخطاب في الضمير والإشارة الحسية في اسم الإشارة والإشارة العقلية أي ثبوت أو إثبات مضمون الصلة للموصول مع الانحصار، أما الصلة وحدها فليست قرينة كاملة تأمله.

قوله: **(لكن لما كان)** إلخ، جواب عن إيراد أنه هلا، قال المصنف في الضمير واسم الإشارة لأنهما للبيان، أي نظراً لعدم القرينة المشخصة فلم لا يذكر الكلية إلاَّ في الموصول.

قوله: **(على ذلك)** أي المذكور.

قوله: **(علمت من هذا)** زاده للإيضاح وإلاَّ فمقام التنبيهات هنا كما تقدم له هو أن أحكامها معلومة مما سبق.

قوله: **(مباحث)** جمع مبحث، أي أمكنه الأبحاث المتعلقة بالتقسيم الذي هو القصد الذاتي من الرسالة.

قوله: (**الفرق بين العلم**) إلخ، أي مع اشتراكهما في كون الموضوع له مشخصاً معيناً.

قوله: (**الضمير**) أي مع إخوته من اسم الإشارة والموصول والحرف لأن مراده الفرق بين علم الشخص وبين ما وضع وضعاً عاماً فالموضوع له خاص وهو الأربعة، فإما جرى في كلامه على الاكتفاء وإما تجوز بإطلاق الأخص على الأعم، والقرينة أنه لا فرق بين الضمير وإخوته الثلاثة.

قوله: (**صرح بالبناء للفاعل**) أي صرح المصنف فيما تقدم.

قوله: (**خصوص**) إلخ، استعمل الخصوص في الاتحاد بالنظر للمعنى وفي التشخص بالنظر للوضع بقرينة المقابلة بعده، أعني قوله: وتعدده وعموم الوضع فهو من استعمال المشترك في معنييه أو من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه. وحاصل الفرق الذي ذكره الشارح بين العلم والذي وضع وضعاً عاماً لخاص هو أمران، الأول: اتحاد الموضوع له في العلم وتعدده في ذي الوضع العام لخاص. والثاني: تشخص الوضع في العلم وعمومه في نحو الضمير، فإن قيل: لا نسلم اتحاد المعنى أبداً في العلم، ألا ترى إلى العلم المشترك كزيد وفي البلد زيود، يقال: هو أي معناه متحد نظراً لوضعه على انفراده لكل، أما نحو الضمير فله جزئيات بحسب وضع واحد ونظر منفرد.

قوله: (**وعلمت**) إلخ، فقد ذكر المصنف رحمه الله في هذا التنبيه أمرين.

قوله: (**إليهما**) أي إلى العلم والضمير إلى ما وضعه خاص أيضاً وما وضعه عام وهو عنده ثلاثة فقط: الضمير والموصول والحرف، وإنما سكت الشارح عن الأخيرين مع أن هذا البعض المقسم ذكرهما أيضاً لأجل أن محل الخطأ والفساد عند هذا البعض إنما هو إخراج اسم الإشارة عن الجزئية ولأجل ذلك رد عليه.

قوله: (**فعله**) أي فعل هذا التقسيم بعض العلماء.

قوله: (**بناء**) إلخ، جعل ظناً منصوباً على نزع الخافض ويأتي له أنه مفعول لأجله بالتقسيم وبقي عليه أنه يصح أن يكون حالاً من فاعل تقسيم المصنف أي ظاناً أن ذلك موضوع إلخ.

قوله: (**أي اسم الإشارة**) أي فليس المراد بذلك لفظة ذلك.

قوله: (**يتعين**) أي عند السامع وإضافة قرينة للإشارة من إضافة الأعم للأخص.

قوله: **(الحسية)** أي لا العقلية التي في الموصول فلا تدخل ولم يقيد المصنف الإشارة بالحسية لأنها لا تنصرف عند الإطلاق إلاَّ لحقيقتها دون العقلية المجازية.

قوله: **(ومدلول الضمير)** إلخ، إن نصبته كان هو عطفاً على ذلك وبالوضع عطفاً على ما بقرينة، فيلزم العطف على معمولين لعاملين مختلفين، ولا يقال: توابع معمول العامل معمولة لذلك العامل.

قوله: **(مناط)** أي مدار ومرجع.

قوله: **(وجه الفساد)** أي طريقه.

قوله: **(التعيين فيه)** أي في اسم الإشارة.

قوله: **(متجاوزين إياه حيث)** إلخ، أي حيث تجاوزاه بالتعرض لإخراجه فلا يقال: قد تجاوزا أيضاً الموصول والحرف بالسكوت عنهما.

قوله: **(حال)** أي بدون نصب على الحالية لا على الظرفية إلاَّ أنه يؤول بنكرة.

قوله: **(للتقسيم)** بل مقتضى أن هذا التقسيم فاسد لبنائه على ظن فاسد أنه مفعول لأجله من المجاوزة المأخوذة مما تقدم لأنها عين الفساد لا من التقسيم إذ هو صحيح باعتبار صدره.

قوله: **(النحاة)** أي وابن الحاجب الآتي ذكره منهم.

قوله: **(الحرف)** ما يدل هو مقول قول وأما خبر إن فهو قوله: إنه لا يستقل إلخ. وضمير أنه لا يستقل عائد على الحرف.

قوله: **(تبعاً)** فيه إيهام لأن التبعية تقتضي تأخر النظر القصدي وليس بمراد، وإنما المراد أن النظر لمعنى الحرف هو وسيلة إلى النظر إلى متعلقه ومرتبطه، فالقصد بالنظر هو المتعلق المرتبط، وكأنه هو الأصل والأركان. أما معنى الحرف فلوحظ أولاً لأجل أنه آلة للتوصل إلى النظر إلى المتعلقات فما دامت بصيرة الفكر واقعة على المتعلقات ممتدة على طريق وسكة معنى الحرف فمعنى الحرف حَ غير مستقل بالمفهومية بل ملاحظ وسيلة وآلة وتبعاً وبان أن المتعلقات لوحظ في أدرك معناه لا على أنهما جزء من معناه بل معتبرة يحصل بها معناه ويتحقق هو بها وإن رجعت بصيرة الفكر إلى ملاحظة المعنى الجزئي دون المتعلقات

فلوحظت آلة الملاحظة معناه المقصود وشوهد معناه ذاتاً وقصداً كما تشاهد نفس المرآة على أنها هي المقصودة. وأما الصورة المرتسمة فيها فهي لم تقصد بالإبصار فقد صار ذلك المعنى المذكور مستقلاً بالتعقل ومقصوداً بالملاحظة.

قوله: **(وبالذات)** بيَّن به أنَّ قصداً نصب على نزع الخافض.

قوله: **(تبعاً)** بين به أن النظر لم يقع عليه انتهاء وكمالاً وتماماً بل وقع عليه لأجل غيره فهو آلة لغيره وإن كان النظر إليه سابقاً على النظر إلى المقصود بالذات، أو يقال: بل النظر إليه تبعاً من حيث إن التمكن من النظر في القصد بالذات لا بد معه من المراجع إلى النظر إلى الآلات وملاحظة الأطراف وإن كان المطمح والقصد إنما هو المتعلقات المذكورة.

قوله: **(مرآة)** أي كالمرآة.

قوله: **(غير صالحة)** إلخ، بل لا يمكن الحكم عليها أو بها.

قوله: **(استوضح)** إما على صيغة الأمر أي اطلب وضوح ذلك.

قوله: **(قام زيد)** إلخ، أو على صيغة المضارع، فالسين والتاء زائدتان وإلاَّ فليست نسبة قام زيد مدلول حرف.

قوله: **(بين زيد والقيام)** أي حالة بين الطرفين الركنين المقصودين.

قوله: **(بأنها من باب)** إلخ، فتقول: نسبة القيام إلى زيد نسبة إضافة.

قوله: **(وهذا كما أن المبصر)** إلخ، توضيح بإفراغ ذلك في قالب المحسوسات وقياس ما في الأفكار على ما في الخارج والإبصار فهو تنظير.

قوله: **(مقصوداً بالإبصار)** يصدق بالصورة المرتسمة في المرآة وبالمرآة إذا قصد إبصارها.

قوله: **(كما أن المبصر)** زيادة إيضاح وذكر لوجه الشبه.

قوله: **(فإن قصدت)** أي بنظرك مشاهدة أو ضمن قصدت سرت أي بالنظر لمشاهدة أو المراد وإن قصدت المرآة حال كونك متوجهاً إلى إلخ، ولو أبدل قصدت بنظرت لكان أسلم من المنافات وليت شعري هل الجزئي المذكور وهو معنى الحرف إذا لاحظته قصداً فكانت ملاحظة متعلقة تبعاً حَ له ليعرف وصار هو المقصود بالملاحظة هل لا يبقى معه حرف حَ لأنه مقصود الملاحظة أو هو مدلوله أيضاً ضرورة وجود الجزئية. يقال: الظاهر من كلامهم الأول. وبالجملة:

فما تعقل لأجل معرفة حال المتعلق هو معنى الحرف ولا إشكال في كونه غير مستقل حـ فلو لوحظ على أنه المقصود وكان ملاحظة المتعلق آلة له فليس نفسه حرفاً تأمل.

قوله: **(عليها)** بالصفاء والتربيع والحرة والحلو.

قوله: **(فنسبة البصيرة)** إلخ، بيان وتصريح بالقياس والتنظير السابق والبصيرة هي في الأصل عين في القلب. وأراد بها هنا النفس.

قوله: **(غاية الاتضاح)** نصب على المفعولية المطلقة أو غاية بمعنى غائي وهو من إضافة الصفة للموصوف، أي الاتضاح الغائي أي الواصل للغاية والنهاية.

قوله: **(تمهد هذا)** أي استقر بفكرك كما يستقر الصبي في مهده للنوم، فنقول: المراد بالمشار إليه المعاني وأن لها نظرين قصدياً وتبعياً والذي يقوله هنا هو تطبيق ذلك البحث الكلي على جزئي من الجزئيات كالابتداء.

قوله: **(معنى الابتدائي)** الإضافة للبيان، أو أريد بالابتداء المعنى وإلاَّ فهي من إضافة المدلول لداله.

قوله: **(تعلق بالغير)** أي ارتباط بالمتعلق.

قوله: **(كالسير)** إذ هو المبتدأ وكذلك البصيرة فهي المبتدأ منه وأدخلت الكاف الكتابة والقراءة فكل مبتدأ ووجه كون المتعلق للابتداء هو أنه أمر نسبي إضافي لا بد في تعقله من منسوب إليه. وزاد قوله: مثلاً، لدفع ما قد يتوهم من كون كاف كالسير استقصائية.

قوله: **(قصداً)** أي بالقصد بدليل عطف بالذات المجرور بالحرف عليه وأراد أنه يلاحظه العقل على وجه الإجمال لا على وجه كونه تعلق بكذا من المشخصات.

قوله: **(الابتداء)** أي المطلق.

قوله: **(ويلزم منه)** إلخ، لما علم أنه أمر إضافي نسبي لا بد له من الطرفين.

قوله: **(تبعاً)** أي بعد ملاحظة ذات الابتداء.

قوله: **(إجمالاً)** أي فلا يعقل متعلقه خصوص سير مثلاً بل على معنى مبتدأ ومبتدأ منه لا تفصيلاً من كونه خصوص كتابة أو سير وإلاَّ لصار جزئياً وليس هو مدلول الابتداء الاسم بل مدلول الحرف، أي من قوله: مخصوص إلخ، هو

سيري. فإن قيل: الابتداء بعد التقييد المذكور هو جزئي فكيف يستقل بالمفهومية والذي هو مستقل بالمفهومية هو مطلق الابتداء، أعني الكلي، يقال: النظر بعد التقييد بالخاص لكن لما كان التقييد المذكور عارضاً وتابعاً للملاحظة الإجمالية كان لا يخرجه عن الاستقلال إذ الملالحظة الإجمالية في الابتداء لم تزل أولاً وهي قبل التقييد، فالتقييد المذكور لا يصير به جزئياً أصالة وأيضاً الابتداء هو كلي الوضع والتقييد بالمتعلق المخصوص لا يزيل كليته الوضعية فلذا كان مستقلاً بالمفهومية والتعقل. وتقدم أن نسبة القيام إلى زيد إلخ هي كلية مع تقييدها بالتعلق الخاص.

قوله: **(من البصرة)** هذا هو الخبر فهو عند النحاة الجار والمجرور وهو في التحقيق على معنى ابتداء سيرى ابتداء جزئي باعتبار كون البصرة مبتدءاً منه فجعلنا في موضع من ما أدى معناها لكن قد علمت أن معنى من لا يستقل بالمفهومية والتعقل فلا يخبر به. فهذا تقدير معنى لا على الحقيقة لمعنى الحرف، فلا يقال: الحرف لا يخبر به ولا عنه أما الألفاظ نفسها فسيأتي الكلام عليها وأنها أسماء ولو كانت ألفاظ حروف.

قوله: **(حاله)** أي واسطة بين السير والبصرة.

قوله: **(حالتهما)** أما حال السير فهو كونه مبتدءاً وأما حال البصرة فهو كونها مبتدءاً منها.

قوله: **(لمشاهدتهما)** أي لمشاهدة السير والبصرة على هيئة الارتباط بين السير والبصرة بوصف الابتداء. فالسير مبتدأ والبصرة مبتدأ منه. ثم اعلم أن النسبة وإن كان تحققها بعد تحقق طرفيه وكونها هنا آلة لملاحظتهما يقتضي السبق يجاب عنه بأنها آلة باعتبار ووصف للطرفين هو كونهما مبتدأ ومبتدءاً منه لا باعتبار وجود ذات الطرفين، فالنسبة متأخرة فلا إشكال.

قوله: **(بهذا الاعتبار)** أي من كونه جزئياً وآلة ووسيلة لمعرفة حال متعلقه.

قوله: **(هذا ما ذكره)** إلخ، أي حاصله لا عبارته بدليل كلامه الآتي المعترض عن الشارح وقوله: **(حيث قال)** إلخ.

قوله: **(فيما)** أي في تعريفهم الاسم بأنه ما دل.

قوله: **(على معنى)** أي كما يقال الدار قيمتها في نفسها أي باعتبار ذاتها

وقطع النظر عن جيرانها وبحث معه الرضى بان ذلك للمقابلة مع قولهم: الحرف ما دل على معنى في غيره، أي باعتبار غيره وبالنظر لغيره بل المراد الحرف ما دل على معنى ثابت في غيره، أي حاصل بحصول غيره كما أن الاسم ما دل على معنى ثابت في نفسه وجعل الضمير في التعريفين عائداً على الكلمة التي وقعت عليها وما هي نفسها القريب فليراجع قوله. فقد اتضح له من كلام الشارح لا من كلام ابن الحاجب لأن كلام ابن الحاجب مناقض لهذا كما سيقوله.

قوله: **(وجب)** أي وجوب ذكر متعلق الحرف أمر متفق عليه ولا خلاف فيه، لكن عند المحققين علته هو التحصل والتحقق في ذهن السامع أي فهو ذلك الحصول متوقف على ذكر المتعلق. وقال ابن الحاجب: علته هي دلالة الحرف ولولا ذكر المتعلق ما دل الحرف.

قوله: **(في الذهن)** أي ذهن السامع بدليل الذكر أما ذهن المتكلم فهو حاصل فيه بملاحظة المتعلق لا بذكره وكذا له معنى الحرف في الوضع حاصل للواضع بدون ذكر المتعلق ولكن بعد ملاحظة المتعلق. وبالجملة: فمعنى الحرف متوقف حصوله على حصول متعلقه لا عند الواضع ولا عند المتكلم، أما عند السامع فحصوله متوقف على ذكر المتعلق وهو المراد عند الشارح وعنهم. أما علة دلالة الحرف في نفسها لا باعتبار وصولها إلى السامع فهي الوضع. وقال ابن الحاجب: علة دلالته على معناه هي وجوب ذكر المتعلق.

قوله: **(وهو آلة لملاحظته)** أي ومعنى الحرف آلة لملاحظة المتعلق.

قوله: **(لا لأن الواضع)** هذا عطف على يتحصل.

قوله: **(الشرط في دلالته)** أي بلسان الحال حيث التزم ذكر المتعلق وهذا أمر مسلم لا بحث فيه بل ولو فرضنا أنه صرح بأن ذكر المتعلق للحرف هو واجب وإنما محل البحث والنزاع هو أن وجوب ذكر المتعلق هل هو لتحصل المعنى في ذهن السامع أو هو لأجل دلالة الحرف، فعلى الثاني ابن الحاجب ورد كلامه بما عند الشارح.

قوله: **(لا يمكن إدراكه)** أي لأنه جزئي.

قوله: **(الإفرادي)** يقابله التركيبي أو يقابله الكلي. فالمراد به الجزئي وعلى كل فهو وصف كاشف.

قوله: **(ولو لم يشترط)** إلخ، هذا كله من جملة المنفي المردود عليه.

قوله: **(اشترط في دلالته)** إلخ، يقال: أنه إنما أخذ منه أنه لا بد من ذكر المتعلق، وهل هو للدلالة أو للتحصل لم يتعرض له الواضع.

قوله: **(فإنه لا يرجع)** إلخ، هذا كلام الشارح، ومراده بالطائل الفائدة أو المقبول عقلاً إذ هذا مستحيل فكيف يتعقل الجزئي ويستقل بالإدراك بدون ذكر المتعلق.

قوله: **(وأيضاً)** فهذا بحث آخر من الشارح مع مثل ابن الحاجب القائل بأن وجوب ذكر المتعلق في الحروف إنما هو لأجل الدلالة. وحاصل الاعتراض المذكور أنهم ما أخذوا الاشتراط المذكور إلاَّ من أجل التزام ذكر المتعلق فهو الدليل عندهم والدليل المذكور قد وجد في بعض الأسماء وهي اللازمة للإضافة لقد التزموا ذكر المتعلق فيها فلو كان الدليل المذكور منتجاً للدلالة على المعنى لكان وجوب ذكر المتعلق إنما هو للدلالة لا في الحروف ولا في الأسماء مع أنكم قلتم: هي في الأسماء المذكور لكان الوصف للأجناس فلذلك لو قلت: جاءني رجل ذو وسكت لم يكمل وصف اسم الجنس إلاَّ بزيادة مال، فالفرق المذكور يكون محكماً وترجيحاً بلا مرجح.

قوله: **(الغاية)** أي الفائدة وهي التوصل لكون أسماء الأجناس صفات ونعوت.

قوله: **(تحكم بحث)** أي بحث محكم ومرجح بلا مرجحه وهو خبر عن الفرق قبله هذا تحكم إمّا هو على معنى الحرف كلي. وأما لو كان جزئياً والتفرقة بين الحرف فكان وجوب ذكر متعلقه لأجل الدلالة وبين الاسم المذكور فكان وجوب ذكر المتعلق لأجل كمال التوصيف باسم الجنس، أي غاية الظهور لأن الجزئي تتوقف دلالته على المتعلقات ولا إشكال تأمله. وإذا علمت أن التحكم إنما هي على كون معنى الحرف كلياً ظهر ذلك صحة قول ابن الحاجب، ولو لم يشترط ذلك إلخ، لأنه حَ يستقل بالمفهومية والتعقل.

قوله: **(وأما بيان)** إلخ، هو معادل لمدر أي أما بيان جزئية الحرف فقد علمت، وأما بيان عموم الوضع إلخ.

قوله: **(على هذا)** أي على من.

قوله: **(بخلاف)** إلخ، حال من الحرف قبله والباء للملابسة.

قوله: **(فإن معنى)** إلخ، أما اسم الجنس أو المصدر فظاهر، وأما المشتق فإنه دال على الذات والحدث، وأما النسبة بينهما فهي نسبة لأجل الربط ولا دخل لها في المدلولية وليست جزءاً منه وليست النسبة حكمية مقصودة بالإفادة بل هي فيه تقييدية فقط فلك أن تراعي جانب الذات فتخبر عنه وجانب الحدث فتخبر به. وبان أن جميع معنى الاسم مستقل بالمفهومية والتعقل، وأما الفعل فالمصنف أعطى أنه مستقل بالمفهومية والتعقل مع أن بعض مدلوله النسبة وهي لا تستقل بالمفهومية والتعقل، نعم الحدث من مدلوله وهو مستقل بالمفهومية.

قوله: **(تمام معناه)** أي مجموع معناه وتقدم أن المركب من المستقل وغيره غير مستقل.

قوله: بخصوصه) إلخ، تخصيصها وتشخصها إنما هو باعتبار طرفيها من كون الحدث خصوص قيام ومن كون الفاعل مشخصاً معيناً في نفسه، وإن لم يدل عليه الفعل التزاماً إلاَّ محلاً إذ تفصيله وتعيينه إنما هو بذكر الفاعل ولذا وجب ذكره.

قوله: **(النسبة)** أي التعلق بين القيام والفاعل.

قوله: **(الحكمية)** أي المرادة بالأخبار والإفادة بخلاف نسبة المشتق.

قوله: **(بين الحدث)** أي وهو القيام وحالته هو أنه ثابت أو أنه مسند.

قوله: **(فاعله)** أي من حيث إنه مثبوت له ومسند إليه وهو قوله: لتعرف حالهما.

قوله: **(متعين)** إذ الحدث هنا هو القيام.

قوله: **(لدلالة اللفظ عليه)** أي دلالة تضمن.

قوله: **(في نفسه)** أي لا عند السامع.

قوله: **(بذلك الوجه)** أي بوجه الخصوص تأمله.

قوله: **(وإلاَّ لما)** إلخ، وإن لم يلاحظ الفاعل إلخ، ويبعد أن يريد وإن لم يلاحظ خصوص الفاعل لأنه قد يلاحظه إجمالاً وتتعقل النسبة بتعقل الطرفين وإنما المستحيل هو تعقل النسبة بدون تعلق أحد طرفيها.

قوله: **(لما أمكن الإيقاع أي حكم)** إلخ، هذا قياس استثنائي حذف استثنائيته

أي لكنه أمكنه إيقاع الفعل بالفاعل ملحوظ عند السامع.

قوله: **(لا يدل عليه)** إن كان مراده الخاص فلا يدل عليه أي على الفاعل الخاص التزاماً ولا تضمناً وإن كان مراده الفاعل إجمالاً فالمراد أنه لا يدل عليه تضمناً ومطابقة ولكن يدل عليه التزاماً.

قوله: **(هذا الجزئي)** أي النسبة لأجل توقفها على طرفيها لا أن المراد بالجزئي الحدث.

قوله: **(بملاحظة)** الفاعل يأتي فيه هل الفاعل الخاص أو الفاعل مجملاً.

قوله: **(من ذكره)** أي بالنظر للسامع وأما بالنظر للمتكلم فالذكر ليس شرطاً في شيء.

قوله: **(حال متعلق الحذف)** أي فلا بد من ذكره بالنسبة للسامع ليتحصل المعنى في ذهنه.

قوله: **(مجموع معناه)** إلخ، لأن المركب من المستقل وغيره غير مستقل.

قوله: **(مسند)** إلخ، أي إلى الفاعل إذ هو المقصود بالإفادة.

قوله: **(محكوماً به)** إلخ، قد يقال: يلاحظ في الحدث المذكور تقييده بالنسبة وهي لا تستقل فكيف يخبر بما هو مقيد وليس بمستقل.

قوله: **(ولم تبلغ مرتبة الاسم)** لأن الاسم يكون محكوماً به وعليه.

قوله: **(التامة)** هي النسبة الحكمية المقصودة بالإفادة وهي التي تكون في الفعل واحترز بذلك عن نسبة المشتق فإنها تقييدية لا دلالة المشتق عليها كما يأتي. والمراد بالنسبة في قام زيد هي ثبوت القيام لزيد وطرفاها القيام وزيد.

قوله: **(إلى منسوب هو الحدث)** إلخ، ومراده بهذا السؤال أن النسبة هي حالة بين الطرفين الحدث والفاعل فجعلناها من مدلول الفعل وليست من مدلول الفاعل فقلنا: إن الفعل يدل على الحدث والنسبة كما في قام زيد أي فقام دال على القيام وثبوته للفاعل، وزيد يدل على ذات أي صدر منها القيام دون النسبة تأمله. أما لفظ الفاعل فلا شك في دلالته على ذات صدر منها الفعل أعني القيام بالنسبة أعني الثبوت غير ملاحظ فيها تأمله. وربما يدل على هذا الفهم قوله: وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل، هذا ولك أن تقول: مراده بالسؤال أن النسبة لم ضمت بجهة المنسوب وهو الحدث حتى صح الإخبار بالفعل ولم تضم إلى

جهة المنسوب إليه وهو الفاعل حتى يصح الإخبار عنه، قلت: لعله إلخ. فإن قيل: على هذا الفهم حقه أن لو قال: لم كان الفعل يلاحظ فيه الحدث وهو أحد طرفي النسبة المدلولة له فأخبر به ولم يلاحظ فيه الذات الطرف الآخر وإلاَّ لصح الإخبار عنه ويكفي ح الشارح أن يقول في الفرق بعده، والجواب أن الذات خارجة عن مدلول الفعل بخلاف الحدث فلا فائدة لزيادة الشارح النسبة وضمها لذلك يقال: قد علمت أن ملاحظة الحدث في الفعل إنما يصيره جاز الإخبار به من حيث النسبة المذكورة لأنها لما ضمت له صار الحدث منسوباً فهو معنى الإخبار به، وكذلك لو ضمت للمنسوب إليه، أعني ذات الفاعل، لصارت الذات منسوباً لها فهو معنى الإخبار عنه. أما لو نظر إلى الحدث أو الذات مجرداً عن النسبة فلا يعطى الإخبار اهـ. فإن قيل: هذا الضم المذكور عند الشارح يتدافع مع المراد والغرض وذلك لأن النسبة لا تستقل بالمفهومية والتعقل فما ضمت له ح لا يصح أن يخبر به أو عنه، يقال: الضم المذكور له إنما هو من جهة إعطائه الحمل والإخبار أي من جهة كونه منسوب أي منسوباً إليه لا من جهة أن المضموم له اتصف بها الاتصاف الكامل حتى صار كأنه هي له.

قوله: **(كالأب)** مثال للمنسوب، ولو قال الأبوة ويكون مثالاً للنسبة فإن الأبوة حالة ونسبة بين زيد الأب وعمرو الابن، إلاَّ أنها قامت بزيد واتصف بها وتعلقت بالابن المذكور، فلا يقال له أب. ومحصل الجواب رد قوله في السؤال ولا اختصاص لها بأحدهما إلخ. فأفاد بالجواب أن لها اختصاصاً بجانب طرف الحدث فلم يكن في الضم التحكم.

قوله: **(مجموع الفعل والفاعل)** إلخ، زاد الفاعل مع أن المراد بالفعل فقط لأجل قوله: يستفاد منه الطرفان لأن الفعل وحده لا يدل على الفاعل إلاَّ التزاماً ومراده بهذا السؤال أن الفعل يخبر به فقط والمشتق يخبر به عنه وبه فما السر في ذلك، ويدل لكون السؤال عن الفرق بين الفعل والمشتق.

قوله: **(آخراً دون الفعل)** ولم يقل: دون الجملة. أو مراده بالسؤال أن الجملة الفعلية لا يخبر عنها ولا بها بل الذي يخبر به هو الفعل فقط، ويدل لذلك قوله: والمقصود من التركيب إفادة تلك النسبة اهـ. والأظهر أن مراده هو الاحتمال الأول.

قوله: **(غير مستقلة)** أي بالمفهومية والتعقل.

قوله: **(طرفان)** هما القيام وزيد.

قوله: **(كذلك الصفة)** أي مستفاد منها النسبة والطرفان الحدث والذات إلاَّ أنه كما علم أن النسبة في المشتق ليست مدلولة للمشتق بخلافها في الفعل فإنها مدلولة له تضمناً.

قوله: **(تامة)** أي حكمية ملاحظة على وجه الإفادة والإخبار، وهي المراد والمطلوبة من المتكلم وإن كانت لا تستقل بالمفهومية كما قال، أو لا تستفاد منه نسبة غيرمستقلة.

قوله: **(منفردة بنفسها)** أي عن الفاعل لم تربط به كما قال: غير مربوطة بغيرها أي ربط اتصاف بل ربط تعلق فقط، وذلك أنها لما كانت تؤخذ من الفعل وهي مدلولة له والفعل لا يدل على الفاعل إلاَّ التزاماً دل ذلك على عدم ربطها بالفعل وإلاَّ لكان الفعل دالاً عليه كما دل عليها واللازم باطل. فإن قيل: كيف يقال: إنها لا تربط بالفاعل مع أن النسبة هي حالة بين الطرفين أحدهما هو الفاعل ولا تحقق للنسبة إلاَّ بتحقق طرفيها وكونها مدلولة للفعل وليس الفعل مدلوله لا يدل على عدم الربط لأن الشيء قد يلاحظ في الدلالة مع كونها غير داخل في المدلولية كالنسبة في المشتق على ما يأتي. يقال: بل هي مربوطة بالفاعل ويلاحظ حين ملاحظتها لكن ربط تعلق بالمنفي في كلام الشارح هو ربط اتصاف لا ربط تعلق اهـ. ثم قد يقال قوله: النسبة في الفعل لا ربط لها بالفاعل لا يخلو إما أن يريد بها النسبة المجملة فلا يسلم أنه لا ربط لها بالفعل لأنها قد تسلم أنها تلاحظ ولا يلاحظ لكنها ليست مدلولة للفعل الذي الكلام فيه، وأما أن يريد الشخصية فنسلم أنها مدلولة للفعل لكن تشخصها هو باعتبار طرفيها وبالضرورة ح أن طرف الفاعل قد ربط لها ولوحظ في ملاحظتها ولذلك حصل تشخصها فلا نسلم أنها غير مربوطة بغيرها، أي الفاعل بل هي مربوطة به ربط تصور ولا علينا في كونها ارتبطت به ربط اتصاف أو غيره على أن ربط التعلق حاصل أيضاً في نسبة المشتق الذي القصد التفرقة بينه وبين الفعل اهـ. فلا يكفي في الجواب، ثم يقال في الجواب لنا: نختار الثاني، وأن المراد الشخصية ولكن تشخصها باعتبار طرف الحدث التي وافقها في مدلولية الفعل لا طرف الفاعل وح فصح قوله: غير

مربوطة بالفاعل أي ربط التصور، هذا ولم يظهر لي وجه الفرق وعين تميز كل عن الآخر في حكمه إلاَّ في كون النسبة في الجملة مرادة بالإفادة إلاَّ من جهة أن النسبة، وهي المراد، لا تستقل بالمفهومية والتعقل فلا يخبر بالجملة ولا عنها، نعم إذا لوحظ الفعل على انفراده صح الإخبار به من جهة الدلالة على الحدث المنسوب. وقيل: إن روح الفرق هو أن النسبة لما كانت هي المقصودة بالإفادة وهي لا تستقل ولها طرفان فلا يمكن ملاحظة أحد الطرفين انفراداً بل هي الملاحظة فلا يخبر بالجملة ولا عنها.

قوله: **(تقييدية)** أي هي نسبة تقييد الحدث وصاحبه من حيث إن المراد بالوصف الأمران معاً على وجه الربط لا على وجه الافتراق وعدم الانتساب نعم النسبة في المشتق غير مدلولة للوصف بخلافها في الفعل كما تقدم.

قوله: **(غير تامة)** أي فلا يكتفي السامع لها عن طلب سواها من المتكلم.

قوله: **(المعني)** أراد به الحدث، وأراد بالغير الذات.

وقوله: **(عدم ارتباطها)** أي بل يقتضي ارتباطها أي ارتباط النسبة بالذات أو المراد بل يقتضي ارتباط المعنى بالغير أي بالذات أي وإذا كانت النسبة المذكورة كذلك كانت خفية فلم تكن ظاهرة غاية الظهور ولا مدلول عليها. فصح أن تلاحظ في المشتق جانب الذات فيخبر عنه وجانب الحدث فتخبر به ولم تضم النسبة لأحدهما فقط. فإن قيل: ربط الاتصاف لها هو في جانب الحدث وربط التعلق هو في جانب الحدث كما تقدم في الفعل أيضاً، فلم لا تلاحظ هذه الجهة فلا يصح الإخبار عن الوصف، يقال: الذات هنا مدلول عليها تضمناً بخلافها في الفعل، وأيضاً هذه النسبة لخفائها وعدم دلالة اللفظ عليها لم تضم إلى أحد الطرفين بل بقيت بعد فائدة الربط في زاوية الترك فلم يبق النظر إلاَّ في مدلولي المشتق الحدث والذات وهما سواءان. فإن قيل: من المعلوم أن الفعل دال على الزمان أيضاً وعلى نسبة أيضاً بين حدثه والزمان من حيث الرقوم فيه وإذا كان كذلك فتلاحظ في الفعل الزمان وهو مدلول للفعل فيصح الإخبار عن الفعل حَ إذ المراد بالذات ما يشمل الزمان. يقال: ذات الزمان ليس الحدث منسوب لها إلاَّ باعتبار الوقوع فيه وليس هو معنى الحمل الصريحي الظاهري الذي هو أنه منسوب أو منسوب إليه لأن الزمان حَ منسوب فيه.

قوله: **(ما ذكرته من أن مجموع)** إلخ، هذا كالصريح في أن مراده قبل بقوله: أن مجموع الفعل والفاعل في مثل إلخ، أنه لا يخبر لا به ولا عنه لا أنه أراد خصوص الفعل وهو أنه يخبر به لا عنه.

قوله: **(المقصود ها هنا)** أي على سبيل البدلية وإلاَّ فسيأتي له أن كون أحدهما مقصوداً يصير الآخر تابعاً لازماً.

وقوله: **(حكمان)** أي كل واحد منهما إنما هو مفرد وليس بجملة. ومحصل الجواب: أن الخبر في الجملة الفعلية في قولهم: قام أبوه من زيد، قام أبوه خبر هو المأخوذ من قام أبوه وهو القيام المسند إلى الأب اهـ. ولا شك أنه مركب تقييدي وهو مفرد لا جملة، فالخبر هو المأخوذ منها وهو دائماً مفرد بل الأخذ إنما هو من الفعل وما عداه متعلق والشيء ومتعلقه ليس بجملة، تأمل.

قوله: **(إن أبا زيد)** إلخ، أتى بالجملة التي مرفوعها ظاهراً متلبساً بضمير ما قبلها لأنها محل التوهم الكثير أما نحو: زيد قام فلا إشكال في أن المخبر به مفرد.

قوله: **(بأن أبا زيد)** إلخ، لو قال: الحكم على الأب بالقيام وكذا لو قال بدل بان زيداً قائم الأب على زيد بقيام الأب.

قوله: **(مفهومين صريحاً)** أي ليسا مقصودين بالذات.

قوله: **(والآخر)** يفهم التزاماً مثلاً لو كان المقصود من الحكم في الجملة هو أن الأب محكوم عليه بالقيام كان الحكم على زيد بقيام الأب ليس مقصوداً ذاتاً بل حاصل التزاماً، تأمله. فلا يتخالف مع قوله بعد: فزيد في هذا الكلام إلخ، ولو كان المقصود من الحكم في الجملة هو الحكم على زيد بقيام الأب كان الحكم على الأب بالقيام حاصلاً التزاماً لا قصداً.

قوله: **(مفهومه الصريح)** أي المقصود بالذات.

قوله: **(لتعيين المحكوم عليه)** أي من جهة أنه بيان لضمير أبوه المسند إليه فهو بمنزلة قولك: قام أبو زيد، فالمفاد والمؤدى واحد.

قوله: **(الثاني)** أعني الحكم على زيد بقيام الأب.

قوله: **(المقيد)** إلخ، أي وهو أيضاً مفرد لا مركب لأن المركب التقييدي من جملة المفرد عندهم.

قوله: **(ألا ترى)** هذا إيضاح للاحتمال الأوّل والحكم الأول، ويحتمل على بعد أن يكون إيضاحاً لهما معاً.

قوله: **(بغيره)** أي من نحو: زيد في مثالنا.

قوله: **(كذلك)** أي موقعاً النسبة بين طرفيه.

قوله: **(لم ترتبط بزيد)** أي وهذا اللازم باطل بشهادة ذكر زيد وإبراز ضميره كما قال.

قوله: **(ومن ثم)** أي من كون الصحيح ربط قام أبوه بزيد في مثالنا.

قوله: **(بكلام)** إذ الكلام ما أفاده إفادة مستقلة ولا ارتباط له بما قبله. فالجملة أعم من الكلام.

قوله: **(بين طرفيها هما قام وأبوه)** أي بل هي لإيقاع النسبة بينها وبين زيد المذكور بشهادة ذكره وإبراز ضميره الدال على الارتباط.

قوله: **(إيقاع النسبة)** أي بين قام وأبوه أي قصداً وإلاّ فهو حاصل التزاماً كما قدم.

قوله: **(ضارب)** المراد به المشتق من إطلاق الأخص على الأعم مجازاً مرسلاً وذلك أنه لما قال: المشتق والفعل كل يدل على مركب من الحدث وغيره إلاّ أن الفعل تعتبر النسبة فيه من جهة الحدث والمشتق تعتبر فيه من جهة الذات ظهر الفرق وأخذ لكل واحد تعريفه فالفعل ما دل على مركب من الحدث وغيره واعتبرت النسبة فيه من جانب الحدث والمشتق هو كذلك إلاّ أنه اعتبرت النسبة فيه من جانب الذات بقوله: لا يرد على حد الفعل، أي حد المصنف الفعل، أي حده المأخوذ من فرقه السابق. فيكون أراد المصنف بهذا الكلام أن تعريف الأقدمين للفعل فاسد المنع بخلاف تعريفه نفسه ولذلك الشارح رحمه الله اقتصر في بيان هذا الكلام بعد على كون تعريفهم غير مانع ولم يجب عن ذلك. ويكون التعاريف للفعل ثلاثة، أحدها: وهو الصحيح، الثاني: ما أفاده المصنف في الرسالة لما ذكر الفرق والمقابلة بينهما. ثانيها: تعريف الأقدمين وهو فاسد. ثالثها: قوله بأنه ما دل على حدث. ولك أن تقول: مراده بحد الفعل حد الأقدمين فأراد المصنف دفع ما أورد عليه من أنه غير مانع وأنه شامل للمشتق، ووجه الدفع أن المشتق لا دلالة له على الزمان بخلاف الفعل فيكون قوله: فإنه ما دل على حدث

إلخ، في معرض الاستدلال على ذلك لا في معرض التصور والتعريف أيضاً لأن الغرض أنه قد قدمه.

قوله: **(في نفسه)** أخرج به الحرف. وقوله: **(مقترن بأحد الأزمنة)** إلخ، أي دال عليها بالتضمن، أخرج به اسم الجنس والمصدر وبقي معنا المشتق داخلاً لأنهم قالوا: اسم الفاعل حقيقة في الحال، فكان التعريف فاسد المنع، وإذا أطلقت الدلالة على الزمان فالمراد الوضعية فمن زاد في تعريف الفعل بعد قوله: بأحد الأزمنة وضعاً فإنما مراده إدخال عيسى وليس مما يستعمل مجرداً عن الزمان أي وضعاً ولا علينا في الاستعمال، فيشمل ما ذكر. وإذا علمت أن مرادهم بقولهم: مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة هو في أصل الوضع ورد على التعريف الوصف كاسم الفاعل فإنه دال على الزمان كما في قولهم: اسم الفاعل حقيقة في الحال. وأجيب عنه بأن المراد حقيقة في الحدث الواقع في الحال، فلا دلالة للوصف على الزمان إلاَّ التزاماً.

قوله: **(أنه لا يرد)** أي على حد المصنف أو على حد النحاة وهو الحق على ما تقدم من أنه أراد الدفع عن ما أورد على تعريفهم.

قوله: **(وزمانها)** أي زمان النسبة.

قوله: **(على أن الحدث)** إلخ، وحاصله: أن الفرق بين الفعل والمشتق بأمور ثلاثة، الأول: الفعل يدل على الزمان بخلاف الوصف. الثاني: دلالة الفعل على النسبة والوصف لا يدل عليها وإن اعتبرت فيه. الثالث: أول ما يعتبر في الفعل الحدث وأول ما يعتبر في المشتق الذات. وتقدم أن النسبة في الفعل تعتبر من جانب الحدث وفي الوصف من جانب الذات، فالمؤدى واحد.

قوله: **(ونسبة الحدث)** إلخ، هذا خلاف ما صرحوا به من أن الوصف لا دلالة له على النسبة.

قوله: **(والملحوظ أولاً)** إلخ، فيه بعض تكرار لزيادة الإيضاح.

قوله: **(نافية)** أي فضارب لا يدل على الجميع بل على البعض من ذلك وهو الحدث.

قوله: **(ويعلم منه)** إلخ، فهو عطف على الجملة قبله من مبتدأ هو التنبيه السابع وخبر محذوف وبالعكس كما تقدم في الخاتمة.

قوله: **(مما سبق)** إلخ، من الأولى ابتدائية والثانية للبيان وإن كان ظاهر المتن أن ضمير منه للتنبيه الثامن ولكن عبارة الشارح تأبى ذلك. والحاصل: أن الفرق بينهما علم من التقسيم جملة ولزوماً ومن التنبيه على وجه الغاية والتصريح.

قوله: **(وهو الأكثر)** نسبة لهم مع أن السبكي بحث مع ابن الحاجب والآمدي في تعريفهما المطلق بذلك ولكنه قد نوقش فليراجع.

قوله: **(وحدة)** أي المتحققة في الوحدة إلخ، أراد بالوحدة الحصة فتصدق بالاثنين والثلاثة.

قوله: **(لا بعينها)** أي وإلاَّ لكان معرفة.

قوله: **(ويسمي)** أي الوحدة ولكن لو أنّث الفعل ويبعد أن يسمى اسم الجنس بالفرد المنتشر. واعلم أنه على هذا المذهب، أي مذهب الأكثر، يكون ما لم تعتبر فيه الوحدة هو المطلق فيكون اسم الجنس مبايناً للمطلق والنكرة أعم من الجميع تأمله.

قوله: **(هي هي كالدعوى وماء وعسل)** أي فالنكرة ما دلت على الفرد المنتشر واسم الجنس مرادف للمطلق على هذا تأمله. والذي لبعض المتأخرين من المغاربة ما حاصله أن النكرة ما أشير به إلى معنى لا من حيث إنه معهود حاضر في ذهن المخاطب. وهنا مذهبان، المذهب الأول للنحاة: أن النكرة أعم فهي على قسمين، الأول: ما لم يلاحظ فيه شائبة فردية بل أشير به للماهية من حيث هي هي الصادقة بالقليل والكثير كماء وعسل وكالمصادر كدعوى ورجعى، وهذا القسم هو المطلق واسم الجنس عند الأصوليين. والثاني: ما لوحظت فيه الفردية كرجل وأسد، وهذا القسم أغلب وجوداً من الأول. وبالجملة: فاسم الجنس والمطلق عند النحاة مرادفان والنكرة أعم منهما. والمذهب الثاني للأصوليين: أن النكرة هي ما أشير بها إلى الفرد المنتشر وهل الموضوع له هذا القسم هو الواحد لا بعينه وفاقاً لابن الحاجب وابن السبكي وسعد الدين وجماعة، ويسمى الوحدة السابعة والفرد المنتشر والفرد المبهم أو هو موضوع للماهية من حيث هي هي واستعماله في الفرد إنما هو لتخصص الماهية فيه وكونه حاملاً لها وهو استعمال حقيقي لأن اللفظ مستعمل في الحقيقة والفردية

مستفادة من خارج، واسم الجنس على هذا المذهب وهو عندهم ثلاثة أقسام: إفرادي كرجل، وجمعي كنبق، ومطلق، وهو المستعمل في الماهية بلا قيد الوحدة والجمعية كماء وعسل وذكرى وهذا هو أصل الوضع في القسمين الأولين إلاَّ أن الاستعمال خصص الأول بالفردية، والثاني بالجمعية، فاسم الجنس أعم من النكرة والمطلق عندهم والنكرة مباينة للمطلق، أي على القول بأن النكرة وضعت للفرد لا أن الفرد معتبر فقط. فالحاصل: أن الأمور أربعة ما لوحظت فيه الفردية كرجل، وما لوحظت فيه الجمعية كنبق، وما دل على الذات من حيث هي هي كماء وعسل، وما دل على ماهية الحدث من حيث هي هي كدعوى وذكرى. فعند النحاة الجميع نكرة والآخران هما اسم الجنس والمطلق فاسم الجنس والمطلق مرادفان. وعند الأصوليين اسم الجنس يصدق بالأربعة والنكرة خاصة بالأول بل وبالثاني، والمطلق خاص بالآخرين ولا يصدق عندهم المطلق على الأولين إلاَّ إن قلنا: إن الفردية ليس موضوعاً لها بل وضع للماهية من حيث هي، نعم استعمل منها لتحقق الماهية فيه وكونه حاصلاً لها وهو استعمال حقيقي لا مجازي لأن اللفظ مستعمل في الحقيقة والفردية مستفادة من خارج. وهو قول، وقيل: إنه موضوع للحصة المذكورة فلا يقال لهما مطلق وهما قولان لا اعتباران تتبنى عليهما التسمية بالمطلق والنكرة خلافاً للمحلي. وما نسبه السبكي للآمدي وابن الحاجب فقد وهم فيه بل هو لابن الحاجب فقط كما هو معلوم في محله.

قوله: **(ولا يخفى)** إلخ، هذا تنكيت على المصنف في قوله: ويعلم منه إلخ، فإن العلم فرع الذكر مع أنه لم يذكره.

قوله: **(لهذا الكلام)** أي لنسبة هذا الكلام وهو أن علم الجنس داخل في اسم الجنس إلاَّ أنه مشهور ومعلوم وملاحظة وصف التعيين فيه يظهر الفرق. فقوله: وهو أن الفرق إلخ، هذا ما آل إليه التأويل لا نفس التأويل. فإن قيل: إن علم الجنس كما تقدم أنه ليس مشخصاً ولا يشمله الوضع الخاص لخاص وأنه داخل في اسم الجنس لعدم التشخص الخارجي فيه والفرق بينهما يقتضي المغايرة فيلزم الفرق بين الشيء والأعم منه يقال: المراد باسم الجنس هنا ما عدى علم الجنس.

قوله: **(بجوهره)** أراد به الحروف وهيئتها لا خصوص الحروف لأنه لو

تغيرت الهيئة ما دل الجنس المعين.

قوله: **(معلوم عند المخاطب)** إلخ، فالتعيين هو تعين المخاطب، لكن قد علمت أن الكلام في أصل الوضع، فلعل المراد أن الواضع قد لاحظ أن أسامة موضوع للماهية المعلومة عند المخاطب، فإن قيل: كذلك اسم الجنس قد وضعه للماهية ولا يستعمله المتكلم إلاَّ في جنس معلوم عند المخاطب، يقال: هو حاصل غير مراد بخلافه في علم الجنس. ولذلك قال المصن معنى فيه إلخ، فالتعيين في علم الجنس معتبر على وجه التضمنية أو على وجه القيدية بخلافه في اسم الجنس فهو حاصل ولكنه غير معتبر.

قوله: **(على أن تلك الأشخاص)** إلخ، هذا يدل على أن التعين من مدلول علم الشخص وليس كذلك كما قدمناه صدر الرسالة بل هو ملاحظة عند الواضع على وجه الشرطية لا على وجه أنه من مسمى العلم. وقوله: **(معهودة متعينة)** أي في الخارج لأن الفرق بين العلمين هو أن التعين في علم الشخص خارجي وفي علم الجنس ذهني.

قوله: **(أصلاً)** أي بلا شك ولا ريب.

قوله: **(من تلك الحقيقة)** بيان للغير وأخرج به ما يتوهم من أنه أراد بالغير الحصة.

قوله: **(جاء التعيين)** أي طرأ على الوضع.

قوله: **(هي معنى فيه)** أي والتعيين معنى مظروف في اسم الجنس من ظرفية الصفة في الموصوف، لكن قد علمت أن الذي هو صفة لاسم الجنس التعين لا التعيين ولو أبدله به لكان أسلم.

قوله: **(بالآلة)** الباء للتصوير أو للسببية إن أردنا بالخارج غير الآلة. واعلم أن كل لفظ وضع لمعنى معتبر التعين في معناه إلاَّ أنه في النكرة مصاحب لا ملاحظ، وفي المعرفة التعيين ملاحظ معتبر، فهذا هو الفرق.

قوله: **(جزء مفهوم)** إلخ، هذا صريح في أن التعيين مدلول عليه بعلم الجنس تضمناً، أي بخلاف علم الشخص كما تقدم قوله: **(هو نفس الحقيقة)**.

قوله: **(وإن معنى علم)** إلخ، يقرأ بكسر همزة إن على أنه غير مدخول لقوله: قيل بل التقسيم على إلخ، لما علمت أن هذا لم يدل عليه التقسيم.

قوله: (**أسند**) هو جواب الشرط.

قوله: (**مبني**) الفرق، تأمله.

قوله: (**آخر**) إلخ، إلاَّ أنه أي الفرق الأول هو فرق بين الحرف والثلاثة الموصول واسم الإشارة والضمير وهذا الفرق إنما هو بين الحرف وخصوص الموصول، فهذا الفرق أخص.

قوله: (**يفهم التزاماً**) أي بالنظر لما بعده وقبله، وذكر قرينة وبيانها وإلاَّ فكون الموصول يستقل بالمفهومية والتعقل لا يعطي أنه كلي عند المخاطب وأنه تزول كليته بمضمون الصلة.

قوله: (**فإن الحرف**) الفاء للتعليل.

قوله: (**في غيره**) أي حاصل بغيره إلاَّ أنه آلة لمعرفة حال المتعلق ووصفه، فالمتعلق وحالهما هو المراد، والحرف هو آلة ووسيلة لذلك القصد، فكان الحرف لا يستقل بالمفهومية والتعقل.

قوله: (**بما**) إلخ، لأن الإنسان لا يحصل معنى الحرف حتى يعرفه المتعلق وحاله ووصفه ويكون حَ معنى الحرف حاصلاً لا على أنه القصد من النظر بل هو وسيلة لذلك المتعلق المقصود المراد.

قوله: (**عكس ذلك**) أي من جهة أنه هو، والمراد والقصد بالنظر والصلة إنما هو وسيلة لمعرفة المراد فالموصول من الجزئيات والمراد أن ملاحظة الحرف هي ليوصف بها المتعلق وهو الطرفان، والموصول على العكس، أي فلوحظت صلته لأجل أن يتصف الموصول بها فتفيد أن الموصول يستقل بالمفهومية والحرف لا يستقل أو لا ينافي ذلك تأمل.

قوله: (**فإنهما يدلان**) إلخ، لو قال: في الدلالة على معنى إلخ، لكان أولى لأن الدلالة المذكورة هو الأمر المشترك فيه لا دلالة كل أو أحدهما على خصوص فليس هو الأمر المشترك فيه لما علمت أن الدلالة الكائنة للفعل لا يوجد في طرف الحرف وكذا دلالة الحرف لا توجد في طرف الفعل، فكيف يكونان مشتركاً فيهما.

قوله: (**باعتبار**) أي ملاحظاً باعتبار إلخ، أو متحققاً أو متعقلاً. وأراد بالغير المتعلق والطرفين.

قوله: **(إشارة)** خبر لمبتدأ محذوف، أي هذا الكلام إشارة، أي مشار به، فهو مجاز مرسل. أو المراد بذا نفس إلغاء هذا الكلام فالإشارة على بابها إلاَّ أن في الإشارة بذا إلى أن الإلغاء بالمعنى المصدري مجاز استعارة لأن اسم الإشارة خاص بالمحسوس بحاسة البصر لكنه نزله منزلة المشخص المشاهد المحسوس كما تقدم نظيره.

قوله: **(الفعل والحرف)** أل منهما للاستغراق.

قوله: **(مستعملين)** حال من الفعل والحرف، أي فإن كان الفعل أريد به معناه من الحدث والنسبة والزمان والاسم أريد به الذات والمدلول. فإن قيل: هذا الكلام يخرج عسى لأنها أبداً لا تستعمل في الزمان، قلنا: المراد بمعناهما المعنى بهما حال المخاطبة فيدخل المجاز.

قوله: **(أساء غيره)** إلخ، وهو الحمل والإخبار عنه.

قوله: **(وكل من مدلوليهما)** إلخ، لكن في الحرف ظاهر لأن معناه جزئي فهو يتعقل وسيلة وطريقاً وموصلاً ومعرفاً بحال المتعلق ووصفه بكون السير مبتدأ والبصرة مبتدءاً منها، وأما في الفعل فالمراد بمدلوله الذي لا يستقل النسبة فقط لأنها لوحظت بملاحظة طرفها أي لملاحظة حال طرفيها الحدث فهو منسوب، والذات فهي منسوب لها.

قوله: **(أمر ثابت للغير)** أي ثابت معرف لحال الغير ولوصفه، وأراد بالغير المتعلق. وبالجملة: ذات معنى الحرف متأخرة عن ذات المتعلق ضرورة توقف النسبة على طرفيها ومتعلقها. وأما حال المتعلق ووصفه فهو متأخر عن النسبة وعن معنى الحرف.

قوله: **(ثابت للغير)** أي معرف لحاله ووصفه فلا يرد البياض بأنه ثابت للذات إلاَّ أنه ليس طريقاً لحالها ولوصفها تأمله.

قوله: **(فمعنى من)** إلخ، هذا كلام على الجزئي بعد الكلي زيادة في الإيضاح والبيان.

قوله: **(ذكره)** أي فيما قبله.

قوله: **(لملاحظة الغير)** أي حال الغير ووصفه كالسير فإنه مبتدأ وكالبصرة فإنه مبتدأ منها فالقصد الذاتي في الحرف هو المتعلق ومعرفة حاله فالحرف وسيلة

لذلك ولأجل ذلك تعقل وأدرك معناه لا أن معناه ملاحظة قصداً وذاتاً إذ هو إنما سيق لأجل الربط المذكور.

قوله: **(ومعنى ضرب)** أي معناه المعرف بحال غيره ولوصف غيره.

قوله: **(الحدث)** لو قال: النسبة بدل الحدث لما علمت أن الفعل لا يستقل بالمفهومية بالنظر لمدلوله التضمني أعني النسبة لا للحدث إذ هو كما يأتي كلي مستقل بالمفهومية اهـ. وتقدم أن الزمان فيه يستقل بالمفهومية إن لم تلاحظ فيه وقوع الحدث فيه وإلاَّ فهو لا يستقل أما الحدث فهو كلي وهل سواء لوحظ كونه منسوباً أو هو لا يستقل حـ، يقال: الصواب الأول كما أن متعلق الحرف كلي مستقل بالتعقل ولو لوحظ حاله من كونه مبتدأ أو مبتدأ منه تأمل.

قوله: **(فاعل ما)** إلخ، قد علمت أنه جعل النسبة المدلولة للفعل هنا لأنه إذا كان طرفها من الذات مجملة كانت النسبة مجملة مجملة لا شخصية لأن تشخصها وتعينها هو بتشخص طرفيها وقد تقدم له قبل هذا في التنبيه الرابع أن نسبة الفعل جزئية شخصية وأنها ملاحظة من حدث خاص كالضرب وبين فاعل معين بوجه ما وملحوظاً بذلك الوجه، قيل: إن في نسبة الفعل قولين بالكلية والجزئية فذهب هناك على قول وهنا على آخر اهـ والحق أن تشخصها إنما هو باعتبار طرف الحدث أما طرف الفاعل فلا يمكن تشخصها منه بالنظر للفعل فقط فذلك حـ أن تقول: إن نسبة الفعل شخصية أي بالنظر لطرف الحدث وكلية بالنظر لطرف الذات الدال عليها الفعل التزاماً لأنه لا يدل إلاَّ على فاعل ما، أما تعينه من جهة التصريح بالفاعل وأما ما تقدم له فإنه جعل الموضوع في السؤال من التنبيه الرابع على مجموع قام زيد لا على خصوص قام.

قوله: **(لملاحظة طرفيها)** أي حال طرفيها الحدث من حيث إنه منسوب والفاعل من حيث إنه منسوب إليه.

قوله: **(لتعرفهما)** أي لتعرف حالهما إلاَّ أن الحدث هو مدلول الفعل تضمناً أما طرف الذات فليس مدلولاً للفعل إلاَّ بالالتزام إذ كل فعل لا يقع إلاَّ عن فاعل.

قوله: **(لكل منهما)** أي وإنما أفرد ضمير الفعل والحرف لأن العود على كل أو يقال أفرده باعتبار المذكور.

قوله: **(بل لا يثبتان)** هذا إضراب من الشارح على ما عند المصنف بيَّن بهذا الإضراب أن الفعل والحرف من هذه الجهة كما لا يخبر عنهما لا يخبر بهما لأن الحمل عنه وبه شرطه الاستقلال بالمفهومية وهو مفقود، فإن قيل: الحرف ظاهر إذ لا يخبر لا به ولا عنه أما الفعل فلا نسلم أنه لا يخبر به أيضاً بل يخبر به نحو: زيد قام، يقال: الإخبار به هو من جهة الحدث المنسوب المدلول عليه به لا من جهة النسبة التي لا تستقل بالمفهومية فصح ما للشارح رحمه الله.

قوله: **(لئلاً ينتقض)** إلخ، أي بنحو ما إذا أريد باللفظ ذاته فإنه يخبر عنه وبه نحو الدال على الابتداء الجزئي من والدال على الحدث والنسبة ضرب.

قوله: **(كلها)** أي ما وضع منها فعلاً أو اسماً أو حرفاً.

قوله: **(أي مقطوعاً ما بعد)** أي على الأصل هو تفسير مع أنه هنا منصوب فكأنه تفسير لمقدر يتعلق به من حيث، وأصل الكلام فإن الألفاظ كلها ملحوظة من حيث ذاتها مقطوعاً فيها النظر فهو عطف على الحال.

قوله: **(إرادة معانيها)** من إضافة الصفة للموصوف والمصدر، أعني إرادة بمعنى اسم المفعول.

قوله: **(الموضوعة)** أي ولو في ثاني حال فدخل المجاز.

قوله: **(هي لها)** إبراز الضمير لجريان الوصف على غير ما هو له لأن الموضوعة هي الألفاظ لا المعاني.

قوله: **(متساوية الأقدام)** الإضافة على معنى في. وقوله: **(في صحة)** في بمعنى على، والمراد في الإقدام بها على صحة إلخ.

قوله: **(ومنهم)** أراد به السعد رحمه الله، وعلى هذا قول بعضهم:

وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو أعرب واجعلنها اسما

قوله: **(مثلاً)** لو حذفه لأنه مع قوله: **(في تلك الصورة)** قد تخصص الموضوع فلا يمكن فيه تعميم إلاَّ أن يريد، فقوله: **(في تلك الصورة)** صورة الحكم على اللفظ من حيث هو تأمله.

قوله: **(باعتبار دعوى)** إلخ، محصله أن الوضع الذاتي القصدي وهو تعيين اللفظ بأزاء معناه وما يراد به معناه تضمن وضعاً آخر وهو وضع اللفظ لنفسه أي لإفراده الواقعة في التراكيب فإنه لما قال: الواضع، وضعت من للابتداء الجزئي

فقد ذكر الواضع من، وأراد نفسها أي أفرادها الواقعة في التراكيب وهذه الإرادة تتضمن وضعاً لنفسها لأن تعين لفظها إنما هو بتلك الإرادة وح فكما وضعت من لأن يقصد بها الابتداء الجزئي وضعت لأن يقصد بها نفسها ولفظها اهـ. وبيان ذلك أن الواضع لمن مثلاً لما قال: وضعت لفظ من للابتداء الجزئي الخاص كان هناك وضعان أحدهما قصدي ذاتي وهو أن من عينت بأزاء الابتداء الجزئي الخاص، أي فيصح لكل واحد بعد أن يطلقها ويريد بها الابتداء الجزئي الخاص. وثانيهما تبعي ضمني وهو أنه أراد بمن الأفراد الواقعة في التراكيب منه أو من غيره فهي الموضوعة للمعنى الجزئي الخاص وضعاً قصدياً لا خصوص من الصادرة منه حال الوضع حتى يقال: إن من تكلم بمن بعد واستعملها في الابتداء الجزئي الخاص يكون لم يستعمل اللفظ بالموضوع لأنه هو من الصادرة من الواضع وهذه غيرها لأنها صادرة من غير الواضع فهل كان الواضع في الوضع القصدي أراد بمن عين إفرادها ونفس ذاتها في التراكيب إما من إطلاق جزئي على بقية الجزئيات وإما لأن الشيء لا يتعدد بتعدد محله تضمن ذلك وضعاً تبعياً وهو وضعها لنفسها أي وضعها مراداً بها ذاتها لا معناها أي مكان الواضع. يقال: يصح إطلاق من ويراد بها ذاتها ولفظها فالمتكلم بقوله: من حرف جر قد أطلقها مريداً بها لفظها وذاتها مجردة عن معناها فهذا الإطلاق منه هو تابع فيه للوضع الضمني أي فتكون اسماً وقال السيد: لا دليل للسعد على ذلك الوضع الضمني إلاَّ أن ذكر اللفظ وأراده نفسه إلخ، ولا يصح ذلك ألا ترى إلى جسق مهمل فإنه لو كان الوضع الضمني هو تابعاً للوضع القصدي لكان جسق موضوعاً مع أن الفرض أنه مهمل فتنافى الكلام بل الحق أنه إذا أريد إجراء حكم مخصوص على لفظ ثم يحتج لوضعه بل يكفي بالتلفظ به وحضوره مراداً به لفظه اهـ. وأجيب عن السعد بأحد جوابين الجواب الأول أن الوضع الضمني أي الوضع لنفس اللفظ هو غير منظور له فلا ينافي الإهمال لأن الإهمال بالنظر لفقد الوضع القصدي الذاتي وإلاَّ فالمهمل موضوع لنفسه ولأجل عدم النظر للوضع الضمني لم تكن الألفاظ كلها مشتركة وإلاَّ فلو نظر إليه لكانت جميع الألفاظ مشتركة اهـ. وقد يبحث في هذا الجواب بأن الوضع للنفس صار في المهمل مقصوداً لا تبعاً ولا يستلزم الوضع الضمني للقصدي مع فرضه أنه ضمني وصار قولهم: اللفظ

مهمل معناه أنه لم يوضع لمعاني مرادة به فلا ينافي الوضع لنفسه بل الوضع لنفسه حاصل لكل لفظ لفظ وإنما التفصيل بين المهمل والموضوع هو بالنظر للوضع الغير النفسي وهو خلاف ظاهر عباراتهم الجواب الثاني عن السعد أن الضمني أي الوضع للنفس إما أن يكون في ضمن الوضع القصدي الذاتي وذلك في الموضوعات، وإما أن يكون في ضمن الحكم عليه أي بما حكم به ويبحث في هذا الجواب أيضاً بأن الحكم هو من المستعمل فهو متأخر عن الوضع، فكيف يكون الوضع في ضمنه أي تابعاً له اهـ. ثم يبحث في الوضع الضمني عند السعد بأن من الصادرة من الواضع حالة الوضع هل أراد بها معناها في الوضع الذاتي أو نفسها وما الموضوع له. ويجاب بأن المراد الثاني والفرق بين الموضوع والموضوع له اعتباري لا حقيقي.

قوله: **(لأنفسها)** يتعلق بوضع.

قوله: **(ذلك الوضع)** هو الوضع القصدي الذاتي.

قوله: **(وحيث)** إلخ، هذا كلام الشارح تابعاً فيه للسيد الباحث مع السعد.

قوله: **(الدعوى)** أي دعوى الوضع الضمني.

قوله: **(ألزم ضمن)** ألزم أورد فعداه بعلى.

قوله: **(وضع)** المهملات لأنه لو كان جسق لما أريد لفظه لا معناه هو تابع للوضع الضمني المندرج في الوضع القصدي كان جسق موضوعاً وضعاً قصدياً والفرض إهماله.

قوله: **(ولا تقدم)** إلخ، لأجل ما فيه من التنافي وتقدم زيادة إيضاح في كلام السيد، وتقدم الجواب عن السعد بأحد جوابين.

قوله: **(ولقائل)** إلخ، هذا من الشارح منتصراً فيه لجانب السعد وقضيته تعطى أن السيد يقول اللفظ إذا أريد ذاته ونفسه لا معناه أنه ليس باسم وهل هو على ما كان عليه قبل من كونه فعلاً أو اسماً انظر قوله: لانتفاء وضعه، أي وضع الاسم فيه لأنه ما وضع لذات، وهذا وضع لحدث وزمان ونسبة.

قوله: **(لأن المراد لفظ)** إلخ، قد يقال: فعليته هي بالنظر لأصل وضعه لا لما يراد منه حال الاستعمال فهو فعل وضعاً ومحصله أن آمنوا، ليس فعلاً ولا اسماً وهل هو حَ واسطة مع أنهم قصروا الكلمة على الاسم والفعل والحرف.

قوله: **(ولا يتأتى)** إلخ، هذا مقول النحاة.

قوله: **(أو ما يقوم مقامها)** إلخ، فقضيته أفادت الذين آمنوا هنا خارجة عن الثلاثة وحَ فيرد عليه حصرهم الكلمة في الثلاثة الاسم والفعل والحرف.

قوله: **(كالاسم)** أي فليس باسم وقد يقال: هو فعل لكنه بمنزلة الاسم وحَ فلا يرد عليه حصرهم الكلمة في الثلاثة لكن يخالفه.

قوله: **(بعد)** وتصريف الكلام لأنه كما يأتي حقه إلى أنه لا تنحصر الكلمة في الثلاثة.

قوله: **(ذلك الحصر)** أي في قولهم، ولا يتأتى إلخ.

قوله: **(مع الكلام)** لأنهم قالوا فيه ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته والكلم واحده كلمة وهي اسم أو فعل إلخ تأمله.

وقوله: **(المبتدأ)** لأنهم عرفوه بالاسم المجرد عن العوامل اللفظية إلخ، فيرد عليه ضرب.

قوله: **(اللهم)** إلاَّ أن يقال: هذا الجواب ضعيف فلذا أفرغه في هذا القالب، وهذا جواب آخر.

قوله: **(وإذا كان)** معنى الحرف بيَّن به أن قول المصنف فامتنع الخبر عنهما مفرعاً على ما ترى.

قوله: **(التعريفات)** أطلقت على اثنين بناء على أن أقل الجمع ذلك.

قوله: **(وإذا كان)** إلخ، بين به الأمر المفرع عليه.

قوله: **(جهة الاشتراك)** هي أن كلاً معرّف لحال الغير.

قوله: **(اعلم)** إلخ، أراد بذلك البحث مع المصنف وحاصله: أن قوله الفعل مدلوله كلي إما أن يريد بالمدلول التضمني الأوفق بالمدلول التضمني للفعل في التنبيه الثامن وهو النسبة ولا شك أنه باعتبارها جزئي، وإما أن يريد به المدلول التضمني، أعني الحدث، ولا شك أنه كلي مخالف ما قدمه في التنبيه الثامن وهو خلاف ما ينصرف المدلول إليه عند الإطلاق وأيضاً فإنه إن اعتبر فيه تعلق النسبة واتصافه بها وأنه منسوب فلا نسلم كليته نظير ما تقدم في الزمان للفعل من أنه إن اعتبر فيه أنه يقع فيه الحدث فهو جزئي، وإما أن يريد المصنف بالمدلول المطابقي وهو المتبادر من الإطلاق وهو الحدث والزمان والنسبة بين الحدث

وبين الفاعل الخارج عن مدلول الفعل بالفعل باعتبار ذلك جزئي لأن الواضع تعقل الحدث المذكور والنسبة لذاتها فهذا كلي لكن ليس هو الموضوع له بل هو آلة للتعقل وإنما الموضوع له الجزئيات والمشخصات أي كل واحد من الحدث في الزمان المنسوب إلى زيد أو إلى عمرو أو إلى خالد، ولا إشكال في أن كلاً منهما جزئي لا يقبل الاشتراك فيكون الفعل كضرب جزئياً لا أنه كلي لأن المتعقل العام باعتبار كون المنسوب له ذاتاً هو آلة للتعقل فيجمع له الجزئيات والمشخصات لا لأنه هو الموضوع له، والدليل على أنه لم يوضع لذلك الأمر العام بل وضع لجزئياته هو الاستعمال إذ لا تجد فعلاً كضرب مستعملاً إلاَّ في الجزئي المذكور والأصل أن الاستعمال موافق للوضع، فبان بهذا أن قول المصنف مدلوله كلي مبحوث فيه وسيأتي الأجوبة عن المصنف.

قوله: **(كلي)** قد لا يسلم إن راعينا في الحدث أنه منسوب لأن الجزئي المتصف هو به بقيده فلا يبقى مغه كلياً كما تقدم تأمله.

قوله: **(تمام معناه)** أي مجموع معناه المطابقي في زمان إلى آخره يقتضي أن الزمان ليس من المدلول المطابقي وإنما هو ظرف للحدث الذي هو من مدلوله وليس كذلك اهـ. وقد يقال: الزمان مدلول له على اعتبار أنه يقع فيه الحدث لا أنه مدلول له باعتبار ذاته فلا مخالفة ولا اقتضاء تأمل.

قوله: **(ففي كليته)** أي أنه موضوع للمعنى المعاني وقد علمت أن عموم المعنى المطابقي هو باعتبار كون الذات المنسوب لهذا تاماً فهي غير معينة في ذهن السامع أو المتكلم وإن كانت معينة في نفس الأمر فلا يصير المدلول المذكور جزئياً.

قوله: **(كالحرف)** أي في أنه جزئي وضع وضعاً عاماً لخاص.

قوله: **(فاعل ما)** إلخ إنما قال ما ليس أن الفعل لا يدل إلاَّ على فاعل إجمالاً نعم.

قوله: **(بخصوصها)** يدل على أن الفاعل معين عند الواضع لأن خصوصها هو باعتبار خصوص الطرفين اللذين أحدهما الفاعل، أي فهذا الخصوص في الفاعل قد اعتبره الواضع اهـ. فهذا الجزئي مثلاً هو الموضوع له اهـ. وقد يقال: لو اعتبر الواضع خصوص الذات وتشخصها لكان ضرب دالاً على ذلك الفاعل

المعين لأنه من المعنى الموضوع له هذا الفعل واللازم باطل تأمله. وما أفاده الشارح من أن الفعل وضع وضعاً واحداً للمدلول المطابقي هو خلاف ما عليه المحققون من أن المشتقات وضعت وضعين: وضعاً عاماً لعام باعتبار المادة لكن وضعاً نوعياً أي عبر الواضع بقاعدة عن الموضوع، فقال: مثلاً كل لفظ احتوى على مادة الضرب فهو للحدث البياض أي الذي يوجد بآلة السوط مثلاً ووضعاً عاماً لخاص باعتبار الهيئة والصيغة.

قوله: **(ولما كان)** إلخ، بيَّن به أن قول المصنف قد يتحقق هو خبر لكان محذوفة وهي شرط، وأنه مرتب على الاستقلال. وأن قوله مجاز هو جواب الشرط المذكور.

قوله: **(يتحقق)** أي باعتبار جزئياته لأن الموجود في هذا الذات الجزئي لا للكلي المذكور. فإذا قلت: ضرب زيد فقد استعملت ضرب في حدث في زمانه منسوب إلى زيد مثلاً وهذا جزئي من ذلك الكلي.

قوله: **(لا تناسبه)** أي الحدث.

قوله: **(مجاز)** هذا جواب الشرط في كلام الشارح، أعني ولما كان الحدث لكن كان من حقه حذف الفاء منه لأن جواب لما إذا كان ماضياً يجرد من الفاء.

قوله: **(إلى خاص منها)** أي فأفاد إلخ.

قوله: **(باعتبار ذلك الحدث)** هذا صريح في أن الشارح أراد بمدلول الفعل السابق المدلول التضمني، أعني الحدث ولكن البحث السابق معه بأن فيه من جهة أن المتبادر عند الإطلاق هو المدلول المطابقي وارد ويجاب بأن القرينة موجودة وهي قوله: قد يتحقق في ذوات متعددة مجاز إلخ، تأمله. ثم إن ما تقدم للشارح من البحث مع المصنف في قوله: مدلوله كلي يجاب عنه بأمور منها أن المراد المدلول التضمني أي الحدث اهـ. وفيه أن التبادر المذكور لا يزول مع هذا المراد فلا يتم هذا الجواب، ومنها أنه يقدر مضاف أي بعض مدلوله كلي ومنها أنه يراد بالفعل الفعل اللغوي ويراد بمدلوله جزئي أي الفعل اللغوي جزئيه كالضرب كلي وهو ظاهر وهذه الأجوبة على أن قوله: مدلوله مبتدأ ثان وكلي خبره والجملة خبر عن الفعل، ويصح أن يكون مدلوله خبراً عن الفعل وكلي خبر بعد خبر وح. فالمراد بالفعل الفعل اللغوي وضمير مدلوله للفعل الاصطلاحي

ففي الكلام استخدام والمعنى ح الفعل اللغوي مدلول الفعل الاصطلاحي أي تضمناً وهو أي الفعل اللغوي كلي تأمله.

قوله: **(مسند)** أي لأنه منسوب.

قوله: **(دائماً)** هو جهة للقضية.

وقوله: **(إذ قد)** اعتبر علة لهذه الكيفية أي وإنما كان الحدث مسنداً ومنسوباً دائماً لأنه اعتبر فيه الانتساب وضعاً فلا يزول ولا يحول.

قوله: **(دون الحرف)** إلخ، هذا مخرج من الاستقلال بدليل قول الشارح بعد: وإذا كان غير مستقل في التعقل إلخ، وأيضاً هو الأنسب بقول المصنف إذ تحصل مدلوله لا أنه مخرج من الكلية. واعلم أن الكلية ملزومة للاستقلال الملزوم للإخبار به.

وقوله: **(دون الحرف)** فلا يستقل يلزم فيه أنه ليس كلياً لأن نفي اللازم أعم من نفي الملزوم اهـ. فعبر المصنف في جانب الفعل بالملزوم الذي هو الكلية وعبر في جانب الحرف بالملزوم الذي هو نفي الاستقلال، أي فنفي الاستقلال يلزم منه نفي الكلية لأن نفي اللازم أعم وملزوم لنفي الملزوم كما لا يخفى. ولبعضهم هنا كلام يظهر منه أن اللازم مساو لملزومه فالكلية ملزومة للاستقلال ولازمة له، وكذلك الاستقلال ملزوم لصحة الإخبار به، ولازم عنه وح فلا إشكال.

قوله: **(تعقل)** كان من حقه أن يزيد في تفسير التحصل التحقق الخارجي وأن يسقط قوله الذي هو تحصله الذهني لأنه تفسير ح للمعلوم بالمجهول. وقوله: **(تعقل)** المراد به ملاحظة العقل.

قوله: **(هو بما)** أي ذلك التحصل بالمتعلق الذي يتحصل مدلول الحرف لأجله أي لأجل المتعلق أي لأجل حال المتعلق ووصفه بفاعل يتحصل ضمير عائد على مدلول الحرف بالصفة أو الصلة جرت على غير ما هو له، وإنما لم يبرز الضمير لعدم اللبس فهو جار فيه على مذهب الكوفيين نحو:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

قوله: **(تبعية)** إلخ، بيَّن الشارح رحمه الله كلام المصنف بأنه يقدر فيه مضاف قبل ما إلخ، وإنما جعل الشارح معنى المتعلق تابعاً لمعنى الحرف فقال:

تبعية ما إلخ، لأن الذي يلاحظ أولاً هو معنى الحرف لكن طريق ووسيلة إلى حال متعلقه، فلما عرف حال متعلقه رجع إلى الاطلاع على معنى الحرف وتحققه. ولا يقال بالرجوع إليه يصير ح مستقلاً بالمفهومية والتعقل تأمله. أو المراد تبعية ما يحصل هو أن معنى الحرف تابع للحرف لأن الذي يلاحظ أولاً مرآة ووسيلة للمتعلق هو الحرف والمقصود نهاية وقصداً هو حال المتعلق فالنظر إلى حال المتعلق كان تابعاً لا أولاً وإلاَّ فلا رجوع بعد هذا المتعلق إلى معنى الحرف وح فلا إشكال.

قوله: **(وإذا كان)** إلخ، فقول المصنف: فلا يعقل لغيره هو مفرع على ما أفاده الإخراج في قوله: دون الحرف.

قوله: **(التنبيه العاشر)** إلخ، هو مبتدأ خبره محذوف، أي الذي نشرع فيه أو العكس كما تقدم في الخاتمة.

وقوله: **(في ضمير الغائب)** هو خبر مقدم عن قوله: نظر وفي كلتيه عطف على ضمير الغائب عطف تفسير، وبيَّن به أن النظر في كليته لا في ذاته. واعلم أن المصنف رحمه الله أراد بهذا الكلام على هذه النسخة الاعتراض على القائل بكلية ضمير الغائب، أي فإنه قد اتضح لك أن الضمير من حيث هو جزئي وضع وضعاً عاماً لخاص. فمن قال: إن ضمير الغيبة كلي فقد أخطأ وفي كلامه نظر. هذا مراده فالمصنف لا زال جازماً بجزئية ضمير الغائب كضميري التكلم والخطاب.

قوله: **(فقد علم منه)** أي ولأجل ذلك عبر المصنف عن هذا المذكور هنا بالتنبيه لأنه معلوم مما سبق التزاماً.

قوله: **(من أفراده)** كهو وهي وهم وهن.

قوله: **(نظراً)** هو اسم إن قبله.

قوله: **(وفي بعض النسخ)** إلخ، فالنظر ح في المصنف بمعنى التميز ويكون المصنف بعد ما جزم في التقسيم بجزئية الضمير الشامل لضمير الغائب ذكر هنا التخير في ذلك الجزم بجزئيته من حيث أنا وجدناهم يستعملونه كثيراً في كلي نحو: جاءني رجل فأحسنت إليه، وكذلك الجزم بكليته محل تخيّر لأنَّا وجدناهم يستعملونه في الجزئي كثيراً نحو: زيد أحبه وأحسن إليه، ودعوى أنه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر لا تناسب مع الكثرة في الجهتين. ولم يشر المصنف ح

إلى كون واحد من الأئمة قد قال إنه كلي يخالفه على النسخة الأولى.

قوله: **(وجزئيته)** أو بمعنى الواو لأن التخير في ذلك، وأما كون كل حقيقة فهو مزيل للنظر والتخير لا أنه يحصل به التخير والنظر.

قوله: **(والحق)** إلخ، هذا من كلام الشارح قصد به دفع النظر والتخير ح ومحصل ما قاله الشارح أن ضمير الغائب يكون كلياً وجزئياً بالاشتراك فعلى ما للشارح استعماله في كلي هو حقيقة كاستعماله في جزئي، وأما على من قال إنه كلي يكون استعماله في الكلي حقيقة وفي الجزئي مجازاً، وعلى ما جزم به المصنف أولاً في التقسيم يكون استعماله في الجزئي حقيقة وفي الكلام مجاز.

وقوله: **(والحق)** لم يفرعه بالفاء لأن خصوصه لا يعطيه ما قبله، بل إنما يعطي ما قبله الجواب فقط عن التخير به أو بغيره، فلذا لم يأت به بفاء التفريع.

قوله: **(عنده من الجزئيات)** أي في التقسيم.

قوله: **(الجزئية)** أي الحقيقة، قد يقال: لا يحتاج لهذا الاعتبار عندهم، ألا ترى إلى عدهم عالم الجنس والمعرّف بلام العهد الذهني من المعارف مع أنهم لم يعتبروا في ذلك الجزئية الحقيقة أي الشخصية الخارجية وح فلا يتم هذا الجواب عن المصنف لأن عدهم له من المعارف لا ينافي أنه جزئي إضافي وهو الكلي، فما فهمه المصنف من كلامهم حتى قال في التقسيم إنه جزئي حقيقي هو خلاف ظاهر عبارتهم من الشمول اهـ. لكن يقال: لو كانت المعارف عندهم شاملة للكلي أي للجزئي الإضافي لاقتضت أن ضمير التكلم والخطاب إذا استعملا في كليين نحو: ولو ترى إذ وقفوا على النار، أي يا من تصح منه رؤية إذ حالهم تناهت في الظهور فلا يختص بها راءٍ دون آخر، وكذلك نحو:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته ... وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

إنهما حقيقتان مع أنهما في ذلك من المجاز اهـ. وقد يقال: فرّق بين الجزئي الإضافي الكلي وبين العام تأمل. فإن قيل: على أن ضمير الغيبة حقيقة في الكلي أيضاً هل يعد معرفة أم لا؟ يقال للنحاة خلاف في كونه من المعارف أم لا، وإن عاد على نكرة فنكرة وإلاَّ فمعرفة.

قوله: **(لشيء معين)** قد يقال يشمل المعين تعييناً ذهنياً.

قوله: **(على التفرقة)** ضمن الإشارة معنى التنبيه فعداها بعلى لأنها تتعدى

بإلى أو على بمعنى إلى أو الحرف، والعامل على بابهما من العلو إلاَّ أنه تدعي الاستعارة التبعية في الحرف على الخلاف بين النحاة والمعاني، وهكذا السبيل في نحو ذلك.

وقوله: **(التفرقة)** أي الفرق في نفسه لا باعتبار كونه أثر الفاعل كما تعطيه التفرقة إذ هي مصدر فرق كعلم وقدس.

قوله: **(التي تشبه الحرف)** أي الأسماء اللازمة للإضافة والواجب ذكر المضاف إليه معها.

قوله: **(في التزام)** ذكر المتعلق هذا وجه الشبه بين الأسماء المذكورة وبين الحرف، وتقدم له أن وجوب ذكر المتعلق في الاسم المذكور لكمال التوصيف أي اسم الجنس وفي الحرف لتحصل معناه. وقال ابن الحاجب: لدلالة الحرف ونوقش. واعلم أن الشارح رحمه الله حذف الواو مع معطوفها الذي هو شق وطرف للفرق المذكور وهو والحرف لأن الفرق المذكور بين الأسماء وبين الحرف لا بين الأسماء بعضها بعضاً، فليس هو على حد:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِ   بسقط اللوا بين الدخول فحومل

أي أماكن الدخول اهـ.

قوله: **(المتعلق)** أي اللغوي، فيصدق بالمضاف إليه والفعل كما هنا.

قوله: **(مثل ذو وفوق)** أي ذو وفوق ومثلهما لأن القاعدة أن نحو ومثل إذا دخلا على شيء فالمقصود ذلك الشيء، ومثله كما ذكروا ذلك على قول ابن مالك والمضاهي اقعنسسا أي اقعنسسا ومضاهيه.

قوله: **(فإن مفهومها)** إلخ، هذا هو عين الفرق، أي والحرف جزئي وضعاً واستعمالاً.

قوله: **(لأنهما بمعنى)** إلخ، لف ونشر مرتب الأول للأول والثاني للثاني.

قوله: **(صاحب)** الصاحب هو ذات ما متصفة بالصحبة فهو كلي لصدقه على متعدد. وقوله: **(علو)** إن قيل: يكون معنى زيد فوق السطح زيد علو السطح وهو غير ظاهر، يقال: على ظرف أي زيد في علو السطح وأما لو فسرنا فوق بأعلا يصير معناه: زيد في أعاد السطح، وقد يقال: التفسير بأعلا أظهر لأن المعنى أن زيداً في مكان أعلا من مكان السطح فيكون أخصر من علو. ثم قد يقال: إن

الظرفية هي في المكان المتصف بالعلو لا في نفس العلو، فالتفسير بأعلا أقيد وأظهر وأوجب تأمل.

قوله: **(وإن كانا)** إلخ، إن زائدة والواو للحال، ومن يلتزم قد في جملة الحال الماضوية يكتفي بتقديرها كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: الآية 73] أي وقد فتحت أبوابها.

قوله: **(إلاّ في جزئيين انحصر)** هو بالنسبة لاستعمالها في كليين، فليس بجائز.

قوله: **(معناهما)** إلخ، أي لا، فالنسبة للمضاف إليه إلخ. ولا شك أن صاحب مال وعلو سطح أخص من مطلق صاحب ومطلق علو وهما جزئيان بالنسبة لمطلق صاحب ومطلق علو المذكورين. واعلم أن الجزئي الإضافي أعم من الجزئي الحقيقي. وحاصله أن ما أضيف إليه ذو وفوق إن كان معرفة نحوية فهما حَ مستعملان في جزئيين إضافيين فقط. فإن قيل: استعمالهما هل هو مجاز أو حقيقة؟ يقال: هو حقيقة إن أطلقا على الجزئي لوجود المعنى الكلي الموضوع له فيه لأن العلامة الخصوص وإلاّ فهو مجاز نظيره لو أشرت إلى زيد فقلت: هذا إنسان.

قوله: **(لعروض الإضافة)** إلخ، هو علة للكلية المحكوم بها على ذو وفوق مع الاستعمال في الجزئية.

قوله: **(فلا يكونان)** إلخ، أي بالنظر لأصل الوضع.

قوله: **(وقد يكونان)** إلخ، أي في الاستعمال لكن هذه الكلية في الاستعمال غير الكلية الموضوعان هما لها لأن الكلية الموضوعين هما لها هي مطلق صاحب وعلو صاحب نطق أو حياة.

قوله: **(ذو نطق)** إنما كان كلياً لأن المضاف إليه نكرة فلم يزل ذو نكرة وكلياً تأمل. ومن استعمالهما في جزئيين زيد ذو النطق وفوق السطح وسيف ذو يزن وذو تبع وذا النون. ومن المعلوم أن ذا تضاف للتابع وصاحب تضاف للمتبوع نحو: ذو مال، وذو صاحب الملك، ولذلك في معرض النهي قال تعالى في يونس عليه السلام: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ﴾ [القلم: الآية 48] إلخ، وفي معرض الاستجابة والتوبة قال فيه: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبٗا﴾ [الأنبياء: الآية 87] نعم، يرد على ما تقدم سيف ذي يزن وذو تبع وذو حمير فإنه أضيف ذو إلى متبوع لأن

الأب أصل ومتبوع ويجاب بأنهم أقعوها على الملك الحاضر ملك الوقت فصيروا أباه وجده الذي هو حيث حَ غالباً تابعاً له وهو ظاهر إن كان المراد بيزن والد سيف لا لقبه.

قوله: **(ولذا)** أي ولأجل أن استعمالها هو في الجزئي الإضافي في الأعم من الجزئي الحقيقي لا يصح.

قوله: **(لا يصح أن يحمل)** إن قيل: الجزئي الإضافي أعم فصح الاستعمال في الجزئي الحقيقي. أيضاً يقال: مراد الشارح أن كلام المصنف والحصر الذي فيه أعني قوله: لا يستعملان إلاَّ في جزءين لا يحمل الجزئي فيه على الحقيقي لأنه حَ يقتضي عدم استعمالهما في الجزئيين الإضافيين فقط وليس كذلك.

قوله: **(على ما يتبادر)** أي جرياً على ما يتبادر إلخ.

قوله: **(فظهر التفرقة)** أي بل التفرقة بين الحرف وبين ذلك بأمرين الحرف جزئي وضعاً وذو مثلاً كلية وضعاً الحرف جزئي استعمالاً أي جزئية حقيقية وذو جزئي استعمال جزئية إضافية وهي أعم من الحقيقة.

قوله: **(معنى الحرف جزئي)** أي وضعاً واستعمالاً بخلاف الاسم المذكور فهو كلي وضعاً وجزئي استعمالاً جزئية إضافية.

قوله: **(يريبك)** بضم الباء من أرابه ومنه حديث: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»، وعليه معنى: لا يحل لامرىء أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه. وهذا، أي دع ما يريبك، أحد الأحاديث الأربعة التي عليها مدار الدين، وقد جمعها بعضهم فقال:

عمدة الدين عندنا كلمات ... أربع من كلام خير البريه

إتَّقِ الشبهات وازهد ودع ما ... يريبك واعملن بنيّه

قوله: **(تناوب بعضها)** إلخ، محصل الكلام أن بعضها إن كان مجروراً فهو بدل من الألفاظ بدل بعض.

وقوله: **(مكان يكون)** حَ ظرفاً لتعاور، وإن كان مرفوعاً كان قوله: مكان ظرفاً يتعلق بمحذوف خبر عن بعضها. والجملة في محل نصب حال من الألفاظ، أي حال كون الألفاظ بعضها واقع في مكان بعض. فجملة الحال ح غير مؤسسة

بل مؤكدة لعاملها الذي هو تعاور. فإن قيل: الحال المؤكدة إما للعامل أو لمضمون الجملة كما في ابن مالك وإما لصاحبها وكل ذلك هو في الحال المفردة وهذه جملة، يقال: الحكم واحد.

قوله: **(فالمعنى تناوبها)** مبتدأ وخبر، أي فمعنى المصنف تناوبها.

وقوله: **(واقعاً)** من تتمة المعنى، وصاحب الحال هو هاء تناوبها.

وقوله: **(واقعاً)** يقال فيه: إن الحال ح صارت مفردة لا جملة فهو خلاف ما في عبارة المصنف.

وقوله: **(بعد)** على أن الجملة حال، ويجاب بأن تقديره تقدير معنى لا تقدير إعراب.

قوله: **(حال الوضع)** هو برفع حال أو حال إما أن يراد به أحد الأزمنة أي المعتبر في اللفظ من الأزمنة زمن الوضع وحاله فإن كان كلياً في ذلك الزمان فهو كلي أبداً، وإن كان جزئياً فهو فيما عداه من الأزمنة جزئي وهكذا. وأما أن يراد به الوصف، أي المعين من الألفاظ، وصف وضعها أي الوصف الذي لها في الوضع من وصف كلية أو جزئية فالإضافة على معنى في قوله: عسى، أي قل فعسى مجاز استعارة مبني على مجاز مرسل بلا حقيقة وذلك أن عسى وضعت كغيرها من الأفعال للحدث والزمان. ثم لم تستعمل إلاَّ في الرجا مجرداً عن الزمان بقرينة أن الرجا مستقبل وهي بحسب الوضع للماضي، فكانت في الرجا فقط مجازاً مرسلاً لعلاقة الإطلاق والتقييد ثم استعملت هنا في اللغة بجامع أن كلاً من الرجا والعلة مستلزم للنفي أي نفي الكثرة أو نفي الحصول فهو مجاز استعارة كما ذكرنا.

قوله: **(الأوهام)** أي الأذهان، لا أن مفردة وهم بمعنى اعتقاد مرجوح.

قوله: **(وأمثالهما)** أي من ضميريه، وأشار به قوله: **(ما استعمل)** إلخ، أي ما أريد به حال الاستعمال.

قوله: **(لاستعماله)** أي لإرادة جزئي، فإن قيل: إن لفظ هنا ناب عن لفظ آخر بل الواقع هنا أن اللفظ الكلي المستعمل في معنى جزئي يقال: المراد أن هذا الجزئي المستعمل فيه وهو ذات زيد حقها أن يعبر عنها بدالها وهو لفظ زيد والمكان مكانه، فصح أن ذو تعاورت مع لفظة زيد فوقعت مكان لفظ زيد فذو ألا

يحكم بجزئيته حَ نظراً للاستعمال، بل يحكم بكليته نظراً لأصل وضعه.

قوله: **(وكذا إذا انحصر)** إلخ، الذي تقدم لنا أن الموصول هو جزئي وضعاً واستعمالاً ولكن القرينة من المتكلم الدالة للسامع على أن المراد به الجزئي الفلاني دون غيره من الجزئيات هي مجموع الصلة مع ضميمة انحصار ونحو ذلك، وإلاً فهي ناقضة. وهنا تمت القرينة وكملت بانحصار الحفظ في الرجل المذكور.

قوله: **(فربما يتوهم)** أي لما كان المراد بذلك الشخص خصوص زيد مثلاً فربما يتوهم أن الذي المستعمل فيه هو مثل داله أي لفظة زيد من كونه علماً عليه، فقال المصنف: لا يريبك تعاور الألفاظ إلخ.

قوله: **(الألفاظ)** أراد به ما زاد على الواحد وإلاَّ فليس هنا إلاَّ موصول وذو.

قوله: **(أعلام شخصية)** لم يقل جزئية لما علمت أن الموصول جزئي وضعاً واستعمالاً.

قوله: **(أعلام شخصية)** قد بحث فيه بأن جهة الوهم المذكور معدومة لأن استعماله في ذلك مع قرينة انحصار الحفظ فيه لا يفيد التشخص والمشخصات حتى يقال إنه مسمى علم، بل إنما تميز بكونه حافظاً للتوراة وأنه انحصر الحفظ في واحد هل هو بالنظر لذاته كلي فيجوز العقل أنه زيد أو عمر أو خالد على البدلية تأمل.

فقوله: **(لاتحاد المراد)** إلخ، لا يكفي تأمله.

قوله: **(في مثل هذه الصورة)** من كون الجزئي لو استعمل في كلي مثلاً.

والله ولي التوفيق الهادي إلى سواء الطريق

فهرس المحتويات

ترجمة مصنف الرسالة العضدية 3
ترجمة شارح رسالة الوضع 4
ترجمة صاحب الحاشية 5

متن رسالة الوضع لعضد الدين الإيجي

المقدمة 9
تنبيه 9
التقسيم 9
الخَاتِمَةُ 10

شرح رسالة الوضع للسمرقندي

المقدمة 15
شرح المقدمة 17
شرح التقسيم 20
شرح الخاتمة 24

حاشية العلاّمة ابن سودة على شرح رسالة الوضع

المقدمة 35
البسملة 36
الكلام ومبانيه 54
الحروف 56
الاشتقاق 58

المضمر 63
معنى «الدولة» 98
معنى التسمية 105
المحسوس 109
اللغة 110
الفائدة في اللغة 112
الفائدة في العرف 114
المقدمة في اللغة 132
المقدمة في الاصطلاح 133
الألفاظ التسعة 140
العهد الذهني 148
خصوص الوضع 151
المشخّص 162
اسم الإشارة 165
الأمر الكلي 166
لفظ التنبيه 169
معنى التقسيم 176
الانفصال 187
المجردات 194
الفعل 196
الحدوث 197
الثبوت 198
الماضي والحال 198

توجيه الكلام إلى حاضر 203
أسماء الحروف 210
الإشارة العقلية 215
النسبة 224
الجزئيات 246
حال الوضع 250
الخاتمة 251
فهرس المحتويات 253

ḤĀŠIYAH
ʿALĀ ŠARḤ RISĀLAT AL-WAḌʿ

by
Imām Muḥammad al-Mahdi
ben Muḥammad al-Ṭālib ben Sawdah

Edited by
ʿUmar Aḥmad al-Rāwi

